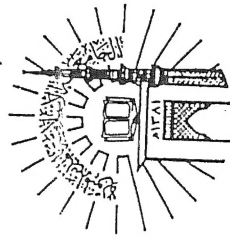


8

ن

الرقم
التاريخ
التوايح

بسم الرحمن الرحيم

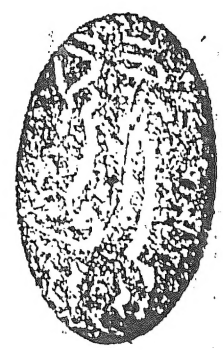


الملك محمد بن عبد العزيز بن عبد الله آل سعود
وزارة التعليم العالي
إمارة الرياض - المدينة المنورة
قسم تصوير المخطوطات

رقم الطلب : (٤٤٤)
العنوان : طوابع الأوقاف / الجزء الخامس
عدد الأوراق : (٥٦٩)
صاحب الطلب : د. سائر بكري
تاريخ التصوير : ٢٠ / ١٠ / ١٤٤٠ هـ

فهرست الجزء الثامن من نظام الأوزاعي على الدر الجاهل محمد بن عبد الله	من كتاب الجهاد	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار
باب الشك من	باب الفهم وقسمه	باب كيفة القسم	باب كيفة القسم	باب الاستعداد الكفار

الجزء الثامن من شرح طويع الانوار
 به شرح الدر المختار للمصنف
 الامام محمد عابد بن احمد
 على الانصاري الايوبي
 المزيجي السني
 ونفعنا الله به
 امين



1261
 1262
 1263
 1264

فهرست

الحمد لله الرحمن الرحيم
كتاب الفنازي ايضاً السير جمع سيرة وفي فقهه
بلس الفنا من السير فتكون لبيان هبة السير وحالته
قال تعالى سنعيد لها سيرتها الاولى اي حيثها وقد
استعملت لذلك في السير القوي في قولهم في حق
ابن عبد العزيز سيرة سيرها الميراث يعني ابا بكر
وعمر وقد حاثت السيرة بمعنى الطريقة خير كانت
او ردت فقال فلان محمود السيرة اي الطريقة الا ان
غلبت في لسان هذا الشيخ على مور الفنازي وما يتعلق بها
كالناسك على مورهم وكان سميت ذلك يكون الطريق
المأثور بها في عزف الكفا رتبعتم السير وطع المسافر
كما في الفقه وقال في البداية فاحتمل تسمية هذا الكتاب
بالسير كما فيه من بيان طرق الفنازي وصفا تمامها
وعليهم السلام واما الفنازي فجمع الفنا من عزوت
الهدا وقصدتة للتفان غزوا وهي الفنا والفنا
والفنا وسور ذلك معنى لها وادارة المات
يعمل الخدود لا تحاد المقصود في كل منها وهو خلا
الامر عن النفس ودان طاعتها عقوقه ولا يكل منها
خسب المعنى في غيره وذلك الغير في لسانها اعلاه كمن
الله تعالى يتناوب بفعل نفسه الى موريد وهو التفتان
والفنا في آخرها عن الحمد ورم هو التفتان من الادب
الافنا وذلك غير صحيح فاحتمل خلا النفس والطور
الافنا هو خلا من النفس وفي لسانها خلا النفس والادب
الافنا هو خلا من النفس وفي لسانها خلا النفس والادب
الافنا هو خلا من النفس وفي لسانها خلا النفس والادب

وهو اي الجهاد لغة مصدر جاهد في سبيل الله اي بذل
وسفه والسبيل الطريق يذكر ويؤتى وهو عام يقع
على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب الى الله تعالى
بإزالة الغضب والنفاق وانواع الخطيئات واذا أطلق
فهو في الغالب واقع على الجهاد جني كان مقصود عليه
وفي القاموس الجهاد باللس القتال مع العدو والفرز
الجهاد مصدر جاهدت العدو واذا قلنا اننا كنا في
جهادنا اي طاقته في دفع صاحبه غلب في الاسلام على
قتال الكفار ونحوه انتهى قال الشيخ رحمه الله في خلاصه
في سبيل الله في تعريفه القوي بآية على معناه وانما هو
عزف اسلامي تهدي وشرع الدعاء الى دين الحق وقاتل
من يعينه اي كل من لم يقبل من الحق متابعاً ومعاوناً
بما لا يخرجه من سياقه يسمى وقال التفتان في الشريعة
قتال الكفار ونحوه من ضمام ونهب موالم وهدم معايدهم
وكسر صنماهم وغزو المرد الاجتياح في تقوية الدين
بجو قتال الربيعي والمصيري والمرتين الذين لم يخذلوا
الكفا للاركان بعد الاقرار بالها غنى انتهى وعزف
ابن الكمال بالفتا في اصلاح الاصلاح بآية اي الجهاد شرعاً
بذل الوسع اي الطاقه في القتال في سبيل الله مباشرة
بقطر قايهم ونهب موالم وتخريب ديارهم وافساد زرعهم
او معاقبة الجبال اي وخرج مع الجاهدين فانه كالمنازلة
لا يخرجهم الشيطان عن زيارته خالدين النبي صلى
الله عليه وسلم قال من جهز غازي في سبيل الله فقد غزا
ومن خلف غازي في سبيل الله فاضله غير فقيد غزا
ابن ماجه عن الحسن بن علي والي الدر او في هبة قايهم

وابن عمرو بن عوف وجابر وعمران بن حصي رضي الله تعالى
 عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من ارسل
 بشفقة في سبيل الله وانفق في وجهه ذلك فله بكل درهم
 ستمائة درهم ومن غن بنفسه في سبيل الله وانفق
 في وجهه فله كل درهم ستمائة الف درهم واخرج
 عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال اتم خلف الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف
 اجره واخرج ابو داود والنسائي عن ابي امامة من
 ان رجلا خرج غازيا وخلف غاريا في أهله فخيرها به
 الله تعالى بمائة قبل يوم القيامة اوراق يعنى
 ويتم لها بمائة راي يدره وهو قاعد عند أهله
 لا يخرج الكفار شيئا التسليم عليهم واخرج لاجل
 ثلثة سواد المسكن حتى يقع الرعب منهم في قلوب
 الاعداء وغير ذلك فان خلف الفاري في أهله فخير
 ويخرج ذلك من مائة الف حتى يخرج الرعب منهم في قلوب
 انتم في فتريغ ابن المال تفصيل المجلد في الفتاوى
 ومن الاحاديث الرغبة فيه ما اخرج البخاري عن
 عبد الله بن مسعود قال قلت يا رسول الله ان
 العمل افضل في سبيل الله قال الصلاة على منقامها
 قال قلت عات قال بر الوالد فكذلك ثم قال قال
 لها في سبيل الله ولو استردته لرايتي وقد خاها
 افضل نعم لا مجال في حديث ابي هريرة رضي الله تعالى
 عنه قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 انما العمل افضل قال انما بالله في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ما اذا قال العمل في سبيل الله في كل شيء ما اذا قال حج

كبير واخرج البخاري وهذه وان كانت صورة معارضة
 لكن الجمع بينهما يحمل كل من الجوابين على ما يليق بحال
 السائل فاذا كان السائل يلبق به المتأدب علمه من
 تهمة حاله واستقلاده زيادة على غيره كان الجواب
 بالنسبة اليه افضل محليين مثله في الصلاة والعنا
 كذا قيل وفيه نظر لان المذكور في الحديث اسباب الصلاة
 على وثمها وتلك هي الغرض وفي هذا لا يرد في
 ان الموطنة على ذلك واكثر الصلاة واخذت
 بها في اوقاتها على ما هو الامد من قوله الصلاة
 على منقامها افضل من ذلك لان هذه فرض على
 ونكر ولو لم يكن ذلك لان افتراضها ليس الا
 للامان واقامة الصلاة فكان مقصودا وحسنا لغيره
 بخلاف الصلاة فانها حصة لعينها وهي المقصود منه
 على ما صرح به صلى الله تعالى عليه وسلم في حديثه
 معاذ رضي الله تعالى عنه وفيه طول اقول ان قال
 والذي نفى محمد بن زياد ما سمعت وجهه ولا غير
 قادم في عمل يبتغي به درجات الاخر بعد الصلاة
 المفروضة جهاد في سبيل الله صحة الترتيب وحيث
 لا شك في هذا عندنا وجب ان يعتبر كل من الصلاة
 والركعة مترادة لفظا لايمان في حديث ابي هريرة
 رضي الله تعالى عنه ويؤيد من عموم الخبر قوله
 بزيادة فته الزوي وهو ابن مسعود رضي الله تعالى
 عنه وبعاضته من حديث اخر والحق انه ليس
 فيه معارضة لانه لا يرد فيه الصلاة اجمالا عما فيه
 انه جعلها بعد الاجابة وهو يصدر اذا كان

بعد الصلاة وفي قلبه بعد الايمان فلا مارضاة الا انظرنا
الى المقصود ومن الاحاديث في ذلك ما عن عمران بن حصي
رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم قال مقام الرجل في الصف في سبيل الله افضل
من عيادة احد استيئنه رطاه وقال عاتر
الخنزري وعنه انه هزله فتسل ما رسول الله ما تعد
لها في سبيل الله قال لا تستطعنوه فاعاد عليه
منه ما وثارنا في ذلك يقول لا تستطعنوه ثم قال
من الجاهل في سبيل الله لئلا يصل اليه القاتل القاتل
ما مات الله لا ينزع من صلاته ولا يصيبه حتى يرجع
الى اهله في سبيل الله متفق عليه وعنه انه هزله في
الله عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من احسن
في سبيل الله ايماننا بالله ونصدينا بوعده فان شئنا
وزيد وروند وولد في ميزانه يوم القيامه رواه البخاري
واحج حجة عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عنه
صلى الله تعالى عليه وسلم ان في الجنة ما يدرجه
اعضا الله تعالى للجاهل هذين في سبيل الله ما يدرجه
الدرجتين طاب بيت السما والارض فانا سالت الله
فاسالوه في ذنوس فانه او سطر الجنة واعلى الجنة
وفوق عرش الرحمن ومنه تخارنا الجنة وعنه انظر
موقوفنا انتدب الله لمن خرج في سبيل الله لا يجره الا
الجنة في ونصديف برك ان ارجعه بانال من
الجنة وعنه او ادخل الجنة ولا ان اشق على من
ما وقع في خلف سيرة ووردت اننا قتل في سبيل الله
ثم اعيان قتل في اجبا ثم اقبل ثم اجبا ثم اقبل وعنه

ايضا مرفوعا في سبيل الله او رويته خزين الدنيا
وما فيها واخرج جميع ما مرفوعا من قاتل
في سبيل الله فوافقه فقد رجت له الجنة ومن سأل
الله القتل في نفسه صا دقا مات وقيل ان الجرح
يسمى ومن خرج في سبيل الله او كتب ثلثة فانها
بجى يقوم القيامه لا غررنا كانت لوزن الزنجران ونحوها
كلهم المسك ومن خرج به خرج في سبيل الله كال عليه
كلهم الشهدا واخرج البيهقي وابن حبان عن ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه مرفوعا موقوف ساعه في سبيل
الله خير من قيام ليلة الفجر عند الحلال استود
والاحاديث في فضائله كثيرة لا تحصى غير ان المقصود
من الجاهل خلاصا لكل فقد خرج الشياطين
عن ابي موسى رضي الله تعالى عنه قال جرح رجل
الذي صلى لله عليه وسلم فقال ما رسول الله في القتال
في سبيل الله ان احدا يقاتل غصبا ويقا تل حمة في
الله راسه وقال من قاتل يوفى كلمة الله والعليا هو
في سبيل الله وفي بعض حروفه رجل يقاتل في سبيل
والرجل يقاتل لان تذكر في حدة الجاهل في سبيل
الله على تحصيل الخلاص والاحسان والله الحق
للمصلح ومن تواقه ان يقاتل في سبيل الله والحق
الجاهل الجنة وتحقق وهو الاقمنة في مكان يسوره
السلام او ملازمة الجاهل الذي بي التلميذ والتمنا
لحاسة التلميذ وهذا خصل من يعرف الكمال في الفهم
حيث قال وهو الاقمنة في مكان يسوره الجاهل العبد
فيه لقصد ربه الله تعالى وقال القاصي عيا من

الرابطة والصلوة وهو ان يرتبط بصلوة خاضع في نفوسهم
 وهو لا يخجل من ان يمشي في بيوتهم ويلبسون كل منها معصلا حبه
 من ليعلم ان صلواتهم استمع فيها في طاعتهم على رطل الفيل
 والاسعد والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 وقد بينوا في كتابهم في باب الصلاة في قوله تعالى
 واحفظوا انفسكم في الصلاة الذي يتحقق فيه الرابطة فانه
 لا يتحقق في مكان في الصلاة ان يكون في موضع
 لا يكون في صلاة ان يادونه ان يكون في مكان في الصلاة
 في تلاوته من الرابطة والربط هو الاحتياط وقال
 ينظر في الرابطة على موضع من يكون ذلك الرابطة
 رابطة لا يمدى سنة واذا غاب رابطة يكون رابطة في يوم
 والقيام في صلاة والقيام في الصلاة هو الاول واعلم
 ان قارئ من يقرأ في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 عن معاد في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 حين من صلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 مستطابا لا حدة سالتان في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 الفصح فان الله تعالى يقول وان منكم الا وادها وادها
 ابو بكر في صلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 كونه ذلك ما عظم في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 الذين في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 كل صلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 عمورا وخصوا في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 احفظوا في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 الساب والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر

مرفوعا رباط يوم في سبيل الله خير من ان يكون في يوم سواه
 من المنان يدل على ان الرابطة افضل والربط يحتمل
 دما للمسلمين ولربما ديسفك دما للمسلمين فانظر
 ما بين الدمين يتضوأك افضل العمل وفي الثانية
 الحاشية بالليل عند الحاجة اليها افضل من صلاة الليل
 وحج في رخصته احاديث كثيرة منها ما حجه بها
 عن سهل بن سعد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها
 وفي قوله يوم رباطي مالك حيث قال اقله اربعون
 يوما وغير يعكها في ذلك لما قبله من الاستغفار وهو
 الحرج في الطريقة ونسب ابن ابي عمير في تحقيق الرابطة
 ان يكون في غير وطن الرابطة وصرح ايضا صلاة
 الرابطة بمائة درهم سبعة وسبعة وذلك في اخرهم
 البهني عن ابي امامة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال ان صلاة الرابطة تقربك من ربك صلاة ونفقة
 الدنيا والدرهم منه افضل من سبعة مائة درهم نفقة
 وغيره وان مات فيه اي في حال كونه من رباطا حري
 غاي بنا المنقول عنه اجر عمله الذي كان يعمل
 حاله رباطه فلا ينقطع اجره وهذه فضيلة لا ينسار
 احدا حري عليه رزق اي يبرق في الجنة كانت بهدا
 وامن القتال بفجر الغاي فبنته القدر ورو
 في بعض الاحاديث من كان في القبر في الكثرين يقتل
 في القبر وهو في رواية في الحديث بضم الفاء جمع
 فاني ويلون للمسلمين اي كل دين وفنته وهو يوم
 اطلاق الجمع على الاثنين او على ايام الترمز التي وقد

امتا ي حال كونه ما مونا من الفرع الاكبر قال ابن
 عباس يعني النسخة الاخيرة وقيل هو حديث زيد
 الموت وبناديه يا هذا لنا رخلود فلا مروت وقيل
 هو ان نظيف حبه وذو الك بعد ان خرج الله منها ومن
 يريد ان يخرج كذا كذا في التفسير ونحوه
 في القصة قال ولحقته حديث التماري عن ابي هريرة
 عنه صلى الله عليه وسلم قال نفس عبد الدنيا ر
 وعبد التره وعبد الفضة رادي رواية وعبد القطة
 اذا عطى رضى وان لم يعط سخط نفس وانتكس
 واذا شئت فلا تنقض طولي لعبد اخذ بعنان دونه
 في سبيل الله اشعث راسه متفرد قدمه ان كان
 في الحارسة كان في الحارسة وان كان في الساحة
 كان في الساحة وان استاذن لم يذن له وان شفع
 لم يستمع اليه فليحذر ومن الاحاديث في
 فضله ما أخرجه الطبراني عن ابي امامة مرفوعا
 تمام الرباط اربعين يوما ومن رباط اربعين يوما
 ولم يبع ولم يشتري لم يحل له خراج من ذنوبه
 لم يعم ولا ذنوبه واخرج عن ابن عباس مرفوعا اول
 هذا لا مريضة ورحمة كثر ثلوه خلافة ثم ثلوه
 ملك ورحمة ثلوه اما مرفوعة ثم ثلوه دموع
 عليه ثلوه لم يفعليكم بلها دفان افضل جهادكم
 الرباط وان افضل رباط غسلا وان اخرج من خط
 في فضائل قرون والاربعين والدر امر مرفوعا
 الرباطون يقرؤون والاربعين والاربعين في البلاد غم
 لكل من رباط منهم في كل يوم وسيلة احرقت في سبيل الله

ورد ثلاثة واربعه كذا افاده المناوي في شرح الجامع الصغير
 مكتوب ويتبين انه يكون الارتفاع المعنى الاول لاخر
 الحارث عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال رباط يوم في سبيل
 الله يعادل عبادة سنة وستة صيامها وقيامها من
 ما في رباط في سبيل الله اعاد الله من عذاب القبر
 واخرج لا حري رباط قامت الدنيا واخرج الطبراني
 عن ابي الدرداء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال رباط شهر خير من قيام شهر وهو من مات رباطا
 في سبيل الله امن من الفزع الاكبر وعذبه عليه برز
 ويرجع من الجنة وعذب عليه جلاله حتى يبعث
 الله وعذبه ويرجع مبنيا للمفعول ليس الا وسلكون
 القنطرة واخرج من عن سلمان قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رباط يوم وليمة خير من
 صيام شهر وقيامه وان مات من رباط حري عليه
 عمله الذي كان يعمل واجر عليه رزقه وامر
 الغنائ وقد قدمنا ان حري ان اخرجته عليه فضلة
 لا يشارك احد اخر لا ياتي به ما جمع بعضه من فضله
 من رباط عليه ثلوه رباط يوم في سبيل الله
 المار بطول رباط رباط رباط رباط رباط رباط
 واخرج قال المناوي ونقله عن الطبراني انه قال
 ومعه في رباط احرقت عليه عمله ان يتر رباطه لعل بعد
 موته يخرج منه فضل الحيات انتهى ويعتد
 الرباط في رباط المفعول ابي عبادة الله تعالى يوم
 القيامه ثم يبدل يعني ولو مات بغير رباط في الدنيا

امسا

الشوري وغيره انه ليس بمرض وان الامر للمدبر
 ولما كتب علم القتال لقوله ليت عليكم اذا حضر احدكم
 الموت اذ تترك خيرا لوضعه ونقل عن ابن عمر فان
 قلبي كيف ثبت الفرح وهو يحوي مات مخصوص
 والعام المخصوص ظني الدلالة به لا يشك الفرح
 قلبي خرج الصبر والمجون منها بالعقل لا
 بصره ظنيا واما غيرهما فنفس النص لا يتناول
 يتعلق به لانه معتمد على محبت رب من الشريك
 لقوله تعالى وقاتلوهم حتى كا فذكا يتقاتلون
 كافة فلم تدخل الاله المنزلة والهدى قوله صلى
 الله تعالى عليه وسلم في بعض الروايات الصعبة
 لحديث النعمان من الشك وقوله ما كنت هذه تقا تل
 واستغفرون ذلك ان قتالنا ما مور به حذ القاهر
 وسبب عزم ولا قوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون
 فتنة اي لا تكون منهم فتنة لمسلمي عن دينهم بالاراه
 بالهروب والقتل وكان اهل مكة يفتنون من اسلم
 بالتغديب جميع يرجعون الاسلام على ما عرف في
 السنة فامروا بانه وتعالى بالقتال ليس بشيء
 حتى لا يقدر على يقتله المسلم في دينه ويشير
 الى ذلك قوله تعالى ذلك الذين يقتلون بانهم ظلموا
 الاية واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يهاد
 ما من الى يوم القيامه فليس يهاد وجوبه وان لا
 يتبعه وفهلا لا خير ولا حذوه لا يغيب الا فراض
 وقول صاحب الايضاح اذا تاد جبرالو حذوا الكتاب
 والجماع يغيب الفرضية مخدوع بالصيد حينئذ الكتاب

منشط في دمه فاصلة قال في شرح الملتقى قد
نظر شيخنا الشيخ عبد الله في الحنفية المحفوظ ثلاثة عشر
من تحريك عليه الاحد عشر لثقت علي طاج والاحاد عشر
واوضحنا بالافظ السوسوطي رحمه الله تعالى فتاوه
اذ افاق ابن ادم جاحش ، عليه الاحد عشر ثلاث عشر
علوم بينهما واحد جاحش ، وغش الخ والاهداف ثمانية
وراجع مصفى ووطايع وحف البز وارجع اسر ،
وبنت الغيب بياض وي ، اليه وانما تحال ذكر
وتعلم لغزاه يستمر ، بنهيد الحق لاجل سر
كلما من سن صلى النبي ، فخذها من لحدن شعوب
قال السيد حمد غا هذا شرح يعني ما في الدرر من
اجل الربط انه يحرك عليه احدهم سبحانه من نفل
وفرحن وادظر هل باقي المثلثات في النظم كذا
والذي يقصد به حديث اذا مات ابن ادم الى انه يحرك
عليه ثواب المثلثات فيه فقط وجميع تحريكه
من الصافات لا يحرك ثوابه وظاهر قوله وانما
مصنف انه يحرك عليه الثواب اذا تركه ورثته وانما
يلون هذا وان يتروا فيه واما الوقف فلا دخل
في الصدقة الخرية وان كان اهلا انتهى صواب
التمار فرضي للاول القطعية كتوبة تعالى فاقبلوا
السر حيث وجدتهم وقوله تعالى وقابلوا صر
حيث لا يكون رتبة ويكون الدين كله لله وقوله
تعالى لا تسعوا في الارض وقابلوا السعير كما في
كاتب تلوين كونه وقوله تعالى انزلوا اخفا واثلا
وجاهدا واثلا واثلا وانتم ومنه يستخرج انقلص

والاجماع وجاء الخبر على وفقهما والحديث رواه ابو داود ومن
حديث انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجهاد ما خرج من عندك في الله لا يقاتل يقاتل حتى الدخول لا يظلم
جور جائر ولا عدل عادل ولا يقاتل بالاقبال وفي سنة
يزيد بن ابي شيبة من بني سليم لم يرو عنه الا جعفر بن برقان
وعنه هذا والله اعلم قال الكندي هو في معنى مجهول
ولا شك ان اجماع الامم ان الجهاد ما مضى في يوم القامة
ان يسبح فلا يتيصور شيء بعد النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم كما في ايدينا في يوم القيامة البعض بخلاف
وضوح المعنى ووضوح الكفاية وضوح كل واحد من العالمين
له بطريق البذل وفيما لا يرضى به بعض غير معنى
والاول المختار لانه لو جسد على البعض لكان الاثم يقضاه
مع ما وردا غير مقبول في شافعي وان كان وضوحا فانه ولم
يلزم في معنى لان كل ما فرض فيه فهو فرض فلهذا
يعني في الجهاد فرض فيه ولا يعينه لان المقصود منه
ليس محرم ابتداء الكيفية بل غرض الدين ودفع شر الكفار
عن المؤمنين بدليل قوله تعالى وقاتلوا حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله لله ثم ادحض ذلك في نفسه
بالبعض من الناس سقط عن الباقي فحصل ما هو
المقصود منه كصلاة المنانة المقصود منها قضاء حق
الملك والاحسان اليه وروى مسلم فاذا حصل والسلام
منه وحدث من جماعة تنوعت في هذا الموضع على ما ثبت
واحد من اهل المدينة وروى سقط عن جوب عن الكل
وان لم يقع به احد من الصحابة كما سياتي ولا انه حصل
المقصود بتمام البعض فيكون فرضه على ما اذا جسد

عيني

الكفار على بلدة من بلاد المسلمين وحصل النفي للعالم
فيصير فرضه على جميع اهل تلك البلدة سواء كان المستن
عدلا او فاسقا ولا يجيب على من يعرب منهم ان يكون باهلا
كفارة ولا من يرب من يرب من يرب من يرب من يرب من يرب
او يرب من يرب من يرب من يرب من يرب من يرب من يرب من يرب
نشر في غير ذلك من الملت والصلاة عليه يجب ولا علم اهل
محلية فان لم يفعلوا عجزا وجب على من يبلدهم عتق
ما ذكره هذا ذكره وكما ان معناه اذا لم يجب بقدر
يصل الاعداد في وينفون الخبر ولا فهو ككثير ما لا يطاق
بخلاف انما لا يستوفى جوبه على كل من يرب من اهل
المشرق والمغرب ممن علم وجب ان لا ياتى من عن غير جوب
وقوده لعدم خروج الناس ونكاحهم وقودهم لخطا
ومعه واستدل على انقلاص فرضه على النفي بيلوه
فرضه كفاية بقوله تعالى انكروا خفافا وثقالا الآية فب
الرد به ركبانا في حاشية وقت انشائها وشيوخا وشيوخا
ومترجم حديث جميل غنيا وفقر وقال محمد في كتابه الصغير
لها وهو حديث الا ان لم يجب في سعة جوبنا مع الصغار
قال وهذا الكلام انما لا يوجب على الكفاية وحده
الانفيم العالم وهذا لان المقصود من ذلك لا يحصل
الا بامانة لا يستتر فرضه على الكل وذهب سعيد بن المسيب
الى ان الجهاد فرضه على مطلق الكفاية غلنا ولا تستل
بغيره الا انه لا يستل في ثبوتها ففرضه على الاعيان قلنا
نعم ولو اقول تعالى لا يستل في ثبوتها ففرضه على الاعيان قلنا
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الآية لا يوجب على كل واحد
الله المحسني وفرضه على اهلها في ثبوتها ففرضه على الاعيان قلنا

ولانه لو كان فرض ضعف لا يستغنى لنا من كل شيء فيستعمل
 المعاش من الزرع ويطلب التجار ويستلزم قسط مائة
 الجاهل من الكرام يلقى الجمل والسلاح والاقوات فيستغنى
 عما هو عليه من الطعام ثم للمعجز فان يجب على الكفاية
 كما ان الله في الدنيا وقال ابن الهيثم ولا ينبغي ان يكون
 ما ذكرنا حيث اذا زرع في لونه فرض على ان يخرج الكثر
 الامصار دمنة واحدة وليس ذلك لانها لا يكون
 كما هو على الكثر ولا يخرج الكثر من الامصار دمنة واحدة
 بل يخرج في دمنة واحدة وفي دمنة اخرى طائفة اخرى
 وهذا الذي ينبغي منه تعطيل المعاش والموت على نفسه
 فيكون في الدنيا لا فرض على من لا يستغنى القليل
 وتعد الى يوم القيامة الذي هو فرض الكفاية على ما هو
 من الدنيا الا في قول وان هو المعد للزينة وذلك لان
 الكفاية لا تسقط على الله تعالى خالية من جميع الاعدا
 ولا يتم الا احياها على من يجاوزها بتدبيره في فرضها
 على من على طريقه من الكفاية ان لا يكون الكفاية في فرضها
 وان لم يبد وانما الكفاية قال ابو الحسن في فرضها
 ولا ينبغي ان يخرج من النفوس عن تقاوت القوت
 فتأخر وان ضعف نفوس النفوس عن تقاوت القوت
 المعدر وحيث على من نفوس ورأى من المسكن في
 ان ينفذ والاموال في فاقوت وان عددهم بالاعمال والاداء
 لكونه الجاهل في الدنيا في الكفاية وقال الشافعي في فرضها
 في فرضها على الايمان ان ينفذ من الدنيا في فرضها
 من الدنيا في فرضها في فرضها في فرضها في فرضها
 في فرضها في فرضها في فرضها في فرضها في فرضها

والا

والا فيها قتالهم بخلاف الامر بالمعروف ونهيا عن
 الزنا والاسيد احمد وكان المناصب للنساج زيادة
 في يوم من ايامنا سب قوله بعد ونهيه في الزنا
 الخ فتأمل في قوله تعالى فان قتلوه فاقتلوه
 المتضمن في قتالهم على يد الله بالقتال ويحرم
 اي القتال في الاصل من يجرى وذا القعدة والجمعة
 وحرم وكان القتال فيها محرم على من يجرى
 اليه قوله تعالى يستولونك عن انفسهم فقتلوا
 الاية فيمنع من قتالهم بالهجوم والقتال في
 كما في قوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموه
 وحيث ترون الزناد والمكان قاتلهم اجمعين فقتلوا
 صلى الله عليه وسلم الطائف لم يقتل من ذر الحجرة
 الا من لم يفر في الفتح قال ويدبره على من يفر
 في الاصل من قتالهم حيث وجدتموه وهو نافع
 النجوم يذوق حيث في الزناد ولا يستلزم انه قد يستغنى
 في الزناد ايضا فتأمل ان ما به ايمانهم بالمعاد المعص
 ولو غلبوا وانما من اسلمهم فاما لوقم به الزمبون
 فقط قالوا انه لا يستغنى قوت الناس اذ في الزمبون
 سقط عن الكل وهذا الذي في الزمبون في الزمبون
 موقع القوت من الزمبون في الزمبون في الزمبون
 بالجموع واحد من الزمبون في الزمبون في الزمبون
 لانه يلزم ما عسى رعوهم لا يثبت انه اذا لم يثبت
 في الزمبون سقط عن الزمبون في الزمبون في الزمبون
 في الزمبون سقط عن الزمبون في الزمبون في الزمبون
 الكل من المكنت في الزمبون في الزمبون في الزمبون

عن الاستعمال التام ونقل الحاشي
 كنه في الاستعمال التام
 عن الاستعمال التام

غيره من الجانبين والصبيان والذميون وجميع النسا
 والمبيد كقوتهم مكلفين اذا يشترط في وجوب الجهاد
 الكور والحدية وان لم يقع به البعض بل خلاص الجهاد
 الزمان في دار الاسلام نحو اى المسلمين كالمسلمين
 وضمانهم كما ذكرنا في الجاهلية كصلاة الجهاد و
 دفعها ورد الاسلام نحو النسي وان ظن كل طائفة
 من المسلمين ان غيره قد فعل سقط الواجب عن
 الكل وان لم يزم منه ان لا يقوم به احد وان ظن
 كل طائفة من المسلمين ان غيره لم يفعل وجب
 على الكل واد ظن البعض ان غيره اتي به وظن خرون
 ان الاخرى اتي به وجب على الاخيرين وان الاولين وذلك
 لان الواجب هنا منوط بظن الكف لان تحصل
 العلم بفعل الغير وبعد في امثال ذلك في حيز
 النقص والخطيئة يدرى الخراج ولا يجب على المظاهر
 به ولا في حيزي الكساف والفاصل لا يتغافل في ان
 يجب عليه ايجاز في المقتد ولا في مستأني وايات
 ان تقوم من كونه في حق كذا في ان في صديقه ايت
 الجهاد في كل احد العدو وعلى طائفة من بلدان
 تحت طعن اهل الرداء لم يمت بقيام اهل الروم
 المسلمين في مخالفة من بلدهم من الكفا وحلا وقد
 نه على ذلك في طائفة المسلمين حيث وفيها
 ولا يمتد ان يفهم من هذا الوجوب على جميع
 اهل الارض كالمائة حتى يستقط على اهل الهند
 من اهل الارض لان الهند في بلادهم الشريعة الهند
 التي على بل يمتد من الهند ولا يمتد الكفا وحلا

على الاقرب من بلاد العدو فالاقرب من العدو
 ان ان تقع الكفاية هذا يشترطه في ما في المدايع
 وقد عرفت ان الهندية والافغان في مختلفه
 من ان لا ينبغي للامم ان تخلف في الشهور
 من جماعة من القوة والعلوم تعموا الاعمال من
 اهل النفوس القريبة وما يقرب منها الا بكاملها
 فضليلها وعنتا لعدم حصول الكفاية بالنعوض
 فام حصل المنصوص لم يسقط في حيزها دعوى لامة
 لصلاة من الفروع من النسبة وصوم رمضان يجب
 كل واحد منها على كل شخص شخص من المسلمين
 كما كانا وعسلا ذكرنا كاد وانني ومنه في مثل الجهاد
 الجنز والحريراي يجزئ من الكفاية من تلقين
 وغسله والصلاة عليه ودفعه فانه كما قد مناه
 ان من مات في ناحية من نواحي بلاد قاضي جيرانه
 واهل محلة ان يقوموا باسبابه وليس على من
 كان بمقتل من الميت ان يقيموا ذلك وان كان الذي
 يبعد من الميت يعلم ان اهل الميت يضمنون حقونه
 او يعجزون عنه كالمعلم ان اهل الميت يضمنون حقونه
 الدرر وتمامه في الدرر قد ذكرنا جميع ما في
 لا يفرض الجهاد في حال كونه في غفلة في حال كونه
 لا في غير مكلف وفي الصلوات عن ابن عمر رضي
 الله تعالى عنهما قال عرضت على رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشرة
 سنة فاجابني وعصيت عليه يوم لهند فاجابني
 وفي الحديث ويجوز لاد ان يات الصبي المراهق

اذا طاق القتال بالخروج وان كان يخاف عليه القتل
 لان قصده تهذيبه لا اطلاقه فهو كسليمه الساجدة
 ولحنه وقدره زين الاسلام السعدى بان لا يخاف عليه
 من ان يبري ما يحق خوف الحصن وبالنسبة الى ما كان
 طاق عليه بان كان يخرج عليه لم يفسد له ان يازن
 في القتال انه لا يبري عن علي بالعلم ابوات يرها ف
 خروجه للجهاد وكان له احد باب يراه احد ابوابه
 لخروج قال في الحروب لا يخرج الجهاد الا فان الواجب
 فان اذن احد ما ولم يازن الا فلا ينبغي له ان يخرج
 وهما في سنة من ان يخرج اذا دخل عليهما متعدي
 وفي الثانية الملة اذا منعت ابنا من الجهاد فان كان
 قلة ما لا يتحمل من الفراق ويتضرر بالاطلاق فان كان
 ان ينفقه من الجهاد ولا اثم عليها انتهى لان طاعتها
 ومراعاة حقها ومن عصى وجبها ورفض كفاية فكان
 مراعاة حقها يفي كافي وقيل يخرج البخاري عن
 عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال جاز لي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستاذنه فقال احب
 والدك قال نعم قال ففيمها فجاهد وفي ضعفه
 عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه قال
 سالت النبي صلى الله عليه وسلم اني اعمل اخيه
 المذنب قال الصلوة على قبره قال نعم اي قال
 نعم بنو المذنب قال نعم اي قال الجهاد في سبيل الله
 الجهاد يوجب اخراجه ابنا ومن عصى ومن العاص
 قال جاز لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال جئت اباي بك على الهجرة وترك ابوي يظلمك

فقال

فقال ارجع اليهما فاضحكما كما بكيتها واخرج ايضا
 عن ابي سعيد الخدري ان رجلا هاجرا الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم من البغى فقال هل لك
 احد يا يحيى قال نعم قال اذا ذاك قال لا قال فارجع
 فاستاذنه فان اذ ذاك قال اذا ذاك قال لا قال فارجع
 وقال صلى الله عليه وسلم اني اهدوا لافرحا
 ابن عامر بن حارثة بن عبد قيس بن الهيثم الي
 مات ابو وشيه في حب امية والذاني سفيان
 في يوم واحد قتلتهم القن وها في ذلك قصة قتيل
 النعمان المذكور مع النبي صلى الله عليه وسلم
 الفتي وحسنا وفي النبي صلى الله عليه وسلم
 بالمشكل وهو من بني النضير في مكة ومنه سفيان
 من قومه وشهد بهم التفت وسبب اسلامه روي
 رها في صفه ضارب وهو من حمير في الحامية وكان
 من المولفة قلوبهم وله قصة في مسلم كما اعطى النبي
 صلى الله عليه وسلم في علمه وسلم الا فرج في حابس وعينه
 ابن خصي من غنائم حنين الكرم اعطاه فقال يرمي
 اعجل يرمي وذهب العبيد بن جبيره والافرج
 وما كان حصن ولا حابس . يتفقان في سبب جمع
 ولا كنت دون امر منهما . ومن تحفظ لبي لا يترك
 والعبيد بالتصغير اسير فسه فاك له صلى الله عليه وسلم
 ما يتفق من الاجل وساه مع النضير بن النضير
 المها والزم امك زعم ابو عبيد ان الحسن الشاذلي عمة
 امه فاندت عند رجل بغيره وسلمون لبيد امك
 وقد اخرج القضاة في مسند الشاذلي بمرقوعا



72

لمسته تحت اقدام الامهيات يهوى التواضع لهم وترضيه
 سب له خوفاً للمنة وقد وقع تمام الحديث في الدنيا
 من غيبته ادخلوا ومن غيبته اخرجوا وكان العار
 الراد انه يكون في برهله وخدمتها كالترا ب تحت قدمها
 ممدوا اليها على ضوءه على بركل عبا والله لنحلب
 رشداً ورحله وترضيه ورضاعه وترينه سراج
 ولم اجد حديثاً كسابقه من مواس فيما كان له
 الحكيم وان نذكر الطبران اخرج عن طائفة
 ابن ميمون السلمي قال تبت النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني ريتك في سبيل
 الله فقال امك حمية قال نعم قال النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم اني ريتك في سبيل الله وفي سبيل الله
 طلبة قال نعم وكما عرفه وبنية رجا له ثقاة واخره
 ايضا عن من وية بن حاتم عن ابنه قال تبت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني ريتك في سبيل
 صلى الله تعالى عليه وسلم امك والديك قال نعم قال
 اني ريتك في سبيل الله ورجاله ثقاة قال نعم
 فاكمل عليه له انوار له حديثه وحديثه فادله
 اب الاب وام الام وبنه لا اذن فلا من بالخروج
 لا اذن الاب في مقام الاب وام الاب في مقام الام
 فلي في منزلة الام والاب ولا اذن له انوار في الخروج وله
 حديثه وحديثه في مقامه فلا علة في حديثه
 مع وجود الام والاب والاب والاب والام والام
 التي قالها الام والام صديقه وصديقه اذ كان
 ابواه مسلمين واما اذا كانا كافرا فخرها فخره

الى

الى الجهاد وكره الكافر ذلك فعلم ان ينبغي فان وقع
 عليه عليك الكراهة لما يجمعها من الكفر والفسق
 لا يجوز فاعلم ان القتل لا يخرج وان كان كراهتها
 لقتال الكفار يخرج فان شك بينك ان لا يخرج
 في الذخيرة وفيها ان من سوي الاصول ان لا يخرج
 بجهاد الجهاد فان كان يخاف عليهم الضياع فانه
 لا يخرج بجهادهم ولا يخرج ولا امره ان يري وفيه
 اي في السير جرحا للولاء بالسير سفوفه حط حروف
 مستندة في نفس احوال او فيها بالخطر بالخطر لا شرف
 على الهلاك في موضع الا اذا زما في داره والذخيرة
 وما في وكل سفر خطره عجل بلا اذن من اللدنية
 قال في الخروج وما سفر التجارة فلا بأس بان يخرج بغير
 اذن والذخيرة لانه ليس فيه خوف هلاكه حتى لو كان
 السوء في الذخيرة بغير اذنها ثم انا يخرج بغير اذنها
 للخروج اذا كان مستغنيا عن خدمته اما اذا كانا
 محتاجين فلا فلا في التجنتين وتعبير في فخر العبد
 للخدمة تشاهج واما الثالث الكراهة ومنه الخروج
 طلب العلم قال في النزاهة دلت العلة على الخاف
 الخروج الى العلم في التجارة ولا يخرج الى الخاف
 حاله ان يجوز لغيره او لا انتهى وفي العمادة وان
 سافر لطلب العلم اذنها ان يحتاج الى خدمته فلا بأس
 به هذا اذا كان ملصقا اذا كانا سرور بصاحب الوجه
 فلما منه من الخروج الى موضوع يتبع فيه الغفنة
 والفسق وان كان يحتاج الى اخذها الح
 لخدمة والنفقة ان لم يقدر على ان يخلق نفقة من

او اخرج منها ما اريد على ذلك لمن الطريق مخوف غالبا
لا يخرج الا ما اذنه ما كان كانه الغالب هو الامور المخوف
الى ذلك بعد رضاها خلف نفقة ما واخوة خفيها
اشترى وقال محمد في السير الكسير اذا اراد الرجل ان يسافر
غير ذنبه وانما رقا ورجل او غيره فزعه ذلك ابواه فان كان
مخلف الضمعة عليها فان كان مفسرين ونفقتهم
عليه ولا مال له يعني بالزاد والرحلة ونفقة ما كان
لا يخرج بغير ادنها سواء كان السفر مخافا على الولد
الهلاك فيه كرهوب السفينة في البحر كما خفا ركب التامة
والبرد الشديد ولا يخاف فيه الهلاك وان كان مخوف
ولا يخاف الضمعة عليها وكان سفره لا يخاف الهلاك
فقد علف الولد كانه ان يخرج بغير ادنها وان جنى
التلاوة فلا يخرج الا ما اذنه كانه في الدخيرة قال في
الهندية في خطرها ولذا لم يصب فيها اذا خرج للسفينة
الى بلد آخر ان لم يخف عليه الهلاك بسبب هلاك الجراد
كان عذبة السفر للحيوان وان خيف كان عذبة الجراد
هذا اذا خرج للتجارة الى مصر من امصار الجراد
فلو خرج الى مصر لمعذبة للتجارة ما كان ولا يخرج
فان كان امرا لا يخاف عليه منه ولا ينفق قوما يوفون
بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا
باس بان يوصيها وان كان يخرج في تجارتها الى
العموم من غير عسالة السفر فانه لا يذنب احد
اليوم ولكان كان العسالة عظمى لا يخاف عليه من العمد
بالعسالة فلا بأس بان يخرج وان يخاف على اصل
الامر من العمد ويغالب الرأي لا يخرج بغير ادنها

وكان

وكذلك ان كانت سرية وجريه خصل مخوف فلا يخرج
الا ما اذنه لان الغالب هو الهلاك في السر في المحيط
فاذا اراد ان يركب السفينة في البحر لا يخرج الا ما اذنه
فان كان حاله مخوفت السفينة امينه دفع الفرق
عن نفسه بكل سبب يدفع الفرق به خطر الفرق
في السفينة وان لم يكن دفع الفرق بكل ما يدفع به
الفرق لا يجلبه الرب وعلى هذه المسألة ان قيل
من غنما يرج دخول دار الحرب ما بان قالوا ان كان الدخول
بحال لو قصد الشك في قتله امينه دفع القتل عنه
نفسه بكل سبب يدفع القتل حله الدخول وان
كان بحال لا يجلبه دفع قصد لا يجلبه الدخول
واما من سواه من ترك الحرج لئلا يبينه واخوته
وعجانه واخواله وخالاته وكل ذي رحم محرم منه
اذا اهلوا خروجه لجهاد او كان يشق عليهم ذلك
فان كان يخاف عليهم الضمعة بان كان ينفقهم عليه
فانه لم يكن لهم مال ولا نفق أصغارا وصغارا ولو لم ينفق
الا انه لا اذن جهاد او كان نفقهم لا ينفق اخوة له
فانه لا يخرج بغير ادنها وان كان لا يخاف عليهم
الضمعة فان كان ينفقهم عليه بان كان لهم مال
او لم يكن لهم مال الا انهم كما اصغارا ولما اراد ان لهم
اثر وجا كان له ان يخرج بغير ادنها ما اذنه فان
كان يخاف على الضمعة فان لا يخرج الا ما اذنه وان
كان لا يخاف على الضمعة يخرج من عذر ادنها وان
كان يشق عليهم ذلك في الدخيرة ولا ينفقهم
حيث كان فرض فانية على غدر ولا على صراة

المفروضة فيغيرها فيه الحنفية طرقة بالزوج وانما يحكم
ذلك على التكليف بخطاب الزوج حلاله بذلك
والفرضان شفاؤه غنم قبل التغير العام وسياق تغيب
البحر وفقدان بعض وجوب الحيا وعليه غير وجوبه
لغاية سرفاؤها من حق الا زواج فليس تغيب
التمني لعدم وجوب الحيا عليها بضعف بنتها
بغير خلافه لانه يشهد لا يفتقر ضطر على طلاق
سوا كانت ذات عقل ولا وسوا اذله بها بقولها ولا وبه
صرح في الهداية في فصل فسخة الفدية حيث علل
علم الشبهير لذلك بالصبي حيث قال فالدة والقصي
عاجزا عنه ولا بد بالحق في فرضه وفي القصة فيهما طعن
على من لا يجب عليه الجود وامراه جرفيهو كاي لا لزواج
اولا لانها من قرنها الى فديها عورة وفيها قد ينسحق
شي من ذلك لاحالة النكاح في المحض فلا يختص بالزوجة
كما ظن انتهى وليس بعد وجوب النكاح الا الرجوع اليه
فستقام قدومه النكاح من الفسخ من وجوب عليها
له امها وزوجها به ولا يسلطه عن الغير من وجوبه وغير
الزوج وقد يعقب في الجملة في الفسخ فان ما ذكر في
العقد من عدم وجوب الطارئة عليها وانما في المسكرة
انما لم يرها فيه فيما يرجع الى النكاح وتوليد من علم نفسه
وعدم نكاحها فاشهد وان لا يات في بنت زوجها الحائل
زوجها ولا يخرج من بيته وقد مر في القسم ان لا يمتنع
عن الفسخ ونكحه وعن الكل حاله بل نكح خبيثة كالتيصل
واقرة في النكاح قال المتقدم اذا كان النكاح عامًا ومنع
من نكاحه في حق المرأة حق الزوج فاذا اذناها دخلت

وفي التبرهستان في فيه اشعار بان من عجز عنه بسبب من لا سبب
 لم يترك عليه كما اشير اليه والاختيار انتهى ولا يفرط
 على مديون فلا يخرج الى الدنيا وما لم يمتد دينه فان لم
 يكن عنده ولا يخرج بغير اذن من نفسه لانه تعلق به
 حق الفهم قال في التبرهستان وان اراد المديون ان يغزو
 وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفا بما عليه فلا
 بأس بان يغزو ويوصي له رجل يقضي دينه من تركته
 ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفا لا يمتد
 فيسعى في وضاع دينه فان غلبه مع ذلك بغير اذن الدائن
 فذلك مكره فان اذن له صاحب الدين في الغزو ولم
 يبره من المال فالمسحب له ايضا الاقامة لقضا الدين
 لانه الاذن يبره بما هو لا وجب فيه خبر ولا غش ولا
 في هذه الاقامة فلا بأس ان يبره في نفسه اذ لا كان
 لقتلا ماله اي ما لم يكون يعني لو كان قتل عنده
 بالدين كفيل بامر به يستتر طرقة فليس له ان يخرج
 حتى يستأمر الاصيل والكفيل معا وان كانت الكفالة بغير
 امره فليست ان يستأمر الطالب وليس عليه ان يستأمر
 الكفيل بغيره ولو كان كفلا بالنفس بغيره ان
 الكفالة بالنفس كالكفالة بالمال فلو قتل بغيره بامر
 فليس ينبغي له ان يغزو الا ما للكفيل والذالك بغير امره
 فلان من ان يخرج ولم يستأمر الكفيل كما في الخط صاحب
 التبرهستان على صاحب الدين ميت ويغزو بغيره
 التبرهستان وقطوطه وان يخرج باذن الكفيل بالنفس
 لانه لا ضرر عليه اذا اقتدر احضارها وانتهى بالمفكر
 مخافه اجتنابها قال صاحب الهراق في النخانية

تحت النص لمعوم وزوال المانع منه انتهى ولذا قال
 الخليلي فيما ذكره صاحب النسخ واكت خبيره كلام الحق
 صريح وان الوجوب عليها بلحاظ الله تعالى لا يامر
 الزوج وانما الزوج اذ هو وفك له واقتضى التبرهستان
 بسبب التعلق في نقلا قول وجوبه المالك في غير كل
 من المند والمالك تيسر باعتباره من السيد والزوج
 فهمه والاقية على قافيه بما اذا كان لا يخرج بغيره
 معها التبرهستان ودون على ذلك ان شرط المخرج في خروج
 وهو في غير ما انتهى قد لا يثبت فيها وجوبه
 كلها بساوط لا يثبت عليها ولا يثبت فيها وجوبه
 النص الذي قد مناه عن النفساني فاقتضى المخرج
 بان الاذن من غير الاذن لا يجوز ولا تقوم من التبرهستان
 في العباد فلا يجب على ما لا يجوز وقد مناه التبرهستان على
 ذلك ولا يثبت فيها وجوبه لا يثبت فيها وجوبه
 الا في خروج واخرج النسخ في غير ما لا يثبت فيها
 لا يستطير القاعد ومن من المؤمنين دعا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على رجلين فكتبتا في ابوابهما الموت
 وشكلا من رقبته فالتفت اليه عز وجل غير وفي الضرر
 ولا على معنى ما لا يخرج من نفسه عن كون الادب
 وفي المخرج من حراك به ليله في حمله كان الذائقه
 وعقد الاطباء من وفيل التبرهستان في الاعضا
 والاعضا في الاعضا في الاعضا في الاعضا في الاعضا
 الله تعالى في الاعضا في الاعضا في الاعضا في الاعضا
 قاله في وفيل الله تعالى في الاعضا في الاعضا في الاعضا
 قاله في وفيل الله تعالى في الاعضا في الاعضا في الاعضا

المحتال عليه مثل ذلك فاستخبره لا يخرج فان اذنت
 له في الخروج المحتال عليه ولم ياذن له المحتال فلا بأس
 بان يخرج وان كان الدينون مفلسا وهو لا يتدبر عليه
 ففنا دينه لا بالخروج في التخليق مع الغناه في دار الحرب
 فلا بأس بان يخرج ولا يستأجر حبه فان قال خرج
 للقتال لملي صليب ما اقصى به ديني من الغنم والسم
 لم يعجبني ان يخرج الا اذنت صاحب الدين ثم هذا كله
 اذا لم يكن النعمر عاوا فلا بأس للمدين ان يخرج
 سوا كان عنده وفا او لم يكن اذنت صاحب الدين
 او لم ياذن فان استعفى او لم يضع الدين استقر اليه لم يذنب
 فان كان امرا جافا غلبت له منه فلا ينبغي له ان
 يتأخر الا اذنت غريمه كذا في المختلط وعاء ليس في
 المصلحة افقه منه فليس له الغزو فاذا دام المديون
 عليه في خروج خوف ضماهم اى ضماهم اهل المصلحة
 اذا لم يجدوا من يفرعون اليه في واقعاتهم قال السيد
 احمد لما كان ظاهرا لا يثبت في جوار خروجه وان
 الواقع له انه لا يجوز له هوضه العبارت المنقولة
 في كتب المذهب زاد الخارج قوله فليس لا ينبغي
 الحكم المذكور انما هي سر جبه وعصر في البرية عدم
 جوار السفر مطلقا في واديه للعلم الذي لم يوجد
 افقه منه ولا يحق ان اشتاء المدين بعيدا والسراد
 به هنا في القصد للفر وعيد مستأجر غيره من سفر
 المهاج بالاولى كالمقيل لا يفر فلا تكتنا دين بعيد
 عدم ضربه لغيره بالاولى ووجه الافارة انه اذا
 منع من السفر لغيره والذي هو قرض كفاية فلا يمنع من

ما اذا كانت جفرا مره ولانه لا حق للكفيل على المديون
 وهذا يقتضي انه لا يسافر الا ياذن الكفيل بالنفس
 لان له عليه حق وهو تسليم نفسه اليه اذا طلب منه
 وقد ذهب اليه ان يعيد في اذ طلب منه وهو عا لم به
 فله فيه الاستغناء فيحصل له الضم وقد صرحوا بان الكفيل
 بالتمس منه من السفق قال في منتهى القدي ضمه
 عين رجل الا اذ من او بنفسه قمارا لخصم ان يسافر
 فتمه الكفيل قال محمد ان كان ضمه الى رجل فلا يسير
 له عليه وان لم يكن الى رجل فله ان ياخذ به حتى يخلصه
 منه اما اذا المال او يعامل منه وفي كفالة النفس بمراتفس
 انتهى فله وقد قدمنا عن الحريط ما هو صرح
 من ذلك وبحثت الحق في الفقه غير موقوف عليه
 وهذا كله في الدين المال اما الدين السوفى فله ان
 يخرج للمدينون لا يخرج للمدينين او اولى غيبه بغير اذن
 من الدين وينبغي ان يخرج الكفيل بالمال او بالنفس
 باسرا وينبغي ان يحل المديون في طريق الظاهر يرجع
 اياه به يرجع في حاله الى الاحل في خبره وظاهره
 انه لو لم يعلم يرجع الا بعد اهل لا يجوز له الخروج
 الا اذنت وهو كذلك من جهة الديانة وان في مقتضى
 فليس له ان يمنعه قبل حلول الاخذ له ان يسافر
 معه فان حاله حال منتهى من السفق رجعت وافاد
 الضام يجوز فله ان الافضل له الا فتمت قضا الدين
 كما في الخبر **وخرج وان كان حاله غير يصد**
على رجل ان كان له دين على المحتال عليه مثل
ذلك ان قال باس باذ يفره وان لم يكن للمحتال على

السفر لغيره وان ليس بمرضى ولي حليبي وفيه ان السفر
 ليس بواجب ان يكون غير مرضى بل ربما كان مرضى عن
 كسفه مع الله بنا قس في لا ودية فاد في الجها ونحاطة
 فالزوج الا يريهاهم قال ان الولد لا يسلم في ذلك اذ
 الولد فيها فيه خطه ويسافر في غير ذلك اذ قد
 كان الناصر نظرا في حثها ضم الى علمه مدة طهينه
 والده اعلم وان كان عند رجل وذو اربابا غيب
 فان اوصى الى رجل يدعى الولد الى اربابها كانت
 له ان يخرج الى مكانا خائفا يكون له فيها مرضى عن
 يدور حثها ان ضخم قال في المغرب البوم الاثنت
 دقة والداخل من غير استئذان من اب طلب انتهى
 العدد على طلبة من بلاد الهند سوا كان العدو باعيا
 وكافا في الصباح فخرج الى جميع اهل البلدة حكا
 او عند ذلك كان وانني وليه في اهلها تنافية وحب على
 من حثها من قرب منها فثا ونهروا بامورهم ولو تكامل
 اهل البلدة فخرج على من قرب منهم اخرج العدو ولم
 عجز الا يركب وحب على من قرب منهم فخرج الى
 لغيره عن اهل البلدة والقب جميعا ومن اقام بلاء عذر
 انه ولا يعلم فانه لا انسان لم يجا طرب بام يجعله لكن
 فخرج عن الكال فتراطروا لم يقدروا يحصل الجبر
 ولا خلا يصير في من غير لانه تكليف بالاطاق وان
 من حثها على خروج فخرج حثها من الناس لا يباشر
 وكذا ومنه الاستكان وفي الاحرف اذ دخل الكرويت
 ارشانا فخذوا الاموال وسحبوا الدراهم وانما فقام
 الكمال في ذلك وكان لهم عليهم فقامت عليهم انك

بشيرة

يتبعهم حتى يستنفذ وهم من اديهم ما داموا في دار
 الاسلام فاذا دخلوا الى الحرب فكذلك في حق النسب
 والذاريه ما لم ينفوا حصصهم وحذرهم وسوءهم ان
 لا يتبعهم في حقلهم وذاريه اهل الذمة ومواليهم
 في ذلك عترة ذاريه المسلمين واسلحتهم انهم وقد
 عن الكمال ان نقاد الاسير واجب على كل من اهل الذمة
 والمغربي وفي النازية مسلمة سببت بالشر في وجب على
 اهل الذمة تحصيلها من الاسير فام تدخل الى الحرب
 لا دار الاسلام فمكان واحد انتهى ومقتضى ما في الذمة
 انه يجب تحصيلها ما لم تدخل حصصهم وحذرهم وتيسر
 الخائبة اذا وقع النفي من قبل اهل الروم فكل من يقد
 على القتال ان يخرج للمغزو اذا ملك الزاد والاحتة ويعجز
 المختلف لا يعجز به اه شراخا يفترض على كل من قدر
 من المحمي اتباع الكفار اذا طمعوا الدركهم فخل
 ان يبالغ في حصصهم وسائرهم وان كان اديهم
 اهل الذمة لا يفرقهم كما في سعة ان لا يتبعهم ويعموا اذا
 في الحرب ولو بلا اذن يعني فخرج المرأة والعبد
 بلا اذن من جهو سيده لان حثها لا يظهر في ووض
 الاعيان كالصلاة والصوم وكذا المديون والولد يخرج
 بلا اذن رب الدين والوالدان المقصود وهو رد الكافر
 عند ذلك لا يتم لا تقام الكلى جلا في ما قبل ذلك فان
 في غير المغلوبين مقننا لا حث في الاطال حثها لم
 والزوج ويا عزم الزوج وعهوه كالمولد والذات والوالد
 بالمتزوج وحده ولا بد من ضيقه عنها وكفاية من قيد
 اخوه هو الاستطاعة فلا يخرج لارض المدنف اذ

الميقات ودفن بقتل من المضروب ودفن الموت وادفنه
 الرخص انقله كذا في المذهب اما من يفتد بغيره وادفنه
 الميقات ودفن الكفار بانه لا يعلم له جلا ولا يعلم كاري
 وكان حيا ان يمتدح في حجج مع الكافة فيكون السوء
 اي سموا المسلمين ارحاما للمسلمين ودفنوه في السجون
 ودفنوه جوية اي وجوب المهاد والقدرة على
 السلاح والقتال ومكان اكراد والاحنة وغير هاتين
 في الجاني لا يستره طريح وجوهه امن الطرقت لا يستره
 انما خرجوا الى الجوف لا الى الما من فانه علم الحلف
 انه اذا خرجوا على بني المنعم لاي قتله العدو
 وان لم يجرى استهال العدو ولم يلزمه القتال لم يجره
 هذا الخبر ان العدو قاتل حيا قتل جازي كذا ذكره
 في السير انه لا بأس ان يخل الرجل وحده وان
 ظن انه يغفل فقتل فعمل ذلك جازي من الصحابة
 بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد
 ومدهم عكر ذلك والى علم انه لا يترك فيه فانه
 لا يجل له ان يخل عليهم لانه لا يحصل عكمة من
 اعز الذين يخلون فيهم فستة الما يمتدح من
 اذا علم الامر لا يمتدح بل يقتلونه فانه لا بأس
 بالاقدام وان رخصه السلوك ودفن خير المستر
 اي طالب الشرف وصدقه في الحج الى الفوقا فانه لا بأس
 ودفن خير المقيد فيه فانه لا يخل في الما يمتدح
 السلطان في امره يمتدح في الما يمتدح
 من الما يمتدح في امره فانه لا يخل في الما يمتدح
 الله تعالى ولو وصلة كان على الما يمتدح في الما يمتدح

الاول

سأله

السلطان فاسق لانه خير من غيره في حال بين المسلمين
 وحقه وكره الجمل ضمن الجرم وصوما جعل الانسداد في
 مقاتله فهو يغفله والاد هذا ما اشار اليه بقوله اي
 اخذنا من الناس اي ما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 لاجل القوا اي ليستغنى به في يقتل في الما يمتدح
 ويقوي بضعفهم بعضا بالكلية والسلاح في الما يمتدح
 والظاهر ان الكاهن للقتل مع القوي في الما يمتدح
 في بيت المال اشار الى الما يمتدح في الما يمتدح
 ما يستغنى من الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 وكان فيه غيره من بنية الانواع فانه لا يخل في الما يمتدح
 التي هو المال الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 والجزية واما الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 غير الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 من بنية الانواع واما بكر الما يمتدح في الما يمتدح
 وانما ذكره في بيت المال وهو الحق في الما يمتدح
 يعني انها في الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 لما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 التفسير بذلك ان الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 لا يسم غنمة الا ما اخذ من الكما يقتل في الما يمتدح
 يحرم اخذها الا في الما يمتدح في الما يمتدح في الما يمتدح
 منهم بغير قتال والغنمة في الما يمتدح في الما يمتدح
 بيت المال اموال خرمال زكاة وعشر ولقطة وتزكية
 بلا وارث ودية مقبول بلا وارث كما في الما يمتدح في الما يمتدح
 التذكرون ان الله تعالى فليحفظ الفريدين في الما يمتدح
 ونبيت المال يشهد بها قال في الغنم ومالك بيت المال معد

لنواب المسلمين وهذا الوجه يوجب شهود الكراهة على
 الامام جعفر عليه السلام والوجه الاخر وهو ان العمل بهذه الاجرة
 وحقيقة الاجرة على الطاعة حرام في شهره مكره وبها
 على الفاضل وعلى الامام كراهة تنبيه في الكراهة وعلى الفاضل
 مقتضى النظر ان النفقة تحت وطأ الفاضل لا ينسب
 ما يدر بهما دفعه من المال وانما ينفق فيكون كانه
 في الذخيرة من كان قادرا على العمل به وبنفسه وماله
 فان خلا عن حاقته وعياله من قبله ان يجاهد نفسه
 وماله قال الله تعالى وجاهدوا في الله حثي حثا
 وحقق له ما زاد يجاهد بنفسه وماله ولا ينسب له في هذه
 الحالة ان يأخذ من غيره جملا ومن يحجز عن الفاضل
 وله مال ينسب ان ينفق غيره عن نفسه بماله ومن
 قدر بنفسه ولا حال له فان كان في بيت المال مال
 يدر عليه الامام كفايته من بيت المال وينسب له الا اذا
 من غيره جملا اذا عطي كفايته والا فله ان يأخذ
 ما يفي قال رتب الامام السعدي اذا قال القاعد
 للشيء عني خذ من المال واغزبه فليس باستحار
 على كرمها واما اذا قال خذ لتغزوه عني فهذا يستعمل
 على غيرها فلا يجوز وينبغي ان تكون رسالة الخراج
 صدقة التفصيل واذا دفع الرخل وغيره جملا لغيره
 عنه صله انه يصرفه في غير الفرض فهو على وجهي ان
 قال له اخذ من المال عني فليس له صرفه في غيره
 كونهما دينه ونفقاته اهله كنه دفع الى خراج الاوقاف
 حج صفي وان قال لا اغزبه فله صرفه في غيره يستند
 دفع الاموال حج له لانه لا يملكه المال ولو اتيه رتبة ثارة

فانه

فله ان لا يطع خديا شائنة كقولهم صدق الدار بك فاسكنها
 وهذا الوجه الثالث فالسبب كان له ان لا يملكها ولا يملك
 وفي شرح السمعاني ان المدعى ان جملة بيتك بغيره
 لينة عياله على كل حال لانه لا ينسب اليه الكراهة ولا ينفق
 فكان من اعمال القضاة مضي ونفزع على وجهه
 ما اذا عرض له عارض من مرض او غيره فاردت
 دفعه لغيره اقل مما اخذ لغيره فان كان مرده
 في الفاضل من المال فلا بأس به وان كان مرده
 الا ان لنفسه فهو الوجه الاول لا يملك ذلك لانه
 ما يملكه بل اما حقه الا انفاق على نفسه في غزوه وفي
 النفاق عليه لانه ان لا ينفق واصلا في انفاقه
 ولا اياهم ولا يمكن في بيت المال ما تستعين به غزوه
 ولو يكون لهم ما ينفقون به لا يكره حينئذ ان يجمع الاموال
 على ارجاء الاموال بقدر ما يقوى به الذين يحجزون
 للحج والذخيرة لا على وهو بقدر ما يستلزم
 الى الاموال في تهاضر الادنى وهو تكفي اعني
 مؤثرا من ذلك فالحال ان يارب الاموال عرضا ليعمل
 بطريق نفسه فذلك لا يكون مكرها بل يكون مستند
 من غزوه في بيت المال حال او لم يكن واذا
 شرط مسلمة مسلم جملا ليعمل في حاربها ففعله فلا
 بأس في ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وحاصلها
 ان يفي بتمارط ولكن لا يجبر عليه ومن شاء حجها من
 قال وقال في الكتاب فويل محمد رحمه الله تعالى خاصة
 واما على قول ابن خزيمة وان يكون فلا يجوز هذا شرط
 ومنهم من قال هذا يجوز لاجل غزوه في الحيط ولو استاجر

٧

[illegible]

مدد با حقهم كان ترك انفعال في هذه الحالة مستغفبه في
 حق اهل المسكن ينبغي في طبيعتهم فيه وان تمسك
 بغير المسلمين بترك التماس في المال ينبغي بان يكون
 ان اهل المسكن لا يطبقونهم في حاجات وعسوانة بطاعتهم بحد
 يتفقون به على قتال المستبد لا يطبقونه ولا يملكون
 في ذلك لا يملكون هم يستحقون به ويستحقون به
 وان استوى الطرفان فليس لهم ان يصبوه وكذلك
 اسيرهم بالقتال مع اعدو وان يملكونهم يستحقون به
 يبقين او يسلطون فيه واستوى الطرفان اطاعوه في
 ذلك وان علموا انهم لا يستحقون به يبقين يرتضون
 لا يصبونه وان اختلف الناس بينهم من قال فيه
 الرخصة وقسم من ادعى النجاة وفسلوا في ذلك ورحم
 يتزوج احد الطرفين اطاعوه واداموا امره كمن
 بشي كصفي في ذلك واحد منهم فلا يورثه الا مير
 في وقت الوصية ولكن يصبه حتى لا يعود في مثل ذلك
 الا لا العذر فان عصاه بعد ذلك ادبه الا ان يدين
 في ذلك عذر الحشد على سبيله ولكن يملكون بانه
 ثقافي لقد فعلت هذا لعذر لا يدعي ما ينجو
 انتم يروا يعرف ذلك لا بقوله فلا يصدف قولا
 الاممي واذا جعل الامر لساقية على قوم معيني
 وكمية كذا ذلك والمستحق لذلك فنفذ اعدوا على
 الساقية فلا بأس لاهل المحنة والميسرة ان يمينوهم
 اذا خافوا عليهم وهذا اذا كان لا يخل من رخصه واملوا
 اخل فلا يمينوا وان امع لا يبركون لا يبرحوا من رخص
 ولا يان يمين بعضهم فلا يمينوا ان يمينوا اهل الساقية

وان امنوا من فاسيتهم وضا من على صلافة واذا امر
الانام المس من على وجع للملافة لا يسيروا من فاسيتهم
المنة وضيروهم في ذلك على اسرارهم لا يسيروا
نهام من على وجع من يهدى القربا من كسيتهم للقلوب
موجر على امير يستنفذهم للمرضى فلو لم يسمع الامام احد
وامرهم بليستهم بضرره من المكنى وضا من على نفوسهم او
على طهرهم ورم يحد ورا يستره من كلاما من بان يجر جوا
واذا كان فيه عصيان الامر واذا قال الامير لا يجر احد
او المكنى الا تحت لواء الامير فليخرج تحت لواء الامير فلا يخرجون
منه راو لا يخرج المكنى فليخرج تحت لواء الامير فلا يخرجون
الا تحت لواء الامير فليخرج تحت لواء الامير فلا يخرجون
نصف عدد المكنى لا تحت لواء الامير فليخرج تحت لواء الامير
اسلحة ورا من اسلحة فليخرج تحت لواء الامير فليخرج
السلح وكذا لاسى بان يجر من يجر من يجر من يجر من يجر
الذرى وعلى هذا لاسى بان يجر من يجر من يجر من يجر من يجر
كنافى على التخصى واذا كان عدد من اسلحة فليخرج
او لا يخرج من التخصى واذا كان عدد من اسلحة فليخرج
عدد من هذا المكنى فليخرج تحت لواء الامير فليخرج
كلمة من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر
الطاقة ومنه من موضع يقصد هذا المكنى فليخرج
واسلحاه ومن موضع يجر من يجر من يجر من يجر من يجر
نه كذا في المكنى قال المكنى ورا من كلاما من بان يجر احد
الامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير
الامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير
كلمة في المكنى فليخرج تحت لواء الامير فليخرج
والامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير
والامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير

انه يتخذ كل قوم شعرا رضى اذا حصل من حرجهم رضى
فادى به شعرا وكس ذلك بواجب والشعرا الملافة
والهنا رضى الامير والامير والامير والامير والامير والامير
على طهرهم والممد وطهرهم من المكنى وكس للملافة المكنى
في ذلك المكنى فليخرج تحت لواء الامير فليخرج
باس جد ورا من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر
الامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير والامير
في الطهر من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر
في قوم من أهل الفساد يخرجون من المكنى فليخرج تحت لواء الامير
امير الصلي للمخرج بدوهم لا يجر جوع منهم وان تم يجر
للمخرج الامير يخرجون منهم وفي شرح الطراوى ويبنى
للامام اذا اراد الدخول في الدرب بان يجر من يجر من يجر من يجر
فاسلحهم ورا طهرهم فليخرج تحت لواء الامير فليخرج
اي طهرهم فليخرج تحت لواء الامير فليخرج
حصنهم يقال حاصر العدو حاصره وحاصر الاضيقوا
عليه ورا طهره دعونا من الاسلام وجوبا من لم تنف
الدعوة ندبوا من بلغته الكفر فليخرج تحت لواء الامير فليخرج
الله تعالى عليه وسلم كانه من يجر من يجر من يجر من يجر
ذلك ما خرج من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر من يجر
الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا من يجر من يجر من يجر من يجر
سره او ضاه في خاصته يتقوى الله ويتقوى الله
المسكين خير من قال اغزو النبي الله في سبيل الله فالتوا
من كثر ثابته اغزو ولا تقوا ولا تقوا ولا تقوا ولا تقوا ولا تقوا
تقوا ولا تقوا ولا تقوا ولا تقوا ولا تقوا ولا تقوا ولا تقوا
الاحاديث عصال ثلاث فادى بها فادى بها فادى بها فادى بها

وكيف علمهم وادعاهم الى الاسلام الى الخلق من دارهم الى دار البهايين واعلموا ان فعلوا ذلك ان لهم ما للمهاجرين وان عليهم ما على المهاجرين فان ابوالفتح كانوا من السابقين فانه ان يكونوا كاعراب المسلمين يحجب عنهم حكم الله الذي يحكي على المؤمنين ولا يكون لهم في الفجر والغداة نصيب الا ان يجاهدوا مع المسلمين فان فارقوا فاساء لهم الجزية فان اجابوك فاقبل منهم وكنف عنهم فان ابوا فاستغنوا بالله وقاتلوا طريقتهم وقد خرج احمد وعبد الرزاق في مصنفه والحاكم وصحبه والظاهر في عن ابن عباس قال ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قومك حتى دعاهم قال في البحر ورسد فقال عليه وسلم قوموا حتى دعاهم قال في البحر ورسد فذكر الله ما يصير به الكافر مسلما وهو نوحان قال وقول الكفار قسم قسم محمد ونبيه تعالى ورسلاهم اقرارهم بوحده وقسم بيقون به ولكن يتكروا وخذائبة واسلامهم اقرارهم بوحدة نبوته وقسم اقرارهم بوحدة نبوته ورسالة نبيه صلى الله عليه وسلم في الاصل ان كل من اقر بخلاف ما كانت معتقدا من اعتقاده انه حكم ما سلامه وهذا في غير الكتابين اما اليهودي والنصراني فكان ان اسلامهم في زمنه صلى الله عليه وسلم تعالى عليهم ولم يالفتا دينهم لانهم كانوا يتكروا رسالة النبي صلى الله عليه وسلم في الاصل ان كل من اقر بخلاف ما كانت معتقدا من اعتقاده انه حكم ما سلامه وهذا في غير الكتابين اما اليهودي والنصراني فكان ان اسلامهم في زمنه صلى الله عليه وسلم تعالى عليهم ولم يالفتا دينهم لانهم كانوا يتكروا رسالة النبي صلى الله عليه وسلم في الاصل ان كل من اقر بخلاف ما كانت معتقدا من اعتقاده انه حكم ما سلامه وهذا في غير الكتابين

من اليهودية ويدخل في النصرانية او في المجوسية ولو قيل
لزم في محمد رسول الله حق قال نعم لا يصير مسلما
وهو الصلح ولو قال رسول الله الى العرب والنجم لا يصير
مسلم الا انه تمكن ان يقول صورك الى العرب والكعبة
الا انه لم يبق بعد فان قيل يجب ان لا يحكم بسلام
اليهودية والنصرانية وانه اقرب سالة محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم وتبرعن دينه ودخل في دين الاسلام ما لم
يؤمن بالله وعلايقته وثنته ورسله وثقرا نبعثه وبالقدر
خبره وشرعه من الله تعالى لانها من شرائع الاسلام
كما في حديث جبريل قلنا الاقر بهذه الاشياء وان
لم يؤحد نصا فقد وجد دلالة لانه لما اقره خوله
في الاسلام فقد التزم جميع ما كان شرطا لصحة ولو قال
الانبياء اناسا او اسلموا اسلمت لانهم لم يسموا
به دعوى ذلك لانهم لم يسموا به لانهم لم يسموا
ولو قال الذي اسلموا اسلموا لانهم لم يسموا
كذا في خبره والفتوى في الهندية ولو قال اناسا
يصير مسلما فان قال اريد انية في فعل الحق لا يكون
مسلم ولو قال اليهودي او النصراني انتم اسلموا لانهم لم يسموا
لا يحكم بسلامه لانهم يقولون انهم لم يسموا لانهم لم يسموا
لحق فسميت ما ونفى على الحق فاذا قال اناسا لم يسموا
عنه انه قال اريد انية دين النصرانية واليهودية
والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى ولو وقع
بعد ذلك يقتل فان قال اريد به اني مسلم وانا علي
الحق لا يكون مسلما فان لم يسم الله عليه صلى الله عليه وسلم
المسلم كما كان مسلما ولكن ما قاله يقال وقبله يصير

يفعله المسلمون يحكم بالسلامة كذا في الذخيرة وفي التشرية
 وإن صلى خلفاً ما لم يفسد بيمين من لم يركع إذا أقرا
 القرآن أو صلى على محمد صلى الله تعالى عليه وآله وأما إذا كان
 فان شهدوا أنه كان يؤذن ويقسم كان مسلماً سواء كان
 إلا إذا كان في السفر والحضر وإن قالوا سمعناه يؤذن في
 السجدة فلا شيء حتى يقول هو مؤذن فان قالوا لا تؤذن
 فهو مسلم لأنهم إذا قالوا أنه مؤذن كان ذلك عادة له
 وتكون مسلماً كذا في المغزبية وينبغي أن يكون ذلك
 في حق الكفاي بما عاين أنه لا يكون مستأجراً في دينه
 انتهى والرواية التي لا يقر بوجوبه الله تعالى لو قال
 الله لا يصبر مسلماً وإذا صلى الكفاي وروى عن أحمد بن
 الشوك في جماعة حكم بالسلامة عندها فان صلى وحده
 ففلى قول أبو حنيفة لا يحكم بالسلامة وعلى قول
 أبي يوسف ومحمد يحكم بالسلامة من مثا تخنا من
 قلل الخلاف في الحقيقة فان ما ذكره أبو حنيفة تأويله
 إذا صلى وحده بغير أداء وقامة وعند ذلك لا يحكم
 بالسلامة وتأويل قال لا إذا صلى وحده ما إذا وقامة
 وعند ذلك يحكم بالسلامة بلا خلاف وفي الإجماع
 إذا شهدوا أن أرباباً يصلي سنة ويم يقطع الجماعة فقال
 صليت صلاة لا يكون إلا أن يحق يقوم صلواتنا
 واستقبل قبلتنا كذا في الحديث وإن شهد فقال لا أحد
 رايته يصلي في السجدة إلا عظم في جماعة كذا في الإجماع
 رايته يصلي في السجدة إلا عظم في جماعة كذا في الإجماع
 خاتمة وفيه يقتل كل من لم يحيط قال محمد في السير للسرا إذا حمل
 مسلم على تركه يقتله فلما أرحمه قال شهيداً لا والله

بجماعة فليس بمسلم قال أبو يوسف إذا كان شهيداً الكفاي
 برسالته صلى الله تعالى عليه وسلم جواباً كان دخولاً في الإسلام
 وروى في رثا أنه قيل لغيره دين الإسلام حقق فقال
 نعم فقبلت دين النصرانية ما طر فقال نعم فافتي بعض فقهاء
 بأنه لا يصبر مسلماً وعن بعض المشايخ إذا قال اليهودي وثقت
 في دين الإسلام يحكم بالسلامة وإن لم يقل بتراتبى اليهودية
 وأما التجوي إذا قال أسلمت وأما لم يحكم بالسلامة لأنهم
 لا يدعون لأنفسهم وصف الإسلام بل يعدونه شتمه
 كذا في المناهضة وعن الحسن بن زناد قال لا يخلو من مسلمة فقال
 أسلمت كذا إذا أسلماً خانية ولما صاحب كل من الكتاب
 إذا في بالشهادتين لا يحكم بالسلامة وفي الفتاوى الشرعية
 سئل إذا قال الذي أنا مسلم أو لم فعلت كذا قالوا مسلم
 ثم قيل له لو تلفظ بالشهادتين لا غير هل يصبر مسلماً الجواب
 لا يحكم بالسلامة في شيء من ذلك كذا في علمي وثنا والذي
 أفق منه إذا تلفظ ما أتى به يحكم بالسلامة وإن لم
 يشترطه دينه الذي كان عليه لا أن تلفظ بها صار علامة
 على الإسلام فيحكم بالسلامة وإذا رجع الوفا كان عليه يقتل
 إلا أن يعود إلى الإسلام فترك انتهى وهذا يجب الرصد
 إليه في ما يرضى بالغا هرة لأنه لا يجمع من أهل الكتاب
 فيها التمسك بدينه وإن أقدمه محمد بالعرفان وأما بالفضل
 فإن صلى في جماعة صار مسلماً بجملة بجملة إذا صلى وحده
 إلا إذا قال كذا صلى على صلاتي واستقبل قبلتنا وأما
 إذا صار وأدى كذا صلى على صلاتي واستقبل قبلتنا وأما
 صفة محله إذا صلى على النبي الذي يفعلها المسلم لم يؤمن
 يحكم بالسلامة في كل ما ذكره وعن محمد إذا صلى على النبي الذي

فان كاد الكافرون قوم لا يقولون هذا فعلنا لمسلم ان
يكف عنه واد اخذ وجابه اليه الامام فهو خرس لم ان
كان حكم بكلمة التوحيد قبل ان يهزمه المسلم وان قال
بعد ما هزمه المسلم فهو في ولكن لا يقتل فان
قال ما اردت الاسلام بما قلت انما اردت الدخول
في اليهودية او رد التوحيد لئلا يقتلني لم يلتفت
اليه فوجه ولو كان حتى قال لاله الا الله فوجه
ولحق بالمسلمين في عايد يقاتل في كل علمه الرجل فلما
ارهمته قال لاله الا الله فان كان له ففة فيجى اليها
فلا باس برك يقتله وان تعزفت الففة فليس له
ان يقتله وللمن يؤدب على ما صنع وان كان هذا
الرجل ممن يقول لاله الا الله ولست لا يقر برسالة محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم وما في السالة بها فلا باس
بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وقال شيكسان لاله
الا الله وان محمد عبده ورسوله فعلمه ان ينف عنه
فان اراه على الاسلام في سلم صرح الاسلام استخاف
وحيث يواد من رستم ان اسلام السكرك اسلام كذا في
الحيطة واذا قال النبي اشهد ان محمدا رسول الله
يكون مسلما وانما هو في ان اعلى دين محمد صلى الله
تعالى عليه وسلم او انا على الحنفية او على الانسلا
يحكمنا سلامه ولو مات نصلي عليه كما نصلي على الانسلا
اخرا لسلام لم يكن مسلما خاتمة فان اسلموا فيها
اي والمصلحة الطمينة الكلمة لم يفرزوا في خراج
الطغاة وبذلك اسلموا انزلت ملهم لهم وجمعت ارضهم
عشيرة وناهم بالصلوة من دارهم الى دار الاسلام لان

المقام للمسلم في الحرب مكره فان ابوالخيرهم انهم
كاعراب المسلمين ليس لهم في الفء ولا في الفينة ولا في
الحبس ولا في بيت المال نصيب هذا كما كان معكم
بدا الحرب ليس متصلا بالاسلام فان كان متصلا
لا يامرهم بالتفريط ولا بان يولعن الاسلام فيدعوهم
الي الجزية وينبغي للامام ان يبني لهم مقلا الجزية
ووقت وجوبها ويعلمهم ان ما ياخذها منهم
في كل سنة مرة وان الفتي يؤخذ منه كذا ومن الفقير
كذا ومن الوسط كذا حتى لو محلاها انشأه الى ان
لاندعوا الى الجزية بعد ما نه عن الاسلام الا اذا كان
محلا القبول الجزية كاهل الكتاب والنجوس وبسببه
الاوان من النجس واما من لا تقبل منه كالنصارى
وعنده الاوان من العرب فلا ندعوهم الى الجزية
لعدم النفاذ فاذ لا يقبل منهم الا الاسلام والسيف
قال الله تعالى فتقاتلوا هم وسلكون كما سيجي في
فصل الجزية فان فسلكوا ذلك اي دفعوا الجزية التوجه
عليهم من غير عدل عن قبول فان بذلواها واعطوها
مع ان الاخير موافق لقوله تعالى حتى يسطوا الجزية
عن يدنا علا فان اعطوا الموضع في الالة فغير يقول
لان عصمة دماهم وامولهم تحصيل قبل ان يجر
القبول زيلو وقال الرولى في حاشية عواك ك
وهذا يدل على ان الامام يستعمل الانتفاع من اتخاذهم
ذمة ويجب تقطيع ما اذا لم يفتي سؤسهم وابل
انتهى فليس ما لنا من لا نصلا فيه يعني لو نفر من
احد من المسلمين لدمائهم او موالهم بقدر قبولهم

فيحصل المقصود بلا قتال ومن قاتلهم قبل الدعوة يأثم
 للذي عنه ولا يفر من اتلف عليهم مالا ونفسا فقل
 الدعوة لا محرم من القتال لا يوجب ذلك كما لو قتلوا
 النساء والعصيان وذلك لانتها الماصم وهو الاسلام
 او احرار من الاسلام وقال الشافعي رحمه الله تعالى
 يصنون والحجة عليه ما بيناه وفي المختط بلوغ الدعوة
 حقيقة وحكما بان استغاض شوقا ورضا منهم الى ما اذا
 يدعون وعليها اذا يقاتلون ولما قال الشافعي وهو
 انما الدعاء الاسلام فالمستغاض من الدعوة ولك ان يتولى
 وهو الاسلام وان اشتهر في زماننا شوقا وعرضا وقد
 علم اصل المما للختلفة ان المستسلم لا يقاتلهم الا على
 الدين لكن لا شاك في قتالهم منه من لا شعور به علم
 له ذلك لا يدعى الدين وقد يكون من له علم بدين
 الاسلام لكن ربما ظن ان لا تقا له الا على سلب ماله ونحو
 ذراريه فالدعوة له الاسلام تنزل عنه الظاهر ليعمل
 ونحو اسرع للقبول وتخصيص المولى ببق الكلام في قوله
 الاسلام ودعى اليه ولم يجب الا للضرورة لا يوجب ان لا يسمي
 يدعون الى الكفرية انما هو الكافر الاسلام بعد ان مضى عليه وفي
 التثاقلانية وان كان قافوا قد بلغهم الاسلام الا انهم
 لا يدرون ان يقبلوا في الكفرية ام لا فعند ذلك لا ينبغي
 للمسلمين قتالهم حتى يدعواهم الى الكفرية وفي حديث
 بنو عذرة مسلمة وابن عباس عن علي بن ابي طالب
 ذلك لان الناس لم يبع في مقاماتهم الا بعد ان يراهم عند
 قبيحهم الكفرية ثم يروى سنة في ذلك في الاصل فقل
 صحت التثاينية

في ابتدا الاسلام اما في زماننا في الاحاجة الى الدعوة لان
 الاسلام قد فاض واشتهر فما من زمان او مكان الا وقد
 بلغه بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا الى الاسلام
 فيكون الامم مخبرين بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا الى الاسلام
 جهرا وحسنا كذا في الحديث الوهاج انهم وقد علمت من
 ذكرنا ان قوله خلافا لرجع الى قوله وهو قوله اشتهر ان
 ولدعوا الى الاسلام ندبا اليه وجوبيا في الصحبة عن
 ابن عيون قال كنت الى فافوا اساءة عن الدعاء قبل القتال
 فقلت اني لما كان ذلك اول الاسلام فدا غار رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون وانما هم
 شقي على الى قتل مقاتلتهم وبي ذراريهم واحباب يوسف
 جويرية بنت الحارث حدثني عبد الله بن عمر كان في
 ذلك الجحش وروى ابو داود وغيره عن اسامة بن
 زيد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان غلب
 اليه فقال اغز على بني ضبا وخرق والعامرة لاثلك
 مع دعوة وبي يوزن حلي موضع من فلسطين بن
 الرحلة وعسقلان ويقال يبي كضم التحتية وقيل
 اسم قبيلة واما الاستحباب فللمبالغة والانتذار في
 اخذ المقصود بدون قتال فيعدم القدر الاعلى من
 بلغة الا اذا تضمن ذلك الانتذار ضررا ولو بقلية الظن
 فان غلبت الظن في ذلك انما تظهر من حولهم كالم
 طهوا للاثان حقيقة يتقدمون في عرفهم وادبهم
 كان يستعدوا ليعلم في علمهم في السلم والقتال
 لاثانهم استعدادا في علمهم في السلم والقتال
 يحصن شقي على المسلمين عما يضر فيه فلا يقبل

عليه بنا المنقول اليه فترك دعوتهم ونهينهم فتح قال اسجدوا
وقد ذكرنا هذا الاستثناء في الاستحباب ولم يذكره في الوجوب
سبح امكانه فيه ايضا وادركه في الملتحق من الخطوط ما يفيد
ان استحباب الدعوة انما هو فيما اذا كان يطعم فيه من ما يكره
اليه ويمنع منه انه لا يستحب عند عدم الطعم والا يراهم
يقولون فيمنع من استغفار بالله لانه هو لنا صراطا يلهي الله
لاعدائنا فيستغفرون به في كل الامور وفيه انذار الى ان
الامام او امره لا يستغفر فكمرة اجناده وعدده وولاد
تخرج عن محاربتهم فلهذا اجاب فيمنع من الاستغفار
تساب ويمنع من الاستغفار في كل الامور وفيه انذار الى ان
نشا الآية وقال ولقد نكرم الله بعبادته وانكر انه والده
هو المستعان وعليه الشكلا ومنه الظن في اهل الطفان
ونحوه من نصيب المجاني كما نصب رسول الله صلى
الله عليه وسلم علي اهل الظالمين كما اخبره الترمذي
منصلا قالنا فتبيننا وسمع عن رجل من ثورين يزيد
ان الله صلى الله تعالى عليه وسلم نصب المجاني
علي اهل الظالمين قلنا سمع من هذا الرجل فقال
حي اجمع عمر بن هارون ورواه ابو داود في الاسانيد
ملحوظ من سلاسله واداره سعد في الطبقات ورواه
ابن عسكرونا وذكره الواقدي في المعاني وذو النون
الذي اشار به سلمى ان الفارسي وهو الذي عمل الخندق
بيده بنفسه على حصن الطائيف قال الواقدي قالوا
فتناظر صلى الله تعالى عليه وسلم اهلها فقال سلمى ان
يا رسول الله اني ان ينصب الخندق على حصنهم فاننا
ننكر اننا ننصب الخندق على الحصون فنصب

من عدونا ويصيب منا وان لم يكن مخنق طال انشوا
بمنه المثلثة الى الاقامة فامس صلواته تعالى عليه
وسمى فعل مخنقا بيده فنصبه على حصنهم وقال
قدم بالخندق يزيد بن زمعة فاستغفروا ورواه
مخنق روي به في الاسلام واما في اهلها فبندر
ان حديثه يضم الجيم ونحو ذلك المجبة وتختتم
ساكنة به مالت المروف بالابرس او من روي بها
وهو من ملوك الطوائف واول من عدونا
حجرا واداري سبنا ابراهيم الخليل في النار صلى
الله تعالى عليه وسمي في السيرة الثانية وهو ح
مخنق بفتح الهم وسكون النون وفتح الهمزة كسر
النون وقال النوني في مخنق الخندق صوتنة فاست
معربة وليم مفتوحة وتسمو رواه في الصفا في
العباد تدبر في نوت ونا بها حصن والجمع مخنق
ومخانيق ومخانيق وقال غيره لمخانيق الخندق والجمع
المخنق وهو مخنقها وتسمى الجند وتسمى الجند والنون
الاولى زريقان في قولهم جنق جنق اذا روي
وقيل النون اصله مخنق على مجازيق وفيه هو الجند
انتهى قال الرازي كل كلمة فيها جيم وفاق وجيم
وكاف مثل كسكة فهو مخنق وهي تسمى بالحق الكبار
كالقلاع الذي تربي به الحجارة الصفراء كما افاد به الطائفي
في شرح المنظومة وجرى في حرف دودهم وامتنعهم
ودواتهم كما افاد في النهر وقلت لانه صلى الله تعالى
عليه وسلم اخرج البويرة كما رواه الشيخان وغيرهما
ابن عمر قال حرف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

المنصير لها يقول حسنا هـ
وهنا على سرياني لبي هـ حريق بالبورير مستطير هـ
وعزيرهم ينيي يسلوك عليهم الما ان امكن فتعز هـ
ذو نهم وامتعةهم وقطع اشجارهم وتوكانت منه
قال في الفخ ولا فخر في الاستحار بين كونه مئة وغيره
كما هو قضية كلامهم في منورهم فيه صريح في البلد المستح
وافسار نزعهم وتو عندها د فستاني باطلاق
الطير والدواب فيها نزع الا اذا غلب على الظن طوق
فتعالوا في الحلق والاطلاق في جزف في كونه الاشيا
تتعالوا في المستوف المعتمدة وفيه الكمال في النعم
بما اذا لم يغلب على الظن انهم ما خوذون بغير
ذلك فان كان الظاهر مفلوطين وان الفتحة باد
كره ذلك لانه افساد في غير محل اجتهاد ما الجع لا
لها انهم قال السيد اخذ وظاهر صنيع المصنف
هذا انه قد لا استنفا ضمني تليق في الظاهر
لا يستحب رفع الصوت في الحرب من غير استلوث
في ذلك ملوفا من وجه الدين ولكنه تشل في الفشل
الحي فان كان فيه منفعة وتحريض للعاملين
فلا بأس به وعن قيس بن عباد قال كان اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلهجون الصوت
عند ثلاث الجنائز والقتال والذكر والمراء بالند
الوعظ قال سمس الائمة السرخسي في هذا
المحدث بيان كراهة رفع الصوت عند سماع القرآن
والوعظ فتعبد به اذ يغلبه الذي يدعو

الوجد والحمد لله لا اصل له في الدين وشي به
انه يمنع المتشقة وحقا اهل التصوف مما يفتازون
من رفع الصوت وتزيق الشيا عبيد السما لان ذلك
مكروه في الدين عند سماع القرآن والوعظ فاطن
عند سماع الفناء ويندب للحجاء هدي في الحرب توير
الاخفا وان كان قصها من النظرة لانه استعظ
السلاح من يده ودنا منه العدو ربما يتكلم من
رفع الظاهر وهو نظره في الشيا في الحرب
في الفاني في الحرب مندوب او توفيه وطوبى
ليكون اهتيت في عين من يارزة والمقا صحل
انما يعين المزعج لها فهو مندوب الى التسا به
لا فيه من اعز ان المسلمين وهم المشركين انهم
واخرج الطير في عين الياسات ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال يوم بدر كيف تقاتلون القوم الذين
فقام عاصم بن ثابت فقال يا رسول الله ان كان النور
من ايامهم النبل كانت الامة بالنبل فاذا اقترنوا
حتى تنالنا وياهم للحجارة كانت المصلحة نالحى فافخذ
ثلاثة ارجاء في يده وحمل في حدة فاذا اقترنوا
تنالنا وياهم الزحاة كانت المصلحة بالوامه فاذا انقصت
الامه كان الجلاء بالسوف فقال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم هذا انزلت الي من قاتل فيقتل
فقال عاصم انتهى وريحهم بنبل يسهام ويكوه
كالبنادق والمطافع ولا بأس بان يخرجوا حصونهم
ويخرجوها ويخرجوا الناسا كان في الهندية وان تترسوا
بعضنا لان الامر يقتلهم حاضا فلو كان الترس

بهم

٢١

في انهم يديب من كتب الشافعية لورعي في غرضه الفدرة
وهو يعلم انه يجب القود وان طهه كما في الاقدار
ويجب الكفاية وفي الذرية قولان وقال ابو اسحاق ان
قصده بعينه ارادة الهدية على ما لم يعلم وان
يقصده بعينه بل يرى ضعف في اصيب فلا ذرية عليه
وقد بالفتريس عند الحارثية لانه لو فتح الامام بلدة
وفيها مسلم او ذى يعمي وقد سبغت بوجوده فيهم
وبدعه اليه الذي لا يمكن من الذها ما بال دار
كما ياتي وجهاً ما به كان هناك اسير لا يحل قتل
احد منهم اصله لا احتمال كون ذلك المسلم والدمي
ولو اخرج ومثل الاخراج اخرج افاده السيد حمد ولحق
وظاهره انه لا يجب على المخرج التخصيص من معتقد المخرج
والمراد خروج واحد منهم ممن داخل البلدة والتعبد بالوجه
لنفسه لا احراز جلاله خروجه انا من بعد المسلمين
اولد معنى الذين فيها حل حينئذ فتعالى في كونه
كون المخرج بما لم يقبل اوله اخرج صور ذلك المسلم والذمي
فصار في كون المسلم والذمي في تلك المخرج خلاف المخرج الاول
فلا يكون المسلم والذمي فيهم معلوم بالفرض فوقع الفرق
فخرج قال والذمي فيهم معلوم بالفرض فوقع الفرق
في سببته كما حترقت السببته فان غلب على ظنهم انهم
في التواضع فيهم في البحر فخلصوا بالباحة يجب عليهم
ان يظنوا من انفسهم في البحر فخلصوا من الهلاك
القطر وان استقر لها فئات اذا قاها حترقوا وان
او قتلوا فاستقر لهم فئات عندا في حصة والى
بوسط الاستحقاق في قول محمد لا يجوز لهم ان يلقوا

انفسهم

انفسهم في المالا لانه يكون اهلا كما بفعلهم انتهى وزيهنا
على بين القول وسيا في ذلك اخرج دليل انتهى
عن اخرج ما ايدى شي يجب على المسلم تعظيمه
اي احترامه ويجوز الاحتخاف به ولا يملك ان
قتله بغير عنده كصوفي فانه يجب على المسلم ان لا
يمسه الا طاهرا من الحدك الا صغر فضلائق الا
وغير ذلك من الاحترامات التي ذكرها في كتابنا
وليس في ذلك من الناب عن اخرجها في الحرب مع الكفرة
في الحائط ولذلك قال في الفقه فليست حد ربع الكفرة
ان لا يخرج قال السيد حمد ومثل الفقه التوجه والاصو
ولذا قال في المخرج وانت خبير بان النهي اذا كان معللا
بالاحتخاف فكل ما خفي عليه ذلك من الكثرة
التي لا يجوز الاحتخاف بها فبكره اخرجها بغير واسطة
عطف على قوله ما يجب تعظيمه لان فيه تعزيبا على
الضمان والمصلحة ولو يجوز للمدواة لما ذكرنا ولو
حاربه في سببها لولا هذه تتعلق على عدي المارة
فانه لا خلاف في عدم اباحة اخرجها وان الخلاف في
المصاحف وما يلحق بها فقال مالك وغيره فانه في
اخراجها ليس الاحتخاف ان ساء العدو وقال في الهذحة
وفيه تعريض المصاحف على الاحتخاف فانهم يتحققونها
فما تظن للمصاحف واهلها وبل الصالحين قتل وقد ورد
ذلك من لفظ صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكفروا بالقرآن
فان لا امن ان ساء العدو وفي رواية فاني اخاف خلافا
لما ذكره في الاسلام عن اخرجها والصدور السيرة
عن الطحاوي ان ذلك انما كان عند قلة الصالحين كسب

تتعلق عن ايدي الناس واما اليوم فلا يكره ذخيرة واراد المان
بالي في اخراج المصاحف في ما في مسلم والبخاري وايضا داود وابن
ما حه من طريق متعدد عن الفقهين ابن عمر رضي الله
عنهما يروى عن ابي الحسن في ما قال في ارضي الله واولادنا
وان كان صاحب الا ان الفقه عاتة لم يثبت كنت الفقه
للمحدث به ولم يذكر دليل الذي هو اخرج المصاحف وقد اخرج
ابن سعد عن ام كلثمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه
السلام لا يتحد في الناس ان يحيا يترى وما في ذلك
الا في تصنيف دون علم فلا ربه لا وانما هو في السنة
وانما كانت كالتحقيق وفي الغريب ولم يرد في تحديد السنة
نص وذكر محمد في السير ان النعمة وما فوقها سنة واما
الاربعة والثلاثة وتعود في طلبة لاسرية اه وفي
الثانية قال وحسبنا قول السرية ما تروا في الحديث
اربعية وقال الحسن بن عطاء قول السرية اربعية وقيل
اربع الاف في البسوط البسرية تعدد قيل في سيرة وروى في الحديث
ويخرجون فانها انتهت في في القديس وينبغي ان يكون في الحديث
العظيم ان في حديث الفاروق في صلواته عليه وسلم قال
ان يغلب ان في حديث الفاروق في صلواته عليه وسلم قال
لكن اخرج الحديث والاما في ما في الحديث في طلب المصاحف
والسيرة في اخرج السيرة ولو ختم في المصاحف
فلا ربه اخرج المصاحف في اخرج المصاحف في اخرج المصاحف
اصلا في حديث من الغنم ولا في حديث في حديث
يخرج المصاحف في حديث في حديث في حديث في حديث
السيرة في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث
في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث في حديث

انما حجة وحق الله تعالى على المساجدة الاذا كانت
 ضرورة ظهور المدعو على بلاد التسلمى واخرج ابن
 الاشبينة في مصنفه وابن نجيم عن شيخهم بن زيات
 الاشجعي عن جده ام امه انها فزت مع رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم عام خيبر وصادت ستة نسوة
 فبلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصفى النساء
 فقال يا مومن خرجت ورائنا فيه المصعب فقلنا
 خرجنا ومعنا دواوداويبه ونقاول السهم وفي السوي
 ونفضل الشمر يعني به في سبيل الله فقال لنا في قلنا
 ندأوي البحر ويضلع لهم الطعام ويزولهم السهم وهم
 الدوا ونصيب منهم فلما فتح الله عليه خيبر قال
 كما قسم للرجال قلنا يا حجة وما كان ذلك قال
 تمزوا قيد بالاجاج في النسبة للمصعب وكونه لانه اذا
 دخل رجل سلم اليهم ما كان له منهم حاج للمسلم
 حال الصغى معه اذا كانوا يوفون بالعهود لان الظاهر
 في عطاءهم لا احد عدم تعرضهم لما في سلم ايضا العهد
 هدانية ونسبنا عن عذر وهو كيان ونقض للمسلم
 وترك الوقايا التزم وذلك بان كان يميننا وبغير عهد
 ان لا يخارهم في هذا اليوم حتى امنوا فلا تخون المحاربة
 فيه لان هذا استحيان وعهد واتحارية نقض العهد
 واما اذا كانت الحرب قائمة فانه يجب الخداع بان نركم
 الاخراجهم في هذا اليوم حتى يامنوا فنخارهم فيه
 اوله صاب الى ضوب اخر حتى يغفلوا فثابتهم بيات
 او يخونك انك لا تلوحي وعلولك ان خيانة من النتيجة
 فيكون كسرها مثل ان لا يظفر شيئا مما غفم هو واخبره

او احتمال تحيلة بالحق بها بعض الاسرار دارهم والغول
والاصول الحياتية في كل شيء خفية كالاغلال على ما قاله
ابن الاثير وسنأتي ونسبنا عن مشكلة بعضهم اليهم وسنكون
المشكلة يقال مشلت ما روى بوزن ضربت امك به
بوزن انهم مثلا ومشلة الا سوزت وجهه او قطعت
انفاه او كونه ذراعه الفايق وفي اسراج الملكة الانية طوار
اطراف لاساري او اعضاءه كالاذن والالف واللسان
والا سبغ ثم يقتلوه او يغسلوا سبلهم وفيما هو ان يقطروا
رؤسهم ويسحقوا جوارحهم ويقطعوا ابرصهم اسنهم
وقال في كمنصباح مشلت كالقتيل مثلا من كان فقتل
وضرب اذ احيدته وظهر ان زعمك عليه تشكلا و
الاشد يد مسالمة انهم والمثانة المروية في قضية المرنيت
منسوجة بالنهي التي خربا وقع في الصقيع بعد رواية
حدثت العربيت من قتلها في كمنصباح في المرنيت
ان ذلك قيل ان تزل للكدود في لفظ للميت في كمنصباح
بوضع الله تعالى عنه ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد ذلك خطبة الا في فيها عن الملكة وبنها
قال ابو حنيفة والثاني في كمنصباح ابو المعلى السمرعي
في سيرته من الناس من ان ذلك اي النسك في كمنصباح
ويبين فيها بعض اية الحارثية الثريا في كمنصباح في كمنصباح
من ان كمنصباح الحارثية واما من زاد عن كمنصباح في كمنصباح
كما فعل كمنصباح ابن سعد في غيرهم انهم وطفوا به
الرعي ورجله وغرزوا السهول في لسانه وعينه حتى
مات في كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح
في كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح

جزءه وقد جا في صحاح مسلم انما سئل النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم اعينهم لا هم سبلوا عين الرخا ولو
ان كمنصباح حتى على قوم حنايات في كمنصباح
فاقتصر لما كان التثني وفي الذي جرحه بالحق
من الملكة وقال وذكر كمنصباح في كمنصباح
انه الحراسا اخر اذا خشيتم الاقوال في كمنصباح
الاية ونظير في البها الاحمال فلا خج وخا صلا
القول ان الملكة عن مثل حنايات في كمنصباح
بمن اسحق القتل لا عن مشكلة لا تحال انهم مشوشة
لانها لم تشرع ولا لانها وقوم للمريني كان كمنصباح
والعجي ولا تملك ان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تملك
كما تقدم من حديث بريدة اما ان يكون متنا خرا عن مشكلة
العربيين فظا من كمنصباح ولا يدري في كمنصباح
ومسح خفسوا صا والمزم فمقتدم المزم وكما تشارف
لصا في ورجل احدهما يصفى كمنصباح في كمنصباح
استحق فيه مخرج فيه واما من حتى على جماعة حنايات
متعددة ليس فيها قتل بان وقطة القتل رجل واذا زجر
وفقا عيني خرو فقه يد في كمنصباح في كمنصباح
بحسب القضا من كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح
لكل قضا من كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح
لصحة هذا الرجل ممثله اية مشكلة ضمتنا لا قصدا وانما
ينظر في كمنصباح والنسب في كمنصباح في كمنصباح
فمن في كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح
هذا بعد ان كمنصباح في كمنصباح في كمنصباح
بالمملكة اختار ورويه في الفقه بما اذا وقع قتال لمبارزة

فقط انه في حربه فقتل عبيد فلم يبتد فضرب
وتم طرد اهل بيته وبعث اليه انهم قد قوه ارسعا رايه
له فقتل من كان في حال قتال لم يلبس له ان يميل به بل يلج
بمنطقه ويقتلهم بها لا اختار ان يذللهم بل يذلهم
بأيدى المسلمين وقاتل الزبير بن العوف وقاتل
وفيهما قتل من قتله اهل بيته وقاتل عبيد بن جراح
مولى الله قتله الله قتله طلبة ولم يقتلوه فقتل عن
قتل النساء والصبيان وهذا اذا لم تقتل في قتال فقتل
فقتل وقد خرج ابو اود والنساء عن عرج
ابن الربيع بن صبيح قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في غزوة وايدى النساء من عبيد في قتال
فقتل رجل فقال انظر على ما اجتمع هؤلاء فقتل
فقتل امرأة قتيل فقال ما كانت هذه لتقتل وفي
لفظ الحياه ما كانت هذه لتقتل وعلى المقدم
خلد بن الوليد فبعث رجلا فقال قل لا تقتلوا امرأة
ولا عبيدا وهاه كمة زحر والها الذابية للمسلمة
ولقد كنت حفيظا على شرط الله فقتل عبيدا فقتل
ما لمقتلته في قتال ما كانت له وتقتل قاتلهم فقتل ما كان مظنة
له وفيه سنا عن قتال غير مكلف وهو من كان كصاوي والحقون
غير انه يقتل انما اذا يقتل ان كان كالحرب ويقتل
فقتل ما كان مقتله كالمسلمة في القتال
المقتل بحرقه قال في قتال النساء والصبيان
انه صلى الله عليه وسلم لا يقتل النساء والصبيان
واراد به الذين لا يقتلون في القتال ولا في الصياح عند

القتال الصبيان كذا في التتار خاتمة ثم يقتل من جميع المومنين
انه لا يقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
انه في القتال يقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
كان لا يقتل على الصياح عند القتال الصبيان كذا في التتار
يشكل ما في القتال يقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
يستون في قتال من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
تعالى عليه وسلم يقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
يرحمي ذلك الا في النساء فيقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
وهو قتال شيخ خرق فان لا صياح ولا شوك ولا يقتل
ايضا وحاله كذلك اذا ارتد عن القتال لا يقتل
الفتنة حيث قال في قتال النساء في القتال لا يقتل
من لا يقتل على القتال ولا الصياح عند القتال الصبيان كذا في التتار
ولا على الاحمال لانه يحيى منه الولد فقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
ذره في الخفة وزاد الشك في الزرع وقاتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
شرح الطحاوي انه اذا كان كالمسلمة في القتال لا يقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
تقتله اذا ارتد والذبح لا يقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
خرف وزاله عن حدود المعتلا والميراث في قتال من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
عسرة المجهول فلا تقتله ولا اذا ارتد عن القتال لا يقتل من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
بمحنة مقتول في قتال من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
وخرف كنصر في قتال من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
وحديث انه في قتال من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
لكنه صياح وقد روى على القتال ولا حاله لان العاقل
الوصوف قد ثبت في قتال من في علقه شوك وهذا كما ترى بينا في الاول
وتعليم اصحابه ذلك فلا يكون في معنى الرعب والراة

فها ملأ واهض امره صلى الله تعالى عليه وسلم يقتل ويريد
 ابن الصفة وكان عرو مائة وعشرين عاما او اكثر وقد عني
 لما جهده في جيش عوزان للاريم وعنه قتل عجمي لا فله
 لفتي جوده لا بعد رعلي المغاللة واهب لم يقاقل اذا
 كان في صومعه كما في النسيح الكسري قال السيد حميد
 ومثله مباح في الجبل واهلنا يسلم من جبال طوائف الناس
 ويقتل الاخرى ولا صوم والمقطوع البشري ذخير في
 فان قتل يات في من مثل لاعم والارهب الاحبال
 والتدبير في الجرحا جيسج عايشا في مهابا من
 لا يقتل تحمل الجرحا سوي الشيخ النافذ عادم النفع
 بالكلية الا ان يكون احدهم استثنى في حكم عدم
 القتل في الاصل يكون احد محمد نسيها عن قتله ملكا
 بكرة الامم سواك اصولا وصيديا وفي الهندية
 او تكون الملة ملكة وكذلك اذا كانت ملكة صنيعة
 صفيوا واخضروه مدبر الوقعة ومنه المقيد
 والزمين والارهب وغوهم او كان احدهم متقاتلا
 قال في الغنم وكذا يقتل من قاتل من كل قلنا انه
 لا يقتل كالخنون والصبي وامراه الا ان الصبي والخنون
 يقتل في حال قتالهما او غيرهما من النساء والرجال
 ويخوهم فانهم يقتلوا اذا قاتلوا بعد لا سرع المسراة
 المملة يقتل وان لم يتقاتل ولو الرصد الملك والمسنو
 الملك لان في قتال الملك مستثنى من انتهاء وكان حكم
 في الجرحا اذا راي في الحرب لما صوم من امية صلى الله
 تعالى عليه ولم يقتل برلين الصفة وكان عشرين
 مائة وعشرين سنة او اكثر وقد عني اجماع به في

جيسج

جيسج هو زين الاريم يعني كان المشركون يستعينون
 به فقتله ابن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة او كان
 في امثالنا والمجسط اذا كانت املة في ان قال عجمي
 الناس عني القتل بما لا يقتل وكان في قتله تغزق
 جهم خلا من يقتله جوهري في الحرب راجع الى
 الراد والمالك واما الشيخ فقتل الجيوش والجمالك
 والصفنا والزين ومطوي الايدي والارجل في
 قوله وجد قال احد معوم فقتلوا المشركين ولفونه
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقتلوا المشركين ولفونه
 واستفوا شمس جهم اخبرجه ابو داود ولا يجره
 والفرسيع للقتل وفي قول اخرك فقتلوا المشركين
 كقولنا وبه قال مالك واخذ في رواية ويجوز
 عما استفاد به بان قوله تعالى قتلوا المشركين عام
 مخصوص بالذي والنساء والضيعة وحده يشهد
 الى داود ضعيف بالا نقطاع وبالحجج بن راحة
 فلا يصلة للمعارض ولو سلمت صحة فحقه عقمه
 على ما ذكر في صومعه ولو قتل من لا يهل قتله
 ممن ذكر من صنيعة الكفرة ونسبهم وشيوخهم و
 ومعهم ومنهم من رصمهم ويخونهم وضيعة
 فعله ايم ويحب على القاتل كقوله ولا تستوفوا فقط
 والواجب الثابت في البند وان لم يتلفظ لكن
 الاستغفار اكل يستأثر لما صي لان دماهم خير
 معصومة والممنه بكرة له ذلك ان كان عدوا عليه
 الا يستغفرا يكون قتلهم معصية من حيث مخالفة النهي
 كما في اسراج وبه صرح في الجوهري في البدائع حيث

جيسج

جيسج

قال ولقد قتل من اجله قتله محمد زكيا لا ينبغي فساد
من دية ولا كفارة الا التوبة والاستغفار لان دم
الك لا يطعم جني فجب الدية بسببه والتقصا من
الا امان من المسلم له والحال انه لا يطعم الا امان
الا او المسلم من موضعه في حال القتال لا يتناول
يعني اذا كان المسلم في قوة على حمل من لا يقتل
واخرجهم الى دار السلام لا ينبغي لهم ان يقتلوا
في دار الحرب بل يحسبوا الى دار السلام فقتلوا
ويجوز في السراج وعبارته في قتله المصرا والامر
يجوز قتل هؤلاء فينبغي ان يوسروا ويهملوا الى دار
السلام اذا قدر المسلمون على ذلك ولا يتناولوا
في دار الحرب لان النساء تركن بتقوى من اهل الحرب
وكذلك الصبيان يملكون فيقتلون وفي حكمهم منقذ
المسلمين في تكفير الكفر ولذلك المعتوه والاعمى
والمعتوه وبأسبغ الشق ومطوع اليد والرجل من
علاقه واقطع اليد لا يتناول في دار الحرب لانهم
يطعون النساء فيستسلمون وفي ذلك فقتلوا عددا
الكفار واما النجس الفاني الذي لا يقدر على القتال
لا راي له ولا هو في بلفظ فان شاقا استقره وان
شاقا تركوا لانه لا منفعة منه للكفار لا يبدونه ولا يرايه
ولا ينبغي فاد حملوه معه ليغاديه به اسارى المسلمين
حاز حكمه فويل من يربى الكفاة واما على قول من لم
يقتل فاقطع يده في حمله ومثله الكفاة والكفاة
لا ينبغي ان يقتل وفي حكمه وكذلك الكفاة والصفاء
الصالح اذا كان لا يصيبه الكفاة الكفاة الامم

اخبرهم وان شائتم انهم قتلوا وهذا اذا ثبت
عدم محاربتهم للمسلمين والامتناع من قتله لا ينبغي
تحريمهم عليهم المسلمين فقامل ويحكم في الباب
الا في قسما من الاولاد من يحمل راس المسلم
اي تدون جسد كونه في يده في حمله يهودا بانته
من جسد غيرهم اعطى المسلمون وكان يده
وارغ قتلها اي قلوب المسلمين حتى لا يثابروا في قتله
حيث لا يكون للمسلمين ان يخصصوا فيما اذا كانت
المقتول من قتاد المسلمين او عظماء المسلمين وكان
ما في القاتلة حيث وقع فيها يدين حمل راس الكفار
دار السلام وقيل ان كان فيهم الى القاتل والى الكفار
بهم لافا من يده وقد حمل عبد الله بن مسعود يوم بدر
راس ابن جهل واصله ما في البخاري عن ابن مسعود
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في من يدين
فعل ابو جهل فانطلق ابن مسعود في وجهه فوضعه
ابنه عذرا حتى يرد فاخذ بيده فقال انت ابا جهل
قال وهل فوق رجل قتله قومه وقد قتلهم مني
ابن عتبة ان ابن مسعود وجد ابا جهل وهو عابدين
وبعد الميرة غير كذا فيقتل بالعدد واحصا سيفه
على فخذه لا يخرج منه عضو فطن عظماء انه منسب
حرا خافاه من ورائه فتناول قاتل سيفه ابا جهل
فاستله ورفعه بيضه في جهل من قتله ففره ففرع
راسه بين يديه وفي حديث ابن عباس عن علي بن
قال ابو مسعود في حديثه طريحا فوضعت رجلي على
عنقه فقلت اخذك الله يا عدو الله قال وما اخذني

صل احد من رجل قتله قومه واحمد محمدني اجمعين
 وهو علي وزنه وقيل مائة اعطيت وفي رواية
 لكبارهم فقال قتلوا عنك رولاك ويعدونك
 الزرع وصني بدلت ان الانصار مهاجرون ربع وابسا
 عكر النصارى ثلثي من الانصار في رواية انه بعد
 ما وضع ابن مسعود رجله على منقته قال ابو جهم
 لعمري لو كنت يا رسول الله من قتلنا صعبا وفي رواية
 قال ابن مسعود في ردت ان انصاري بسيفي فخشيت
 ان لا يفتني سيفي شيئا فاني بين ورائي قال وسلي
 سيفي ربي ومدة سيفي جدي فعملت انقص راسه
 بسيفي يعني ضمنت يده فابعدت سيفه وفخر راسه
 فقال علي من كانت الدنيا وفي رواية لمن الدنيا شرة
 فقلت لله واسروله فاشدت بحبته وقلت الحمد لله
 الذي اخذك يا عدو الله وفي نسخة هل لك ان الله يا عدو
 الله قال بما اخذني وهل عمت وفي نسخة اعذر وقت
 الله صل على رجل قتلتموه او غير كما يقتلني وفقت
 سالفه الدعة هو قفاه فصرته فوقع راسه بين
 يديه لم سلبته قال ابن قتيبة ذكر ان اجبرك قال لا
 سمعوا لا قتلتك فقال والله لقد رأيت في النوم
 اني اخذت حذوة حفظ فوضعتها في كنفك
 ولبي صديقي رايت لا طائلك على عتقك ولا ذبحك
 في الشاة الحمد جدي في الملة وتكلم وتانا نيت
 الحمد لله الذي يدينه فوضع ابن مسعود سيفه على
 عنقه الى حين الصلوة في رواية ان النصارى يدينون
 صل الله تعالى عليه وسلم وجماعة من المسلمين

من رقت

بنو خزنة راسه لم جئت رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم فقلت ما رسول الله هذا راسي عدو الله
 اني جئت فقال رجل الله صلى الله عليه وسلم
 الله الذي لا اله الا هو وفي نسخة الذي لا اله الا هو
 تلا في صلاته فاقبلت راسه بين يديه فقال صلى الله
 تعالى عليه وسلم الحمد لله الذي لا اله الا هو
 اعز الاسلام واحله ثلثي من راسه وقال الحمد لله الذي
 الله عليه وسلم وفي رواية صلى الله عليه وسلم
 اي الفرحون اليك ومنى وانت صلب وعدو من
 دون الناس ووجهون امضي وقد روي ان عائشة
 عن قنادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان لكل منة فهو نأه فوجهون هذه لانه اتوا
 قتله في قتلته اسما عفا وقتلته الملايكة وتذا فيه
 ابن مسعود يعني اجبر عليه وفيه عن في الاصل
 علم من ملك العالمات ففهم في علم ملك الروم و
 لسي ملك الفرس وبيع ملكه الفخ وحقا في ذلك
 الترت ذكره الزبير في تفسيره كان شوقا علي وشوق
 اعظم من شوقه على موسى وامته لان وشوق
 ربي موسى ولدا وصوت في حجة سنني فلما جاءه راسه
 واتاه باية المعصاة انفا دا ولا ما ضمره بها ملكه وانما
 تسط بعض الاتباع واما ابو جهم لم شأ صوته الامم
 الاية الشديدة من اول اموره صلى الله عليه وسلم
 ولا شاعه وما يدل عليه اشهدت من في عتق
 موسى لما عرف في الحق قال اميت انه لا اله الا الذي
 اميت به بنو اسرائيل واما ابو جهم قال وهو موسى

المجهنة قسلة من بقايا موم ما أصيب ثوبه كانت
 في الدم قسمة حتى خرج فاصيب وأصعب انه انذبه
 ذل ابرهة صاحب القمل الميكدة ويقال ان اسمه زيد
 ابن محنف وقبره يرجح الى ان في قسمة جلد ابرهة
 اختلف في بقية صور الكمل يطلب المال المدفون ذهب
 مالك الكمل ابرهة لانها مواضع عذاب وقد قال صلواته
 تعالى عليه وسلم لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين الا ان
 تكونوا مائة لا يصيبكم ما اصابهم وحارزه اقصا
 لان الصغابة بنشت قبره في حال كذا ومقتضى مذهبه
 كما تقدم عن التتار حانية ومذهب الشافعي هو ان
 دارسا كان القبر وجد به وقوله صلب التال ليس
 بعبد فقد عفا بخار في وجهه ما ترجمه فقال
 باب هل ينبت قبر المشركين ويحذف مكانها مسجد
 واورد في حديث بنا مسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 وفيه قوله اني فلان فيه ما قولكم قسور يشركين
 فامر بها فنبتت وفيه تغل وجرى فامر بها فنبتت
 فالخونية فسويت فظهر من هذا ان قسور المشركين
 لا حرم لها وعبارة الكافية فيقولون ففوت الدرك
 اخضر البشارح هنا عبارة انه في قوله ففوت الدرك
 ينبت قسورهم طلبا للمال فيقولون في التتار حانية
 ولم ابريش قسور اهل الذمة وحب ان يقال ان حقوق
 ذلك ولم يكن له وارث الا بيت المال جاز بنسبه وفي
 للمانية ولا بأس بتعليم الكفرة القرآن ولا بأس بنسبه
 قسورهم طلبا للمال انتهى قال وهذا جمع الذي انتهى
 كلامه في القسور والظاهر ان قسور المسلمين لا ينفذون

على الارض تجذب روحه لو غور الكافر قتل في معنى ان
 له التماس في انه لم يقتله الا ان يرفع يده عن قتله فانما
 اصحابه نزعوا روحه لو قتل رجل من قسورهم قتل في
 ظلمه كان راسه مثل راس ابي جهل حتى يكون حيا
 عند المشرق فلا بأس بقتله وقوله من يوضع اليه موضع
 والا فلا اصل الا في قتله من ذلك ما لا حرمه الله تعالى
 من عقبة بن عامر لم يسمي ان عمرو بن العاص وخرج
 ان حسنة بعثت برؤس راس ينافي بطريق الشام
 فلما قدم عليها في كذا ذلك فقتلته عقبة ما خليفة
 رسول الله فانه يضمنون ذلك بنا قال فاستغاث
 بها راسه والروم لا يحملون راس فاعا بك في الكتاب والغير
 قال ابن ابي سنان ده صفة وعين معا وثية بن خنجر
 قال بينا نحن عند بلز وكلوا المنع من الله وان
 عليه لا قال انه قوم قتلنا براس ينافي المطر ينفذ
 وطعننا عليه حاديا في سنة العجم النكاح الا ان
 ينبت قسورهم اية الكفرة الحارثي طلبا للمال فقتل
 وقوله خرج ابو اود وابير عن عن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما قال سمعت رجولة الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم يقول خذ خرفنا معه الى الطائف فزنا بشر
 الى رطل فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا
 قسور يوفال وهو يوفى في كل من يوفى كان يوفى
 يذبح عنه فلا يخرج له صابة الحرة التي اصابته فوفيه
 بمثلها ان يوفى فيه وايضا ذلك انه ذبح معه
 خمس من ذنوبه ان ينفذ عنه صابة الحرة التي اصابته
 فاستغاثت من القسور واورد رطل بالبركة في القسور

الشيخ الرحيم الذي اذا لم يكن له وارث فالأرض مملوكة
 لا تراث له ولا تراث له من المال كما خبروه من الغير وضمنوه
 فيه وان كان له وارث وقد وضع هذا المال بنفسه
 وهذا معنى السند منه صلى الله عليه وسلم لا لهم مال
 وينصب له وصيا ويسلمه جميع أمواله لا لهم مال
 وعليهم ما علينا ولو فعل المسلم بذلك ففعل به كذا
 وعند الأمام كذلك ان لم يسلمه نفسه وعرضه سنة
 وبعد ما لا يحل عليه حنفيا الظاهر ان ما يوجد في القبر
 لا يوضع في بيت المال لأنه لا يرضى عنه انتهى ولا يحل للغير
 ان يبيع أو يملكه المالك وهذا يعمل بالاب والاموال الحرة
 والمعادن من قبل الام والاب فلا يبيعه في مولا ما للقتل
 وأما حترز بالأصل عن الفرع كما بينه وبينه وان سفل
 فلا بد ان يمتد بقتل ابنه لا بد له من حجب مشرك لا يجب
 عليه احياه ولا لا تحب عليه نفقة ابنه المحار
 زيل وكذا أخوه وخاله وعمه المشركون لا لهم يسفوا
 كالأصل لا ترضى ان لا يجب عليه نفقة من ماله بخلاف
 الدين وأما لا يمتد في الأصل يقتل المشرقة قال
 وصاحبها في الدنيا معروف وليس النبوة بالقتل من
 المروءة ولا بد من حيايه فلا يكون هوسا لفتايه
 ولأنه يجب احياهه فالانفاق فيها فضاء الا خلاف
 في افتاويه كما لا يبعد وفيه السامعي يعني كذا ابتداء
 القريب يقتل المشرقة ما غناها كما رواه خاويه عن صاحب
 لا يقتل حبيب عليه احياهه بالانفاق عليه لا تحل للغير
 كذا لا يقتل القتل وانما قاله اذا كان آتيا حيا من يورث
 فيبذل بالانفاق ولا يقتل ماله بان يورثه ماله احياهه

بحسب مصاد هذا لا يقتل القريب بالرحم المحرم الا
 لا يجب عليه ان ينفق على غيره لكن يرد انه يجب
 عليه الانفاق على غيره وبعده ان لا يقتل بالانفاق
 في غير المحرم لان لا يجب الانفاق على الاضداد والغير
 ان يبيع في غيره ما به ويحسب ان لا ينفق عليه ولا يورث
 قتله منه كما يستفاد اصله من إطلاق قوله لا يقتل
 للابن ان ينفق عن ابيه المشرقة بل يقتل بالانفاق
 بالانفاق وبسبب ان ينفق عن غيره ويملكه بالانفاق
 يحل قتله من المسلم منه غيره لا يحل له يقتله
 غيره فلا يترك بوجه لانه يصير حربا عليه ولا يدهمه
 ان يهرب اليه باق من يقتله فالقتل يحصل بغيره
 من غير اقتحامه انما خفف لا فقد على بنا المنعوت
 اي لم يجر حرمه من من يقتله قتله الابن ولو كانت
 المشرقة حرة وحملت من النسب لا يقتل جانب كانت اذ
 محارم عند عدم مقامات من مكره ولو قتله اب له
 فقتل الفرع اصله يعني مع وجود من يقتله من المسلمين
 فهدر بغير باطل فيه لادته فيه ولا قصاص من عدم
 التام عدم الدوم قال في الدر المنثور نعم عليه يقتل من
 ترك عن قتله التوبة والاستغفار وايراد كراهته في ريب
 منه المسألة يقول علي بن ابي طالب يقتله ابناهما وجه
 له فقتل الفرع مقتله من لا يتدلى لانه لو قصدا لا اصل
 من اب او حرام او حرة قتله اب يقتل وهو كذا
 بحيث لا يحل للفرع دفعه اذ دفع اصله المقتل له
 الا يقتله قتله اي يحل قتله لان مقتله الدوم
 عن نفسه فلا يترك عند مقتله ولا يورثه ماله

[illegible]

فلم يلبث مرير بضعين وان لا يكون حروا بطلان
كل واحد منكم وفي البعثية طلبة ملك منهم الذي
عليه ان يكون ان يعلم في كل مملكة ما شاع في كل
ظلم لا يطلع ولا لا سلام في كل مملكة في كل
له ان يفتي في كل مملكة في كل مملكة في كل
منهم ما يفتي في كل مملكة في كل مملكة في كل
ببعضهم ان يفتي في كل مملكة في كل مملكة في كل
في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
الكل في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
الملك في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
له كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
اليهم في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
عليهم في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
الصلوة في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
الملك في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
قد دخلوا تحت الامانة فلا يجوز استرقاقهم وحرقهم
وان كانت الامانة المشروطة من اقا ربهم حرقهم
كل ان الصلة عليهم في كل مملكة في كل مملكة في كل
ما قالوا في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
نقلنا في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
من رقبنا في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل
الوادعة ان يرد عليهم في كل مملكة في كل مملكة في كل
ولم يجب الوفاء به كما في كل مملكة في كل مملكة في كل
منهم في كل مملكة في كل مملكة في كل مملكة في كل

[illegible][illegible]

مسامحة ساطعة لعمارة لا علة فانه في سعة وحرارة
 الامان لا علة لا يكون صرحا طليقا من ارض طلبة
 لغيره طاعة بطليحت الامان ولا علة من ان مسير
 الى حرام طلبة الامان لا علة غير علة وقرعة
 فهدية طلبة ونسمة الفناء واستدراجا كبر
 ووجع لعملي في وجه انوف يميزا من هذا كبر
 لو قال مستحقا ومنه درار في حلال طلبة
 في طلبة من الاول ولا علة استدراجا ولا حجة
 من الكفاية لعملي مستحقا لعملي لا علة
 على ذلك من مستحق الاول ولا علة ولا حجة
 وان سطر من الاول ولا علة ولا حجة ولا علة
 كذا كذا في استبرك من مستحق لعملي من
 اصل مستحق لعملي من مستحق لعملي من
 وسعة سواه ولو قال مستحق لعملي من
 صرح من مستحق سواه من مستحق لعملي من
 علة من ولدي ولحق المستحق من مستحق
 فافهم او علة من ولدي ولحق المستحق من
 صرح فافهم فالان لعملي سواه ولو قال مستحق من
 اصل مستحق فافهم او علة من اصل مستحق فافهم
 فالان لعملي صرحا مستحق لعملي من مستحق مستحق
 فالمنة سواه ولحقا في مستحق الفتح في الانام وان
 حاصركم من حصنك فافهم في مستحق من مستحق
 المستحق فقال مستحق لعملي من اصل المستحق
 ان الفتح في مستحق ذلك ففتح المستحق في
 من وعلة مستحق في مستحق في مستحق في مستحق

[illegible]

三

واما في خلافة وطه سائرهم من حيث انسابهم
 فاما ان استأمن بها فكما من قام به وحدث
 في خبره لا بد من خلافة واما ان استأمن بها
 كان استأمنها من استأمن من فعله ان قال او ادعى
 ذلك وصرفه اليه فخرج منه في جميعه وهو من
 ما لا بد له من خلافة واما ان استأمن به
 كان فضا وان صدق فلا يرد له وفيه ولا بد
 الاصل الذي به من هو ان يستأمن من استأمن
 اعمه واكره الكسبة تصد بغيره او كره ما قد
 على انفسه ما لا يرد له ان استأمن من استأمن
 اليه فخرجوا حرا فان كان منه بعد ذلك فمعه
 على انفسه ما لا يرد له ان استأمن من استأمن
 بصلح او بغيره فان كان منه بعد ذلك فمعه
 على انفسه ما لا يرد له ان استأمن من استأمن
 وسلاحه الذي قد استأمن به وفيه وما قد
 ورقا ودفنا في نفقة في حقوقه استأمن ذلك
 وما قد ذلك في حق من استأمن به في خلافة
 واما في خلافة سائرهم من حيث انسابهم
 فاما ان استأمن بها فكما من قام به وحدث
 في خبره لا بد من خلافة واما ان استأمن بها
 كان استأمنها من استأمن من فعله ان قال او ادعى
 ذلك وصرفه اليه فخرج منه في جميعه وهو من
 ما لا بد له من خلافة واما ان استأمن به
 كان فضا وان صدق فلا يرد له وفيه ولا بد
 الاصل الذي به من هو ان يستأمن من استأمن
 اعمه واكره الكسبة تصد بغيره او كره ما قد
 على انفسه ما لا يرد له ان استأمن من استأمن
 اليه فخرجوا حرا فان كان منه بعد ذلك فمعه
 على انفسه ما لا يرد له ان استأمن من استأمن
 بصلح او بغيره فان كان منه بعد ذلك فمعه
 على انفسه ما لا يرد له ان استأمن من استأمن
 وسلاحه الذي قد استأمن به وفيه وما قد
 ورقا ودفنا في نفقة في حقوقه استأمن ذلك
 وما قد ذلك في حق من استأمن به في خلافة
 واما في خلافة سائرهم من حيث انسابهم

يعينوا دمه جازية به الحكم وام حكم بالدار والوجود
فان ما لا يلازم من قبل فليس له حكم صاروا لم ينزلوا
عليه حكم الله تعالى فانما حكمه بنفسه من الحكمين
طريقا من حكم طلاقه بالدار حكمه بالقتال فيكون
الامر حكمه من حيث ان كان الحكم حلالا مسلما الى
لا يجوز فيها دمه لمصلحة طلاقه بعدد وفيه فطريق
جائز ان حكم حكمه يقتل ويسب ويغير ذلك كذا في
المسألة والامر بالدار على حكمه من حيث ان كان
واضح في حكمه بالدار طارئة وان حكمه بقيد او
مستحب او غير ذلك في حكمه فانه من نوع ذلك
عليه حكمه هو طلاقه من حيث ان كان الحكم حلالا
حكمه انما لا يكون مقتضاها من حيث ان كان الحكم
فان الحكم بالدار الحكم الذي عليه من حيث ان كان
حكمه عليه من حيث ان كان الحكم بالدار الحكم
الامر بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار الحكم
امر بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار الحكم
حكمه بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار الحكم
المسلمين في الدنيا والدار الحكم بالصوره حكمه
في دارهم ولا يملك من حكمهم اسم وهو في دارهم
رجلهم هو في دارهم الحكم بالصوره حكمه بالدار
من طلاقه بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار
بشيء من حكمهم بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار
اما حكمه بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار الحكم
بغيره من حكمهم بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار

نصير

الحق انما من المسلم من طاعة قطع الباب وحل المسلمون
وجعلوا بينهم ففلا انهم لم يصبوا من رسولهم امر بالدار
امير من اميرهم بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار
المسلمين من طاعة قطع الباب وحل المسلمون
الامر بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار الحكم
في دارهم ولا يملك من حكمهم اسم وهو في دارهم
رجلهم هو في دارهم الحكم بالصوره حكمه بالدار
من طلاقه بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار
بشيء من حكمهم بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار
اما حكمه بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار الحكم
بغيره من حكمهم بالدار الحكم بالصوره حكمه بالدار

[illegible]

[illegible]

عوض عليه الاسلام فاني ورجع عليه فانه في حق اسم
وحيث انما هو في الاسلام فانه خطبه الامم فبما بعد ما هو عليه
وان اسم بعضهم والى بعض في اسمهم فهو حذر
بما لها علامان باسمين وبسببهم وضوابط تلك والمستلزم
الاسلام فلامان بينهما وبسببهم وضوابط تلك والمستلزم
ثم ينفذ والى اسم فان شرط المسلمون عليه ان اسم
ان اسمهم وهم ائمتهم وعلى التمسك ان يجوزوا من حكمهم
فقد تخلو في كل حال ان يكونوا جميعا في كل وقت
لان اسمهم فلامان في كل وقت ولا ان اسمهم
كذا في كل وقت ولا ان يكونوا جميعا في كل وقت
فقد تخلو في كل حال ان يكونوا جميعا في كل وقت
ان اسمهم فلامان في كل وقت ولا ان اسمهم
ثم ينفذ والى اسم فان شرط المسلمون عليه ان اسم
الاسلام فلامان بينهما وبسببهم وضوابط تلك والمستلزم
بما لها علامان باسمين وبسببهم وضوابط تلك والمستلزم
وان اسم بعضهم والى بعض في اسمهم فهو حذر
وحيث انما هو في الاسلام فانه خطبه الامم فبما بعد ما هو عليه
الا حرام فلامان في كل وقت ولا ان يكونوا جميعا في كل وقت
عوض عليه الاسلام فاني ورجع عليه فانه في حق اسم

وان قال المحصور امنوا على طر ان لم اذكر كنت لكم دنيا
او قسما ان لم يبق ما يخطى ويؤمن بالمسلمين ولا يخطى
فكذلك وان قال اني خطى ان لم اذكر كنت لكم دنيا
ما يراى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
ولم يخطى ما يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
وذكرهم على الخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
ان يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
فذكرهم على الخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
علموا ان ذلك طريق ثابته وولده فان لم يخطى لا يخطى
فلما نزل وحده من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
هو الذي اذكر ان ذلك عليه فليس على من يخطى فان قال
على انه اذكر طريق هذا الطريق وان لم يخطى فان قال
الخصم فلما نزل وحده من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
فهو امن وعلى هذا الطريق ان لم يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
وعلى هذا الطريق وهذا الطريق ان لم يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
ولو من رجل من المسلمين ان لم يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
اي علموا من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
واصابوا التمسك والاموال والنفوس والنفوس والنفوس
الا ولا يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
النفوس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس
يجب ان لا يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
لا يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
من جاء به من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
لا يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
بند في كل من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى

هو خطا على ما كان حاله من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
ان لم يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
فذكرهم على الخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
علموا ان ذلك طريق ثابته وولده فان لم يخطى لا يخطى
فلما نزل وحده من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
هو الذي اذكر ان ذلك عليه فليس على من يخطى فان قال
على انه اذكر طريق هذا الطريق وان لم يخطى فان قال
الخصم فلما نزل وحده من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
فهو امن وعلى هذا الطريق ان لم يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
وعلى هذا الطريق وهذا الطريق ان لم يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
ولو من رجل من المسلمين ان لم يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
اي علموا من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
واصابوا التمسك والاموال والنفوس والنفوس والنفوس
الا ولا يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
النفوس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس
يجب ان لا يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
لا يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
من جاء به من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
لا يخطى من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى
بند في كل من هذا صارت المسلمين واعلموا بانهم لا يخطى

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الروايات ما في الكافي وسائر الكتب ان الله لا يهون رعاياه احرار
ما ساء ما عظم الله دينه ودمه عظم له وان الفداء
مع الله كذا لا يهون حرمنا عليه ما ودمه عظم له
من استظلم لا يستبرأ منه الا ان ياتي في بيته كانه استبرأ
في حقه خير من عارف الياس والاعانة يهدى من يهدى
منها فاستألفا لاهل بيته ودمه عظم له فقلت لا تقول
العامه ان محمدا لم يولد في مكة ولا انتفاع
به لان حرمته عظيمة وما ذكر من المصالح الذي يهود
الياس بدفعه اليهم يد فقه ظاهر المسام الذي يتقاهر
مهم لانه خير من غيره واحد فيقوم بدفعه واحد
مفقه ظاهر ويتقاهر في رتبته فضيلة تظهيره ليس له
ومحمده من عبادة الله تعالى كما ينبغي زيادة توحده
ثم انه قد ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وسلم فيما اخرج مسلم عن عروة بن ربيعة عن محمد بن الحسن
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وآله
قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مكة بن الانبي
الله عليه وسلم قال قال فلقيني رسول الله صلى
الله عليه وسلم في السوق فقال لي يا سلة هب
في الزاوية ابوك اعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نخله اياها فقلت هب لك يا رسول الله والله
ما شئت ليا ثوبا فقلت بها رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وسلم ففقد بها ثوبا من المسلمين كانوا يسيروا بمكة
الا ان هذا الحديث فيه المفارقة بالنسبة وسياقها عدم
جواز انتفاعنا بدينه ودينه مالك والنفق في واحد

ويعتزل به كذا ذلك للمصروف وسياقها جوازها وقال
محمد وادع طلبه ان يهون رعاياه احرار
اسيرهم او رجل من مشركين يهون رعاياه احرار
لا يهون رعاياه احرار من مشركين او العروة الاية
فيه وانتفاع به فلا يفتقر اليه ولا يهون رعاياه احرار
اليهم واذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في مكة فافقه على المسلمين عرسا ما في يومه من عرس
قائما فوق من الانبياء حتى يفرغ من امر الفداء
وان لم يتفقوا رجعا من معيهم من استألفا لاهل بيته
يتقبلون بوفاء يهدى وان يهدى من استألفا لاهل بيته
حالا وغير ذلك الا انه لا يتفق بينهم التراضي بالمفارقة
وارادوا الانصراف باسالمهم والمسلمين عليهم قوة
فانهم لا يسلمون ان يدعوه حتى يردوا والاستبراء تلاحمهم
ويحق عليهم ترك الوفا بهذا الشرط وسرع الاستبراء
يهدى من غير ان يتم صلواتهم بشئ سوى ذلك
في الحديث وانفقوا في الامة الاربعة واصحابهم انه
لا يهادى بنسابة يعني انه لو سبي لم يكون له صلواته فلا يجوز
الكفار فيها الا استألفا من المسلمين ليعلمها فلا يجوز
ذلك لانه النسابة يهدى فيكون نسابة حرمنا عليه فلا يجوز
الوهاج قال محمد ولا ساء يهادى في بيع الكسرى والعجوز
الغانية فاللاد الكا لا يهدى من رعاياه احرار
والصبيان فلا يهادى به الا ان يهدى من رعاياه احرار
وهذا حديث علي صلواته لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يولد له فليكن في رعاياه احرار من رعاياه احرار
رده بالمال وصبيان الكسرى يسير ودفع لنا الكفار في

فما يترتب من استمرارية السلمين وما لا فلا تقبل ذلك إذا الصبيان
يصلحون ويقتادون معوقا رهنديا والصبيان من المذكرين
أو استبرأ وصبرهم لأنهم لا يترقبون فلا تأسى ما للمعاقاة من
وما لا يترقبون لصبرهم وصبرهم ولا يخرج لي دار الإسلام فانه لا
يخبر المعاقاة به بعد ذلك وكذلك ان قسمت الفتيمة
في دار الحرب فوقع في سلمهم رجل او بيعت الفتاة بغير
رضا الرقيب يحل ما لا بالاسلام تبعها طه تعين حاكم
فيه بالقضية وانفق المهر في الصبي وحبل وسلام اليه
اذا اخذنا ما من به من طه المهاداة حاله مجهول ان يعقل
ولذلك ان فيه تقوية بما يقتضيه القتل فلا يجوز موثر غير
صريح ومعوقه حاله ليس يقبض في الهندية ويجوز
ان يعاديا اسارى البني الذي في دار الحرب فالدارم
والد تاندي والاسير قوة في الخطف كالنساء وغيره
ولا ينادون بالسلام ولا بالخيل كذا في اسرار الوهاج
انتهى ونقله في يعرف الفاية وعياله ما في الولولجية
حيث قال لا يخرج المعاقاة في سلم المسلمين وان لا يخرج
انتهى ولا يخرج ان اسرج والفاية يقتضيه في سلم الولولجية
لكنها من الشروع وهي مقدمه على الفتاة وفيها اذا اختلف
الترجيح هو الداء علم الاضطره هذا لا استثنائا يشمل
ما يخرج من النساء والصبيان والجن والاسلام والافاسير
الاسير يعني لوجي حربه وكان اسير عندنا فاسلم فالدار
الكلية ينادون به سلم اسير كان في يد غيره فلا يجوز ذلك
الا اذا من علمه بنا المنقول على سلامة اية وظايف
نفسه بغيره فلا تأسى بعمالة انه سلم لا بغيره فقلبه
سلم من غير اسرار سلم اذا في الفقه والذكر حديث

[illegible]

[illegible][illegible]

ما يقع في يد رجل منكم كسرة من الخبز الا تصلي بها قال لا يصح
 وارجعوا على احدكم عليه راحة يمينه ما يمسها فليصلي بها حتى يرضى
 بشئ من وجع اللبس الى ان يخلصه واليد في اليك بسبب عدم
 التحل والميرة لم يطرأ ضرر في ذلك الا انك انما تطلب في
 العوز هو عيب منه انك لو لم تصلي به ما كان يفسد بالنسبة
 والصبيان ذلك عند عدم إمكان الخروج من حلقه
 فلا شك ان اصلا والى ان يكون في حلقه طيب ضا
 ودرهم واحد في حلقه طيبا فلا بد من وجع اللبس فيه
 او عقر في رجليه راحة يمينه اي في يدي يمينه
 ذنب المعقرب وانما ياب الحية قطعا للضرر عرفت
 ان عن اصحابنا الذين وجدوها ما داموا في الحرب
 ولا قتال للمعقرب والحية لا تقاتلها من غير ان يقاتلها
 وقد مرنا بقتله اياها صانق فقاتلها ولا ضرر له ولا
 يمت ذلك الا انما يقاتلها انما يقاتلها بقتلها وحاشية
 اليه التفرخانية ما كانت مسلمات تحت اليد واليد
 وقد علم من عادة هذا الحرب انهم لم يقاتلوا الا في
 حروبهم انما يقاتلون في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 عملا في عيهم في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 غنمة في حروبهم في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 الى ان لا سلام هو انما يقاتلون في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 مستلما بدلا لسلام فقتلها في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 فلا يقاتلون في حروبهم في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 من الله تعالى على كل شيء حكيم في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 الى حروبهم انما يقاتلون في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم

قبل

قبل ذلك وارضى حنين وبني المصطلق بعد فتح مكة
 وقد ارجعوا احكام الاسلام فيها وهذا الاثر والرجع
 نصير وارجعوا الاسلام ما ارجعوا احكام وشيئت الامن للمقيم
 من المسلمين فيها وكذا من امنهم لا ارجعوا الاسلام على قوتها
 بالاول فقتلوا في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 ونسبة ما في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 لا يثبت في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 وعند بنيته للفاتح ما ارجعوا احكام وشيئت الامن للمقيم
 كانت او باختيار الفاتح القتل وعندنا لا يثبت الا ما
 لقسمه في دار الاسلام فلا يثبت ما ارجعوا احكام وشيئت الامن للمقيم
 ملك لاحد بل يتاكد الحق ولهذا لم يثبت ما ارجعوا احكام وشيئت الامن للمقيم
 عبدا بعد الا حلالا بعد الحق ولو كان هناك ملك مشترك
 عتق بعقوبتك وبجرك فيه ما عرف في عتقك الشريك
 ولو وطئ بعض الفاتح في دار الحرب جارية من السبي
 فوكت فادعاه يثبت نسبه عتق لا وطئ جارية
 مشتركة بينه وبين غيره عتق الزمة بل باختيار القتل
 فان سلمت بما يخصه من الغنمة اخذها والا اخذها
 وكل من ماله قيمتها يوم الحول وعندنا لا يثبت نسبه
 وعلمه العتق انه لا يجد ثبوت سبب الملك ونسبه
 الجارية والولد والمقرب في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 بعد الا حروبهم انما يقاتلون في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 الحق لان الاستلام يوجب حق العتق وهو لا يثبت
 الا بعد قيام الملك في الحول فقتلوا في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 لان ولا يثبت القتل في حروبهم انما يقاتلون في حروبهم
 له هنا حلالا لغيره يثبت نسبه عتق لا وطئ جارية

على قوله

فانه يهون عند المسلمين ومما لا عسنا وكذا لو كانت
بعض الغنائم قتل في دار الحرب فانه لا يبرئ نصيب
عندنا ويهون عندنا بما على التاكيد انهم ما يبرئ حتى
صاح الملك والتاكيد في الدار لا يبرئ انما يقول انه يبرئ
اذا مات في دار الاسلام فقتل القسمة للبر لا للملك
لانه لا يملك قبل القسمة وهذا لان الحق للملك يبرئ حتى
الرضن والرد بالعيب هكذا قلنا لضعف كالتسعة وخيار
الشرط واستحل على ضعفه قبل الاخراج باحة تناول
الطعام في دار الحرب بلا ضرر وبعدم ضمان ما تلحق
من الفينة قبل الاخراج بخلاف ما بعده فكان حقا ضعيفا
لحق كل مسلم في قتل المال فالتاكيد انهم ما يبرئ حتى
لم يمتوا ولا يملكوا الحق لم يبرئ في دار الحرب قبل القسمة
نسا عن ذلك عندنا لما في "التاكيد وعدمه وانما
الثابت للفراة بعد البرئ بعد حق للملك لا حق التملك
ولهذا الوسيل الاسير قبل الاخراج لا يملكه لا يملك
وكذا رباب الاموال اذا سلم بعد اخذها قبل الاخراج
لا يملكون شيئا منها بل هو من جملة الغزاة في القسمة وفي
الاستحقاق بسبب النكبة في الاخراج لا سلام بمنزلة
المذكور في النهاية ومعناه اذا لم يبرئ في دار الاسلام
بعد الاخذ لا يبرئ في دار الاسلام فلا يستحقون في الفينة ولا
يملكون بالمرد وقال في القسمة بعد الاخراج في دار الاسلام
يتاكد حق الملك ويستقر وينتقل الى الوارثين احدى الغزاة
يوزن نصيبه ولو باع الامام حازه ولو لم يبرئ للملك لا يبرئ
ويضمن المتلفين كما ذكرنا في طر الامنة وهذا التاكيد في القسمة
مع ما في بسوط حيث قال وقال عطاء مطلق يثبت بغير

المصلحة عليها الامارات او العرافة فوقعته حامية بغير
احراز يبرئ استيلا احدثه ربا فانه يصح عنه ربا
لانها مستقرة بغيره وبغيره اصل تلك الريبة او اصل الطرفة
شركة مدرك وعقبا احد الشرك كما قلنا في هذا الاصل
فكون الشركة حاصلة ان الشرك لا يخلو لان الشركة العامة
لا تستل ولاية الاعتراف قال والقاسم ان كان امانة او اقل
ويجوز يبرئ وفيه اقول اقول قال والسبب في الاول
الاولى في وقت وصحاح في الاول اجتهاد الامام في القسمة
وفي ان الشركة قاله في وقت واحد ما قبل فيه ان يملك
او انما في حديث يبرئ في الشركة في الاصل كانت الشركة
فيما يبرئ عامية وان كانت حديث لا تنفع الشركة في
الغالب تكون شركة خاصة انتهى وفي الحديث ولو وطئ
جارية لا يجد ويؤخذ منه العقران وطئها ودار الاسلام
وولد دار الحرب لا يملك ان يملك منها فلهذا انتهى قال في
البر وهذا هو الظاهر لان الوطني في دار الحرب لا يجد
شيء وقد قلنا في التبر خاتمة برصينة قال محمد فكان ضرو
المؤصب قالا وكذا اذا قتل من السببي واستهلك شل من
الفينة في دار الحرب فلا ضار عليه ولا فرق بين ان يكون
المستهلك من الفينة او من غير الفينة وهذا لا يخالف ما قلنا
لان ذلك في الاستيلا وهذا في غير الاستيلا فلهذا في
المستهلك ان يملكه اذا اعتق الامام عند من يملك
جانه منفعة ولا يملكه المصلحة وليس له ان يملك
احوائيه كمالا فلهذا في اجتهاد في دار الحرب فلهذا في دار الحرب
حكم الامام في دار الحرب والله اعلم ويندر على ذلك
التاثير الذي لا يبرئ في دار الحرب في دار الحرب

بما لا يدرك
بما لا يدرك
بما لا يدرك

الاخذ ويشارك بالاحراز ويملك بالقسمه تكفي الشفقه
يشهد بالمملكه ويتكبر بالطلب ويتم بالاحراز بالملك
وما دام الحلف ضعيفا لا يجوز القسمه لانه ورون الملك
الضعيف في اليقين قبل التحلف وقد استدل الشيخان بما
سبب الملك في حرمه لانه لا يثبت له بها تحقيق الاستسلام
بالسماخ الاستسلام اليه على وجه القهر والاستسلام
في الصديق والقطب ولانه صلى الله تعالى عليه وسلم
في حرمه عن حلفه وبين الصلح والوطاس في دياره
فلما لم يمتح في السب فاق بما به يشهد السلمان للثقة
اي فقه النفل والتصرف كيف شأنا نقلا وارخارا
وهذا منتق عند ما دام في دار الحرب لان الظهور
عليهم والاستغناء من قسمهم ببعض الا ترى ان الدار
مهاجرة اليهم فدل انهم مقرين بما قد اقام فيها طوعا
من القهر يبرهن ان له ان يتركها دار حرب ويظهر
عنها فكان في حرمه وجه مقهورا من وجه وكان
استسلام من وجه دون وجه فلم يتم سبب ملك المباح
فلم يملك فلم يقع القسمه لانها لم يملك فان البيع
ملكه في حرمه ذلك في حرمه في حرمه تمام جنته
نصيبه في المعنى كما في ذلك عوضا عن نصيبه في
الباقي بخلاف ما اذا خرج المبدع من غما حيث يعتقد
يوصول الى عسكر المسلمين وان كان في داره ولا لانه
الذي تبنى بذلك فانه بالنص لتولية عسكر الله تعالى
عليه وسلم في جميع الطائيف من عتق الله ولا ذلك يد
على نفسه وعلى من استناب به طاعة في ذلك لا
وقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم التي

المعبر

التي قلوب فلا ترجعوهن الى الكفار لانه وقد تقدم الجواب
عن قسمه صلى الله تعالى عليه وسلم عن حلفه
فانها كانت لا في الجملة وهي من حدود الاسلام
بشرعي عن القسمه في دار الحرب لا يجوز عند الامام والابن
وعنه ابن تيمويه لا يثبت ان لا يقسمها حتى يخرج
بدا الاسلام ذكره الكشي وعنه ان لم تكن مع الفناء جونه
يحملها عليه يقسمها في دار الحرب وعند محمد ذكره راحة
تبريه فالافضل لا يقسم في دار الحرب لانه صلى الله
تعالى عليه وسلم قال لا في الاسلام والا فاعلمت
المتفقه في الاوقات المختلفة لا تكون الادعاء وهو راحة
خلافة او طلاق والكرامة اذ في جميع عليه للشفقة
واما عند الشافعي لا يجوز بل يظل محققا لانتفاء الاحكام
من حل الوطى ونفاذ البيع وغزو وجه من قال با
لكراهة دون البطولات انهم لا يستقلون بها بسلوك
في الحرب ورايهم في حرمه في حرمه فلا يبعد الجواز
فكان المودع يثبت في حرمه من حرمه فلا يبعد الجواز
فلم يملك في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
او تنويه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
مصرحة بعدم صحة القسمه قبل الاحراز عليها ما سبق
ان من مات من الفاعل لا يثبت حقه من القسمه
ومشارية المودع الا حلفه في حرمه في حرمه في حرمه
فان القسمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
انما يقع القسمه فيها في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
فوقع على مودعها قبل الاحراز انما اذا قسم في دار الحرب
مجهول بان راى الصلح في القسمه في حرمه في حرمه في حرمه

في الجوار ونشوت الاحكام وقسم ثمة لحدة القارة كالا
 احتاجوا حيا الى الشرب او السلام والامانة والاطمئنان
 النسيب من الامم ومن القارة والاطمئنان والاطمئنان
 وقسم القارة او قسم القارة والاطمئنان والاطمئنان
 نصيب القارة والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 لانهم جميعا وكلها جعل عليه من يبيع وفسد وغيره
 يعني ما يكون ويبعث المال ما يحمل عليه الفناير فيفسد
 بين الناس في قسمة ابدع يعلوها الى دار السلام فيربطها
 منهم فيها طوارق الاحكام عند من يبيع فيفسد
 ولم يبيح ما فعلت في قسمة ابدع يعلوها الى دار السلام فيربطها
 في يمت المال والنفقة حولة حيا عليها لان القارة
 في طوارق الاحكام والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 باجر طوارق الاحكام والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 ذلك لانه دفع ضرر خاتم يبيع فيفسد في طوارق الاحكام
 دابة من القارة والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 فضلت القارة في وسط القارة يبيع عليها اجارة اخري
 ما حيا طوارق الاحكام والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 على عقد الاجارة يبيع فيفسد دابة والاطمئنان
 ومن يبيع دابة لا يبيع على الاجارة بخلاف قسمة القارة
 الملك في الدابة او القسمة فانه يبيع فيفسد دابة
 اسلم في القارة والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 كسوا في القارة والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 ومن يبيع القارة لا يبيع فيفسد دابة والاطمئنان
 في طوارق الاحكام والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 في طوارق الاحكام والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان

الاول

الاول هو عند عدم حوا على اربعة الاول في طوارق الاحكام
 لو قسمها الى القسمة في طوارق الاحكام والاطمئنان
 اليه جعلها قسمين لانهم يبيعهم في دار الحرب والاطمئنان
 كانوا لا يبيعون ولا يبيعون ولا يبيعون ولا يبيعون
 الم دار السلام وان لم يبيعوا في دار السلام والاطمئنان
 من يبيعون في دار السلام والاطمئنان والاطمئنان
 ويترك النساء والاطمئنان في دار صفية حقة يبيعون
 حريها ويعطونها لاطمئنان في دار صفية حقة يبيعون
 في طوارق الاحكام والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 دفنه في موضع حقه ولم يبيع القسمة في دار السلام
 القسمة اطلقة فطامنت في دار صفية حقة يبيعون
 فلانه لم يعلها وما يبعه فنصيبه مجهول فلا يعلها
 يبيع وقد ورد في القسمة في دار صفية حقة يبيعون
 في طوارق الاحكام والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 الطحاوي انه يبيع لانه مجتهد فيه يبيع لانه لا يعلها
 الامام راية المصلحة في ذلك واقفه بتحقيق الحل على
 الناس او عن اليك ونحوه يخفف موثقة عنهم
 في طوارق الاحكام والاطمئنان والاطمئنان والاطمئنان
 الهك مطلقا فتح يبيع لا يجوز بيع القسمة قبل القسمة
 للمقبول ان يبعه يبيع مالا يبيع ودلك كالمقبول
 ان صفيا المقتاة في دار السلام يبيع رخصا وفي غيره
 يبيع فيه مالا يبيع في دار السلام يبيع رخصا وفي غيره
 بطلان يحتاج الى اربعة حوا في دار صفية حقة يبيعون
 من الامام ابو من احد القسمة في دار صفية حقة يبيعون
 يمكن فسخ البيع بانه غاب المشتري او مات المبيع او

هذه رد على بنا الفصول ويظهر ان يكون علم بنا الفاعل على
ايضا اي رد البايع فانه ان من المسبب للعلمية كالتربية ومدى
وهو من يتحقق من المسلمين التزاة للوحدة في دار
الموت كنصرهم رجع فيه كذا قل اي والاستحقاق في
القيمة وانما رجعوا على الالة لوقا ظاهري دار
لان للمقاتل والذلة لا يمكنه بهذه القتال كذا في المحيط
في هذا ظهر انه ليحقق الفارقة في ردوب بعد واغرام من
القتال وجعلهم للقيمة يفتنه في حاله فيجوز الفهمية
الي والاسلام وعين الشافق فيه قولان وهذا كونه
بنات علوما تقدم من ان الملك يتم الفهمية في حاله في القيمة
بدار الاسلاف والادب والادب واما يتقطع في حاله في القيمة
عندنا في الاطراف والمهمة الامم ودار الرب او يتبعه الفهم
فيها لان لكل منها يتم الملك فتنقطع شجرة المرد وما استد
به الشافعي من طبع البخاري عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه بعد صلواته فقال عليه السلام انا علمي سرية
فصل تجد تقدم امان واصحابه على رطل الله عليه السلام
عليه وسلم خبير بعد ما اقتنوا الالة قال فليقتسموا
فلا دليل لان وصول الرواق دار الاسلام لا يجب ان
وحديث صارت دار الاسلام فتموتها فكان قد علم في
في دار الاسلام وكذا في دار الفهمية انما لو فتح للمع
بلدنا للرحم واستنظروا عليه ففهمهم لمدركنا لرم
لانه ضار لاسلام فصار القنينة في شجرة في دار الاسلام
فهم عليه في الاختيار ما فطر ان موسى لا شجرة في دار
فهم الله صلى الله عليه وسلم خبير انتم خبير
فاسمهم لنا وورثهم خلافة غاب عن في خبير لاسلام

سيفينتنا فقال من حبان في حيصه اغا عطاءهم من خمس
المسكين استقبل فلو لم من القيمة وهو حسن الان في امر
بهم طهرهم عنهم في هذا وحمل بعض الناس قيمة على انهم
سهمهم قبل حوز انما في خلاف من هذا فافاد لا فرق
عندهم في عدم الاستحقاق بين كون الوصول قبل الموت
او بعدا بعد موته بعد الفهمية كالدار في الموت وسكون
الدار كالهبة بعد ضاوية بمعنى الموت والدار كالهبة
انما صرح الفهمية واما في ان القائل وعندهم سوا حتى
يستحق المندوب الذي لم يقابل حوزا وشجرة لانه لا يتغير
واحد على فريسي حتى امير المسلم وهذا خلافا لاشية
الكل في سبب الاستحقاق كما في الفهمية وفي الحديث لمتطوع
وصاحب الديوان في الفهمية سوا انما لا يشاير
سوفي اي من خرج لبيت من عند في المسجد اذ لم تقابل
فلا يسلم له من القيمة ولا يرضع وانه قال مالك واحمد
والشافعي قولان احدهما لقولنا ولا نرضع من امرهم واستد
الشافعي قولنا عن صلواته تعالى عليه السلام انما في القيمة
لمن شهد الفهمية والاصحاب انهم موقوف على عرفان في القيمة
في مصنفه حديثنا وبلغنا شعبة عن قيس بن ميمون
عن طارقي عن ابن شهاب ان اهل البصرة غزواها وروى
فامدحهم اهل الكوفة وعليهم غار يا سراسر الله تعالى
عنه فظفر واما دار الفهمية انما في دار الفهمية فقال
الرجل من بني تميم انما المندوب لا يجد في دار الفهمية فقال
القيمة وكما في دار الفهمية سوا الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فقال رجل في سبب ان كتب الى عمر رضي الله عنه
عنه وكذا في طارقي فكتب عمر رضي الله عنه لاهل البصرة

على سبيل الوفاء ورواه الطبراني في المعجم وقال وهو صحيح
 من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو صحيح وهو لا يروي
 تفكده عليه السلام وأما عنه الآخر من معانيه وهو صحيح
 الآخرين قال ويلان ينسب علي بن أبي طالب والوفاء هو
 الفناء وهو يوجب قطع الحب إلى وفاء "صدقة له" من
 وسره هو ده علي بن أبي طالب الفناء اغنايه ف با حرام من مظاهر
 خير وجهه له كساد القهر والافساده والحقا فظة على ذلك
 الفصد الظاهر من قوله "السبب الظاهر الذي ينسب عليه السلام
 وأما حقيقة قتاله ما يدان خروج ظاهر الفرس ولا يستحق مجز
 وسأيس الدواب فانه خروج من ظاهر الفرس ولا يستحق مجز
 خروج من وسره هو ده إذا دل على علي بن أبي طالب القتال فاذا قاتل
 ظهر انه قصد كماله ضربه شتبا لا كماله في الجلب
 لها ثواب جهده وعلى كمال السبب ما قلنا وان كان
 اسري دار الحرب فاصابوا بعد غنيمته ثم انقلبت فالحق
 للمسلمين قتال يخرجوا شتبا من ديارهم لا يصيبون واحدا
 يلحقوا الفناء بعدو وليحق بهم شتبا لا يخرج معهم واحدا
 غنائم لا يغنائم الا ان يلقوا قتالا فيقتلوا معهم لانه حينئذ
 تدين انه قصد كماله مع قتال فتحه وفيه ما لا ينسب
 لو دخلت امرأة داره فخرجت من ارجلها وعقدت من ثلثيها ولم
 يعاقل الا شئ لم يجر ولا خلتها ولا غيرها فاقال محمد بن
 ترك خدعة صاحبها فقتل صاحبها استحق السبب والاف
 الا لا حصل له من خروج لا قتال استحق السبب قاله في
 قتاله من خرج لم يجر ولا يستحق الا ان يقتل في قتاله
 وخرج من داره فقتل صاحبها فقتل صاحبها استحق السبب
 من خرج من داره فقتل صاحبها فقتل صاحبها استحق السبب

فاحكم بالاقوال يخلق بالسوء فيها وما عطف عليه
 فان لما كان لا يجر عليه حسب حاله في حاله
 عند القائل ولا يجر عليه ما من عند القائل
 ثم اذ لم يجر عليه الفقيه او لم يجر عليه
 في الخطب لانه ما من حال يستحق فيه ذلك لما عطف
 ان القائل اذا ما من حال لا يستحق فيه ذلك لما عطف
 نصيبه سواء في دار الدنيا ودار الآخرة وذلك لان
 الارث يجرى في الملك ولا يجرى في حال لا يجرى في حال
 الفقيه في دار الدنيا او وقعت من الامام فلهذا راجع
 الفقيه ولو في الارث ان اقتضته مصلحة فترى الاحراز
 بعد الاسلام ولو ما من الفقيه بعد حياها في القصة او
 اليه الا في كل واحد منهما ثم في دار الدنيا او ما من بعد
 الاحراز في دار الدنيا نصيبه ان يرفع نصيبه او يرفع
 تاكده بالاحراز في دار الدنيا وفي دار الدنيا او يرفع
 رابع وهو التفسير فيجوز ان يكون في دار الدنيا او يرفع
 بعد الرتب وان لم يثبت له الملك فيه وساق في دار الدنيا
 التفسير وفيه اي في التفسير في دار الدنيا او يرفع
 ويرفع اي ليقام عدلين شره بوقف ما ادعاه واليك
 ان الفقيه قد ثبت في دار الدنيا او يرفع في دار الدنيا
 بل انه لو يرفع في دار الدنيا في دار الدنيا او يرفع
 القصة في دار الدنيا او يرفع في دار الدنيا او يرفع
 الفقيه من بيت المال او يرفع في دار الدنيا او يرفع
 في القصة في دار الدنيا او يرفع في دار الدنيا او يرفع
 من قيس الوقف على الفقيه حنفيا وصاحب الكتاب
 الوقف او معلوم المستحق لا يورث بعد موته في دار الدنيا

على من باب صريح صريح من مطلقه وعلمه والعلم على
ما اعتدله والمقام ما كان يوافق الادب المظنطه الا ان لا يجرى
الزعم من صريحه من عدمه وروى في صريحه ما لم يطق
عليه كذا استلزامه من عدمه لان العلم لا يملك ولا يملك
الا ان لا يكون له من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
ويعبر عنه وان كان له من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
والعلم والمقام ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
وعبر عن العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
ان العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
فلا بأس بمتناوله من عدمه ولا ادفاؤه كما كان في ذلك
فلم يأت في ذلك ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
ان العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
والعلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
ويعبر عن العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
وصحبه من الذين دخلوا معه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
وحصلت في العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
جسده من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
بالعلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
وروي عن صاحب الهداية انه وادعى من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
هو ان صاحب الهداية من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
واما من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه

منه شوقا وكنز لقول صلى الله عليه وسلم في العلم ما لا يملكه ولا يملكه
قال ابن القيم ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
الاستقامه اليه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
لوجود العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
وحدوا من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
غير من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
قيمة لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
الا دونه والطيب وان وجد صابون او حوضا من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
له ان يستغنى عن العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
في بلاد العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
قيمة لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
له قيمة لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
حلالا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
كالعلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
لنفسه واثره على العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
فان الاخير من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
الاستقامه اليه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
الاجير من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
ولن لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
والسنة من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
والاجير من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
وان احسن من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
فان كان له قيمة في ذلك الملك ليس له من العلم ما لا يملكه ولا يملكه
الا لوجوده من العلم ما لا يملكه ولا يملكه من العلم ما لا يملكه ولا يملكه

في ذلك المكان كذا احد في فيه صعدة صارة فينة اسب
 تلك الصعدة فلا ما من ما لا تنفع به وان يحسوا به الي
 والاسلام واراد الامم فسمه القيا من ادراك للمع
 المعول من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي اراد الامم
 التسمية فيه فالامم قيمة لمطياران شافا حقا للصنع
 من وعظام قيمة ما دار الصنعة فيه ويرد الصنع
 الكيفية والاشياء وشمس من على قيمته معلوم
 وغير معول فالاصاف حصة العمل من المعاملات
 اصاف غير المعول رده في الصنعة ولا ينفع طعم من
 الفا منى بما احد من الصنعة والاشياء في القيمة
 في دار السلام ولا في دار الحرب ولا في دار النفاق
 في دار النفاق اطلق لما من جوارح لا تنفع
 للامم في الكال جاور من المعنى والظواهر والخطا
 والاسلام والاصناف يعني ولم يغنيه بلحاثة نفعها
 للامم في دار السلام والاصناف الكسير وهذا اسحقا وبه
 قالت الامم الثلاثة في جوارح الكال من الغني والفقير
 تنافوا في الكال من الغني والفقير وذلك لما ثبت من
 قوله صلى الله عليه وسلم في طعام خير كونه
 واغلفوها ولا يغلفوها ولا يغلفها ولا يغلفها
 الحاح وهو رونه في دار الحرب لانه الفا في لا يتقيد
 فون نفعه وغلف طعمه مع مقامه فيها والميرة
 من غطيه فلهذا اصل الامم طاحا حة غنية في شطر
 والاصناف الكال في النفاق فلهذا هو القيا من
 في دار السلام والاصناف الكال في النفاق فلهذا هو القيا من

الاصناف الكال في النفاق
 والاصناف الكال في النفاق

غير ضرورية قبل القيمة وذلك لان الجاهل لا يفهم
 الى دار الحرب مثالا بالاسلام وما يستعصاه عاذا
 انعم دار السلام كونه رعا حصة اليه فتعجز حقيقته
 يفهمه غير هاشق له في ربه في القيمة انما يستغنى
 عنه والادابة من السلام ما لا فائدة فيه والاصناف
 حان انتفاعه به موده حاجته ولولا حاجته التي ترضى
 الا استحق السلام الصنعة بسبب صيانة سلاحه لا يجوز
 لان الاطلاق كان باعتبار الحاجة ولا حاجة من وجود
 الملك ولو فعل في الاضمان عليه قال في النفاق
 كلامهم ان السلام لا يجوز الا بشرط الحاجة انتفاعا وصرح
 به في الظهيرية قال في اللغة وكذا النوب اذا اذاه
 يستعمله ثم يرد اذا استغنى عنه ولو نفع قبل الرد
 لاحكام عليه ولو اخرج الكال الاشياء والسلاح
 قسما حينئذ لم يذكر في قسما السلاح ولا فرق في
 ذكر في الهدية لان الحاجة في النفاق والسلاح واحد
 بخلاف السبي لانه اذا اختلج اليه لا منه من فضول
 لم يوج لا صونها وهو كقول في تكملة السلام بلحاثة
 علق في النفاق في الويات واما تحصيله فالتعبد
 بها من بين الطعام والعلف وغيرهما فليس في ذلك
 يجوز لا انتفاعا بالطعام والعلف على رواية السير صغير
 الا عند الحاجة قد قدقها في النفاق والاشياء حثي
 لو وجد فيها مستغنى لا مستغنى عن النفاق والاشياء
 في النفاق والاشياء في النفاق والاشياء في النفاق
 ولما كان الانتفاع بالنفاق على النفاق والاشياء في النفاق
 وغيره في الظهيرية بعدم نفي الامم عن كونه ايك

منه وله يسمي غولطه فان راي الامام ليس ان يكون لا يشفع
طاهر كرم بغير امداد به يشفع بغير امداد به يشفع
تصديقهم يكون به حجة لا يكون حجة الا بالامام
الامام لا يكون ولا يشفع ولا يشفع ولا يشفع
للكامل والشمس والشمس والشمس والشمس
واذا احاط به رجل من الخلق دار خطا ما كثر ما يستغني
عن به نصه واراد حمله في كل خطا طلب منه جعل حاجته
من المسك كذالك فان كان يعلم انه لا يصيب في ذلك
الميزل طحا ما فلا بأس بان يمنه من هذا الطالع
ويستصعبه لنفسه لا من قبل اخروا فلا حيلة منه
فان اخذه اطالب منه متحاجة الاول الى ذلك فاحص
الاول الى الامام قبل ان يارو وقد عرف الامام حاجته
الاول التي قد عرفه الامام عليه وان كان الذي تحت
اليه دون الاول لم يستد منه الامام وما اذا لم يغني
عنه فلا بأس بان اخذ من الثاني ولا يدفعه الاول بل
يدفعه لا غيرهما وهذا الذي قد عرفه الامام في كل ما يكون
المسلمون فيه شيا وهو سواك لا يكون في كل ما كان
والمسلمون في المسألة لا تتظار الصلاة والنزول بغير
وعرف ان في حقنا اخذ موضوعا من المسألة فهو
احق به وانما يستط انسان حصيرا لا يستط ما مر
غيره وهو ما او يستط ان يستط به سوا وان كان
يستط بغيره فما كان له يستط ان يستط به سوا وان كان
من شانه ان اذا ضرب رجل في طاعته في مكان بغير

الدرج

او عرفات وقد كان ذلك المسكان فيهم غيره صلب
ذلك وكان معروفان بذلك فالله يدري في ذلك الميزل
احق به وليس الا شكا فيكون عنه فان استلم ذلك
موضوعا وسما في حق ما يحتاج اليه فليغير ان ما حله
منه فاحية صفات حقها اليها فليغير ان ما حله
ذلك منه رجالات على واحد منها يحتاج اليه فان بغير
فيه ما الذي سبق اليه ان يعصيه احدهما واد
الاخذ كان له ذلك ولو بد رايه اخذها فغيره فاراد
الذي كان اخذه فلا يشهد وهو عنه غني لا يشهد
عنه ويغيره محتاجا الى كل ما كان له فان كان له
اخذته لم يشهد الاخر ما كان له في كل ما كان له
وبعد كل ذلك ان يغيره وضاهه في كل ما كان له
اذا قال اخذته لفان ما مره ولا يشهد في كل ما كان له
وبالموضوع في كل ما كان له ولا يشهد في كل ما كان له
منه ما كان له في كل ما كان له ولا يشهد في كل ما كان له
ولا اخذها فغيره ولا وكل واحد منهما محتاج الى ما يشتر
فلكل واحد منهما ان يتنازل وما يشتر من ضاحية
وليس هذا بغيره بل لا بد لكل واحد منهما ان يصيب
من العلق فلكل واحد منهما الحاجة الى كل ما كان له
يتمتع من الاصل منه بغير ضاهه في كل ما كان له
منها صا حية بهذا المايعة في كل ما كان له
يتمتع الاضياق من مدينه اليه في كل ما كان له
رضاه فغيره وجود الاضياق من ضاحية في كل ما كان له
واحد منهما على ملك المضيف باعنا في كل ما كان له
منه وان كان كل واحد منهما محتاجا الى اعطاء ما

وصاحبه يحتاج الى ذلك ايضا فان اراد احدنا ان يفتقر الى
 صفة النسيان وان كان النسيان محتاجا الى ما لا يخلو
 والفتنة يستغنى عنه فللمساكين انك يا سيدي لا تعلم ويرد
 ما اخذ كان كان خفي قصصا كما لا يعلم الا الله وادعيت
 صاحبها عطا وصلابه رجلا اخر محتاجا اليه لم
 يكن له ان يات بحكمة ولا في الظاهر من ربه ولو انه رجلا من الكهنة
 حتى لو لم يكن في ذلك ولا حتى لو استغنى له ويمنه من
 الى ان كان المحتاج ان يفتقر حاضرا كان لا يفتقر طيبا له
 جمع بلا يتول بان يات خذ به لا تارخا فلو ما كان احد
 من الفتنة بغير يد من يات قبل القصة من النسيان
 فتد الى الفتنة لانه يدل على ان الجماعة فان لم
 تفقد الى النسيان تاتي ما الفت الذي فيه على الفقر
 لو كان النسيان غير فقير بان كان غنيا لانه لفتنة
 لا تعلم فستفتقر فتد راي حاله الى تحقيقه فستد
 به كما الفتنة ولو كان فقيرا لانه كما لا يفتقر ولو تبايا
 وها غنيا او محتاجا ان او احدنا غني والا حذر
 محتاجا غنيا فتد راي حاله الى تحقيقه فستد
 الى النسيان ولو كان احدنا غنيا لانه لفتنة
 مثله فان كان احدنا غنيا لانه لفتنة
 اليه فليس على النسيان فتد راي حاله الى تحقيقه فستد
 احق به اذا اراد استغنى له وان كان لا يفتقر حاضرا
 والمطمئن فيفتقر لانه يات خذ منه وان كان لا يفتقر
 عند احدنا فتد راي حاله الى تحقيقه فستد
 احق به وان كان احدنا غنيا لانه لفتنة

五

اوم يصحح به فلا يسير على احدون لغف احدها
 حطة من صاحبه ما هي حطة يداهم من مال الشتر
 فدفع الدرهم وقضى الحطة وتواخف بها من غير
 اذا كان اليها حقا فان اراد حدها بقضى البيع
 والحطة كما تمة بعدها فله ذلك فيرد المشتري
 الحطة ويأخذ رافقه ان كانا غنيين عنها او كانت
 الما به محضا طالبيها ومكشري غنيا وان كان المشتري
 هو المحتاج اليها فعلى كاشم ان يرد عليه الغنم والحطة
 ساله المشتري فان كان المشتري فداستها فعلى
 السائر والغنم عليه وما استهلكه المشتري سالم على
 كل حال فان ذهب المشتري ولم يقدم عليه السائر ليرد
 عليه الدرهم فرب فيه بمنزلة النقطة الا ان كان غنيا
 في يده فان رجع فترضا الى صاحب المفاخر ولم يقاسم
 فقال قد اخذت ببعك فها انت الغنم جازله ان يرد
 الغنم لخاصه البائع السبع فالدرهم مردودة عليه
 وان كان يستهلكها الا فعلا حازقه في درهم في نفية
 فان قال المشتري قد كنت اكلت الحطة قبل ان يجبر
 اتبعه فمعدن وحقق على ذلك ثم يصدق في
 تره عليه الدرهم حتى يقضى البينة ان كان استهلكها
 قبل حازقه السبع ولو ان رجلا اصاب حدها حطة ولا
 نوبان اراد ان يثبتها فليطيق ان ياذنك فان فعل وانك
 كل واحد ما اخذ من صاحبه في دار جرب فلا ضار على
 كل واحد منهما الا ان يابى الغوب مبيى اليه فذلك
 المشتري وان استهلك ذلك حتى دخل داره اسلام
 فقد وجب عليه كل واحد منهما رد ما في يده وان

استهلكه كانه ضاوا كانا في دار الحرب بعد طرده
 ذلك فسلم الذي فعل العوب انه سرق في الغنم
 لو كان هو الذي اصابه استلوا ما الذي قد صرحت
 فالحكم في حقه ما هو الحكم والفصل الاول من اعتبار
 حاسرنا وعتنا بها او حاسرنا لاخذ ودي المدعي
 او حاسرنا المدعي دون الاخذ وانه كان استلوا المدعي
 فله دمه باو لا يعفى عنه على امره اخذ صاحب المظفر
 العوب من يدي له ما كان في الذي اخذ استلوا وانه كان
 الاخذ للثوب فله الذي يثق عليه ما كان صاحب المظفر
 لا يصرح له في ثوب الذي يثق عليه ما كان صاحب المظفر
 ما كان له هو الذي اصابه استلوا فانه اخذ ما قبل ان
 ما كان اخذ ما كان صاحب المظفر ويجعل ما في الغنم
 كذا في الحظ ومن دخل من المظفر في الحرب ووجد
 ما لا يملكه اصابه في حقه فيض في رجله من شيا
 من الصيد ياربنا وصقلنا وصادنا لهدو من
 البحر وعسلنا اصابه عسل في جبال لا يملكه اهل الحرب
 او اصابه حيوان من ياقوت وثير ونرج وزهر من
 معد لا يملكه اصابه او اصابه معد وصفت او فخذ
 او رصاصا حديد ما لا يملكه اهل الحرب سوى الحاشي
 والما هو الذي يخبئ ذلك من ثمره يخبئ ويخذل المدعي
 فلا يطمع به الاخذ فانه كان الاخذ باعه من الحظ
 فيقول في بيعه على حاشي اصابه المظفر لا يملك
 ينظر في ذلك فان كان المبيع حاشي اصابه المظفر لا يملك
 فيمنع في بيعه المبيع المظفر لا يملك الاخذ
 فيمنع في بيعه المبيع المظفر لا يملك الاخذ
 فيمنع في بيعه المبيع المظفر لا يملك الاخذ

المبيع احازة اي حازا من يبيعها وخلفها من وده في
 الفتيحة وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 لهم من الفتيحة وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 عن التفتحة وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 اليوم دار الحرب وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 الدول من الفتيحة وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 طعام رده الى الفتيحة وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 كذا به ان كان غنيا وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 كذا به الحظ حوي وان يفتحه به بعد الاحراز فيمنع
 الفتيحة ان لم يفتحه وان يفتحه فالتفتحة يفتحه فيمنع
 ولا شيء على الفتيحة وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 ولا ان يفتحه قدر ما يفتحه يوزن نصيبه فلا يفتحه لا يفتحه
 به الا ان يفتحه جمعا ولا يفتحه في نصيبه ولا يفتحه
 الفتيحة لا يفتحه الا ان يفتحه جمعا ولا يفتحه في نصيبه
 او غيرهما فان يفتحه في نصيبه فلا يفتحه لا يفتحه
 على سبيل الامام عليه السلام كانت الفتيحة على هذا الوجه
 في ذلك حاشي الفتيحة يفتحه المظفر لا يفتحه فيمنع
 حاشي حاشي الفتيحة فاما اذا كان المظفر ما يفتحه
 فالفتحة لا توجب انقطاع حق المالك الا ان يفتحه من
 من غصب من اخر جلد ميتة وخطها وراثة من غيرها
 فانه لا يقطع حق صاحب المظفر عن المظفر
 الصنفه من وفتحة من الفتيحة ولا مانع كان المبيع
 به لا ان يفتحه المظفر الا ان يفتحه المظفر ولا مانع كان المبيع
 فيمنع في بيعه المبيع المظفر لا يملك الاخذ
 فانها في الاخذ به هي حاشي المظفر لا يملك الاخذ

وافقه لا حرج للمسلمين باها فاما الارضون فاما حرج فيها
 ما سئل وقد قيل في الارض ان يكون ملكا لاسلم واما الارض
 لانه المستأمن لا يملك في الارض الا ما سئل في ملكه
 وارواحهم ما خلفه فيها من الاولاد الصغار والمال في
 الارض من ثمنها لا يبيع ما في المعصية فاما ظهوره في ملكه
 الاستيلاء على ما لا غير معصوم ما في غير الاولاد وظواهر
 واما فيهم فلا يبيعون ما سئل في ما سئل لا ينتطاء
 التيمية شيئا من الارض الا من جنة الاموال وقبيح
 يكون اسلم قبل ملكه لانه لو سلم بعده لم يملك
 لانه اسلم بعد انعقاد سبب الملك فيه وهو هذا
 من كون حرج الدنيا لم يخرج والحكم الذي ذكره المصنف
 يخص بما اذا خرج البيع في ظهري على الدار وسائر
 لك ان حرج محترق عصم نفسه فلا يراق فيه وظاهر
 وكل ما معد من نقد وعبيد واما وسلام واولاد
 وامتعة فلا يبيعون جميع ذلك شيئا من اخرج بعد ذلك
 منصوص عن عروة بن الزبير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم من اسلم على شيء لم يملكه وهذا من قول صحيح
 ورواه ابو داود عن عثمان بن ابي حاتم عن ابي عبد الله
 عن حده وحرفه من المعصية انه ضل الله تعالى عليه
 غزا اثنى عشر ألفا فسا قتل ان قال فوقعنا صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم صغار فقال ان القوم اذا اسلموا اخرجوا واداموا
 واولادهم من ساقه الى ان قال وسالني الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم ما يملك من اسلموا واما
 يعني ان اسلموا وساقه الى ان قال فوقعنا صلى الله عليه وسلم
 اسلموا واما ساقه الى ان قال فوقعنا صلى الله عليه وسلم

باها

باها فقال ان القوم اذا اسلموا فخرجوا واداموا واولادهم
 فادفعوا القوم ما سئل في اسلموا ايان بن عبد الله بن
 ابي حاتم مختلف في قوله يملكه ويصنفه وحرفه
 المعصية يعني من حله مفتوحة في مشاة تحتية ساكنة
 ويقال ابن ابي المعصية ولانه سبقت به الحقيقة او
 امواله ونفسه يرا الظاهر من عليه مع ان الاسلام يباقي
 ابته الاسترقاق واولاده الصغار وسلمون ما سئل
 فان كانوا ايا اولاده الصغار واولاده الصغار واولاده
 المنقول يعني ظهري عسلا سلام فاحرفوا الحرف
 واولاده يرا اسلم قبل ان يوجد حرجه في نفسه وقدره
 يعني وتكون امواله واولاده الصغار شيئا من اسلم
 او ادعته يعني ويعصم من اسلم قبل ملكه ومسك
 ماله وحظاله ما اتقاه ودينه معصوما الى عند معصوم
 ولو كان ذلك المودع بالفتح المعصوم وميلا لانه في
 يد معصومه محترقة ولله فلو كان قد ودعه عند
 حرجه واخذ المسلمون فيه لانه غير محترق
 ولو كان له ما عنده اسلم وذم في نفسه فلو كان قد ودعه عند
 حرجه الله تعالى وقال محمد لا يكون في نفسه لذكر الاختلاف
 في السير بين الكثير وذكر في شرح الجامع الصغير في
 اني يوصي مع قول محمد به ان المال تارك للنفس وقد
 ما رتب معصومة فاسلامه فيتمها اياها فيها وله انه
 مال مباح فخلل ما لا استيلاء والنفس لم يضر معصومة
 بالاسلام الاتية انها ليست مستقيمة لانه لو قيل في الرد
 يعني اسلموا في الحرج لا يجب الدصاص لانه عن النبي
 في اصل الكوفة فكلنا واحة التفرع بها حرجه فكلنا

اندفع بها اسلام عاد ولا حصل خلاص المار فان خلق عرصة
 للامم فكان محلا للقتال في الكليل وكسبت في جبهه
 في حال الفسب لا حقيقة ولا حكما فليس في يد احد قلم
 تشبث العصاة فكان منها جاحظا في الكليل في يد احد قلم
 او يد ويد يد فانه في يد ساكنه حلق مع الاخصام قلم
 يكن قسما كذا قد تشبهوا في ملك يمين في دار الحرب بالفر
 والمصلحة كما ذكرنا ابو الهيثم وذلك يقتضيان نزول ملكه
 الى السلم الى صب وسيفه لا يكون مباحا لله
 الا ان يقتصر على مقتضاها الملك يصب في حال السلم
 في حال السلم في دار الحرب يخرج منها وهذه الصورة
 في القسمة من التتميم عليها من ظهورها على دار الحرب
 جميع ما له حصة في دار الحرب في سوي قطعه لتتميمه
 لا يجرى له سلم كان مستغناهم وقصار واسلم في خلاصه في دار
 عليهم ابتداء خلاص غير لا تقطاع يده عنه بالتمكين
 في دار الحرب وقد يقولون في دار الحرب قد سلموا او ذموا فليس
 بغير لا يبدى ما يد صفة على ذلك المال فلا يكون للمسلمين
 تسلط عليه فيبقى على ملكه واما ما دونه من حربا فغير
 ظاهرا ولا في دار الحرب حصة انه لا يبدى في خلاف
 يده وجه الظاهر منها ليست يدا صفة معني لا تدفع اغتنام
 المسلم من عن امواله وما كان في يد حربي غنما فهو في
 ايضا لا يرتفع يده بالمفسد والتميز التي خلقت ليست
 صفة ولا اعتدوة ولا ان لو لم يفتا صفة ملكه بالمفسد
 لا يذرك في دار الحرب والمصلحة في الفقه ابو الهيثم في
 المصلحة لا يبدى ما يبدى في دار الحرب لا يبدى ولا خلاف
 في دار الحرب وجهه في يابجا لانها كانت حربية لا تتبعه في

الاسلام وكذا حملها في وان حكم بسلامه تبعاً بغيره كالذي يروى
احد الذين يكونون اولاده مسلمين ارقا خلافاً للشافعي وصحبه
انه مسلم تبعاً كالمفصل ولنا انه جرحا بغيره برؤيا لم يست
محال للتحاكم تبعاً لما فيه كالحديث في جرحه بالدين والادب
سبحي ارقا خلافاً للشافعي وهو يجهل ذلك من غير
كالمفصل وكنا انه جرحا بغيره برؤيا لم يست محال للتحاكم
تبعاً للمفصل خلافاً للمفصل فانه جرحا بغيره كالحديث
عند ذلك وعقاروه ايضا ولما اتصل من الزرع بالارض
قليل حصاده يكون فيما تبعاً للارض وقال الشافعي رحمه
الله تعالى العقار له لانه في يده فهو كالمستقول ولنا ان العقار
في يده هذا الدار وسائر اثاره وهو من جملة دار الحرب فلم
يكن في يده حصة وهذا ان ابي عبد الله قال في حصة
ودار الحرب ليست بذات الاحكام ولا اعتبا بغيره فيها فليس
ظهور ذلك في غيرها وبعد ما ظهر بطلانها في غيرها فليس
اقل من يده فليكن يكون غنمة وقيل هذا قول ابو حنيفة
وانني ينفى الاخر فيغيره من الاموال بناء على ان النسخة
حقيقة لا تنسب على العقار عندها وعند محمد تثبت
على النسخة وحكمه بتعمس الائمة السرخسي على خلاف
هذا قال قاضا عقار لا يصير غنمية في قول في حنيفة
ومحمد وقال ابو بكر في النسخة فاجول عقار له لانه
ملك محترم له كالمستقوال انتهى وصحبه في غير ان عندها
لا يصير غنمة وعند ابو حنيفة هو قول قال ابن الرمام
وظاهر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان تصف حصة فيهم
ما هو ان التوق ذات الحياض من زرعهم لا تصف حصة فيهم
العقار غير في لانه سماه ساوا لدار من المال الاخر لاني

در قول محمد عوفی پروردگار

فيما لا لا نفس المال مخصوصه الا في الموقر ان لا
 ما تله اياه وبسبب ان لا يقض بغير صلته تعالى عليه
 فان كان له عصفور من ربه او من ربه ان لا يملكه
 ما لا يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 مع ان كان له من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 وعند هذه المقتضى وانما المقتضى ان لا يملكه من ربه
 ولا يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 عن كون له من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 سببه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 تتقلا لا يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 بالملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 انما كان له من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 بالملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 دارا فافضل من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 في ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 انما كان له من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 ما دخل في ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 لم يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 ما لا يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 المقتضى من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 لا يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 انما كان له من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 حرر له ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه

بؤوض من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 عن ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 استأجره من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 برس المستأجر من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 وهو من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 انما كان له من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 والانه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 وهو من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 شرط في ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 وحفظ ماله ويستعمل به في ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 الاما شرط له من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 في حاله من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 وهو من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 انه لو وقع شرط الاستعانة في ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 المستأجر من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 وسلاحه انه لا يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 علم فساد الشرط ويرجع ذلك وقال الله تعالى
 صفة هذا الشرط وفيه ما لا يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 واليه الرجوع والمات **وصف** في ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 ولا يملكه من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 وانما في ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 بالنسبة الى غيره من ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه
 تسامح في ربه او من ربه ان لا يملكه من ربه

الغنيمية وهي من خمس بالقول تعالى والله سبحانه ويعلم
 الاربعية الاخرى من على الخالق من المقتضى الواردة فيه وعليه
 اجماع المسلمين انتهى في التفرقة بينه وبين الامام اذا اراد
 الدخول به الى الزمان ان يعرف من يعرف عددهم اجماعهم
 وطائرتهم وعلقت اسمهم في كتب اسمه فارسانا مات
 في سنة سبع مائة واولد ابن اسحق بن سهرم الفارس ولهم ما بها
 لا يحصى الا اذا استبدل في سائر احواله قد مضى في كتابها
 شهابا من هذا والله يشهد للامام ان يعرف عليهم من كانت
 يصدر اما من ركب وابتدعها او من الكواكب وعليهم طاعة
 وبخالفة الا من حرم الا اذا اتفق الاكثر على ان ضرر فينبغي
 الاخذ بالمتبر في الاستحقاق ليس له اي نقصان فارتفع
 ورجل وقت المجاوزة الى الانعقاد من ذواته المجاوزة
 بشيئا فقال لا بد من هذه الخوف بها وعقل الشاغل والاعتبار
 لوقت القتال لان السبب في استحقاق الغنيمية في الواحدة
 محققا في معتبر حال العجز المستحق عند ودون المجاوزة
 لانها انما هي وسيلة الى السبب في العلة الحقيقية للخروج
 من البيت كقصد القتال في ذالك الوقت فانه وسيلة الى السبب
 وحال الفاني عند ذلك لا يتحقق لا يعتبر فكذا اعتد
 المجاوزة والدليل على انه لا يعتبر حال القتال فلفق الاحكام
 به الى جهة الاستحقاق الغنيمية اتفاقا فيما اذا قاتل
 الصبي والعمى وغيرهما فانهم لا يستحقون الا من فظير
 اعتبارا وشرا في حق استحقاق الغنيمية وانه عليه معتد
 ولو لم يدر ولا يعتد فيشبهون له فقتله لانه اولى بالقتال
 من المجاوزة ولما قاتلوا المجاوزة ونفسها في القتال
 لانهم لم يقاتلوا في حق ولا غلبة ولا كجته عند الدخول

في حجة وجبت عليهم وله ان يكتب الامام اسم الفارس
 وارحاله عندها لا غير ويثبوت العدد من دخولها والمعاد
 يكون بالاحصاء كما يكون بالقتل وبه يستحق الفارس
 الزيادة لا بالقتل فقام بذلك ان الارباب والارباب
 استعملهم من القتل وصلا المقصود بقوله تعالى تهبون
 به على الله ويقونه ولا يظنون موطنيا بهذا الكلام
 وبه تفسر جهتهم وينسبون فكانت هذه الناحية اولى
 بالاعتبار لخصوص المقصود عندها والمال بعد جهالة
 الدوام ولا اعتبار بحال الدوام مما يؤيد ما ذكرنا انه لا يثبت
 احديهما الفرس الى تمام الاستحقاق حتى لو هلك الفرس
 بعد استقر الزمنية قبل حرازا الغنيمية استحق سهم الفارس
 ولما نفع لما في الشافعي رحمه الله تعالى لان الوقوف على
 حقيقة القتال منفسر وكذا على من يروي الواقعة لانه
 حال تغفل عما غل الكا احد فيقتدر على الامام استعلامه
 بنفسه او شهادة العدل له الكل وقد استغنى اعتبارا
 بخلافه في حق اقلية من الناس كقتال الصبي والعمى
 فادبر في حقهم عليه ودون سائر الناس في مقام في حق
 الكل السبب الكففي للقتال ظاهرا ما به فيكون فهو
 المعتبر في حق العامة واما ما قيل في مقتدره ان الشاهد
 لا تقبل التهمة فليس يصحح بل يجب قبوله لان الشاهد
 علمه فكذا قاتل فارس لا يجزى بذلك نعم لنفسه ولا
 بل فخر فانه ينقص سهم نفسه وهو يلزم نفسه اولا
 الفرس شركته في اصل المقتل لم يمت متوقفا على شهادته
 هذه الا ترى الى ما في الحديث من قول النبي فتاة من شهد
 في حجة جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم السبب للقتال

في حينه فشره واحدا عطاها و قال صلواته تعالى
عليه وسلم من فعل قتل لانه عليه بيمينه ولا بيمينه الا اصل العسر
من المتكلم خصوصا في قوله صلواته تعالى عليه وسلم
فلو دخل دارك وحال لونه فارسانا ولو في سفينة لاسه
تا حسب المتكلم على الفرس والمطاط حسب المتكلم كذا في قوله
سوى لفرس سدر سدر حصلت او مات حتى دخل به اوف
احكم العدو واستر اوعم قبل حصوله القيمة او بعد
فانه يستحق سهمين فارسانا وسواك من كذا في قوله
فارسانا او رجلان كذا في السلم والطلق والفرس و هو من
عنه فرس من الفرس ملكك والمستاجر والمشتار والذوق
اذا لم يستزده صاحبه لكن يشترط ان لا يكون الفرس مشترك
فلا يسهم لفرس مشترك في القتال الا اذا سطا حيا والشرطي
حصصه الا في قتال الدخول في رستة قال في الفهم ولو جاز غني
فرس مفصوب او مستغارا ومشتا حريه استزده المالك
فلهه ولو قعة او رجلا ففدية روايتان في رواية له سهم
فارسان و في رواية له سهم رجل ومقتضى كونه جاوز
بفرس حصص القتال عليه فيرجع الاول لا يستزده الفرس
المملوك وهو ممنوع فانه لو لم يستزده المديون وغيره حتى
فان قتله كان فارسانا انتهى وايضا البحر في رجحان قتلي
سهم الفارس لمصوب لا رجاء ولا ضعه له في الاستزاد
فصار كالملك على النسيب فنصف لفرس ونصف لفرس وفي
قاموس اي مات في سنة فخره ولو قعة رجلا استحق
سهمين سهم الفارس وسهم النصف عنه لا عام و زفر
وعنه ان لا يقتل سهم له سهم ولفرس سهمان وسيل في
اللام في الادلة ومن دخل الملك رجلا فشره في دار

الحرب فرسانا فشره واحد فارسانا استحق سهمين و لو دخل
الفرس ولا يستحق سهم الفرس في قتال فرسانا ولا في قتال فرس
والفرس عن اي حصصه انه يستحق سهمين فارسانا لانه سهم
حتى حصل حصصه منهم عند القتال به وكان واستغني
كلام المصنف ان الفارس لا يستحق الفرس سهمين في قتال
اي حصصه و في قتال الفارس في قتال الفرس ولا رجل
سهم وهو قول الشافعي واحمد وان عدل المصنف واستزاد
فذلك مما اخرج الطائفة عن ابن عمر انه صلى الله تعالى
تعالى وسلم صلى الله تعالى وسلم ولصاحبه سهمان في قتال
سهم في القتال لفرس سهمين والرجل سهم واحد
باسقاط النصف وفي رواية سهم للرجل و فرسه ثلاثة
سهم سهم له سهمان لفرسه وهذا لا يخفى على من نظر
قول من اول من اقبل على كون المزدحم الرجل المجاهد ومن
المقتل الفرس لا يلزم بعض الا لفرس في قسمه في بعض
ثلاثة عشر ما كانت الرجال الفارس ورجل في القسم
ما بين ولا في الاستغفار وهو باكد والمقتل الاخذ
واللقاية وعند الفارس للفرس المملوك على الاعداء والفرس
الكاين للمملوك في موضع جوارح المملوك وهو ما اذا علم
انه مقتول لم يلزم في قتال يتركب الفهم عنه في قوله
تعالى ولا تقتلوا بنيكم ولا تنهكوا وعناه ايضا بالنسب
وليس للرجل الا النسيب قاتل الفارس في قتالته مور
والرجل في واحد منها واستتله الامام محمد بن ابراهيم
انه صلى الله تعالى عليه وسلم اعطى الفارس سهمين والرجل
سهما في قتال الكمال وقصير من سهمين ابن عباس
بل النذر واه اسلاف بن ابي حنيفة قال حدثنا

بالفارس

[illegible]

3

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بج

او استعمار بل صديقه غنا من اخرها كان راجلا ففهمها
اصدب بعد ان يمشي ولا يمشي الا في حوزة من يستعمارها
المستعمرون اطلاقا كما ان المستعمرون في بلادهم قد ساءوا
باعتهم بغير عدله وبيعوا في بلادهم كمن كان فارسا
لا ان كان فارسا كمن كان فارسا في بلادهم كمن كان فارسا
واذا كان في الاول ما جازق واعاكره فان سترده من يد
فان سترده في خطا بلادهم مقام الاول واذا كان الاول
ما جازق والى في الاول ما جازق والى في الاول ما جازق
كذلك كان في يدهم مقام الاول فان كان في الاول ما جازق
وان كان في يدهم مقام الاول فان كان في الاول ما جازق
الاول ما جازق والى في الاول ما جازق والى في الاول ما جازق
في المستعمرون ما جازق اذا استعمارهم في بلادهم ما جازق
الاول من يدوهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
الاول من يدوهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
من الغنائم بعد ذلك الا ان كان في بلادهم ما جازق في بلادهم
هذا الغنائم الذي عاروا فاما اذا لم يكن في بلادهم ما جازق
المستعمرون في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
الذي في يدهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
فلما استحق المستعمرون في بلادهم ما جازق في بلادهم
ادب ان يبني رجا له من غنيمة واحدة بسبب
فيس واحد كل واحد منهما سرها كما ملأوا له لا يجوز فلو
استقر في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
دار الحرب في خطا بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
والاستعمار في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
ان المستعمرون في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم

ق

دار الحرب وهم هو المستعمرون في بلادهم ما جازق في بلادهم
ولم يدعوا حلالا لهم بهنهم او راجلا في بلادهم ما جازق في بلادهم
لنقلها عليه هذا الكارخ وشرهيه اولى فاما راجلا في بلادهم
الادب خلا في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
الا اذا جازق حلالا في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
الحرب فحينئذ المستعمرون في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
صاحبها على يد يربك ان في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
القطيب في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
على انهم في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
القتال في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
قول الامام لا يكون لوصفها على ذلك بانفسهم
امضاه التي في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
لوحا ويزالو ربه في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
فرسا ويزالو ربه في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
سهم الفارس في هذه الصورة هو ظاهر هذه التصرفات
سبا في ذلك من ان الاقدام على هذه التصرفات
يدل على انه لم يقصد بالحقاوقة في بلادهم ما جازق في بلادهم
بالنظر فيه وفي يد يد في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
اعتبار النمازة ولو باعده بعد تمام القتال لا يستقط
سهم الفارس في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
لا يستقط عن البعض ويستقط في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
حين صا حبس لم يزل في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
في هذه الحالة يدل على ان وصفت النمازة فيه الا انه ينظر
عنه اي غنة الفرس في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم
بوجه ويظهر ذلك من هذا التقدير في بلادهم ما جازق في بلادهم ما جازق في بلادهم

هذا هو المخرج والذ لا ان الشارح يهمل طاهره بارئ
 ان هو المخرج بعد الجوارح والاسم المسمى العالم من طاهره
 بانه في حكاية القتال وبعد الجوارح منه مع ان ابن ابراهيم
 صرح بعد سقوطه ان الشارح يهمل طاهره بارئ
 القتال وفي المخرج على يد من بعد الفتح والفتن
 اعاده على ما وقع في نسخة اخرى قال فيه وفي نسخة
 الفتح ولو بنا على بعد الفتح من القتال لا يستقط
 عبد الله في المخرج لا يستقط سهر افارس بالانفاق
 ان قصده المخرج ان الشارح يهمل طاهره بارئ
 المخرج نقل من بعض نسخ الفتح المسمى الفتح
 التي سقط منها بعض الجوارح وفي نسخة الفتح ولو بنا على
 بعد الفتح من القتال لا يستقط سهر افارس بالانفاق
 وكذا اذا ما عده حالة القتال لا يستقط عبد الله من
 قال المخرج الاصل المخرج قد مره فقول الشارح واقر
 الصاري المخرج في المخرج لم يتعقب كلام الفتح بنا على
 ما نقله صاحب المخرج من نسخة الفتح المسمى الفتح
 هذا فلا حاجة الى استدراك من الشارح بقوله المخرج
 نقل في نسخة من نسخة الفتح المسمى الفتح
 الزيلعي ولو بنا على بعد نقص الدرب قلنا سمع الفرساني
 في المخرج خلافه بعد نقص الدرب قلنا سمع الفرساني
 على الخط الذي وقع المخرج ولا يقال في نسخة الفتح بل نقله
 لم يفرز المخرج صاحب المخرج ولا يقال في نسخة الفتح بل نقله
 ابنه عن الفتح في الاستدراك في نسخة المخرج بل نقله
 ما قد مره على الفتح وما نقله في نسخة المخرج بل نقله
 الحوارة والتبيين في نسخة الفتح في نسخة المخرج بل نقله

金

[illegible]

المهر المملوك عليه عاقل الشيخ سريته في ان يقول الا فليس
 والاعمال الجوار لا يبعد ان يكون من جملة الفقهاء وهو
 سر في التفتيد والاعطاف وصطلح قضا وكثير من
 يعطون وعلم في العاقل ومن عطف بالاصطلاح
 يعطون وعلم في العاقل ومن عطف بالاصطلاح
 ولا يعطون وعلم في العاقل ومن عطف بالاصطلاح
 شعور في العاقل ومن عطف بالاصطلاح
 لان الاعطاف يعطون في العاقل ومن عطف بالاصطلاح
 لا يعطون وعلم في العاقل ومن عطف بالاصطلاح
 الاعطاف في العاقل ومن عطف بالاصطلاح
 لا يعطون وعلم في العاقل ومن عطف بالاصطلاح
 وهو من جملة الفقهاء الكبار ويسمونه ايضا حبا للرس
 سريته والرياسة سم لا يسبق اليه خاتمه الا للرس
 الصلوة للقتال فالباقي مقفله وذكره بنو ولا يختص
 الذي هو مطلوب اصحاب المنون ولده قتلا عام
 انهم ولا يسبق له بعد صبي ولو من ههنا في غاية
 المنايا وامراء ذوي وحنون في الولو لمجبة ومعوية
 ومكاتب لقيام الرقي وقوم عجزه فتنهه الموقر
 عن القتال ولو اسلم الذي اوجبه المرفق في القفنة
 ولخرجوا لالاسم يسرهم في السيرة والظاهر ان
 العباد اعتق كذلك واقطر المظفر على المنورين لان
 الاحياء يسرهم له ولا يرضع لعدم اجتماع الاجور والصب
 من القفنة الا اذا قلنا قلنا لا يسرهم له بخلاف المذكورين
 فانهم اذا قلنا لا يرضع لهم ولا يسرهم وذلك لان اخرجه من
 كتبت في بنو عاقل وري الى بنو عاقل بساكن عن

11

الله يمشي في الدنيا على رؤس النمل
 انما يشبه الله في خلقه
 الله تعالى عليه السلام استطاع اهل الجنة وقال
 وحشرهم من رواته وقال الطاهر وقد تحملناه صلى
 الله تعالى عليه وسلم استطاع اهل الجنة وقال
 غيره يشبهه انما عطاها من الحسن الذي هو حقه
 ويكنى به يكون تشبيه في اصل العطاء واراد بالسهم
 ما حصى به والمعنى خفضنا بشي ما فعل بالرجال
 ورضخ بعض الرجال فقلعوا في جفني عشي صدر
 الشريعة فنكون على ما المنقول ويحتمل منه عجب
 بنا العا على رضي الله عنه وهو من باب منع وضرب
 وهو في اللغة اعطاء القليل وقيل اعطاء القليل من
 اسهم الفتيحة والمراد هنا قد يراد به الامام فيخفف
 لهم على القتال ويريدون لا يبالغ به في الرجال من اسهم
 اسهم الرجل ولا يبالغ به في اسهم الرجل من اسهم

ذكري الاشهر لكونه انجي غشلت وطلب الدواضير
وفي حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقط الكون شيئا في رواية
اعطاه وروى عن العرب رواه الطبراني في رواية
ابو بلال الاشعري هو ضعيف قال ابن التمام واما
نصر الغفران على البرزخ لان هذا الشام من يقول
لا يسلم للبرزخ وروى في حديث شافعي وروى في حديث
يحيى بن ابي اسحاق الكوفي عن ابي بصير عن ابي بصير
ذكري ان نزل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ليلة
الاشهر لكونه انجي غشلت وطلب الدواضير

وقال الاشهر لكونه انجي غشلت وطلب الدواضير
وفي حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقط الكون شيئا في رواية
اعطاه وروى عن العرب رواه الطبراني في رواية
ابو بلال الاشعري هو ضعيف قال ابن التمام واما
نصر الغفران على البرزخ لان هذا الشام من يقول
لا يسلم للبرزخ وروى في حديث شافعي وروى في حديث
يحيى بن ابي اسحاق الكوفي عن ابي بصير عن ابي بصير
ذكري ان نزل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ليلة
الاشهر لكونه انجي غشلت وطلب الدواضير

والارض فيها مخلوقة لا آدم عليه السلام ودر ريت
في الامم والاعمال وهما المبريات قبل البرزخ والاعمال
الانكاد والاعمال وهما المبريات قبل البرزخ والاعمال
فاما من ادخل في خلق الله تعالى في ليلة
الاشهر لكونه انجي غشلت وطلب الدواضير
وفي حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقط الكون شيئا في رواية
اعطاه وروى عن العرب رواه الطبراني في رواية
ابو بلال الاشعري هو ضعيف قال ابن التمام واما
نصر الغفران على البرزخ لان هذا الشام من يقول
لا يسلم للبرزخ وروى في حديث شافعي وروى في حديث
يحيى بن ابي اسحاق الكوفي عن ابي بصير عن ابي بصير
ذكري ان نزل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ليلة
الاشهر لكونه انجي غشلت وطلب الدواضير

樂

اذ قال الله عز وجل ان الله خلق الانسان
 من طين فقال يا ادم اسكن مع زوجك
 الجنة وما كانا نعلم انك فاعلم ان
 الله عز وجل خلق الانسان من طين
 فقال يا ادم اسكن مع زوجك الجنة
 وما كانا نعلم انك فاعلم ان الله
 عز وجل خلق الانسان من طين فقال
 يا ادم اسكن مع زوجك الجنة وما
 كانا نعلم انك فاعلم ان الله عز وجل
 خلق الانسان من طين فقال يا ادم
 اسكن مع زوجك الجنة وما كانا نعلم
 انك فاعلم ان الله عز وجل خلق
 الانسان من طين فقال يا ادم اسكن
 مع زوجك الجنة وما كانا نعلم انك
 فاعلم ان الله عز وجل خلق الانسان
 من طين فقال يا ادم اسكن مع زوجك
 الجنة وما كانا نعلم انك فاعلم ان
 الله عز وجل خلق الانسان من طين

[illegible]

ابوه من البرادين واهله عربية والمعرف ما كان ابوه
بحريرا واهله برادين قال في المخرج وكلام التمام موصوف
يسمى هذا الاول وعبارته والمخرج محسن من النفوس
وعبره ما يدل على المحنة اي به عيشة لا يوه له لانه
لا يفرق من قبل الخل والجمعة من قبل الامانة
ومثله في محض الصلاح والله اعلم انتهى مسطور
لان اسم الخل يشمل جميع ذلك والارهاب مضاف
الى حسن الخل قال الله تعالى فمما رزقناكم لعلكم
تذكرون والارهاب والبرادون واصبروا والذين
عظفوا فمما رزقناكم من فضله فاستويا والبرادون والذين
في الدقة من قبل الله والعقيق الذي لا دقة
فيه لا من جهة ابية ولا من جهة اية بل هلافا
عريانه والارهاب الذي فيه الدقة من قبل الله
والبرادون وهو الذي ياهله عريته وابوه ليس لذلك
كل في الصلاح وقد رزقنا البرادون والبرادون
جميعا بالبرادون عريته وقد ينفق بالبرادون
من وجه لا ينفق فيه بالبرادون ويشتغل بالبرادون
من وجه ينفق فيه البرادون عند لان الصلاح
يصله لا ينفق والبرادون والبرادون على حاله
والبرادون في الدقة لانه المخرج من العقيق
واذا كان في كل منها منفعة تحضر في الدقة المتناقض
لكن الاستخراج لا يسمي بالبرادون في الدقة المتناقض
في الدقة والبرادون في الدقة المتناقض
في الدقة والبرادون في الدقة المتناقض



الوصفية اللاسمية والخليل ينفق بالبرادون
وقال الخوارج في الدقة التي ينفق ان ترحل ويقال
الرحلة هي الرحلة من الامل ذكر الكان وانتي انتهى
وقال البرادون والبرادون في الدقة المتناقض
ورويته وعلمانه وانما سميت رحلة لانها ترحل
اي تشبه عليها الرحل فهي فاعلة بمعنى مفعول
تعالى وهو في عيشة راضية اي مرضية وقد خ
فاعل بمعنى مفعول لقوله تعالى لا عاصم لغيره
من الله اي لا ميعصوم ولقوله تعالى مني ما افقر
اي مدفوف وقوله حيا امتا اي ما متونا وحيا مفعول
يعني فاعل لقوله حيا امتا اي ما متونا وحيا مفعول
ولما رزقناكم الا رزقناكم لا يتناقل علمنا ولعمركم وزود
البرادون لانه كان في غزوات النبي صلى الله عليه وآله
وسلم صحابا رجالا والحمد والشكر ولا يسمي
منها ولو اسهم لظهر نقلة اتقاني والحمد الذي
تقدم انه عجزه ولا وهو الساتر بعد الاربع الاخير
المقصود في اتقاني يعنى اتقاني عندي تلك يدوم
للمستطيق فقه وهو من الامم ولا يسمي
البرادون في الدقة المتناقض في الدقة المتناقض
واينما العقيق لجه والنكاح لانه يرفع او يرسيل
وجانصه فداي الحس جميعا لصفه واحد من
صول الثلاثة في ونظر وفي التحفة هذه الثلاثة
مصاري الخمس عندنا لا على شيل الاستحقاق
منهم حتى لو صرف الى صنف واحد منهم جاز كان في
الصدقات انتهى يعني فذكر الثلاثة الاصلنا في

ليسان المصارف لا لا يجاب الصرف الى كل صنف منهم شيئا
وفي المنة لو صرفه الى جميع الخمس للفقراء من غير ان يعطى مع
ما قالوا من الاربعة الاخماس للفقراء من غير ان يعطى من
يعطى ولو لم يدعوا شيئا منه للمستحق والمستحقين والفقير
وقد حقت في حق المفقدين وقطعه والحق ما في من
المفقدين كالمصدق والركايل يكون صرفا للفقراء والحق ما في
والحق الذي واين السيل فتقسم هذه الاموال الثلاثة
عشر ثلثا غير حجاب وغيرهم الى غيرهم الى كل واحد
بعضهم فسيب استحقاقهم بغير ما سئلوا وروى
ابن سبيك ولا يجوز الصرف لغيرهم ولا لغيرهم كما في
الشريعة لا لغيرهم ولا لغيرهم وقد ورد في القرآن
بمعنى القارة تعني اية رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم من بني هاشم وبني المطلب وبنو بني نوفل
وعند شمس وذل لثلاثة استحقاقهم ليس لغيرهم
بالنصف ايضا وفي المثلث معه بالكلام والمصارف
لا لغير المقاتلة وهذا القدر يغتدو في غير بني هاشم
وبني المطلب كما خرج ابو داود عن سميد بن
المسيب قال اخبرني حبيب بن مطح قال لما كان يوم
صبيح يوم رسل الله صلى الله عليه وسلم
سهره وبنو القريش في بني هاشم وبني المطلب وبنو
بنو نوفل وبني عبد شمس فانظمت انا وعتبان
ابن عتيان حتى استأثر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا يملك
فصلهم من غير الله وفضل الله فيهم فماذا يا اخي
بني عبد المطلب اعطيتهم وتركتنا ورايتنا واحدا

فقال صلى الله تعالى عليه وسلم انا وبنو المطلب لا نفتق
في جاهلية ولا اسلام وانما نحن وبنو بني واحد وثلاث
بنو اصابنا شارب هذا ان نصرهم اياها نصره
النوايسنة والمواقفة في الجاهلية فانه ليس اذ ذلك
نصرة فقال يشعرون في دخولهم معه في الشعب وذلك
ان الله تعالى لما بعث رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم من بني هاشم حسد منهم فربما فتنا هذا
فما بيننا ان لا نتالسوا في هاشم ولا فيكم حتى يدفوا
اليهم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم يقتلوه ويقاوموه
بنو هاشم على القيام بنصرة صبي الله تعالى عليه وسلم
ودخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عهده فربما
ودخل بنو المطلب في عهده في هاشم حتى دخلوا
معهم الشعب فكانوا فيه ثلاث سنين من الجوع
صلى الله تعالى عليه وسلم حتى اكلوا العظام من الجوع
ومن هذا استحققت ذريتهم مع انهم لا يتاين منهم
فقال ومعنى قوله ورايتنا واحدا انه صلى الله تعالى
عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن
هاشم بن عبد مناف وهذا الحد اعني عبد مناف
له ولا يستعمله ده منهم هاشم الذي من ذريته النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ومنهم المطلب ومنهم عبد شمس
ومنهم ذريته فافان قرابة كل من بنو نوفل وبنو عبد شمس و
المطلب منه صلى الله تعالى عليه وسلم ورايتنا واحدة ففتقني
استحقاق ذري القريش لغيره استحقاقه في الكل على قولين
او كلهم على قول النشاف في سند بنه صلى الله
تعالى عليه وسلم ان ارا القريش التي تحق منها ثلثا نصرة

السابغة فمن يدفع له من الحسن عمر من يمن من الزكاة
 لا يخصه في بني المصائب والمارث وعلم وعقيل
 وجعفر وكلم من بني هاشم فقتله من بني هاشم
 الأصناف الثلاثة على الأصناف الثلاثة من
 من غير ذلك القريب فبقا من ذوي القربى بدخلون في
 سهم الثماني ومن ذوي القربى بدخلون في سهم
 المسكين وبقا السبيل من ذوي القربى بدخلون في سهم
 ابن السبيل والعقير من ذوي القربى من ذك حصة كانا
 يقع مود على أطراف الثلاثة من جميع القلصة
 وفي الجوهرة سهم ذوي القربى يستحقونه بعد صلوة الله
 تعالى عليه ولم يخصصه بالفقر فيهم الذكر مثل
 حظ الأنثى اه قلست ذكوا لهذا عن الناس في
 كما سياتي لا عندنا وفي السبيل لا تقطع القرية كفايتهم
 يعني حتى إذا كان المال للفقير ولا فينقص من فقره إلا ما
 ابتاع سبيلهم وبين من لا يقطع مطلقا ولا يجد ولا
 يعطى إلا بتمام التمتع وليس له من سبيلهم غير
 إلا ما ادعى في ذكهم وأما قد مود على غيرهم
 حتى إذا صدقت لم يقطع إلا ما يعني فقير هو وقبيل
 له كذا الوجه ينالونها من الأغنياء دوا وما وهو لا
 يحملهم الزكاة وحرج الطهراني في معجمه عن ابن عمر
 عما قال بعث نوح بن الحارث ابنية إلى رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لها انظري فما
 الموعظ فقلته يستغنى بكما على الصدقات فأتت
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فخرجت بها جنتها
 فقال لها لا تجعلي أهل البيت من الصدقات شيئا

ولا غسانة

ولا غسانة إلا بدعيان الكرم في خمس الحسن ما يفتنكم ويكفيكم
 ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره بلفظ رغبت لكم عن
 غسانة البدعية الناس أن الكرم في خمس الحسن ما يفتنكم
 وذكر في الهداية أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال
 يا معشر بني هاشم ان الله لا يفتنكم غسانة إلا بدعيان
 وأوصاهم وعوضكم منها بحسن الحسن قال في الغنائم
 وهو هرب الكفار منكم وقال ابن عمر في الغنائم
 انما وقع في غيباء بعض الناس بعد في الهداية والموت
 انما يفتنكم في حق من يفتن في حق الغنائم وحسن
 الغنائم والفقير لا يحق لا غسانة لهم عندنا حتى يرب
 عن ما ذهب إليه السلف في رحمة الله تعالى فإنه قال
 لذوي القربى خمس الحسن يستحقونه فيه غنائم وغيرهم
 ويقولون انما وقع في حق من يفتن في حق الغنائم
 ان شافكم بينهم وان شافكم بعضكم بعضكم دون بعض
 وان شافكم غيرهم وان كان من غيرهم هم من امرهم
 وقال الزهري والنسائي يستحق فيه الذكر والأنثى ويدفع
 للفقراء والفقير وهو ظاهر إطلاق النص في إطلاق قوله
 تعالى وتلك القرية بلا فصل بين الغني والفقير ولا
 للمكة الملقى بوصف بوجه ان صدق الاستحقاق فاعلم
 له ولا تفصل فيها بخلاف الثماني فإنه يشترط فيه فقر
 اتعاقا مو تحق الاطلاق وذكره لا ان اسم السبيل هو
 قلبي فلو كان معقدا معني بها بخلاف ذي القربى فإن
 استحقاقهم بالفقير والمستكين لا بالسبيل قلت فأيده
 دفع نوره ان البيهقي لا يستحق من الغني شيئا

هذا حكما فانه انما فعله لظهور انه الصواب لانه
 لم يكن يحل له ان يخالف اجتهاده لاجتهادها وهد
 علم انه خالفها في اشياء لم يخاف رايه تبع اهل
 الاولاد وغير ذلك فحين واكثرها علمنا انه رجحنا
 رايها ان كان ثبت عنه انه كان يري خلافا وهد
 يندفع ما استدرك به الشافعي عن ابي جعفر محمد بن
 علي قال كان راي علي رضي الله تعالى عنه في
 راي اهل بيته ولكن رايه ان يخالف ابا بكر وعمر رضي الله
 تعالى عنهما قال ولا اجماع يدرون اهل البيت لا انا منع
 ان فعله كان يقينه قوله لا تخلف اهل البيت لا انا منع
 اندفاع استدلال الشافعي من ان ينسب اليه خلافا
 كغيره فيه منه المستحقين عن حرم في اعتقاده
 فلم يكن منه الا رجوعه وظهور الدليل وكذا ما روي
 عن ابي عيسى بن ابراهيم كان يري في ذلك تمحولا
 عدله كان في الاول للملك ثم رجع قال لم يكن رجوع
 فالأخذ بقوله لا يرد من اقرانه بعدم التذكير
 اخذوا به فان قلت لوجه ما ذكرتم لم يكن سماع
 مستحق لردوا عن اهل الصلابة لا تخلفا لم يعطوه وهو
 مخالف للكتاب وتعلمه صلى الله تعالى عليه وسلم
 لانه اعطاهم بلا شبهة قلست دلالة الحديث علم
 ان السماع للمنفقين منهم وهو ما قد مر من قبله
 صلى الله تعالى عليه وسلم استخفافا بنصرته اياه فلم
 يبق بوقايته ولا تخلفا لم يردوا عنه فثبت حكمون
 بعدد وفاقه بالقرينة فلا يتصور انه من قبيل المنسحق
 اذا نسخ بعد ذلك وقد مرنا ههنا من قبله

هذا

لان استخفافا فلما لم يردوا عنه فثبت حكمون
 لا تخلفا منه استخفافا لانه لا يبعدون قوله رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم توجب استخفاف هذه
 الامة وتنهاك المنكرات انما قد بين في غيره على ان
 اسهم على نحو ما قلنا ونفيهم قدوة لغيره انما قد بين
 علمنا ذلك احد موعظ جميع الصحابة بذلك وتوافقهم
 فلما كان اجماعا لا يظن بهم خلاف قوله الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم في ذلك فيما رواه ابو يوسف عن الحسن بن
 عن ابي صالح عن ابن عباس ان الحسن بن الحسن بن علي
 عهده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في غير ذلك
 اسهم له والرسول منهم ولذي القربى منهم واليتامى منهم
 وللمساكين منهم ولا بين السبيل منهم ولا في غير ذلك
 وعثمان وعلي بن ابي طالب اسهم في ذلك فيما رواه
 له مسالك في سبيل روي الطحاوي في سبيل
 طريق محمد بن اسحاق قال سالت ابا جعفر محمد بن
 محمد بن علي فقلت لست علي ان يطالب رضي
 الله تعالى عنه حيث ولي القربى وقا روي من الناس
 كيف صنع فيهم ذوي القربى قال سالت به والله
 سئل ان يردوا عن فقلت وليت انت تقولون ما تقولون
 فقال ام والله ما كان اهل بيته يقولون ما تقولون
 قلت فما منهم قال لا والله ان يردوا عن فقلت
 سبيل في غير ذلك وروى الحسن بن علي بن فضال
 يخلف رايه صلى الله تعالى عليه وسلم في غير ذلك
 روضي عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن
 المنا في يقول لاجماع الخلفاء اهل البيت وحين ذكبت

يجب ان يعطوهم فلما لم يعطوهم كان المراد بيان انهم
مصاير اي ان كل من المذكورين مصروف حتى حاز
الاقتضار على صنف واحد كان يعطى شيئا لا يخلو لانه
السييل وان يعطى تمامه المسالكى وان يعطى تمامه
للشئى في الزلزالين ان يعطوه الى غيره فخصوا
وقد رافهم اغنيا متولين اذ ذاك وراوا صنفه الا غيرهم
انفع ونقول مع ذلك ان القريبين منهم مصروف يستغنى
يعطى على الغنى كما قد مناه لكن يسلك على هذا
معتضاه كون الغنى من ذوى القربى مصرفا غير ان
الخلفاء يعطوهم اغنيا منهم لغيرهم في الصنف الذى
خلافة لانه لو كان الغنى مصرفا صنفه الى غيره
لان العطف من حيث اذ صرف اليه سقط الواجب ويص
غنى ذوى القربى عند ذلك انتمى على خصا
نقله المصراى في الخ عن البحر من ان ما في الحوا
يعقد ترجيح الخوف من الخس لا غنيا منهم قلنا
عمارة البحر والخوف من القديس وعن ابن بكوف ان
الخس يصرف لذوى القربى واليتامى والمسالكى وابن
السييل وبه ما اخذنا من قال لم يفتن من القريب
على الخوف الا قالوا لا غنيا فليحفظ انتهى نظر فيه
في التمهيد قال واقول فيه نظير هو ترجيح
لا عطائهم وغاية الامر انه سكت عن اشتراط
فيهم لعدم انتهى ورافقة الطرابلسي في شرح منظوم
الكنز حيث قال قول يمكن ان يخصص بالغا من ذوى
القربى جملة الخلفاء على المقيد ويغرض من هذا ان
لا يعارضوا في الكتب فتونا وشروحا وفتاوى فاب

صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ضخم منها خمس الخمس
فذكرهم الله تعالى في القرآن ليلا يتوسمهم وما من
الغنى لا يستحق لانه من قبيل الصدقة فلا يخلو لهم
فان دفعه بهذا القربى ما ذهب اليه الطحاوي ولا يخلو لهم
بحرهم لانه فيه معنى الصدقة وذلك لا فائده
كون الخس لذلك بل هو مال الله لان الجهاد حقه
اخصافه اليهم لا حق لنا ان نأداه طاعة له ليس
صرفه وسخا وكيل على طلائه انه صلى الله تعالى عليه
صرفه لهم في حياته فلو كان فيه معنى الصدقة لارسل
وقد استنكروا اليتامى بالمراد لو كان المراد من قوله
تعالى ولذوي القربى ذوى القربى فيمنعني اعتقاد
استحقاق فقرهم ولو لم يصار فمستن وبنا فيه
اعتقاد حقيقة منه الخلفاء الراشدون اياهم مطلقا
هو ظاهر ما يروى يعطوا ذوى القربى من غير
استنفا فقامهم ولما لنا فيه اعطاه صلى الله تعالى
عليه وسلم لا غنيا منهم كما روي انه اعطى العباس وكان
له عشر من عبد يتخرونه على ان القربى المستحقة
هو التي كانت نظريته صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك
لا يحقق لغنى عنهم قال فالذي يجب ان يعطى عليه
على اعتقاد ان لا ارسل من يعطوا ذوى القربى ان ذوى
القربى بيان معرف لا استحقاق على ما هو لذل ذلك
وقد مر في كلام الشارح وحاز صنفه لصنف واحد
قال والامر بجز منهم بعد صلى الله تعالى عليه وسلم
وذلك ان القربى وان فقدت بالقصة والمولى يروى
لما عليه وقد بقوا بعبادة صلى الله تعالى عليه وسلم وكان

يجب

فافعل ففعل ذلك ففسمته حياة رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم فزولاية ابي بكر حتى كان اخر سنة من سنتي
 عمر رضي الله تعالى عنه اتاه ما لم يكن في قول محقق
 نظر ارسلة الي فقلت بنينا العام غنا وبنا سلمني اليه
 حاجة فاردده عليهم فزعه ثم يدعي اليه احد بعد
 عمر رضي الله تعالى عنه فلقبت العباس بعد ما خرجت
 من عند عمر رضي الله تعالى عنه فقال يا علي حرمنا
 الغداة شيئا ولا يرز علينا وكان رجلا واحيا فها هو
 فيه بقتيد لا عطا بغير المعطى منهم فليسوا ولا يمس
 ممن كان يعطى ولم يتصرف بالقتل من اذنا وحفظ
 المنزلي ضعيف هذا وفي حديث جبير بن مطعم
 ان ابا بكر يقسم لذوي القربى وفي حديث علي رضي
 الله تعالى عنه انه قسم لهم وحديث جبير بن مطعم
 علي رضي الله تعالى عنه لا يصح انتهى وذكره تعالى
 ابي في قوله فان لله خمسة لا تتوهم منه ان الله تعالى
 سما مختصا به بل وقوله ذلك لا تشرك باسمه في ابتداء
 الكلام يعني هو ففتناح كلام يشترط انه اذا كل كلمة يعني
 اد جميع الاستيلاء هو الفعلي على الاطلاق وذلك
 لان السلفي فسر به ما ذكره وقد اخرج الطبراني عن
 الضحاك عن ابي عباس انه قال واعلموا انما غنمتم
 من شيء فان لله خمسة ثم قال فان لله خمسة
 مفتاح الكلام لله ما في السموات وما في الارض ولذا
 روي البخاري عن الحسن بن محمد بن علي بن الحنفية
 قوله قال هذا مفتاح كلام الله انما ولا اخره وقال
 ابو العالبيه وابو يوفى الهروي وبجاهد وعطاء

فافعل

حاجة لم يحفظه فليست برالمصنف انتهى قال الحلبي
 وانت اذا ما ملكت لجام الحرب رايته شتا هذا ما في
 البحر وهذه عبارته واما الحنفى فيقسمه فلا يشترط
 اسمهم سهم للمناجى وسهم للمساكين وسهم للمساكين
 يدخل فقر ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدخلون فيهم
 شي وعون ابي يوفى ان الحنفى يصرف لذوي القربى
 واليتامى وانما لاني وابن السبيل وبه فاختلتي ثم
 قال اذ لو كان كذا في الزكاة انت رواية ابي يوفى عن
 ما قبلها فتم براتمي واخره السبيل حمد رحمه الله تعالى
 قلت هو الذي يقول عليه عليه ما تقدم ان الخلفاء
 الراشدين لم يعطوا لذوي القربى شيئا حتى فيه لم يسار
 ما روي ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يبالغ منه انهم
 ويتعاضى منه عارهم وعندهم من عائلهم واخرج ابو داود
 عن سعد بن مسيب حدثنا جبير بن مطعم ان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقسم لبيتي عبد الله ولا لبيتي
 نوفرا من الحنفى شيئا ثم لم يقسم لبيتيهما شي وبني الطلبة
 قال وكان ابو بكر يقسم الحنفى نحو خمسة رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم كان انما لم يكن يعطى فزير رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم كان انما الذي صلى الله تعالى عليه
 وسلم يعطى ثم وكان عمر يعطىهم ومن كان بعده قتله
 واخرج ابو داود في هذا ايضا عن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 سمعت عليا قال جمعت انا والعباس وفاطمة وزيد
 اجتمعنا رنة عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت
 يا رسول الله اريد انك تولى بي حقنا في هذا الحنفى في
 كتاب الله اقسمة شيئا فلكيلا ينالني عني احد بعدك

حاجة إلى حفظه فليست برالمصطفى انتهى قال الحلبي
وانت اذا تأملت كلامه لما وبيد رايته شفاها لما في
البحر وهذه عبارته واما الحديث فيقسم فلا يشك
اسمهم سهرم للمبتدأ وسهرم للمبتدأ وسهرم للمبتدأ
يدخل في ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدخلون فيهم
شيء وعن أبي يوسف انه انقسم يصرف لذوي القربى
واليتامى والفقراء وابن السبيل وبه فاختارته في
قال اذ لو كان كذا قال في القربى رايته ان يكون عن
ما قبلها فتدبر انتهى وانه السيد حمد رحمه الله تعالى
قلت هو الذي يقول عليه علي ان ما تقدم ان الخلفاء
الراشدين لم يعطوا لذوي القربى شيئا صحيح له ليس
ما روي ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يملك منه ايامه
ويخصي منه عامه وحمد منه عائلته واخرج ابو داود
عن سعيد بن المسيب حدثنا جبير بن مطعم ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقسم لبي في عهدته ولا لبي
لوقوف من الحسن شيئا كقسم لبي هاشم وبيد المطلب
قال وكان ابو بكر قسم الحسن في قسمة رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم كما كان النبي صلى الله تعالى عليه
صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم يعطيهم وكان عمر يعطيهم ومن كان بعده قتله
واخرج ابو داود ورواه عنه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى
سمعت عليا قال جعلت انا والعباس وفاطمة وزيد
ابن حارثة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت
يا رسول الله اريد ان تولى بي حقنا في هذا الحسن و
في الله اقسمة خيرا فلك كملنا عندي احد بعدك

فأفعل ففعل ذلك فقسمة حياة رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم ثم ولاية أبي بكر حتى كان اخر سنة من سنتي
عمر رضي الله تعالى عنه اياه قال كثير فعمل حقت
نظر رسله الي فقلت بنا العام غنا وبنا لمسلمي الي
حاجة فاردده عليهم فزعه ثم يدعني اليه اخذ يده
عمر رضي الله تعالى عنه فلقبت العباس بعد ما خرجت
من عندي عمر رضي الله تعالى عنه فقال يا علي حرمنا
الغداة شيئا ولا يرزعلينا وكان رجلا واهيا فقلت الي
فيه يقيد لا عطا بفقر العظمى منهم فليكني والعباس
ممن كان يعطى ولم يتصفى بالتقوى اذ قال في حفظ
المنزلة ضعف هذا وفي حديث جبير بن مطعم
ان ابا بكر لم يقسم لذوي القربى وفي حديث علي رضي
الله تعالى عنه انه قسم لهم وحدثني جبير بن مطعم
عن علي رضي الله تعالى عنه لا يصح انتهى وذكره في
اي في قوله فان الله خصه لا يشك منه انه الله تعالى
سما مختصا بهم بل وقوله ذلك لا يشك باسبه في ابتداء
الكلام يعني هو اننا حكام بينهم انه اذا كل لبي يعني
ان جميع الامتياز اذ هو الغني على الاطلاق وذلك
لان السلف فسروه بما ذكره وقد خرج الطبراني عن
الضعفاء عن ابي عباس انه قال واغنى انما غنى
من شي فان الله خصه فقال فان الله خصه
مغتاضا عن الكلام الله ما في السموات وما في الارض ولذا
روي في الحديث بن محمد بن علي بن الحنفية
فيه قال هذا مفتاح كلام الله لنبيه والاخره وقال
ابو العالبيه وابو يونس المروزي وبجاهد وعطاء

بهقسم على حجة اسمهم لله تعالى فيصرف الى عمارية
 الكعبة ان كانت قريبة والا فالى عمارية اخرى مع كل بلد
 يشهد فيها الخمس قال من جرد الطهري في تبيينه وادوية
 الاخوان في ذلك ما صوب قول من قال قوله فان الله
 حجة والرسول افتتاح كلام وذلك اجماع الحق علمان
 الخمس غير جائز قسمه على سنة اسمهم ولو كان الله فيه
 سهم كما قال ابو الهيثم لانه لو كان الله سهم الخمس
 مقسوما على سنة اسمهم لكان سهمه صلى الله تعالى
 عليه وسلم ينقطع بموته لانه حكم على من يشق
 وهو رسالة في استحقاقه لا للقيام بامر الله بل
 بحضرة رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم وانما تنقطع بموته
 صلى الله تعالى عليه وسلم كما حرج به العلماء الاعلام لكن
 لا يختلف فيها بخصوصها احد من الانام فهو فاته صلى
 الله تعالى عليه وسلم فاته المصطفى بالاشفاق اذ لا
 رسالة بعده وفوت الاستحقاق لان رسالته بعد
 موته يشق ما تنقطع من الاستحقاق كما اخطاه بعضهم
 وخالف الاجماع بل انعدم الحكم لان عدم علمه وهي الرسالة
 فيمن بعد من الخلفاء لا يختلف فيها كما لا يخفى فليحفظ
 فقد غلط فيه اكثر من الطلبة من غير خصوص تحقيق
 ولم يرع فيه على ذلك وبالله التوفيق قال الشارح
 في الدر المنحة فقد وقع في ذلك ما ذهب اليه الامام الثاني
 حيث قال يصرحوا في رسول صلى الله تعالى عليه
 وسلم لا بد من خلفه من بعده لانه انما كان يستحقه
 بما هو له لا بغيره وقد خرج ابن جرير في تفسيره وعن
 علي رضي الله تعالى عنه قال يعطى كل شئ ان يصيبه

من الخمس

من الخمس ويحق للامام سهم الله ورسوله وعن قتادة انه سئل
 عن سهم رسول الله فقال كان طهر رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم فلما توفي حملوا الامر من بعده كالنصف
 دفعه الصادق لسائر الناس والثلث لله وهو الذي كان صاحب
 الله تعالى عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنيمة
 قبل التسمية وقبل اخرج الخمس مثل درج و سيف او
 جارية كما اصطفى سيف ذو الفقار وهو كسيف منبه بين
 النجاشي حتى اتيه على عكر رضي الله تعالى عنه بعد ما قتل
 رضي الله تعالى عنه فنهتوا دفعه اليه وكان اصطفى
 صفيته بنت حنيفة بن اخطب من غنيمة خيبر رواه
 ابوداود في سننه عن عائشة والحكم وصححه ومن
 دخل من المسلمين ونقل السيل احمد عن النبي
 ولهم واحد من اهل الدعوة دارهم اريد ارباب الحرب يا ذئب
 الامم قال في الغنيمة اذا دخل واحد او اثنان او ثلاثة
 ما زاد الامم تسوا كانت لهم منعة ولا فانه يحبس على
 المخرج من الروابي لانه لما دخلهم الامم فقبل ان يزل
 نصرته بالامداد قصار كمنعة سوا الخيل داخل
 بينهم ثم استلوا واختلسوا ودخلوا الحرب جماعة
 وروى في الغنيمة وقد يسكن كل واحد في الصحاح
 وقيل بالغنيمة جوعا مع اية قوة والمرد بها الاكل والنصار
 الذين يمتنعون من قصده لا عدوا وعلى هذا يمتنع للفتح
 فاما بعد دخول بلا اذن من الامم وكانوا في وقت
 الثلاثة قال في الغنيمة اربعة في خمس وفي الحديث
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الغنيمة التي لا منعة لها سنة والتي
 لها منعة بعثه ولو كان الاربعه وما فوقها لهم منعة وظلوا

بأن لا يام خمس بالاولى خمس ما اخذوا لانه اذا ما اخذ
لك خمس والفتحة هو الى خود من و غلبه لا اخذ
وسيرة والخمس وطبقها او القدر من خود في منفعة والدخول
بالاخذ اما القدر والمنفعة فظاهر وان لا يزد فلا يلاخذ
التمتع بالام الخمسة فكان في حكم المنفعة كما قد مر
والباقي بعد الخمس يقسم على سها من الغنمة كما في
غاية النسيان والايان دخلوا بغير اذن الامام وكذا
ثلاثة او اقل صلح لم يحصل المنفعة بهم الا بعد اخذ
اخذوه الخمسة لانه اختلاس من اهل البيت
عن مذهب الشافعي وما لك والتمتع بالامام
ما اخذ الواحد بخصاله مال حر في اخذ قرضه
غنية في خمس بالنص وعن واحد في ولاية غنة
انه يبي غنمة بل الغنمة ما اخذ في غلبة لا اخذ
وسيرة وهذا اختلاس ولم يترك الا اخذ جميعا
فكان هذا اختلاسا ما سها من الباقيات كالاخذ
والاصطاد وعمل الخمس ما هو غنمة بالنص بخلاف
ما قلنا سوا عليه من الواحد والاشياء اذا دخلوا
الامام فانه يجزى على الامام نعمتهم اذ بهم عليه
ان ينظر من شوق الثلاثة من الحاجة الذين هم منه
كما يما عن توفيق المسلمين والدين فلم يولدوا من
الامام فخلص صنف في المنفعة ولو دخلوا في
اربعه حتى ما يخلو لا غنمة باعينا شوقهم ووجوب
نصرة الامام لهم ولو دخل ثلاثة لا خمس اذا دخلوه
بغير اذن الامام من مخلص صنف كما قد مر ولو اقل الامام
الحاجة تزيد دارك من اصبة منهم لانه خمسة الا اطلب

منهم خمسة فلو كانت ايام المقول لهم منفعة بان كانوا
اربعه وما فوقها لم يخلو من خمس من اخذوا
اخذوه والايمان كانوا ثلاثة او ما دونها جاز ان الخمس
واجب فيه يقول الامام فله ان يبسطه يقول وهذا
كله فيما اذا دخل والرب ينزلان من الكفا والافلو
دخلوا ما كان وكانوا جماعة لا يجوز لهم ان ياخذوا منهم
شيئا الا برضاهم وفي الجسط وجد مسلم جارية ما سوا
في دارك في يد من وقد دخل ما كان هكت له غنمة
وقطعها الا ان كانت مدبرة او ولد له فلا يلاذ ان الذيرة
وام القول لا يملكها بخلاف القنعة لانه بعق لا يلاذ
صنف ان لا يترك ولا يقصب شيئا من امولهم فاذا
فعل ذلك كان نقضا في وطئ وتيرة وام ولده
اهل الدار لاهل له وطئها حتى تنقص مدتها لا يترك
ما شر والوطئ على ما ويل الملك فحق القنعة ويبعث
النسب والماسورة من لا يملكه ان يترك القنعة ويبعث
امواله ولا يقصر من لا يملكه وبينهم وامولهم
وانفسهم ما حقه في حقنا النبي وسياق في ما صد
في دارك وعق التوحش من الاثام وفريق بغير اذنه
ولا منفعة لهم في حقنا في الما دونهم وفيه
الخمسة والباقي بينهم ولا شيء الا خيب فيه وما اصاب
غيره من دونهم فيه الخمس والباقي بينهم ولا شيء
الاخيرين فيه وما اصاب الما دونهم فلكل واحد منهم
ما اصابه لا يشتر فيه اصحابه ولا غيرهم وما اصاب
الما دونهم وغير الما دونهم ولا يحد سبي واحد من بينهم

على عود الاخذين فاصاب الما دون خمس وفكالت
التي يسيرون على سها الفينة فيستكون جميعا الاخذ
وغير الاخذ واصاب الذين لم يؤدوا لهم وسواهم على
عدد الاخذين له ولا يثبتهم فيه محكم بانخذ ولا
خمس عليهم فيه فان التيق التيقان جميعا الما دون
لهم وغير الما دون وكانوا باجتماعهم منقعة في
اصاب واحد من الجماعة وهو سها على سها الفينة
بعد خمس واما اصاب احد الطائفتين فبالاجتماع
او بعد خمس فذلك سوا فغنيه خمس والباقي على سها
الفينة ولو كان الذين دخلوا بالاجتماع منقعة
واصابوا غنية فيحقق لص او صاب لا منقعة لصر
بغير ذلك بعدوا اصاب اهل المملكتين واما بوا
بعد ذلك غناهم وقد صاب اللص غنية فذلك
يلحقهم وبعد ذلك فانهم جميعا شرك وفيما اصابوا
الخصم وياقي فسيهم على سها الفينة اما اصاب
الخصم فذلك يحقق لهم اللص واللقاة فان هذا
الخصم لا يشارك المملكتين اصابوا مثل اللص واللقاة
الخصم لا يشارك المملكتين اصابوا مثل اللص واللقاة
واذا قسم الامام الفنايم بين المسلمين وكانت الفنايم
ريققا وقتنا عا وعين ذلك فاعطى بعضهم رؤسا
وبعضهم رؤسا وبعضهم رؤسا ودانيس وبعضهم
خيالا وسلاخا على سها الخيل والرجالة فذلك جائز
فعل بعض الفنايم او بعض من صاهر فعل ذلك في
الرجل الذي دار الاستلام واذا قسم الامام الفنايم وانخذ
كل ذي حق حقه فاصاب رجلا من المسلمين جارية

من الملوك جارية من الممنوعين للجنود من الجارية
التي اصابت ذلك الرجل ادعت انها حرة من المملكتين
سها المملكتين واقامت على ذلك شاهدان عدلين
سلمين فالامام ببعض حريتها واذا قضى الامام بحريتها
هل تنقض القسمة القنايم ان تنقض وفيما استخس
لا تنقض اذا كان المملكتين فليلا فان كان جارية او
جارية يتنقض او فلاحه وقد تنقض الجنود من المملكتين
يتنقض الجنود من المملكتين ويتنقض الجنود من المملكتين
كثيرا فان كان زبانه على الثلاثة فانه تنقض القسمة
قياسا واستخسنا وعي هذا فاقسم الامام الفنايم
بين الجنود قبض على واحد نصيبه فتعقر قوا
من اهلهم شرعا وادعى انه شاهد وقسمه وقد مر حجت
واذا انتقضت القسمة فيما اذا كان المملكتين
بعد هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها ان الامام يقول
لا يحقق عليه نصيبه ان لم يثبت قدر عليه من الجنود
وفي بعض الروايات الامام يقول جميعهم ينقض القسمة
الاخرين اختار الامام فهو جاريز وبعد هذا انما القسمة
فان كانت الفينة عروضا ومكلا وموزونا من اصناف
مختلفة فالامام يملك تحقيق عليه حتى ياخذ من بيد
الذي قدر عليه ما يخصه ليقسم ما في يده بينه وبين
جميع الجنود كما ليس مع ما في يده غنيته اخرى واذا كانت
الفينة كلها مكلا وموزونا من صنف واحد فانه ياخذ
من بيد الذي قدر عليه نصيب ما في يده قال محمد بن محمد
الله تعالى لا يملك السارق اسبابه وكان هذا صوابا
صحيح فيه حتى يملك اليهود والنصارى لا يدري ان فيه

توراة او زبور او انجيل او كفر فانه ينبغي للامام ان يقيم
ذلك في مقام المسلمين ولا ينبغي ان يحرق بالنار و اذا اراد
احراقه بالنار ينبغي ان يحمى هذا ان كان له فيه قيمة ويستقيم
به بعد الطهور والغسل وان كان مكتوبيا على جلد مدبوخ او
فا شبه ذلك فانه يحرق ويحرق في الغنمة وان كان
تكن لور فيه فحمة ولا يهتفع به بعد المعوضا ان كان مكتوبيا
على القوطا من ريش و هل يرقن وهو على حاله ان
كان موضوعا لا يتوصل اليه بيد الكفرة بدفن وان كان يتوهم
فيه وصول يد الكفرة اليه لا بد من ان اراد الامام بيعة
من رجل مسلم فانه كان الرجل الذي يريد شرا من يخاف
عليه ان يبيعه من المشركي رغبة منه في المال يبيعه
منه وان كان موثوقا به ويجب كراهته لا يبيعه من المشركي
فلا يبيع بيعة منه قال شيخنا رحمه الله تعالى وجوز
في بيعه كتب الكلام على هذا التفصيل ان كان الذئب
يريد شرا من يخاف عليه الاضلال والغنمة تملك الاضلال
ان يبيعه منه وان كان موثوقا به لا يخاف عليه الاضلال
والغنمة لا يكره بيعه منه قال وان وجدوا في الغنمة
فلا تذهب لسر حاقب القصة وان اراد بيعها من حول
يستحب لسر حاقب القصة وان اراد بيعها من حول
ان كان الذئب يريد شرا من موثوقا به لا يخاف عليه بيعه
من المشركي فانه لا بأس بالبيع منه وان كان غير
موثوق به وخاف غلبه بيعه من المشركي فانه يكره
بيعه منه وان كان الصليب والتماثيل في الدار فهو الحظيرة
فان يبيعها من غيره قبل السر لا يبيعه قبل السر
فلا بأس ببيعها وما اضيق مما ذكره من حقوق الصييد

وساير الجوارح من البراة والصقور فانه غنمة يفسم
بين الفانمي لغدها من الاصل والملك ما اصيب من
صبيد البر والمعادن والكنوز وما استخرج الفواصيص
المستخرج من بحارهم فهو ملكه بغير عنه الخمس ونسب
الباقي بين الفانمين والسكان وسائر الصيود التي
يجاد عما يوجبها فكل ما فيها ملكهم في سائر الاملاك
ويكره الاصطاد بصيد الغنمة وبان يحرقها ولا يبيعها ويجوز
قتل الهرة وان وجد المسلمون وسائر ملكون عائلته
جسي في سبيل الله فهذا الذي يوحده غير ملكه عليه
شيء سوى ان يحمله هذه المسلمة التي اولا حال الحرب يستند
عليها ذلك بالملك الذي وجدته فان وجد في مكان
القاتل فيه المسلمون وكان يقرب المسكن في ثابته يحمل
للمسلمين ويكون له فطة فيفعل به ما يفعل في سائر الاقطار
وله وجه عكس الفالب فيه المقتول او كان يقرب
المسلمين في ثابته يحمل لاهل الحرب ويكون غنمة فيفعل
به ما يفعله في سائر الفتن ولو اخذت المسلمين من المشركين
قتله فيهم من المسلمين انهم من حيل الجيوش وقد قسمه
الامام في الفتن بربا عه او يبقية ولم يبيعه وحظه
صاحبه الذي كان في يده فافعله صاحبه بغير رضى ووجه
قتل الغنمة او بعد هاهو كاللجواب فيه كلكل
في المدبر ولم يولد وهن فوق في خوف ومحمد حمدا
الله تعالى في الفتن اذا اخذت المسلمين غنمة فلم
يجز في صاحبها فليتب عليهم العدو واخذوا الفان من
المسلمين في حادثة اخذوها من العدو كما كانت
الغنمة تلاك خزين دول الاولى ولو كان ذلك بعد الاخذ

يدار الاسلام وجب على اخيه ردها على اوليها الامام
اذا قسم الفنايم و دفع الاخماس الى الجند و هلك الخمس
في يده سلم الجند ما كان في ايديهم و ذلك دفعه الخمس
الى اخله و هلكت الاربعة الاخماس في يده سلم الخمس
لاهلها و لو ان الامام او دفع بعض الغنيمة الى بعض
الجند قبل قسم الفنايم فلم يبق ما فعل حتى مات لا
يضمن شيئا في فتنه و قد قلنا في ان قسم الاثام الفنايم
و اعطى كل ذي حق حقه و هي منها شي يسير لا يستقيم
ان تقسم لغير الجند و قلنا ذلك الشئ في نفسه تصدق
به الامام على كل من يولم يتصدق به و وضعه في
بيت المال لثأته تقوى المسلمين فله ذلك ايضا و لو ان
قوم من الجند اتوا بغير الجند و قلوا ان منازلنا بعدد
ولا نقدر على قيام فاعطنا حقنا من الغنيمة على
الحزب و الظن بذلك وانت في حل فاعطاهم و مضوا
ثم اعطى الباقي حصته ثم بقدر ذلك فانزلت اقبيا
الباقى على نصيب الذين لا يتصدق به و لكن قيل
حولنا و يتخير به المسلمين ولا يصير ذلك الامام يقوم
وانت في حل فلو ان الامير تصدق بذلك لا يجزى
اصحافه كان هم ان يصنفوا الامير ثم يصنف الامير
ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس
بذلك و ذلك هو باب في الامام اذا تصدق بالفضل
ما ان غل الامام لا اعطى بنفسه ثم جاء احد الفضل
كان هم ان يصنفوا الامام في ذلك و يكون ذلك في ماله
ولا يصح عليه على حد ما كان له تصدق امير المؤمنين
الا ان يكون العام رايه ان يستوفى ذلك للمسلمين و

ويضمه فيما بينهم كما جهرت الى ذلك حتى اذا احتجوا
ولم يجزى و صدقته و انه يعطى ثم مثلك من اموال
الغنى و اسكن في القل و هو سائل لا تغفل الامام الا بغير
او غير الجند و صاحب المتقاسم وهو الذي في حق الله
امر في حصة الغنيمة فصاحب المتقاسم لا يحل له التقصير
بالفضل و امير الجند ان يتصدق بالفضل وليس
له ان يستقر على بيت مال المسلمين و لو ان جندا
عظمي امرا بواغنا ثم واخر جوهها الى دار الاسلام
فلم يبق شيء حتى تفرق الناس و ذهبوا الى منازلهم ولا
يعرف منازلهم و بقي البعض منهم اعطى الامام الباقيين
اتصياهم و عسك حصة الغنيمة فاذا مضى بها سنة
و لم يجزى لها طالب تصدق بها و لو غسل رجل شاة من
الماء و لم يات به الا بعد فاستفتى الفقهاء في ذلك
اهلها فلا مانع تصدقه فيما هو قال و يلحقه و يحس
و يعرف العرف الا الفقهاء عسك الباقي حتى يجزى من ثمنها
فان لم يطعم في ثمنها مستحقها تصدق بها و ان لم تاكل حصه
فيما قال و اخذ منه خمس ما حاد و ترك الاربعة الاخماس
عليه و لو يات الفال في ذلك الامام و لئله تاب عسكته
الا ان يطعم محرم مستحقه فاذا انقطع طعمه في ذلك
تصدق به كما ان ثمنه بطا الطمان اذا حرك المستحق و لم يجز
الصدق و لكن الاحسن ان يدفع ذلك الامام على الجند
و ذلك للامام فله لانه لا يحل له ان يراه الامام
عن الشغل في ليس له ان ينفذ الا اذا خرجت عسكته بغيره
فيكون من الامام الا اخماس و ان لم يميزه له ذلك لا بد
فان يرقى الامام و يجرى هذا الجمل في الهندية و يستحب

التنفيل الامام واميرالمسكون بينفيل التنفيل عطا
 الامام الفارس فوق سيمه وهو من النفع وهو الامام
 ومنه انما قلنا انما يدعى الرضوخ ويقال لولد الولد
 كذلك ايضا ويقال تنفيله تنفيل او تنفله بالتخفيف
 تنفلا تنفلا ونصحتنا ان قال القشتاني وهو تنفيل
 لغة الربية فسميت الغنمية به لانها تارادف علمه
 محلات هذه الامة فان الغنما يجرلن حلالا اعلى
 سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام يعرض
 الغنم على النافذ لا يجوز وانما يجوز التنفيل كما كان
 اشارة الى حوار التنفيل قبل القتال والطريق الاول
 كما نضع عليه التوجيه راو على سائر النسخ في ذلك
 واليه يجوز بعده قال في الهندية فان تنفيل الامام
 او اميرالمسكون يحصل شيئا من الغنمية التي وقعت
 في اليد الفارسية لا يجوز وانما يجوز التنفيل كما كان
 قتل الاصلية انتهى حقا على القتال وحققا والخير
 الترتيب في الشئ والتنفيل في تحريض فلكم والتخفيف
 في سفارها واحد وسياتي معنى التخيض مفصلا قال في
 المعوقه ويدا ان الذي صلاية تعلق عليه ولم تنقل ينوم
 يد رفقا من قتل فتبلا قله سلبه ومنه قد نشأ
 وهو ولا ذلك وصاحبة المسلم لان النجس
 يرتدون في النفاط فطرون وانفسهم ويقتدون على
 القتال ولا تنقل اصحابا يجوز التنفيل الا قبل حلاز
 الفسحة نذر الاسلام وما بعد فلا يجوز الا من الحسن
 لانها ما في في النفاط على القتال كما ان حريز
 ان هذا مذهبهم ولا ما اذا حريز تنفيلها حريز

الجيش

الجيش فلم يجز سقاط شئ منها واما الجيش فلا حلف
 للجاني فيه فيجوز التنفيل فيه انه في قال في النسخ
 وبه قال احمد وعندنا ان الشافعي لا يصح التنفيل
 مطلقا الا من الحسن لانه المفوض الى رأي الامام
 وما في الجاني في قلنا انما هي جفرت بعد الاصلية
 اما قبلها فهو ان الكفار وفيه نظر لان حقيقته
 التنفيل انما هو ما يصاب لاحال كونه ما به فان
 حقيقته تطبيق التملك بالاصالة وعندنا الاصلية
 لم يبق ما في النسخ لغير حق الفارسية فيه ضيف
 ما دام في دار الحرب بخلافه بعده وعي هذا هو
 القتال وضع في دار الاسلام بان همها العدو وليس
 ان ينقل الا من الحسن لانه لم يرد الاصلية صار بمنزلة دار
 الاسلام ويقول من قتل وتنفلا فله سلبه ساء قتله
 لغيره منه يعني فهو من محاربا لا يجوز سلبه الى كونه
 قتل من قتله وهذا القول انما هو من قتله في دار الحرب
 للمزني من بحث الاستتقاق لا معنى قتلهم اسر الفاعل
 حقيقة في حال اى حال التنفيل بالفصل الاحال النطق
 فان حقيقة الضارب والمضروب لا تنفله على الضرب
 ولا تنفله عنه فطامعه في من واحد قال ومنه هذا ظهر
 ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل وتنفلا فله سلبه
 اى قتله حقيقة وما دروه من انه سبي وتنفلا ما اعتنا
 من اربعة القتلى لا يتحقق فيه واقول ايضا قد الامام
 التي في شرح التنفيل فان الشئ انما يكون حقيقة
 في القتال محاربا لا يستقبل محتلفا فيه في اى ضار اذا كان
 محلوبا ما اذا كان متعلقا بالقتال كما هنا فهو حقيقة

ص ٢٢

التنفيل الامام واميرالمسكون بينفيل التنفيل عطا
 الامام الفارس فوق سيمه وهو من النفع وهو الامام
 ومنه انما قلنا انما يدعى الرضوخ ويقال لولد الولد
 كذلك ايضا ويقال تنفيله تنفيل او تنفله بالتخفيف
 تنفلا تنفلا ونصحتنا ان قال القشتاني وهو تنفيل
 لغة الربية فسميت الغنمية به لانها تارادف علمه
 محلات هذه الامة فان الغنما يجرلن حلالا اعلى
 سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام يعرض
 الغنم على النافذ لا يجوز وانما يجوز التنفيل كما كان
 اشارة الى حوار التنفيل قبل القتال والطريق الاول
 كما نضع عليه التوجيه راو على سائر النسخ في ذلك
 واليه يجوز بعده قال في الهندية فان تنفيل الامام
 او اميرالمسكون يحصل شيئا من الغنمية التي وقعت
 في اليد الفارسية لا يجوز وانما يجوز التنفيل كما كان
 قتل الاصلية انتهى حقا على القتال وحققا والخير
 الترتيب في الشئ والتنفيل في تحريض فلكم والتخفيف
 في سفارها واحد وسياتي معنى التخيض مفصلا قال في
 المعوقه ويدا ان الذي صلاية تعلق عليه ولم تنقل ينوم
 يد رفقا من قتل فتبلا قله سلبه ومنه قد نشأ
 وهو ولا ذلك وصاحبة المسلم لان النجس
 يرتدون في النفاط فطرون وانفسهم ويقتدون على
 القتال ولا تنقل اصحابا يجوز التنفيل الا قبل حلاز
 الفسحة نذر الاسلام وما بعد فلا يجوز الا من الحسن
 لانها ما في في النفاط على القتال كما ان حريز
 ان هذا مذهبهم ولا ما اذا حريز تنفيلها حريز

مطافا سوا كان معهما الحال اولا ستمثال او الماطل حاما
وحسينا فلا يحزن فاحفظه فانه يدع جد جويدي وقال
السيد حمدا الحارثيه من حيث سبط قتل عليه فان
القتل بالقتل لا يثا في قتله انتهى فليتنا من قال محمد ولا
يسحق القاتل سلب المقتول بنفسه القتل ما راحه
ينقل الامام قبل القتل وهذا مذهب علما من هندية
واذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الفتنه القاتل
وغيره فيه سوا ويقول الامام في التنفيل من لحد
نفسا هو له وقد نزع ابن الهام في جوارز التنفيل بهذا
لما هو صرحوا في مسأله ما قال للفكر كلما اخذتم
فهمكم بالسوية بعد النفس والسريرة لم يجز لا فيه
اطفال السوا في النجوا حيا السراذيه في سوية القاتل
بالرحل وكذا وقال في قوله قال ما اصبتم فلكم ولم يقبل
بعد النفس لانه فيه اطماع النفس الثابت بالنفس
ذره في السراذيه قال وهذا بعينه يطل ما ذروا
من قوله من اصاب شيئا فهو لا يتعد الا لفرقهما وهو
بطلان السهام لمخصوصه بالسوية بل وزيادته وان
من لم يصيب شيئا بالانتهائه فهو اولى بالطلان
والفرغ المذكور من الحوسبي وجه ايضا ينتفيضا كروا انه
لوفيق جميعا الى خوفه اذا راى المصاحبة وفيه زياده
ايما من النجوي والافرة الغننه ومعه هذا لوفيق فقال
من اصاب شيئا فاحصا من حيا في شيئا وذا ليرد
كالمه خاضعة عنه كذا في النانية ولديك: الترخي
لديك قال بسطة الامام في الامام في الترخي وقال
الكتبة ويقتل في الرصه في قوله الترخي من غير غيب قال

عبد الهرة وذلك بان يقول من دخل حصن الكفار ولا
فله الف والتخريص منعت اي بدرون نظر التخييه
بالسلب او بقيه او تحصى به حال معي بدرون
من الاما وما خوذ من الكفة واجبت الامر به بقوله
تعالى يا ايها النبي جرح المؤمنين على القتال اي بالغ
في حذرهم عليه ويزعمهم فيه بطل ما امكن من الاصور
المرغنة التي اعظمها تدبر وعده تعالى بالنظر وحكمه
لكفايته تعالى وكفايته في قوله تعالى يا ايها النبي
حسبك الله ومن اتعك من المؤمنين واصال التخي
الحرض وهو ان ينسلك المرض حبي يشرع على الموت وقال
الربف كانه في الاصل ان المرض وهو ما لا يخبره ولا
لغته قال ان السمع المفسر فالوجه حينئذ ان
يحمل المرض عما روعن ضعف القلب الذي فيون باب
نفس المرض وقيل معنى جرحهم ستمتهم جرحا بان
يقال في ذلك حضا في هذا الاصل اي مرضا فيه كتراجه
الى الاقدام وفي جرحي بالصادا لمجلة وصو واضحه
واختنا لا في المصمود من دون قال في الغنن وعلم
ان التخيضي واجب للنصر المذكور لكنه لا يجرى في
التنفيل لكونه التنفيل واجبا بل يكون بينه وبين حضا
من الموعظة والترغيب فيما احب الله تعالى فاذا كان
التنفيل احدا حضا التخيضي كان التنفيل واجبا
مخير اذ كان حوا في الحضا الموقود يكون اسقاط
الوجوب بدرون غيره مما يستغنى اولى وهو المندوب
فصار المندوب اختيالا اسقاط به دون غيره لا هو
في نفسه بل هو واجب مخير واما ما قيل في التنفيل

الاسلام مدد لهم فقتل رجل منهم قتلا كان له سلمه
 اذا كان الاول امرا على المسلمين جميعا وقال الامام
 من قتلته انا فليس له بغيري يقتل رجلا فلا يستحقه
 على سبيل الانفراد بل يقتل في الفقه للثمة الا اذا احضر
 بعده طريه يقتل اذ قال ان قتلته فليس له بغيري
 يقتل قتلا حتى قال ومن قتل منكم قتلا فله سلمه
 في قتل الامير قتلا فله سلمه طريه قال وكان ينبغي
 ان لا يستحق القتل قصور كل واحد من الكلاب
 عنه لما ذكرنا الا ان تقول بان التنفيل جارعا ما باعتبار
 كلامه وقد اتفق مني النعمان ويستحقه اي السلب النفل
 به مستحق سببنا من الرجال من الرجال او مستحق
 ضيق كالمسد والراة فم الذي وغيره قال في الظهيرية
 ولو قال الامير من قتل قتلا فله سلمه فقتل من
 من كان يقتل مع المسلمين في قتلا استحق سلمه
 لان الامام وجب على السلب للقاتل بلفظ عام ينشأ
 المسلم والذي كذلك لو قتل رجل من النصارى قتلا سوا
 كان يقتل قتلا ههنا ولا كذلك لو قتل امرأة ذممة
 او سلمة ولو قتل عددا من قتلة مع مولاة ولا تقتل
 حتى الان فان صلا يستحقون الاسلام واذا حضر الامام
 الاحرار الباغين المسلمين فقتلوا شيئا لم يولوا من العبد
 والصبي والذي كان تحت السرخسي ولو لم يستأمن
 اذا قاتل بغير اذن الامام فلا حظ له من الفدية ولا
 يستحق النفل وان كان يباعا قتل باذن الامام فله حظ
 من الفدية حتى يرضى له فيستحق النفل وانما يرضى
 وذا في التنفيل انما يكون اي يستوجب القاتل النفل

الاسلام

جميع البعض وتوصي الاخرين وتوصي المسلم حرام
 فليس يسي ولا حرم التنفيل استلزامه محرمات
 ولا تخالفه اي لا تخالف ما قلنا من نفي اختصار التنفيل
 من انواع التنفيل بعين العدد وبلاسي الامام
 ينفل فان ظاهره يقتضي ان ترك التنفيل ولو ليس
 كذلك لانه ليس لفظا باس به مطردا لانه ولو
 لم يستعمل لفظ لانا س به احبا نافي المندوب ايضا
 اي كما يستعمل غالبا فيما تركه او قال للصديق
 الماتن في شرحه ولا الى كونه لانا س يستعمل في القدر
 احبا نافي عيني المسبوط بالاختصاص اي ما استجاب
 التنفيل ويستحق الامام لو قال من قتل قتلا فله
 سلمه اذا قتل هو رجلا من الكفار فقتل الامام
 في عموم مقالة ويستحق سلمه من قتله ولا يشترط
 فيه ان يكون من باب القضا ولا انهم استحقاقا
 يعني والقياس يقتضي عدم استحقاقه من قبل الامام
 الفيرنا يستحق ما يجنيه وهو لا يملك ان يقتل
 لنفسه ووجه الاستحسان انما وجب النفل للجهنمي
 بهذا اللفظ وهو رجل منكم فيستحق كما يستحق
 غير طريه بخلاف ما لو قال الامام من قتل منكم
 قتيلا فله سلمه فقتل الامام بنفسه رجلا فلا يستحق
 سلمه لانه لا يكون منكم والخطب واحد فلو قتل
 لو قال من قتل منكم قتيلا فله سلمه فاسلم قوم منكم
 اهل الدار فقتل منكم قتيلا او قتل رجل منكم
 سوي الامم حتى لا يسله قاتل او سلمه لنفسه
 ولو قال من قتل قتيلا فله سلمه فدخل على غلبه من اهل

المحيط ولو قال لا مير للمقوم ان قتل رجل منك قتلا فلا
سلبه يقتل جلاد قتلا فلا سلبه استحسانا فوجد
في شرح الطحاوي بان يكون المستول ضار ليقاوم الكل
فان كان عاجلا يستحقون سلبه ويكون عنيمة
ولذا قال من قتل قتلا فلا سلبه وان قتل الثلاثة فلا
سلب لهم استحسانا ولو قال من قتل قتلا فلا سلبه فغير
مستحب شرعا فراه من الفرع في الضارب المفسد المسلم
واخذ سلبه فعاش اياها ثم مات قبل ان ينفذ
فلا سلبه عليه وان مات بعد ان ينفذ في دار الاسلام
واحد ضارب سلبه ثم خرج حتى ضربه المسلم
فقال الضارب مات قبل ان ينفذ في دار الاسلام
فانقول قول الفاعل ولا يقبل عليهم بيعة الضارب
ولو حمل رجل من المسلمين في رجل من المشركين في سلبه
لما دام الضارب او في سلبه فذبحه فلا شيء له ويكره
ذلك الا اذا كان يعود عا اليه الا يصف بقاتل منه فقتله
بانه يستحق السلب الذي يحيط بالشرطي ان كان لا مير
قال ان قتل رجل مسلم وحده قتلا فلا سلبه يقتل
رجلا ان قتل لا يستحقان سلبه قال لا مير سلبه ان قتل
هذا الكافر فلا سلبه فقتل هو ورجل اخر من المسلمين
فالسلب كله ولا شيء الا من قتل في بلاد المسلمين
عن أبي يوسف وفي المتن اذا قتل الكافر في بلاد المسلمين
قتل من قتل الكافر في بلاد المسلمين فغير عنيمة
ان حبس رجل قتل الكافر في بلاد المسلمين فغير عنيمة
غيره باذن الامام كما في شرحك في الفتنمة قال ولا يشبه هذا

المحيط

الذي قاله الامام في مباح القتل لا يستحق يقتل امراة
كافرة وعجنون كذا في نحوها يصح من يقتل قاتل في
الظن يريد ولو قال لا مير من قتل قتلا فلا سلبه يقتل
اجل من المشركين لم يكن يقتل معهم اوقا حرمهم او
عبد الكافر مع مولاة يحدهم او رجل تركوا الفكا ذل الله تعالى
ولحق بد الخراب او ذبيحة ضربه وعق لا مير سلبه
لان قتل هو ولا مير من قتل امراة ان كانت تقتل
فله سلبها وان كان قاتلا فلا سلب له وان قتل صبيا
لم ير سلبا في الفتنمة سلبه وان قتل من ضار حرمهم
فله سلبه سوا كان يستوطن القتال او لا يستوطن لانه
مباح في جهنم فان قتل من ضار خا فانيا لا يفر قتال
بنفسه ولا يريه ولا يريه سلبه فقتل له سلبه لان
من قتل لا يباح قتله ان لم يفر ولا يفر من سلبه لان
المسلم يقتل من قتل من قتل من قتل من قتل من قتل
المسلم فقاتل يديه لا يظن ولا كان السلب مما عا رافا لثقت
فقتله انسان فلا سلبه فقتل محمد حرمه الله تعالى
اذا قال الامام من قتل قتلا فلا سلبه في حرم الكافر رجل
وقتل خرافا كان الاول حرمه حرمه لا مير من
من قتل ولم يبق للمخرج قوة في قتال او عيون بيد او مشورة
بكلام كان سلبه الاول وان كان الاول قتل حرمه حرمه
يعني من قتل او يعين معه بيد وكلام فالسلب
لثقت في الاول ان قتل السلب يقتل خمس فان قال
من قتل قتلا فلا سلبه بعد الخمس بخمس السلب
وان قتل السلب مطلقا فان قال من قتل قتلا فلا
سلبه لا خمس السلب هذا هو مذهب العلماء الذين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الشيء بعينه كذا في الحديث وكذا لو قال ان اصبحت اسيرا
وهو كذا فاصاب اسيرين على التماثل فالاول فاصف
اصارهما معا فلحقنا ربه ولو خرج عشيق من المشرك جف
للقتل والمباينة فقال لا يصح لغيره من المسلمين
ابنوا اليهم ان قتلتهم فلهم اسلامهم ومن واليهم
فقتل كل واحد من هؤلاء كذا في الحديث فقتله فقتل
كذا في الحديث السرخسي وسواء القاتل قاتلة الاما ليس
بشرط ان يستحق ما قتله اما به يعني لو قال الاما
من قتل قتله فله سلب فمع ذلك بعض الناس من دون
المعنى قد قتل عن سبب فقتله فله سلبه الا ان
والاستماع ومع الاما استماع الحكم من افراد وانما وسعه
انما يقتل الخطاي وقد وجد في لو قال الامم من اصاب
اسيرا فهو فاصاب رجل اسيرين او ثلاثة فله سلبه
ولو قال الامم من اصابكم بشي فله منه طائفة من
رجل نشاف او رويس فذلك ان لا يعرفه من ذلك
قد رما يري ولو قال الامم من قتل طريقا من الطريق
فله سلبه فقتل جلا من غير الطريق فله سلبه
سلبه ولو قال من قتل شيخا فله سلبه فقتل شيخا
يستحق سلبه ولو قال من قتل شابا فقتل شيخا لا يستحق
ولو قال من جاب اسيرا فله سلبه فقتل شيخا لا يستحق
لان الاستماع للمباينة من الذور والوصيف اسع للصغير
فقتل حافق فله سلبه ولو قال من قتل صغيرا فله سلبه
صغار لمباينة فله سلبه فقتل صغيرا فله سلبه
سلبه لان سلبه الطريق الشريف من سلبه الصغار
ولو قال من جاب باقى درهمين بالقيديين لا شيء له فله

خالف

خالف في الجنب كذا في بعض السرخسي وفي التنزيل
من الاما يقول من قتل قتيلا فله سلبه كل قتال
تلك السنة حصوله في تلك السنة فمات من جرح
الاسلام وفي السنة اذا دخل الجرح فمات
فقتل في سنة فقتل في السنة فله سلبه
فهو كذا في الحديث فقتل في السنة فله سلبه
يرجعوا كذا في الحديث فان قتلوا بغير ذلك فله سلبه
يرحم بعضهم بعضا في غزو من القتل فله سلبه
الاسمي من جلا من كذا في الحديث فله سلبه
الاول باق فكان التنزيل باق وانما اذا خالف
حصولهم واما السرخسي فله سلبه فله سلبه
واقام المسألة على علمه فله سلبه فله سلبه
ما قال انهم موافق لبيهم المسكون ولم يطلبوه
فقتل رجل من المسلمين فله سلبه فله سلبه
سلبه كذا لو كان المسكون على غيرهم فله سلبه
وفيها قوم مستحقون سوي ذلك القوم الذين يقتلونهم
فقتل رجل من المسلمين فله سلبه فله سلبه
له سلبه كذا في الحديث واد وصلية ما في التوراة الذي
قال من قتل قتيلا فله سلبه او عله يعني في تحقيق
كل ما سلب قتله ولا يجوز عنه موت التنزيل وعزله
او جئ والآخر من مقتله كذا في الحديث فله سلبه
ومنع عن التنزيل الذي وقع من الاول المعزول والتمس
فلا يستحق القاتل سلب قتله بعد ذلك بغير قتله
عن التنزيلانية وكذا في قوله الاما من قتلته فله سلبه
لك كل قتيل يعني في تحقيق القاتل سلب كل قتيل

فقله ملا يقيم على دل فبذل لا نه فلو لم يسبقا فاستمر وهو
الذي الموضع من الموضع فلو لم يبق فبذل فبذل فلو لم يبق
لستحضر مني ان فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
كان له سلب الاول خاصة ولو قال فقلت فقلت فقلت فقلت
ان قتل رجل منهم رجلا فقتل اوله سلبه فقلت فقلت فقلت
منهم عشرة منهم سبقتهم سلبهم سلبهم سلبهم سلبهم
وفي الفلاس هذا الاول سول الاله علق استحقاقه
فان طوط ذلك يميني بقتل القتل الاول وجه الاستحقاق
انه لم يميني انسانا فبمنه فقلت فقلت فقلت فقلت
تزيدانه يتناول جميع الخا طيبين فلي يمين جماعتهم يمين
جماعة المفتولين و حقيقة معني الفرق ان مقصود
الامام من تخييرهم على المبالغة في النكابة فبهم وفي معني
النكابة لا فرق بين ان يكون القاتل للعنف في عشرة من
المسلمين او واحد منهم ولو قال لو احد منهم ان قتلته
فقتلا فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
ولما الى التنازع الا الامام ظهريه ولو قال ان قتلته
ذلك الفارس فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
وقال الفارس هذا اصرح بكونه حرا ولا فهو تنفيل
لما في السلب لغيره ولو قال لا ميرسكم حرام عبد
ان قتلته ذلك الفارس من المشركين فقلت فقلت فقلت
ديمار فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
حان كلامه على التنفيل والاستنجا على النكابة ولا يجوز
وان قال ذلك لو قتلته عند ما وعده عند ما وعده
واصله حرام لا استنجا على القتل عند ما وعده عند ما وعده
ارفاق الودع وليس من عمله ولو كان لا سلب فقلت

فقال من قطع رؤسهم فله اجر عظيم و رهم ففعل
ذلك مسلم او كافر اسحقته لان ذلك ليس من عمل اليها و
ولم ادر ففعلوا سرها حتى جمع عليه مسلما او مسلما وعلما
الخلافة انتم جميعا وجمعها وهذا صريح بلية لهم لم يصرح
بالاستعجال عليه وشفقتهم فلا بد ان قطع رؤس
اولياءه العترة ففعل ذلك حتى استغفيل وراى بعده
وولد له طريقا قد قتل فقال من جاء برأس ذلك البطريق
فله كذا كانه البطريق وراسه في موضع لا يبعد عليه
الا بمقتال و خوف فله النفل وان كان في موضع يبعد
عن طريق الا و خوف فلا شيء له وله خلافة و ما جيا نهم
من جاءهم به فله كذا وحي جاءهم فاسد ففعلوا في محضر
السر خطي او اقال امين المسلمين اذا اصابوا بالقتال
من جاء برأس فله خمسمائة درهم من الغنيمة لهذا
عليه رؤس الرجال دون الاسبي فمن جاء برأس رجل
فله خمسمائة درهم و قال فلا ففعل بخلاف ما لو سكن
الرجل وانه لم يمشرك و قد فعل الا من جاء برأس
فله كذا ففعل على السجدة و قد رؤس الرجال وان جاء رجل
ببرأس رجل و قال قتلته واخذت رأسه و قال
رجل اخرا فقتلته وهذا خذ رأسه فالذي جاء برأس
احق بالخمسمائة و كانه القتل قوله في قتله مع السجدة
وعلى الا البينة فان ظاهرا لا حرجية فنفع المسلمين على
انه قتله ففعل بالخمسمائة له ولو جاء رجل برأس فقال
واحد من المسلمين فقتل برأس رجل من العدو و قد مات
و جعل حيا و سده و قال الذي جاء برأس ولكن بخلاف
هذا و انما ان الراس راى منك وان وقع السيف فيه

والسمة والظاهره فانه يقتف وان كان يشق من المنصور
 فلا يفتق في عسك السبعين من العسكر في وادى ركب
 اذا نفل وقال لا اهل لك من اصاب شيئا من ايام واثار
 او سلاح او ما شبهه والله فله من ذلك الربع فكل من رجع
 في الفتيمة من سهم او رماح دخل تحت الشفيع ولو كان
 اسلب عارية عنك لم يرد صدي او مائة درهمك الذي
 للمالك من اعطاك فان كان لك اسلم والذم سلكه
 من لا يري فماتت لك فقتله مسل ينظر ان كان
 المسلم لم يرد ركب ولم يرد اسلها فقتله للقائ
 عسك خبيثة رجه الله تعالى خلافا لها بناعلان
 ماله يفتق عسك وعندها لا يفتق وان كان المسلم في وادى ركب
 الاسلام فانه لا يفتق ماله وان كان اسلم في وادى ركب
 ولم يرد ركب فقتله مسل اسلحه غصبا فقتله فقتل
 مسل ليس له اسلحه ولو دخل مسل وادى ركب فقتله فقتل
 مسل له اسلحه غصبا فقتله فقتل مسل ليس له اسلحه
 ولو دخل مسل وادى ركب فقتله فقتل مسل ليس له اسلحه
 فقتل مسل فقتله فقتل مسل ليس له اسلحه فقتل مسل
 في صفره فقتله فقتل مسل ليس له اسلحه فقتل مسل
 في الفتيمة فانه يكون في الفتيمة ولا يفتق للقائ ولو
 انهم مو لا يدري انهم صال خذوا اسلحه ام افانه ينظر ان
 وجد اسلب قد نزع عسك ولو لم يرد عسكها من نفس
 للقتول يكون الفتيمة فقتله فقتل مسل ليس له اسلحه
 وسلب عليه لم يرد عسك فقتله فقتل مسل ليس له اسلحه
 على وادى ركب عسك اسلحه فقتله فقتل مسل ليس له اسلحه
 الا ان فيه عسك اسلحه فقتله فقتل مسل ليس له اسلحه

لدا

له استخسانا ولو ان المشركي اخذوا دابته فحمل عليها
 القتل عليها اسلحه فهو لقائ تل ولو حملوا على الدابة
 القتل وسلاحه وسلاحهم وادى ركبهم فقتلوا فقتلوا
 فيما لان يكون شيئا سلبا كالدابة وجوها فقتلوا
 فقتلوا للقائ ولو اخذوا الدابة وجوها فقتلوا فقتلوا
 فقتلوا للقائ ولو اخذوا الدابة وجوها فقتلوا فقتلوا
 القتل وسلاحه فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا
 الوادى ولو قال الاميرين قتل قتيلا فله فرسه فقتل
 جلا وسلب على يرون فانه يستحق سلبه ولو كان
 على حمار او قتل او جلا يستحق اسلبه ولو قال من
 قتل قتيلا فله يردونه فقتل رجلا على فرس لا يستحق
 لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الا فرس فقتلوا فقتلوا
 ولو قال من قتل قتيلا فله دابة فقتل رجلا على حمار
 او قتل رجلا فله ذلك ولو كان على بعير فقتله فقتل
 قال من قتل قتيلا على حمار فقتل رجلا على حمار فقتل
 كان له وكذلك البعير خلافا لما لو قال من قتل قتيلا
 على اثنان فقتل رجلا على حمار فقتل رجلا على حمار
 لا يقتل ولا يرد ذلك السهم والناقاة خلافا للسلب
 والنفلة فان كان واحد من اسم جنس فقتلوا فقتلوا
 والابني جميعا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا
 له في قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه بفقتل
 بمعنى السلب وجمعه اسلاب اي ما ينزع من الانسان
 وغنة قاله ابنه من اللقيت والابني كل ما كان الانسان
 من الدباس فهو سلب واللقية فله كلام ما معه اي ربح
 القتل من ماله ونسائه وسلاحه ونسائه على ماله
 من السرج والاكثر ما منه يشمل ما كان في ورطه من ماله

جارية فهي له فاصار مملوكا من انزلة العقول ثم ذلك
فانتهى الى محضه فيمن يتاخر او يشتر من الخط
لصفر واي من يوم اخذها لرجاله وطبها في دار الحرب
حتى تحمضها لدار الاسلام ويستريحها ولا يبيعها خلافا
لمحمد فانه قال لا يطبها وضو قول الامية الثلاثة
لانه يثبت الملك بمجرد التنفيل حرزها لدار الاسلام ولا
فكان كالتخصيص بشرا في دار الحرب وبعد مئة الامام
الفنائيم في دار الحرب مجتمعا حشدها وطبها بالاجماع
بعد الاستبرح ولو في دار الحرب ولما ان سب الملك في
النفيل ليس الا القهر في الفقه ولا يتم الا بالاجماع
بدار الاسلام لانه ما دام في دار الحرب مقرونا لرواها
تد فكون السب ناسا في حقه من وجهه دون وجه
ولا اثر للتنفيل وناسا في القهر بل في قطع من غيره وام
الملك فاما سبها فهو لسب في كل الفقه وهو ذرا
من الاحراز لدار الاسلام ولم يوجب كمال وطبها ولو
بعد الاستبرح كما اخذها المتخصص في ايدى دار
الحرب واستبرحها لا تجزى له وطبها وكذا سبها ان جاعا
بني الامية كلهم لانهم اخص بمملكتها اتفاق المذموم غام
القهر بغير قتل حرزها ما التنفيل بانه لم يوجب
المسلمي سائرهم فيها فلم يتم الملك فغير بعيد لانكوه
الجنس هوهم فلا يما رض كعقبة محلاف لشركه في
دار الحرب حازر وطبها بعد استبرحها في دار الحرب لا
سبب الملك المعقود والقبض بالتراضي لانه لو قهر
واعلم ان كون الملك يتم بالقسم في دار الحرب عند
الحي حنيفية فيه خلاف قيل نعم لانه مجتمعة فيه فيتم

جارية

او ما كان من ماله في حنيفية وفي الوعا الذي يجعل الجارية
حواجه وزادته فيه ويجعل في مخرج القنب واذا لم يزل
ان الحنيفية هي ما تجعل في مخرج القنب وكل مخرج منه
في مخرج خلك او يفتك قال وللشافعي في النضه والظفر
والسوار والخنزير وما في رصه من النفقة وحقيقته قوله
احدها انه ليس من السلب وبه قال احمد في رواية
والثاني انه من السلب وهو قولهما وعن احمد في برده
روايات واطلقة فشكل ما اذا كان السلب عند الشراء
عاريه من صبي او امرأة لانه يستغن ما لكان السالغ
وما اذا كان السلب ملكا لم يدخل ارمه با حان فضبه
المشرك المقتول ثم ان من مخرج حنيفية ولا يملكه الا
مرفق فله المسألة مستوفاه لا يستغنى عن تحقيقه
لا يكون من السلب ما كان للمشرك على ذرية اخرى ولا ما
كان موهلا له ولو قال لا ميراث فتنافلا فله ورسه
فقتل رجل رجلاه موهلا له ورسه فاحرم بغيره
الصفى يكون من السلب لان موهلا له لا يملكه الا ما قتل
من كان ممتكنا من القتال فاحرم وهو ممتكنا بخلاف
ما اذا لم يكن بجنبه كذا في النسب والتنفيل حمله قطع
حق الماتق من الفراهة عنه المنفيل فلا خير في اصابه
لا جرم ولو نعت له وقبضه ولو مات بذراعه لم يملكه
وقطع التفات ايضا فيستوي منه الفارس والرجل
في سب السب لا يثبت الملك للمنفيل في المنفيل فان
ذلك لا يحصل قبل الاخذ لدار الاسلام ولا يتم ذلك
الا بعد الاخذ لدار الاسلام كما تقدم في باب القنات فلو
قال الامام من اصاب شيئا قتلها وقال من اصابها قطعه

عليه قصة قتيله فقال له رجل من القوم صدق يا رسول
الله وسلب ذلك القتل عندي فإرضه من حقه
فقال أبو بكر رضي الله عنه لاها الله
أذن لا يعمدني أسد من أسد الله يقا تل عن الله و
فبعصتك عليه قال صلى الله تعالى عليه وسلم صدق
فأعطته إياه قال فأعطانيه وعندي في ذرو عن أس
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال يوم حنين
من قتل كافرا فله نسبه فقتل أبو بكر يومئذ
رجلا واحدا سلبهم قالوا فبذل الكلام منهم من صلى
الله تعالى عليهم نصيب الشرع على العموم لأنه هو
الأصل في حق الله صلى الله تعالى عليه وسلم غا بعث
لكم فيم الأوقات ولا تخلف قلنت لا يستعاد مما سركم
من الأحاديث الإجمالية التفسير للإمام وهذا شرح مبين
يعم كل ما ومن يقوم مقامه وأما أدعيته من أن
نصرت سلب كل قتيل كافرا بل بذلك اللفظ ولعمري
ينفصل عما الوقت فلا تلمح حديث ليس لك بول سلب
قتيلك الإمام طابت به نفس أم لك تخلفنا لهذا الور
حديث السلب وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في
حديث من قتل قتيلنا عليه نسبه فله سلبه على جنون
التفسير للإمام إذا رد التحريم لعموم الاستلزامية
علم قتال الألف قال ابن الزمخشري وهذا استدلال بما ذكر
في جواب على الحاشية حسن المحطودات وحسن لكنه
إنما هو جواب الظاهر في وجهه الله ولا وسط بطم حبيب
ابن سلمة أن صاحب قبره من جنس يرد طريق الأبرياء
وسد زمرود وباقوف ولؤلؤ وغيره يخرج فقتلته

أنه

ملك من وقعت في سبه فيطأها بعد الاستئذان كالكافرة
وجعل الأظهر في المسبوط عدم الحل ولا يتم القياس عليه
لمحلي الأعلام حذرتي فان قلت ذكر محمد في الروايات
أنه لو اتفقوا في الجواب رجل سلبا رجل بغيره الإمام
فانه يصح في الضمان دليل تمام الملك وينبغي أن يحكم
الوسطى عنده في حنفية وفي خوف بعد الاستئذان
هو من لا يختلف فيها ففي قولنا بعضا حلا ولي قول
يضمن ولا يحق يختلف فيه والسلب أي سلب كما قيل
من المشتري بغير الكل من الفارة فيقسم بينهم على
حسب استحقاق الفارسين والرجل ولا يحظر به القاتل
أن لا يدخل الإمام في قتال الفارة بقوله من قتل قتيل فلا
سلبه ويقولنا فإن ما قاله وقال السلب في السلب التنازل
مطلقاتنا للإمام ولم يدخل السلب إذا كانت القاتل من
أهل السبه به وبه قال أحمد لأنه قال إذا كان من
أهل السبه هم أو أرفع وشرط دفع السبه قول واحد
وله فيمن دفعه قولنا أحدهما قتله جده والثاني سلب
له ونسبه أن يقتله مقبلا مديرا ولا أن يركبهما
الوصف المشركين نصيب واحد فيقتله لأن ذلك ليس
غنى الذم وكل واحد لا يجوز عنه واستدل عليه بما رواه
الشيخان عن أبي قتادة قال خرجنا مع رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم إلى حنين فساقت إلى أن
قال قال صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلنا عليه
بدنه فله سلبه قال فعميت فقلت من يشهدني
أن جاسيت غزال ذلك في الدنيا فقلت فقال جرون
الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا با قتادة فاقصص

عليه

الحاج ما معه فاراد ابو عبيدة رضي الله تعالى عنه ان يحمله
فقال له حبيب بن سلمة لا تخف رزقا رزقه الله تعالى
فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جعل لك القاتل
فقال معاذنا حبيب اني سمعت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم يقول انما الفرق طابت به نفسها ما فده وهذا
معلوم بخبرين واقد ورواة اسحاق بن ربهوب بن ابي
ابن الريد حذني عن رجل عن رجل عن حنادة بن ابي
كنا حبيب بن زيد في حبيب بن سلمة الغيرة الى ان
قال الحاج ما سكت على خمسة فقال من الدنيا ج واليا فقول
والا برحمة ان ارد حبيب ان ياخذ كفه وابو عبيدة يقول
بعضه فقال حبيب لا يا عبيدة قد قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه قال ابو عبيدة
انه لم يقل لك الا ذلك فسمع معاذ ذلك فاتي ابو عبيدة
وحبيب بخاصمه فقال معاذ الا انت في الله وانا اخذ
ما طابت به نفسي اما ملك فاما ما طابت به نفسي
اما ملك وحده ثم بذلك معاذ عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فاجتمعوا على ذلك فاعطوه بعدة خمس
فما عده حبيب مائة دينار وفيه كل تركب جهول ولكن
قد لا يصرف ضيقه فانا انما نشتا نيس به لا حذر فحتمت
لفظ روي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد يتايد
في البخاري من حديث عبد الرحمن بن عوف في مقتل
ان حبيب يوم بدر قاتل فيه انه صلى الله تعالى عليه
وسلم قال لما دبرني عن الحجاج ومعاذ بن عوف يقول
ما رأيكم سبيهم ما لا تملق قتلهم فليس سلبا فبين عمر
ابن الحجاج وحده ولو كان تحت القاتل لقتلني به لهم

الان ليس حتى رفته بان الغنمية بديرك من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم بنصر الكتاب يعطي منها من شئ
وقد قسم جماعة لم يحضر واكثر نزلت اية الغنمية بعد
بدر فقصي صلى الله تعالى عليه وسلم بالسلب للقاتل
واستقر الامر على ذلك انتهى يعني ما كان اذا كان قتال
السلب للقاتل حتى يصح الاستئصال ولقد عرفت ان
الله تعالى عليه وسلم قال في بدر ذلك ايضا على اربعة
ابن عمر وفيه في عبيد بن جراح فيه الكفاية عن
ابي صالح عن ابن عباس وعبد عطاء بن جهمان عن
عائشة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلا فله سلبه
الحاج ابو اليسر فاسمى فقال سعد بن عباد اية رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم علمت انما والله ما كان لنا جني
عن العدة ولا حقت بالجماعة ان نصنع ما صنع اخواننا
ولكن راينا قد اوردت فكر فضا ان ندرجك برضيتك
قال فاحضر صلى الله تعالى عليه وسلم بن يوزعوا ثلاث
النفاء فظفر انه ضل عليه ثقات عليه وسلم حديث قال رسول
نصبت الشوك لالا وظهر ان ضيق سنه فقد ثبت انه
قال يوم بدر من قتل قتيلا فله سلبه ولما في ذي واد واد
شك ان لا يعرف بلغة ندر وندر واما هو كذا من
الاروي عن خصوحي ما قاله وقد علمنا انه صلى
الله تعالى عليه وسلم يوم بدر عن ابيهم اودنا نبر فاني
الحال بذلك غير معتاد ولا الحال يعرضني ذلك لعنتها او
عدمها فينبغي على الظن ان ذلك ما كلفني عنه للاروي وهو
السلب وما اخذ لانه المعناد ان يجمعه في كرب للقاتل

وليس كل ما يروي بطريق ضعيفة باطلا فيقع الظن
بصحة قصته في ذلك السلب للمثاقيل والمأخوذ للاخذ
فيجب قبوله غاية الامر ان رقايريه احاديث
ضعيفة علقها بغيرها المذكور من قوله من قتل
قتلا قلة سلبه انه تنفس في ثلث اوقات يومه
بمعنى ذلك بنسبة حديث اورد وقد قال قتادة
كنا وكذا فتقدم الاستاذ في كتابه قال قتادة
فتح الله تعالى عليهم قال السلب لنا في كتابه
في كتابه فلا تذهبوا ما كنتم وبقوا في الغنائم ذلك
وقال قتادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
المحدث فقولهم جعله يبي ان لا تذكروا قصصهم السلب
للتاثير والى خوفه للاخزيب وحديث مسلم والى
داود عن عوف بن مالك الا انه لم يروى في كتابه
كما قلنا قال خرجت مع زيد بن حارثة في غزوة مودة
ورأيت من مدينتي في كحل الحى فلقينا جحوج الروم
ويهم بجعل علي بن ابي طالب عليه سرجه مذهب وسلاح
لجعل ابي جابر عليه وقعدله المدينة خلف صفه
غزوة الروم فم قبة فسه في فعلاه فقتله في زفره
وسلاحه قلما قال الله على كمل من بعث اليه خالد
ابن الوليد فاحذفه سلب الروي قال عوف فاحذف
خالد فقلت له يا خالد ما علمت ان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم قضي بالسلب للثاقيل قال بلى
ولكن استكذبتك قلت ان زيدا ولا عوف عند رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاني لم يعطيه قال عوف
فاجمعه فتكعدت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد

فقصصت عليه قصة المدي و ما فخر خاير فقال
صلى الله تعالى عليه وسلم يا خالد رد عليه ما اخذت
قال عوف قلت ذلك يا خالد لم املك فقال صلى الله
تعالى عليه وسلم وما ذلك قال فخره قال فوضعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال يا خالد لا ترد
عليه صل نعمت الله تعالى عليه وسلم وقال يا خالد لا ترد
لدره ففهمه امران الاول رد قوله من قال انه صلى الله تعالى
عليه وسلم لم ينقل من قتل قتلا قلة سلبه الا في حديث
فان مودة كانت قبل حنين وقبل تنفق عوف وخالد
ان صلبه صلى الله تعالى عليه وسلم فقصي بالسلب للمثاقيل
قبل ذلك والاخر انه منعه خالد من زنه بعد ما امره
به دل ذلك انه حين قال صلى الله تعالى عليه وسلم
بالسلب كان لتغيبا طابت نفس الامام منه ولو كان له
لازما لم يعنه من مخطفه وقول الخطا في ما منه ان
لدره عوف سلبه من جبر العوف الا لا يخفى لنا سعي
الائمة وخالد كان محتدفا مضاه صلى الله تعالى
عليه وسلم واليسير من الضمير للثاقيل من التهم غلط
وذلك لان السلب لم يكن كالتدبير تجري وهو عوف
واما كان الحمد يدركه لا تتركه وزنه وزيه وخالد
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرد
عوف من منع السلب وان رجله قال وجهه انه صلى الله تعالى عليه
عليه وسلم احب اولاد يرضي شفا عنه المدي فاحذف
فلما غضب منه رد شفا عنه وذلك بمن السلب لانه
لغضبه وسبسته بخره ينعحق اخذ نعمه له خباية
فهذا ايضا يدركه ان ليس في عافا لان انتم قلنت

وفي سواد المفتي للفقهاء في السمو بالمفسر هل
يحل وطى الاما المنقولة من الفزة الحاربي للكونيين
فيم اصابهم في سوادهم من فسمه الفضة الان اذ في
عده وحف وقع الاقتناء في فسمهم المنقحة بين الفزة
بالوجه اشرف فاحاب لا توجد في زماننا فسمه
شرعية يعنى وذلك انه ربما يقع الاثنا ببعض
الفنية لبعض الفزة بدون استحفاق شرعي لكن
في سنة ٩٤٨ يعني عمارة وربعي وسعامة وقع
التفصيل الى اي كل من احدهما ووجهه وليس الا التفصيل
بالكل البعض وقد علمت من نقل الكلام السابق حيث
ابن الهم بطلان هذا وهذا فلا يصح هذا الفزع فعد
اعطا النفس لا تنقح شريعة انتهى والله اعلم قال الزبير
بجهر الحال لان فان القاطم عديم اعطائه فالنقحة موجودة
عليه بغيره في التفصيل المذكور الى وقتنا هذا وقد
تقدم انه ينقطع بالرجوع الى دار السلام فلا يمكن
حكم تفصيل الامم السبعة الا حقا والاولى الا ان
يمر به بتفصيل مبداءه والله تعالى اعلم انتهى قلت
ولا يخفى ان تفصيل السلطان الموحدي في زمانه ون
لا يقتضي شريعة ستره لكل فاجز في زمانه ون
تاخر عنه خصوص المحامدين في وطى الهند حيث
لا يمتد حكم ذلك ارم عليه ولا فلو كان ذلك لكان
اصفا بناذرا وانه اذا وقع من السلطان وطلق
تفصيل كل فقه في زمانه لا بد من العلم وليس
فلا يجوز عليهما نقله الشارح الموحدي في زمانه وليس
اعلم وفيه محقق محمد بن يهدية ملك العدو

الامير جيش المسلمين او الامام الاكبر وهو من الجند
فانه لا يسمي بقبولهم وتصير فسم المسلمين في الامم
ملازم الى قائم من فواد المسلمين له سعة بلوا اهدى
الى مسلم ليس له منعة يجتص قلوبها وفي المنقحة
الوامر جند دخلوا دار الحرب فاهدي اهل دار الحرب
من الجند وقادوا من اهل دارهم هو عندهم الا ان نقل
كل رجل ما اهدى اليه قال محمد ونزاعا مل من
عمال الخليفة اذ بعته الخليفة على عراف اهدى اليه
شيء ياخذة الخليفة وبضعة في بيت المال كان
المهدي اهدى اليه بطب نفسه وان كان المهدي
ملوك في الاهدى ينبغي ان تروا الهدية على المهدي
ان تروا عليه والا فيضها في بيت المال وتنتعليه
فسمه وكان حكمه حكم النقطة ولو ان عسلا من
المسلمين دخلوا دار الحرب فاهدي اهدى اهل دار الحرب
هدية فلا بأس به ثم اهدى على العدو في وقتنا بله
شأنه كان منقحة ما اهدى اهل دار الحرب يتقايين
الناس فيمنه كان لا يخرج احد وان اكثر تحدث
لا يتقايين في وقتله فان زادة على هدية الامير يكون
عنينة وكذلك لو اهدى امير النفوس الى عدو
فكافاه بوضع الفضل في بيت المال ولو حاصر
المسلمون حصنا فساهم في الجند شيئا فنظر
الى الثمن الذي اعطوه فان كان منقحة ما باع او
يتقايين في وقتله سلمه للمبايع وان كان بحيث لا
يتقايين منه فالفضل على جهة مبيع عنينة
وهل تروا المبايع منهم ولكالة هذه ذكر محمد بن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

لعله ثبتت كذا

بكرة وجميع الاشيا في ذلك على السوا كذا في المحرط
فان استلزاما عليهم شرع في حكم استلزامهم علميت
وغيره الاول على الثاني ظاهر في الاستلزام لا ادخال
الاقتدار على الحال فلا انتفاع بالمال ومالا لا ادخال
الازمنه الثاني على بعضهم بعض هذا ترتيب في سد
وضوئه بعضهم على بعض قال الحلبي وقال الشيخ
الرحمني قوله بعضا خلا من فاعل المصدر المجرى والمحال
النه وهو الذي اريد باب احكام استلزام الكفا في حال
كون المستولي بعضا منهم على بعض انتهى وهو ثانيا
لاستلزامه في علم منله او على ذي او استلزامهم على
اموالنا فعلى الاول يكون استلزام الكفا من احكامهم
المصدر الى فاعله ومسئول ونظيره قوله تعالى تخمهم
يوم يلقونه سلام اي يبعث بعضهم بعضا بالسلام وعلى
الثاني يلقون من اضافة المصدر الى فاعله فقط اذا
سعى كذا فاعله اخرى فادخلنا ما وقع في الهدية من
قول واذا غلب الترك علم الروم وكذا ما في الكثرة من قوله
سعى الترك الروم من التثنية بالروم وترك الترك اتفاقا في
لان المراد بهما الكفار من البلدين بل ترك الترك قال
في الخبر وهذا قبل لا يدونه وقد اخفاه صاحب الكسرى
ثم اندمجا في اطلاقه لا يشترط احرار بهما المالك
حتى لو استوفى كفا الترك والهند علم الروم ولو رزوا
فالمستوفى كفا الترك كفا الهند ولو رزوا
شاه المستوفى واخذوا له الاخذ والسياسة تحجب
الاخذ لا استلزامه عليه بواجب يعني وهو السبب في

التحليل

هذه مائة بلاس ١٤ قبيل باب استلزام الكفا من شرح الدر المختار
والحاصل ان الله سبحانه باقته من جهات متعددة
منها انقطاع حكم التنفيل بالرجوع من الغزو ومنه
عدم استلزام حكم التنفيل السابق بعد موته واما قيل
من ان كل سلطان من سلاطين الانبياء انما يرضى الله
تعالى به خذ عليه عهدا بوفاء او امر من قبله فلا ينبغي
كما فاده الشافعي وقال قد وضع الله في مؤلفه المستوي
بتنبيه الولاية والحكام ومنها ان التنفيل الكلي انما يصح
اذا كان على وجه القصاص كما قال كل من خذ شيئا
فبؤله واما لو قال كل ما اصبتم فهو لكم فلا يصح لانه يقتضي
الاستيفاء على ان الوقت في زمانا عدم القصاص وبعدهم
اعطاء الخس فليس ينشأ الشبهة على فرض وجود
وعلى ان انهم هل سلطان زمانا تنفيل اعم
ام لا يقال ان عدم القصاص اليوم دليل على وجود
التنفيل لان جيوش زمانا يا حلفون ما تفصل اليه
ابدا هم سلبا ونهبها حتى من بلاد الاسلام ولو طهرت
مالكة المسلم لا بد من السد لا تخلفه فليس في حاله ما يقتضي
حماهم على الكل كذا حكم هذا الزمان وانما الجيوش
لا يتفكروا ولا يفتخرون ولا يخشون في اظهر ان ما يؤخذ
من التنازع اليوم حكمه حكم القبول وقد ذكر في شرح
السراطين ان الكمال اذا دهم واي بما عله الى الاول
بعد تنقير الخس فان شارده عليه وامر بصدفه
الى محبته وان شاع خذ منه ودفع الحكمة ويكون
ويكون التنازع للقطعة فان لم يقدر على ذلك ولا اهل
فالمستحب ان يتصرف به وان قدر على ذلك فليس
كالقطعة ودفعه الى الامام احب الى الله فانه ينفذ

الخمس فيه لاهله وذرايعه ان يبيع الفارغ سبعة قبل القسمة
بأجل كل عتاقه وفي حايك الأهدى اشتري حايكة
ما سورف لم يود منها الخمس من الأصغر ينفذ ويجل وطيرها
وان اشتريها بمن وقع في سهمه نفذ في أربعة أخماسها
ولا جمل له وطيرها انتهى أي إذا فسمت ولم تفسد وأما
حل في بيع الأمير بنات عتاق السبع قتل الأحرار من
وليون الخمس حينئذ وأما في النصف لا فيها ويجل وطيرها
فاذا لم يوجد تنفيذ ولا قسمة ولا بشر من أمير ينفذ
لأجل الوطى بوجه أصلا لكن لا يعلم على كل جارية
بعضها من القسمة بأنها لم يوجد فيها شيء من ذلك
لاحتقاله من أخذها بشرها من الأمير فأنفذ
تتقن الحرمة وبقيت الشبهة التنوية فان الظاهر
من حال الموصوف في زماننا عدم الشك ولا تنفذ القسمة
لعملة عليها لأنها كانت مستقرة بين الفاعل والمحل
الخمس لم يبيع تزويجا نفسها فلا حوط ما نقله بعض
المشافيع عن بعض حال الورع انه كان إذا اراد الشراء
بجارية شرها فانها من وكيل بيت المال لانه اذا
حصل الياس من معرفة مستحقها من الفاعل
صارته بمنزلة اللقطة واللقطة من مصاريف بيت
المال لكن اذا كان المشتري فقيرا لم تملكها ونقل في
القسمة عن الامام الويريك ان من له حظ في بيت المال
لو ظف عليه ان يخرجه ما ناله ان ينفذ في
الوصاية وفي الميراثية قال الامام الملقب اني اذا كانت
عنده ودية ثقات المودع بلا وارث له ان لا يصرف
الوديعة الى نفسه في زماننا ولو عطاها لبيت المال
لفنا عتاقا لانه يصرفه فاذا عطاها صرفه الى نفسه

والاصرفه الى الموصوف انتهى وقدم التارخ ههنا باب
العتاق ثقات الزكاة وظاهره ان من له حظ في
بيت المال من اي بيت من البيوت الاربعة الا انه
في آخر الحديث له اخذه دجاة بطريق الظن في زماننا
ولا يثبت خذله فانه يكون مرجعا الى خويل بيت
الذي يستحق منه والا فصرف تركه بلا وارث لغيره
هو هو ليقط فغيره وقطير ولا يله وجوبه فاذا كان
من اهله اي من اهل بيت المال غير ميمد يكون له
من اهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام الويريك ان
لانه لو تقطع ذلك لزم ان لا يأخذ مستحق شيئا لان
بيت المال في زماننا غير منظم وليس فيه بيوت
ورثة ولو تزوجا وجدته الى بيت المال لزم ضماغه
لعدم صرفه الا ان فيه ضارفة فعلى هذا ان لا ينفذ
حايكة من القسمة فان كان ممن يستحق من الخمس
خازنة صرفه الى نفسه بطريق استحقاقه من
الخمس والامير يستحق منه وله استحقاق من
غيره كما لعالم الغني ينبغي له ان يملكها الفقير يستحق
من الخمس ثم يستحقها منه او يملكه خسران فقط ثم
يشتريه منه لانه لو صرفها الى نفسه يبقى فيها
الخمس فلا يجعل له وطيرها لكن قد يقال ان القسمة
بعد الا حراز صارته مشتركة بين الفاعل والمحل
الخمس وقد علم انه من ماله لعتاقه لا حراز يورث
نفسه لكن لما جعلت اصحاب الحقوق وانقطعت
الرجحان من معرفتهم صار ميرجهما الى بيت المال ليقطع
الشركة الخاصة وصار من حقوق بيت المال

الذين مني منهم الكفار جوارحهم ولا لئالهم فغدرهم من
اخذنا ما لا يخرج من ملكهم ولا حالنا ان نشترهم
غنه احدى الطائفتين من الاخرى لما ذكرنا وفي الخلاصة
الاحزاب لم يشرط ما بدأ به ولا كان يبين
وبين كل من الطائفتين موادعه واقتتلوا في دارنا
لا يشترى من الغالبين شيئا منهم بل يملكونهم لغدرهم لاحزاب
فيلكون سبي أو غنما لا يخرجون منه على ملكهم وما
لو اقتتلنا طائفتان في بلد واحد فهل يجوز سلب
المسلم المستامن من الغالبين نفس او مالا يبيعون ان
يقول ان كان بين المأخوذ والاخذ قرابة محبة كالأمية
او كان المأخوذ لا يخرج منه للاخذ من حاله الا ان كان
يبدل عند ذلك وجب ان يترك فان دافوا به من غير خيل
ملكه حاله لا يشر ولا فلا كذا في الفقه وان غلبوا على موالنا
يعرضون علينا اننا نأخذهم ومقاتلتهم كما يستلزمه الاقوال
من ايديهم ما داموا في دار الاسلام وان دخلوا بها دار
الحرب لا فدية من اتيناهم والا فاشاءهم ضارفا الى دار
يقتربون منها عزم مطلقا في الحرب وسبنا في الشارح
الاشارة الى انهم لا يخرجون من دارهم فبقوا موالنا
ليشمل الامم وبنوهم صريح في شرح الملتقى حزر وهايد
اموالنا القغلو على ما نذكره وقد تقدم في كتاب
الزكاة ونظام الكاذب ان المالك لمحقق بذل الحرب فنتبه
خلافا لما افهم به قاري الهداية انه ليس من احد
التسليمين وسبنا في عجزنا في كلام الشارح بقوله
انما قبلة هؤلاء الكفار وقد فعلت بهم علينا احترازا
عالم دخل حرب دار الاسلام بامانة مسرقة من رجل

منهم طعاما او مناعا ودخل به ارض الحرب فاشتره
منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام اخذه صاحب
بغير شيء لان الحرب في دارنا ما له فقلنا يخرج من
دار الاسلام فلا يكون محزنا له ما دخله دار الحرب ولو
اودع مسلم عند هذا المستامن مالا وذهب به
الى دار الحرب فهو حرمها وان اسلم عليها او صار منه
فريقا له لا يملك ضمانه في دار الاسلام ماله او وهو
قول مالك واخلاقه عند ما لا يملكها محظوظ لا يشترط
ولا حمله في اثنان نقولنا ونقول مالك فيقتصر على
ملكهم اموالهم فالاحزاب ان كل من دخل من المسلمين
دار الحرب ما دام ان يشترى ما اخذوه فياخذ وطاعة
المال لمسلمه كل ذلك وقال الشافعي يملك ما لا يملك
الاستيلاء استيلاهم على موالنا محظوظ استيلاهم عند
الاخذ وانما عند صيرورتها في ارضنا بقا عصمة
المال لنقائسها وهو عصمة المالك قال الله
نعالى غلبه سائر اقاليمها فقد عصمت من دماءهم
والنهار يحاربون بالحرب اجماعا والمحظوظ لا يشترط
سبنا للمالك على ما عرفت من قاعدته وضارفا الى دار
الاسلام على مال المسلم وكاستيلائهم على قبايلنا وقد
اخصرنا في طها ويحيى عن ابن حنبلين رضي الله
تعالى عنهما قال كانت العصابة من سوابق الحاج
فاغار المشركون على سرح المدينة وفيه العصابة واسروا
امراة من المسلمين وكافوا اذ لم يبرحوا انهم في
انبيئهم فلما كانت ذات ليلة في موت الراق وقد فوجوا
فجعلت لا تضع يدها على بسير لا رغبة حتى انت علي

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من وجد ماله
 في النسيئة قبل ان يتقسم فهو له وان ادركه بعد ما قسم
 فليس له شيء وضعف سبحانه بن عبد الله بن جعفر
 ثم اخرج به طريق اخر فيه رتبة بن ادراس
 واخرج الطبراني عن ابن عمر بن جعفر بن ادراس
 في النسيئة قبل ان يتقسم فهو له وان ادركه بعد ما قسم
 فهو حق به بالنسيئة وفيه يا سبي ضعف به وخرج
 الطحاوي عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال
 فيما اخذوا منكم ما فاضا به المسكين فوفقه صاحبه
 انما ادركه قبل ان يتقسم فهو له وان جرت فيه السهام
 فلا شيء له وروي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه
 من ذلك وعنه زيد بن ثابت من ذلك وعنه علي بن
 ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال من اشتري ما خزنه
 العدو فهو جائز والعهد من بينك بعد هذه الآثار
 الكثيرة في نواصل هذا الخبر ويدور فيها ذلك في
 تضعيفه بالاسماء والتعريف ببعض الحروف فان
 الظن تلا ذلك بغيره ومنه ان هذا الكلام ثابت
 وان هذا الجمع من كلام المسكين لم يمتد والكتاب
 وبمعناه على غلط للكلام في ذلك ولو اتفق في هذا
 الكفر بالاشكال ان الروي الضعيف انما يثبت
 ما رواه يكون مما جاء فيه ويستخرج من الضعيف انما يثبت
 ما رواه ولا يثبت ان النسيئة هي النسيئة واسماءها
 به النسيئة من قول صلى الله تعالى عليه وسلم
 وهو ترك النسيئة من قبل ان يتقسم لان النسيئة
 عليه وهو على نسيئة طبعه لا انما يثبت انما هو دليل

رسول

المصنفات على ناقة ذلول فكيفما توجهت قبل المدينة
 ونذرت لان الله عز وجل يحاسبها فلما قد مضى
 عن نسيئة فاقوا بها الذي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فافهم انما يثبتها فقال بشفاعة جبرئيل او فقهها
 لا في النسيئة فافهم انما يثبتها ولا في النسيئة فافهم
 ناقة قال ولو كان الله عز وجل يحاسبها فلما قد مضى
 الملة لا حزانها ولا يجرها ووجه من حيث النقل
 والمصنف في الاول قوله تعالى النسيئة الملة من سقام
 في النسيئة من لا يملك شيئا فذلك ان النسيئة ملكوا
 اموالهم التي خلفوها وهاجروا عنها وليس من يملك
 ماله وهو في كاد لا يصل اليه فقير ابل هو مخصص
 باب النسيئة في النسيئة من لا يملك شيئا فذلك ان النسيئة ملكوا
 ابو داود في مسنده عن عبيد بن طرفة قال وجد رجل
 مع رجل ناقة له فارتفعوا اليها صلى الله تعالى عليه وسلم
 فاقا م النسيئة انما هو اقام النسيئة انما اشتراها
 من العدو وفتار النسيئة صلى الله تعالى عليه وسلم ان يثبت
 ان ناقة النسيئة في النسيئة فافهم انما يثبتها ولا في النسيئة
 عن ناقة والرسول محمد عندنا وعندنا كل العلم والنجار
 الطبراني مسنده عن عبيد بن طرفة عن جابر بن عبد الله
 وفي مسنده باسني الراعي في ضعفه واحصر جابر في ضعفه
 في النسيئة في مسنده ما علم ابن عباس بن عبد الله في ضعفه
 عليه وسلم قال في النسيئة في النسيئة في النسيئة في النسيئة
 ومنه ان النسيئة في النسيئة في النسيئة في النسيئة في النسيئة
 ووجه النسيئة في النسيئة في النسيئة في النسيئة في النسيئة
 ابن عمر بن الخطاب في النسيئة في النسيئة في النسيئة في النسيئة

كاستيلائنا على صلواتهم فانه ما تزل لنا المثلث فيه الا ان
 المعنى وهذا يكون مباحا ذلك لان المصحة
 تثبت على منافاة الدليل وهو قوله تعالى هو الذي
 خلق لكم في الارض جميعا فانه يقتضي ان حجة
 الاموال تكفي ولا يثبت التماثل ضرورة قلت المحتاج
 من الاستفاد فانزالنا المكنت من الاستفاد عا دما
 وزوالها على التحقيق واليقين بنسب الدار
 فان الارض حنيفة بلون قانا وهو لا يقتدر على
 المحل جالا ولا خالا الى وقت حاجته وروى عن
 بان المصحة انزالنا بالارض بدارهم لا يكون
 الاستيلاء محظور يحتاج الى هذا الكلام وان لم يكتف
 التكميل بصلواتهم واجد في بان المصحة التوبة
 باقية على ما لا يسلمون والمعقوبة زالت لانها بالدار والتجارج
 عدل من الاستيلاء بلون استيلائهم وروى عن مال مباح
 عند زوال مكنت الاستيلاء بالاستفاد بماله خوفا
 احرفه الكافر بدارهم ولما قال لا يثبت له ملكية
 لا مملكتنا لا استيلاءه على مباح لما هو مقتضى مقتضى
 عدوله عن الاستيلاء بتغير ملكه بدارهم بعد الاستيلاء
 ان المصحة من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاستيلاء
 التوقف عن التمسك ببلونه مباحا ومحظور عن يد الدليل
 على حدها والكافر ببلونه من مذهب اهل السنة ان الاصل في
 واذا قلنا بان الاصل في التوقف فلا يحكم له بالاحكام
 والاحكام المعتبرة قال في الاستيلاء في عاصم
 حال الاصل في الاستيلاء حتى يؤول الدليل على التوقف
 وهو مذهب الامامية الذي في رخصة الله تعالى او يخرج

ان المسلم لا يثبت الكافر فان عتيل فما استولى على اياها باع باره
 اياها من ابي طالب فانه توفي وترك عليها جميعا لم يثبت
 وعقلا وحلها كالفين فيون ان الدار كانت للمسلم
 صلى الله تعالى عليه وسلم فلما حاربها جاسوسه عليها فملكها
 بالاستيلاء اذ لم ير مملكتها الا في طالب الله تعالى لان ان يقال
 ان عبد الله والمسلمين صلى الله تعالى عليه وسلم واداب طالب
 كالاخوين وكانت الدار للكل فلما احتل صلى الله تعالى عليه
 وسلم الى المدينة وضع عتيل يده على كل ثا في صفت
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم وهل تزلنا عتيل من
 دار والافكفي يقول لنا ولا شبهة ملكة كما انزالنا
 في الزهر ثم استدل به الشافعي من حديث العضا فكان
 قتيل حاربهم بدار الحرب الا ترى الى قوله وكانوا اذا نزلوا
 من الارض فاقاموا فيها فملكوا ذلك وهم في الطريق
 وقوله المحظور لا يملك سببا للملك فلا يتم ذلك الا في
 المحظور بنفسه اما المحظور بغيره فلا فانا وجدناه
 صلى سببا للملكة تعرف الملك وهو التوابع الاجل
 كما في الصلاة في الارض المفصولة فان قلت بالملك
 التي جل والتمسك على استيلائهم على ربا فافسد
 لانها ليست مالا وتعالى غصب المسلم مال المسلم وذلك
 لا يثبت فيه احراز تزل الملك ولذا قلنا ان اصل
 البقي اذا حاربهم لا يزل املهم لان المصحة
 ويكفي الاستفاد في اينة مع اتمام الدار ملكة من وجهه
 فلا يزل الملك بالملك ثم ان صاحب الدارية ومن تبعه
 استدل بالتجدي بداره لا استيلاء الكافرين بعد الاحراز
 حالة البناء وروى عن ابي مباح فيقتضيه سببا للملك

حيث يدل الدليل على ابا حنة ونسبه الشافعي الى جنيته
رضي الله تعالى عنه وفي المذاهب المتعارفة لا خلاف في ان
قال الشافعي رحمه الله تعالى فان ابا حنة كان له عديم
تعلقه بالشافعية في الشريعة فالتعلق بعدم فائدة التبع
وفي شرح المنار رحمه الله تعالى في الاصل في الاصل في
التفصيل في منعه من ابا حنة من جهة التعلق بغيره
التوفيق بمعية ابا حنة من جهة التعلق بغيره
بالفصل في التبع من جهة التعلق بغيره
انتمى ولمعه جري فيه على ابي بعض أهل المذهب موقفة
للشافعية وحسبته فحسبته القول بالا حنة لا المعترضة
مما لا ينبغي وفي التبع من جهة التعلق بغيره
والشافعية وفي شرح اصول النزدي للملازمة الاكل
قال الشافعي رحمه الله تعالى في الاصل في الاصل في
يجوز ان يرد الشافعي في ابا حنة من جهة التعلق بغيره
على ابا حنة وفي الاصل في ابا حنة من جهة التعلق بغيره
ان كانا شافعيين والشافعية في الاصل في الاصل في
الكل المنة وشرب التبع من جهة التعلق بغيره
اصل المنة وشرب التبع من جهة التعلق بغيره
واصل المنة وشرب التبع من جهة التعلق بغيره
اصحاب الشافعية في معتزلة بغداد ابا حنة من جهة التعلق بغيره
الاشعرية وعامة اهل الجوزية ابا حنة من جهة التعلق بغيره
من لم يتلفه الشافعية يتوقف ولا يتناول شافعية تناول
لم يوصف فعله بحل ولا حجة وقال عبدالغفار البغدادي
في بعض ابي حنة في الاصل في ابا حنة من جهة التعلق بغيره
فمنه من ابي حنة في الاصل في ابا حنة من جهة التعلق بغيره
ابا حنة من جهة التعلق بغيره

تمكن المحتاج من الانتفاع وهم اي الكفار ثم جازى بها
اي بالا حكام الشريعة فلم تظهر العيصية في حقهم
وعند الشافعي في طوبى ما لا يرضى في طهر العيصية
في حقهم وعند الشافعي في طوبى ما لا يرضى في طهر العيصية
في حقهم وعند الشافعي في طوبى ما لا يرضى في طهر العيصية
غير الاصل والاهم انهم محاطون بها ادا واحتقار في
لقد وقع المال الذي اخذوه منها وجزروه بدارهم في حقهم
والا غير مضمون اي غير محفوظ فيكون مباحا لهم
فيملونه لذلك كما حقه صاحب الجمع في نسخه قال السيد
وحسبته حينا في القول بالا حنة في حقهم رجح اليه
فتأمل وفي الشافعية في الاصل في الاصل في الاصل في
امواله في الاستيلاء وقد قال الله تعالى ومن يجعل الله على
الملك في الاستيلاء والملك بالقرعة في حقهم في الاستيلاء
قلنا انهم يتناولون لمومنين وهم لا يملكونهم في الاستيلاء
واذا اذن لهم بما يحصله ان الاستيلاء الاول ليس
سماح له ولا ادخال الى الحرب بل لا ادخال سبب
زوال مكنة الانتفاع وزوال مكنة الانتفاع سبب الا حنة
وهو لا يتوقف على ابا حنة لانه ليس من الافعال في
الاستيلاء الكاين في المعاقلة على ذلك المال المباح سبب
ملك الكاين في الاستيلاء ليس محرم لانه على ما مباح
وابا حنة مبنية على انهم محرم وهو زوال المكنة واما الاجد
وفي ابا حنة فاشتباه لغيب ذلك والسبب بعد ان يورث
والسبب الاخر لما عرف ان العلة النعيلة لا اثر لها في
المقول بخلاف الفصص فانه لا يستعقب ابا حنة خلا
انتمى بها ويقتضون علينا اي معاشرة المسلمين

مولاه بغير شيء وذلك لما سبق باطل ولو اعتقه جوده
 ما حرزه المسكين قبل القسمة حاز عتقه عبد مسلم
 اسره العبد وحرزه بدارهم ثم انقلبت منهم وخذ
 شيئا من مالهم وخرجها ربا الى دار الاسلام فاختذه
 مسلم ثم حاز مولاه حرره بدارهم منه الا بالقسمه فيقول
 محمد وما في يده من المال فهو لمن اخذه ولا يستل
 للمالك عليه واما في قياس قول ابو حنيفه ياخذ المولى
 العبد بغير شيء لانه لما دخل دار الاسلام صار من
 جماعة المسلمين ياخذ الامام ويرفع حسبه ويقيم
 اربعة اشخاصه الفاعل في رجوع محمد عن قوله وقال
 اذا اخذه مسلم فهو غنيمته اخذه واخضبه اذا لم يجز
 المولى واجعل ربه اخصا من العبد والمال الذي مده
 للاخذ وان حاز مولاه قبلا ان يجز اخذ بغير شيء انتهى
 وفي المسقط عدا سدا اهل الحرب ولحقه بدارهم
 منهم يوزن وبيده وفي رواية يستحقه في حقه في الدار
 حينئذ قال في وجده من ماله في دار الفاعل اخذه مجازا قبل
 قسمة الغنيمه بغير الفاعل قال واذا قلت فصل
 قسمة الغنيمه بغير الفاعل في داره في داره
 قسمة الغنيمه بغير الفاعل في داره في داره
 للمصنف حيث قال في داره في داره في داره
 حلت لا ياربها وبعدها اخذوا بالقسمه اذ ساءوا وفي
 الشرح واذا طهر المسلم على الكفار فهو حرمه ما يديهم
 قبل ان يقتلهم هاهنا لا ياربها بغير شيء وحده
 قبل ان يقتلهم هاهنا لا ياربها بغير شيء وحده
 القسمة على قسمه الكفار بخلاف جميع الكتب خلافا
 على ولا يربها رتبته فهو له مجازا لا يربها رتبته

وان وجدته بعد اربعة اشهر
 الثاني من الملهين من

انما عزم اي الذهب والكنار الذين اخذوا مولاه
 ما اذا موافق دار الاسلام فاذا دخلوا دار الحرب وادخلوا
 الاموال استحب لنا الحوق فيهم ليسترد منه ما اخذوا ثم
 هذا هو عذر اخصاره من اننا عملنا للمالك بغير
 المسكين مطلقا ما استطاعوا الا ان يكون في حقه
 كفاية اذا قام به البعض الذين علمهم استحقاق
 الاموال منهم سقط عنه الباقي والله اعلم وما في
 الذاري في غير هذا تباعه ووادخلوه في دار الحرب
 كما قد مره فلم يسلموا خضوعهم كما في الخبر فان
 اسلموا بعد ما غلبوا على مولاهم حازوا حقه وبقوا
 في دارهم ولا يربها رتبته ولا يربها رتبته
 وعملنا في الجوز بغير حقه الله تعالى عليه ثم اسلم
 على حاله في دار غلبنا عليه ثم اسلم بعد ما حرره
 بدارهم ما قبله اي قبل اقراره وقسمه هاهنا
 الاسلام فان قسمته لا يجوز فان غلب المسلمون
 علىهم فقسمة له من الكفار فان ذلك المال لها حقه
 بغير شيء فله وحده ملك به ما غلب المسلمون
 عليهم وقد حرزه بدار الحرب قبل القسمة بغير المسلمين
 لا يرب الكفار يعني ان المرد بالقسمة في حقه قبل
 القسمة على القسمه بين المسلمين وفي القسمة بين
 الكفار فلا التفتات اليها وجود ما قبل غلب عليهم
 وظننا ما موال المسلمين وقد قسمه هاهنا بينهم
 او لم يقتلهم بينهم في دارهم كما ان كان قبل
 القسمة بين المسلمين وفي الشرح عتقه على مسلم ساء
 اهل الحرب فاعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون اخذوا

لا روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان المشرك
اجتروا ناقة من المسلمين يدرهم ثم وقعت في الفتيمة
فما صم فيها الى ان تقدم فقال صلى الله تعالى عليه وسلم
ان وجدتها قبل ان تصير اخذتها بغزيرتي وان وجدتها
بعد ان تصير اخذتها بافتيمتها ان شئت وانما فرق بين
الحالين لان المال لا يقدم زالة ملكه بغير رضاه فكان له حق
الاخذ نظر الى ان في الاخذ بعد الفتيمة حصر لما لا يجوز منه
الاخذ سحفة عوضا عن سهمه في الفتيمة فقلنا يا اخذه
بقيمته جبر للفريرين بالقدر المتماثل واراد بالضررين
حصر لما لا يقدم حيث حصر بغير ملكه عنه بل لا
رضاه وضرره من قسم له بعد الظهور على العبد وجبر
يتضرر بالاخذ منه مما لمع انما استعمله عوضا عن سهمه
في الفتيمة وبغير القيمة يوم اخذ الفتيمة في شجرة
الملتق وروى ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
في المال استوراذا وقع في سهم رجل فانه مولا اخذه بغيره
يوم اخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم ياخذ المولى
تكملا في الحيط وفي التنازع عديلة سباه اهل البيت
فاعتقه سيده تغلب عليه المسلمون اخذه مولا
بغير شيء وذلك الفتق باطل ولو اعتقه بعد ما اخذه
المستحق بعد الفتيمة جائز عنه عديلة سهمه والدو
واحرزوه بدارهم فاذ انقضت منهم واخذت من مولا
ثم حجها رعا الى دار الاسلام فاخذها مسلم ثم جاء مولا
ثم ياخذ منه الا بالفتيمة في قول محمد وما في يده من
المال هو من اخذه ولا يستعمل المولى عليه وما في يده من
قول ابي حنيفة ان تقاوى ياخذ المولى العبد بغير شيء
لا والله لا دخل في الاسلام حصارا لجماعة المسلمين

ياخذ الامام ويرفع حقه ويقيم اربعة اخا سه
بين الفتيمة ثم يرجع محمد بن قومه وقال اذا اخذه
مسلم فهو عتيمة اخذه واخذه اثم يحضر للمولى ويجهل
اربعة اخا ثم يعبد المولى الذي معه لا اخذ فان جاء
مولا بعد ذلك اخذه بالعتيمة وان جاء مولا قبل
ان يحضر اخذه بغير شيء اه وفي المسمى عبد سره
اهل الحرب ولحقهم بدارهم فذاق منهم بركة سيده وقت
رواية يفتق اثم واخذت فتمت ما ترك اخذه بدارهم
ياخذ احد من دار الحرب زوايا طويلا ان ياخذ بغيره
في ظاهرا وراية وفي رواية ان ساعة عن محمد بن
كاشغيب اذا لم يطلب الشفعة بعد علمه بالبيع
قال في الفتح والظاهر الاول وفي الاملا عن محمد بن
اذا استأجر المولى عبد الصفي قال هو عتيمة في
العبد كذا في الحديث عندنا فان قلنا في لو ثبت
الملك للمالك بعد الاستيلاء على مال المسلم لم يثبت ولاية
لاسترداد للمالك القديم من الفتيمة الذي وقع في
سهمه او من الذي استأجره من هلك بدارهم رضي
واجب **ما ان تقا حقا** استرداد للمالك القديم
لا يملك على فتيمة المالك له الا ترى ان المالك اذا اخذ في
العتيمة والاتقا وظل قديم ملكه يدور رضي له حوب له فتر
روايت ملك الوفت في الحال ولكن الشفعة ياخذ الدار
من المستأجر في حق الفتيمة يدور رضي المستأجر في حق
الملك له كما في الفتيمة ولو كان ملكه الفتيمة اخذه المالك
بعد الفتيمة واحرزوه بدارهم ثم غلبنا عليهم واخرجه
اي دار الاسلام وقسم بين الفتيمة مقلبا الى ما يحاكم

بقية الموضع لا يشتراه التاجر من العدو بعد حرازة
بدار الحرب به يعني لو اشتري التاجر من الكفار خائفا
مثلا بثوب مثلا فذلك الخاتم ياخذ الخاتم من التاجر
بقية الثوب الذي اشتراه به ولو خرجته المشتري من
العدو عن ذلك بموضع ياخذها المالك بذلك الموضع
ان كان مالا وان كان غير مال كالصالح عن دم وهدية
اخذه بقية ولا يستغنى لصرفه كذا في البحر والمال
من قوله ياخذ ذلك الموضع بقية والله اعلم
وياخذها بالقية الواهية التاجر منهم يعني هو وهب
العدو علينا لمسلم فخرجه الى دار الاسلام اخذها المالك
بقية لان له شئ له ملك خاص فلا يزال الا بالقية بحر
نرا في الدرر ملكة التاجر بعقد سدا قال الزبيدي
ولو كان البيع فاسليا خذ بقية نفسه ومظاهرة
انه لو اشتراه التاجر بموضع بيهاف سدا بان الحظ
به شرط يفسده فلا ياخذ ماله بقية الموضع بل
ياخذ بقية نفسه ويندليق بين البيع والصحة
والفاسد اذ في الصحة ياخذ بقية الموضع كمن
المن في الحر اشتراه التاجر من العدو بحر وخبر بغير
لما له التقديم اخذه من التاجر بالبحر وخبر بغير
بقية نفسه كمن غنله والنهر من السراج وحسينه لا معنى
لا اشتراك بكونه عليه ان يعطى او ملكه بعقد سدا لقوله
بحر وخبر بغيره نفسه فانه فاه ارباب ولو كان
المشتري من العدو وملكه ان ياخذ بقية الموضع بحر
صنديه ولو كان لما خول بريق نفسه واخره بغيره
فاشتراه مسلم منهم بحر وخبر بغيره المالك التقدم

ادع

ايوزنا من العدو في المتقارب كالبيض والدرهم
والدرنا بغيره في الفخ فلا سبيل عليه بعد هذا
بعد التسعة اذ لو اخذه من الذي قسم له من الفاعل
اخذه عنه فلا يبيع ولو حصل صاحب المالك الماخوذ منه
منه بغيره في دار الفاعل لم يجر فيها اذ قيل ان يسه
اخذه ماله محال في حرق القية فلا تملكه ما مضى في
القيمة وهذا المثل وبما اخذه ماله القديم بالثمن الذي
اشتره التاجر بغيره من درهم من الكفا بغيره
احرز به ارضه في حراي من العدو واخره في دار
ولا اخذه منه محال لانه يتصرف به الاخر اخذه بالثمن
العدو بمقابلته فكلما اخذه الكفيلان ياخذ بالثمن
والدالوان التاجر محال في حراي لا يشتري المسافر عبد
من دار الحرب فلا يملكه ولو اشترى من دار الحرب
بالثمن او يدع فانه ماله المثل فيل ان ياخذها في دار
وطالب ياخذها ولو كان ماله القديم المثل الكفا بغيره
القيمة في حراي من العدو بغيره من الكفا بغيره
دار السلام وصح في الكفا بغيره من الكفا بغيره
ان ياخذها ولو كان ماله القديم ياخذها بغيره في دار
الملك فانه لو كان ماله فلا سبيل لو ارشده لان الكفا
لا يوزن من ماله على قول لا على قول محمد وركب
ساعة عن اني كذا لو كان رجل يبيع من سوق العدو
يعني قال التاجر ثم انما المالك ثم اشتره مسلم ويا
فلو ارش المالك ان ياخذها بالثمن وبما اخذ المالك
الاول منه بالثمن في حراي ولو كان ماله القديم بغيره
لما كان المالك عليه سبيل في المثل وبما اخذه المالك القديم

بقية

بغيره الخ والذين يرضونه وفيها عن السير الكبير عند اسر
المعركون اشتراه مسلم منهم باللف درهم ورطل خبز
واخرجه الى دار الاسلام اخذه المولي بالالف وقام القيمة
يريد بها ينفذ بها قيمته ان كانت قيمته الدرهم
الالف ولو كانت قيمته القبطي من الف والالف
اخذه والالف في القصلي جميعا ان شئت انتصروا
الالف ولا يزال عليها بسبب ذكره ولو اشتراه المسلم
بالف درهم وسنة ادم اخذه المالك القديم بالف درهم
لا يزال على الف لكان المسنة وان كانت قيمة العبد اسر
من الف انتهى ولذا ياخذ القديم ولو شتره الثا جبر
من العبد بمنتهى نسبه قال السيد حمد وهذا استدراك
على المتن كما لا يخفى انتهى وظاهره ان المالك لا ياخذ
ولو بقية نفسه والبداع علم واستره التاجر من العبد
بمنتهى قدره ووصف القديم او فاسد فانه لا
ياخذ المالك القديم لعدم القايده فلو شتره التاجر باقل
منه قدره كالمال شتره من البر بغيره منه الاربع
او اشتراه فارد منه وصفا فانه لا يقضي للمالك
القديم اخذه بما اشتراه التاجر في الف لانه يبعد
وليس جريما لانه قد لا يتخلص من ملكه وهو في الحقيقة
قد لا يحضر وشره على هذا في التفرخانية انما هو جبر
المشركه الف درهم نقد ثبت المال رجله حرره وصاها فترها
التاجر بالف درهم غلة وتفرغوا عن قبضه لم يكن للمالك
انه ياخذها على الروايات كلها بمنتهى الغلة التي تقدمها
وهو جبر لا شك ان الغلة اريد بوضفها فنفذ المالك
الاخذها في الجبر وصاحب النهر نقل في التفرخانية

وعله ما عاصره واداة في الاموال الرومية صدر وشرها
الحوي في الاموال الرومية في الف درهم في الف درهم
والف درهم ولو اشتراه التاجر بالف درهم تقدمت امار
رجل وخرجه بها درهم فدخل مسلم تاجر واشترها
بالف درهم غلة تفرغوا عن قبضه ثم اشترها بدار
الاسلام كالمالك القديم ان اشترها بالالف واداة
كلها بمنتهى الغلة التي تقدمها وان اشترها بالالف واشتر
واخرجه الى دار الاسلام كالمالك القديم ان اشترها
بدون قيمته وذلك لو كان هذا المسلم بالالف درهم
درهم غلة ما عاصره بغيره بغيره المالك بغيره الف
الحرة واخرها الى دار الاسلام كالمالك القديم
ان ياخذها انتهى فقلت من الممنون بين ما في التفرخانية
والعقيد ويزعمه الاصول وفيها نقل عن الحبيط واذا جاء
المسلم من حال الجبر عرض بالف درهم بغيره بغيره المالك بغيره
الالف الحرة مكان تلك الف بغيره بغيره المالك بغيره
الاسلام ليس للمالك القديم ان ياخذها ولو اخرجها
وصلة فحق عنه ما لسا التاجر قال في الف درهم بغيره
اعا رها بالشفق خذتها والف لانه بغيره بغيره
بغيره فها يعني بغيره ولو اخرجها بغيره بغيره بغيره
فاشترها تاجر خذتها بغيره بغيره بغيره بغيره
المسلم القديم اشتراه التاجر بغيره بغيره بغيره بغيره
من المال في امته الاول بغيره بغيره بغيره بغيره
فيما خذها المولى من التاجر بغيره بغيره بغيره بغيره
من ما يبعه العبد وان ياخذ بغيره بغيره بغيره بغيره
ولا ياخذ لارش اما عدم حصة الثمن فلان الاوصاف

[illegible]

25

على ما كان من ذلك الحياتة و قد سبقت حاتم الحفيدة فيها وانما ذلك
 هو الذي سبقت فيه كبريتي كما لنا سد من حبيبت و حبيب كحبيب
 الذي اما والله الصبر الذي لا يشبهه العباد سد من حبيب
 سقا بطا القوس لا غير عسل في الكا في الحبيب لا ارا من راس
 الا حنونا لك القديم مع سوت الملك الصبر لم يشرب
 من العدم و شيت طلاق النسا من نصا و صو قوله ان
 سنا اخذ ما لم ينف و صو لم الكلا يحط عنه هذا ولو
 انه فطن عيناه عند الفار ك المقسومة ف اخذ في حيتته
 و سلمه للما في فلما لك الاول اخذك من الفاني بقية
 التي عند في حنيفة و فلا بقية سليمان و هو النسي عطاها
 الفاني و للمو في كما في جمع بحرين و القول للمو في حيتته
 اي الكفن بيمينه عند عدد البر حان من عينا حنونا
 المالك القديم و المشرية منهم في قدر الكفن قال القول
 قول المشرية بيمينه لان بيمين المالك ليست اذ لك المالك
 اذا قاما على قول ف ذكره المشرية فلا شك ان البينة بيمينه
 ايضا فقبل لا محالة ولو برهننا فبينه المالك القديم في حجة
 على قول كما ترج بيمين المالك اذا برهن و صو حنونا
 للثاني و الشافعي و قبل محمد ايضا فان البينة عنده
 بيمينه المشرية لا بيمينه الثانية نه و لا تذكر الا سر
 قنيد لا نه لو لم يتذكر كما اذا لم يشر المشرية من العدم و العدم
 من غده اخذ المالك القديم من الثاني بالحق الذي يشتره
 ان ملكا فقبله و قبيها هو فان كان اشتراه فقا بينة
 فبقية لان المشرية الثاني فاقم مقام المشرية الاولى
 و ليس للقديم ان ينقص المقتل الثاني فسا اخذ من المشرية
 الاولى بالحق لا رواية من سماعه عن محمد و ظاهر رواية

کتابخانه عمومی مسجد جامع اصفهان

[illegible]

一五

家

اصلا فلما قالوا لا يسترده القديس الا من المشتري الاول
 علموا ان لا شيء الا ان يرد علم ملك القديس ولذا لو كان المشتري
 الاول لم يرد وهو المسمى منه ان يبايع الاول ان يخذ
 اعتقا انما يحذفه كما في القديس والمالك القديس ان يترخص
 احارة لملكك من ملكه وليس له ان ينقص منه ثماني
 المحيط ولو جهل القديس من المشتري الاول ان يترخص
 اخذ المالك القديس من المشتري الثاني ان يترخص القديس
 الاول عند فصله عن هذا القديس ان كان يترخص في خطا اخذ
 بالارشاد وكهده القديس من سلم وقد حقق حينه رجل
 فلهذه الموصولة في الما في واخذ القديس اخذ المالك
 القديس من الما في بقبته اعطى عند القديس رحمه الدنالي
 وقال يا اخذ بقبته بصبر وحق القديس التي دفعوا ولو كانت
 الما في امة وولدت فقتله رجل فلا يسيل المالك القديس في
 قبحة اليد ولكن يا اخذها بقبته يوم القبط ويخرج ولو كانت
 الامنة وقتلت يا اخذ اليد بقبته بقبته القديس على ام
 يوم الهبة والقبط وعلى ولد يوم الاخذ في اصاب
 الولد اخذ به ولو اشتري عبد بالف حال ولم يقبضه
 حتى اشرف اشتراه رجل بقبته اخذ بالبايع بقبته
 فاذا اخذه اخذ الما في منه بالقبته اي بالف وقبته
 وان اخذ بالبايع اخذ اخذ الما في بقبته بقبته بقبته
 كما عدلاني بقبته فالتري اخذ بالبايع بقبته بقبته
 قيل للبايع اخذ بقبته بقبته بقبته بقبته بقبته
 الما في من القديس رجل بالف فاذا اشتراه اخذ بقبته
 فخذ المالك القديس واخذ القديس اخذ القديس بقبته
 الاول ولا يعلم فقبته للمالك القديس بالخذ من المشتري

لا يهمل فيه القيد على المشتري الا خرج حقيا واخذوا المشتري
 الاول منه ثم ياخذ منه المالك القديم بالقيمة ان شاء
 فلو اخذه المالك القديم من المشتري الا خذلا فضا
 اشتراه منه ثم حط المشتري الاول ياخذ منه المالك القديم
 بالقيمة ياخذ المالك القديم من المشتري الاول منه بالقيمة كما انه لا اخذ
 من المشتري الا المشتري الاول منه بالقيمة كما انه لا اخذ
 ثم اخذ المالك القديم منه لا يهمل فيه الا خذلا فضا
 بالقيمة والقيمة ولو اشترى المشتري من المشتري الاول منه
 فا اشتراه رجل بالقيمة وحضر المشتري والمشتري الاخذ
 للمشتري وهو منقطع كالرجل وحضر المشتري والمشتري الاخذ
 الرهن بالقيمة والرجل وحضر المشتري والمشتري الاخذ
 رهنه كما كان فان اتي الرهن ان يغديه وفله المشتري
 فهو رهن حاله وهو منقطع في حصة الرهن فان كان
 الرهن غائبا وفله المشتري رجع على الرهن بنصف الفدا
 عند اخذ حصة ربح ولو لم يربح منه غرضه ما منقطع ولو
 كان مثليا لا ياخذ من يقدن في الكفا اذا استوفى
 على العبد الحايي وحزروه بالقيمة رهنه عليه المسامحة
 واخرجه الي دار الاسلام وتذكر المالك القديم على اخذه
 واراد ان يخلو ان ياخذ من كان ذلك بعد الغنم لم يكن
 له ذلك لان المالك القديم لا يخرج من حصة ربحه ولو
 المالك به لذل في الحط وانه وقطع السور في حصة ربحه ولو
 يحضر مولاه حيا غنمه هذا الرجل ودينه حيا ولو كان
 امه فزوجه وولدت منه الزوج فله ان ياخذها ولو كان
 ولو يقيم بين يديه والى كاد اخذ غنمها واراد

جناية

جناية حفي عليها لم يكن للمو على ذلك سبيل لذل في المسوط
 قال محمد رحمه الله تعالى رجل له كثر فاشترى جديا واخذ
 الكفار حزوه بدرهم ثم دخل مسلم واشترى منه درهمين
 ثم دخل ربي فاشترى الي دار الاسلام فحضر المالك القديم
 فاشترى منه المالك القديم فاشترى منه المالك القديم
 الليك ياخذ بهر عر دار الاسلام المشتري من العبد بمالك
 الكفار سوريه حفر لاني لا اشترى من المسلم والمسلم
 في دار الاسلام فاشترى منه المالك القديم فاشترى منه المالك القديم
 ثم اشتراه بدرهمين حفر لاني لا اشترى من المسلم والمسلم
 من العبد ويملك الكفار سوريه حفر لاني لا اشترى من المسلم والمسلم
 بالقيمة والقيمة صحتها المثل فلا يقبل اخذه والمشتريون
 من مشتريه جناية ما ذكر في السور فاشترى منه المالك القديم
 قول ابي يوسف لان عندك ابا محمد بن المالك والمسلم والمسلم
 دار الحرب ولو كان اشتراه بدرهمين فاشترى منه المالك القديم
 واخرجه الي دار الاسلام كما ان المشتري اشترى هذا الدرهمين
 على الروايات كلها ولو كان المشتري اشترى هذا الدرهمين
 فاشترى منه المالك القديم فاشترى منه المالك القديم
 فاشترى منه المالك القديم فاشترى منه المالك القديم
 دارهم بامان واسلم اليهم ما دعه في حصة ربحه
 صحتها فلما حل الاجل فحضر الكفار سوريه حفر لاني لا اشترى من المسلم والمسلم
 ما مان وطاع منهم عر حفر لاني لا اشترى من المسلم والمسلم
 الحزير فحضره واخرجه الي دار الاسلام لا يملك للمالك
 القديم ان ياخذ ولو حفر لاني لا اشترى من المسلم والمسلم
 واخرجه الي دار الاسلام فاشترى منه المالك القديم فاشترى منه المالك القديم

الفصل في رد هدم قيمته يوم الاختلاف في رد هدم ما خذ
العبد ما يرد هدم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع
على الفاضل بيمينته يوم الفصيص وذلك ان في رد هدم
واذا كان قيمته يوم الفصيص الفادى ثم تراجع السعر
حتى صار قيمته العبد حسماته فانه يرجع على
الفاضل بيمينته هذا اذا اختار الفاضل منه اخذ
العبد من يدين وقع في سهمه والقيمة وان سأل ياخذ
العبد من يدين قيمته يوم غصبه منه فانه
ضمن الفاضل فلو كان في الفاضل بعد هذا اليوم
في حقه فاصوب منه كان وخذ الفاضل العبد في
يألفا عنى فقل القيمة اخذ بيمينته وان اخذ
بعد القيمة اخذ بالقيمة وذلك ان في رد هدم
المسلمون ولكن رجل من المسلمين اشتراه من اهل
الحرب واخرجه الى دار الاسلام فانه مولاه لم يضمن
الفاضل بيمينته يوم الفصيص فالفصيص منه بالخيار
ان شاء اخذ العبد من الذي اشتراه المشتري وان
شأله ياخذ ضمن الفاضل قيمته يوم الفصيص
فان اخذ باليمن من المشتري من العبد فانه يرجع
على الفاضل بالاقط من قيمته يوم الفصيص والا فقل
من اليمن الذي اخذ العبد من المشتري وان ترك
العبد ولم ياخذ من المشتري من العبد وضمن الفاضل
قيمة العبد يوم الفصيص فلا سبيل له بعد ذلك عاكس
العبد ويقوم الفاضل مقام صاحب العبد ان شاء
اخذ العبد من المشتري باليمن وان شاء ترك فاذ دفع
الفاضل اليمن الى المشتري واخذ منه العبد ودفع القيمة

المستحق من العبد واودونه واجود منه كذا في المحيط ولو
اخذ العبد من مسلم عشرة فدخل مسلم واحد من
العدد متاعا بعشرة قانوان موصوفة الا ان في هذا الاثر
الحرم في المال اخذ بيمينته المتاع ولو اعترضه الا ان
سأل من العبد واقتسمه واستهلك احداهما بيمينته
اخذ المال النصف الباقي بيمينته ولو كان ثلثا والثلثة
عشار اخذ النصف الباقي بيمينته وبضمن قيمته الهالك
واشكران الماخوذ بيمينته وقضيت قيمته الف درهم ووزنه
حسماته فاختار من العبد واليمن وزنه وباقط
اخذ المال الذي بقي بيمينته بيمينته درهمين
جسمته كذا في الكافي فانه كان اشتراه بمثل وزنه درهمين
بيد واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القدر ان ياخذ
بقدر ذلك الذي ارادهم على الايات كلها ولو كان اشتراه بمثل
وزنه درهمين واخرجه الى دار الاسلام فانه كان
لو اشتراه باليمن وزنه وباقط من وزنه سوا وان غصب
رجل من رجل عدا وصا به المشتري من يد الفاضل
واخرزه به درهم ثلث المدين اصابه ثم وجب له
الفصيص منه في يد الفاضل قبل ان يغصب
بيمينته ولا خلاف على الفاضل وان وجد في القيمة
في يد غيره الفاضل ذكر في الفصيص منه بل في المدين
نشا اخذ العبد بيمينته من الذي وقع في سهمه يوم
منه وان شاء ياخذ ضمن الفاضل بيمينته يوم غصبه
وان دفع قيمته يوم الاختلاف في رد هدم ما خذ
العبد من رجوعه على الفاضل فانه قيمته العبد
يوم الفصيص ومن يوم الاختلاف في قيمة العبد يوم

الجزري وقع في سهمه واخذ منه العبد فاراد صاحب العبد
ان يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد هله ذلك فخذ علي
وجهمي ان اخذ صاحب العبد القيمة بزرعه فان اختلفا
فمقدار قيمة العبد فقا الفاصب قيمة العبد يوم الفصب
كانت الف درهم وحب المديقول كذا قيمة الف درهم
فاقام سوي العبد البيعة على ادعي من القيمة واخذ من
الفاصب الف درهم واستحق الفاصب فاه لم تكن له
عليه بيعة على ما ادعى فكا الفاصب عن البيعة فاخذ منه
الف درهم واضطجما وشرضا على الف درهم كما يدعيه
المقصوب منه ففي الفصول الثلاثة لا يتخير المضمون
منه بين ان يرد القيمة على الفاصب واخذ العبد منه
وبيني ان يترك العبد عليه وان كان اخذ القيمة بزرعه
الفاصب فانه لم تكن له بيعة واستحق الفاصب
فخلف فاخذ منه الف درهم كما قاله الفاصب ثم وجد
العبد فانه يتخير ان يشارك القيمة الف اخذ من
الفاصب على الفاصب واخذ منه وان شئت ترك
العبد ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ان صاحب
العبد يمي اخذ القيمة بزرعه الفاصب ثم وجد العبد
في يد المالك تزي او في يد الذي وهو في سهمه وكان قيمة
العبد كما قاله صاحب العبد الف درهم يتخير ولم يرد
انه اذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الفاصب او اقل
صل يتخير حب في عن الفقيه في جعفر السند والي انه
كانه يقول في رواية يتخير وفي رواية لا يتخير ثم في
الموضع الذي ثبتت له الخصال قال صاحب العبد
انا احسن القيمة وارجع بما فصل علي فقيمة يرد النقيب

التي تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون لو ذلك ايماله رد
القيمة واخذ العبد ومسك القيمة الذي لم يخطه قال
بشر بن مازن عن ابن يوف رجل غصب عبدا فاسره
العدو فوجد الفاصب العبد في يد رجل اخر واشتراه
منهم فلا سبيل عليه حتى يتخير لولي هدية العبد
المحرر لو كانت في يومين خروصته واستودع هلك
له الخاصة ولا اشتروا ما لا قاله المستاجر ان يجامع
في المنوم وبأخذ قبل القيمة بغير شيء ولذا المستعير
والمستودع فاذا اخذه المستاجر عاد العبد في الاجارة
وسقط عنه الاجرة في مدة اسق كذا في الخبر الذي يرف
وان محمد السلمي ان يبيع الماسور جارية عنده
احتياجا الى اقامة البيعة على ان كان اجارة في بيده
واذا قبل الى البيعة ورده عليه ثم حضر الاخر فاشترى
الاخيرة فبها ربه كان في يده وديعة او عارية
فانقول قل صاحب العبد فاما اذا وحده بعد القيمة
كاد له ان يجامع الذي وقع في سهمه ان الماسور
كان اجارة عنده واقام المستاجر البيعة على الاخر
تقبل بيعة على ان شئت اخذ بالقيمة وان شئت تركه
ثم هو باختيار ان شئت اخذ بالقيمة وان شئت تركه
ولو كان مكان الماسور مستعيرا ومستودع وقد
وحده بعد القيمة فانه لا ينتصب خصما للمدعي
وقوع في سهمه حتى لو اقام البيعة على ان الماسور كان
في بيعة وديعة او عارية فانه لا يسع بيعة ولا يكون
لها بعد القيمة ان ياخذ الماسور من الذي وقع في
سهمه بالقيمة وكذا تجزئة الاجابي بعد القيمة

كذا في المخطط وللوصلين ياخذ ساسو السهم بالنزول من
مشرقية ولا ياخذ لنفسه قالوا وهذا اذا كان الكمين الذي
اشتراه من المولى فيمنه كذا في محيط السرخسي في المشرق
عند مسلم اسره العدو فاحرز به فاعطاه مائة دينار
مسلم فاشتراه واخذ منه اربعة اسلحة فترجمه في حفرة
امراة فاحضر المولى الاخذ منه اربعة اسلحة فترجمه في حفرة
امراة فغيره من صلحها على ان يسلم اليها هذا العبد لم
الذي وحبها فبطلوا العبدان شعيت فخذ بهن منهن
اودع ولوا دعي رجل دعوى قبل المشتري في اربعة اشهر
الدعوى فصالحته من دعواه على هذا العبد اخذ المولى
لقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى قال يقول
قول المصلح خزن في خال النيات ما ان ومعه عند قنك
اخذه من المائتين واخره بد الركب فاشتراه رجل
منهم لا يكون للمالك الاول ان يشتريه من هذا المشتري
بالثمن وخر يشترى المولى عن الذي يوفى في الاملا امة
الما سورة اذا اشترها من اهل الحرب وسلم او وضعت
في سهمه فاحذها منه مولاها حكم حاكم اهلها ما كان
في عتقها من الدين والحجاية فصار السبي ووردها عتق
قدرا ان وحده على الباية الاولى ورجع بنقصان عتقها
عليه ان كان حديث بها حبيب عتق من الا ولا يسبله على
المشتري من اهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه
وان كان حديثا عتق في يده اهل الحرب او في يده المشتري
منهم او في يد الذي وقعت في سهمه ردها عليه بثلث فان
ما انت عتقا او حديث بها عتق لم يرجع بنقصان العبد
وان كان اخذها منه بغير حكم اشترها الدين ولا يبتعها

الحجاية ولا يبرها عتق البائع الاول بالعيب القديم ويبرها
على الذي اخذها منه بالعيب القديم والحديث وان
ما انت في يده رجوع بنقصان العبد عليه ولو اشترها
مشتري من الذي اخذها بالقيمة فان كان اخذها
بالحكم ردتها على من اخذها منه ثم اخذها هذا المشتري
فنه بالقيمة او بالثمن وان كان اخذها بغير حكم اخذها
المشتري بيمينه عما اخذها ويرجع في وجهه جميع
على بايعه في الاصل ان كان اخذها وان كان عتقها الذي
اخذها او صرف بالثمن وولدت منه ولدا فان كان اخذها
بنقصان القاضى يسطر عتقه اذا اشترها هذا المشتري
ويبر المولى فقيما في القياس ولكن اشترها هذا المشتري
بالقيمة ولو ان عتقها اهل الحرب فاشترها
رجل واحد يمين واحد للمولى ان ياخذ احدها بالثمن
ويترك الاخر وقال ابن ساعدة عن محمد بن رجل اسر
المفكره عنده فامر المولى رجلا ان يشتري العبد له
بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو الامر في ذلك
لو امراه يستوهبه لولاه فاشتراه المولى من غير سهم
وكذا لو امراه يستوهبه لولاه فاشتراه المولى من غير سهم
وهو من غير سهم لولاه وهو سهمه سهمه كذا في المخطط ولو
اسر لغيره عتقها مسلم فاحرز به كذا في المخطط فاعتقه
اودبه او كاتبه او كانت حرة فاشترها لغيره المولى
على سهم عتقها جميعا كذا في الخاتمة لان المولى سوره لا
يملك نقض قصر المالك في الماسورة وفيه ولي
زوجها وولدت من الزوج له اخذها وولدها لان الزوج
لا يملك النقل ولا ينفذ النكاح وان اخذ عتقها وارث

جناية عليها ليس للمولى عليها سبيل لان الولد من
اجزائها وانما هي كانت ملكة والعقود الارش لم يكن من
اجزائها وانما وجب في ملك مستانف للمختصين ولا يها
من ذوات الامتثال فلا تجزي فيها المنفعة اذ انما لا تنفذ
انتم ولولا اهدى ملكهم سبيل هدية من احد اهل
ملكه الا ان كان ذا قرابة له ولودخل داره من ملكه
فاستغنى من احد اهل بيته واخرجه الى داره فله الملك
وهو على ملكه في داره خلاف والصحيح لا كما في الحديث
ولا يملكون حريته ولا حريته في ذمتها كما نقده لمحمود
عن المفتاح وفي الكافي مسلم قال لعبدية احدي
حريمي بين حريتي اسلمت ظهرها عليهما وحرزها
بداين ردت الى التوبة وكوبن العتق في احدها بعد
فان حرزها بالزنا صاع بياض وملك الكفارة الاخر
وان حرزها بعد واحدتها بعتن الاخر للمعتق نهي
ولا مدبرنا وهذا ظاهر في المديرة المطلق واما المقيد
فلما اراد ونقلهم بالاد استتلا انما يكون سبي
للملك يشترط ان يكون المعتد حريته ولا ام ولد
ولا ملكا تشترط ان يكون وجه وقال في القافية والاصل
فيه ما ذكره في الكافي انما يملك بالبرك يملك
بالاد استتلا في الكافي والقدر والفلسة وكذا في الاصل
بالبرك لا يملك بالاد استتلا وهذا لان سبي
الملك وهو الاستتلا وهو انما ينفع سببا اذا
انفصل بالملك في سائر الا سبب قلم يتصل فيها
عن فيه فلا يكون سببا فلا يصح عليه من ومن ذلك
لان اخر معصوم بنفسه ولذا المديرة وام الولد

والملكات ليسوا اعدا للاستحقاقهم الحرية وانه لا يملك
ان يملكهم بالحقوق وهذا معنى قولهم لانه يملك
الحرية فيمن وجبه وفي يختصص المديرة وما يعده
مالا كراثة في الكافي انهم يملكون القيد والقيد في
تقدمت مسانئها فيقتضيه فبا حقه انما ما كان من
المديرة عطف عليه ماله مما تاتى يعني لو كان المديرة
مدبرا ومكاتبنا اوانه ولد له فان المالك القديم
ياخذ به فيفريه في القيد وبعد هالكن بعد
القيد به فيفريه في القيد بعينه يعرض الامام من ومن
في سرهما احدهما في رقة من بيت المال فلو شتره
تا حرم الكفارة في رقة من بيت المال فلو شتره
ونعك اذا غلبنا جميع ذلك من حروا وروا به سبب
الفلسة لعدم القضية يعني ان اهل الكوف لما كفرو بالله فقال
واستكنوا ان يكونوا عبيدا له جعلهم الله عز وجل
ارقا صاخرين للملك والاستتلا فلو افاد عبيد عبيده
خزا على صنيعهم الفاضل فمراقبها وان لم يكن
ملك لا يخدمهم كما في الفرس في وقد تقدم في البتق
ان الادب في الكافي انهم لا يستتلا عليهم اما قبل ذلك
احرا في الكافي في الكافي انهم لا يملكون لحد ولا صلات
حرار علم انه سبي لا يعتق ولا اعتق قال وهذا
دليل على ان اهل دار الكوف احرا انتم بتملا فمدبرنا
ويجوز في الكافي انهم لا يملكون لحد ولا صلات
الرف ولو كان المديرة حرة في الكافي انهم لا يملكون لحد ولا صلات
الرف ولو كان المديرة حرة في الكافي انهم لا يملكون لحد ولا صلات
الرف ولو كان المديرة حرة في الكافي انهم لا يملكون لحد ولا صلات

يندوا وند اذ اذهب على وجهه شارب وهو من باب
حزب يعزب اليهم دابة اطلقا فمنهم البشير وغيره و
وقع في الكفر من اجل وفي ابدانها تعبيرات تعاقب
ملوكها لتحقيق الاستيلاء لا بد للجماع واليهود و
عجالاتها تستعمل فذلك من بعد عري الكلام واليهود
ومنجوع يقال صلاة الهاء على لانه لا يخرج منها بالقوة
والمراد انه لا يدركها ثم يداهل الخوف عن الاستيلاء بخلاف
ما سياتي من من ان كعبلا لا في فستخرج على ملكهم اياها
انهم او اشتراها رجل وادخلها دار الاسلام فانما خذوا
مالها منه باليمن كما في اللغة والله ابق قد بالافاق لانهم
لما خذوه من دار الاسلام واخذوا القيد لما ذور له
بالدخول في دار الاسلام لم يبق فانهم يملكونها با حرازها
بدارهم اتفاق اليهم فديده لانه لو ابق لاهل الذمة
لا يملكونه اتفاقا قال ابو السعدي واما القيد لا ينفذ
المتمرد في دار الاسلام فملكونه با حرازه بدارهم اتفاقا
وقال في الصيام الفتن اريق بظنك بل يظن واحد على
الوحيد وغيره فيقال عند فتن وامة فن بالاضافة
وربما يجمع على فتناد وامة وهو الذي ملكه هو بواه
واما من كفلت عليه ويستفيد هو عند التيمم والغفرها
يعنون به خلافا لمدر والمكاتب احاد الشلبي واطلق
في المال كالتقني فتميل المس والذمي مسلم فديده لانه
لما ردت فاق اليهم فاحذوه ملكوه اتفاقا ولو كانا يكتافرا
من الاصل فهو ذمي يتما ملكوا وفي العبد الذمي اذ ابق
فولا ذمة محله لا يمينه في الفسخ فاحذوه من ذمة في
شرح الوكالية الخلاف فيما اخذوه قهرا واما اذ لم يملك

فرا فلا يملكه اتفاقا انتهى لا يملكونه عند حنيفه
خلافا لتماما فلا يملكونه وبه قال مالك واهل البيت
سبب التملك وحق تحقيق استيلاءهم على اهل قاتل
للتملك محرز بدليل الحديث وهذا لان العصمة تعلق بالملك
لقيام يده وقد ثبت ان كل واحد من دار الاسلام
فيملكونه اتفاقا كما لو ثبت انهم دابة ولا في حنيفه
رحمة الله تعالى ان العبد كالفصل عن دار الاسلام
ان العصمة التي كانت تحقق المولى فصار ككل الظهور
بده على نفسه هو صا رقا ذرا على استيصال الالة
وصرف منها فصح ان حيث يريد في فصله فاذا
ظهرت يد العبد لم يخرج من دار الاسلام بل لو ولي وفاته
قدرة ان تتفاد به العبد للتنا في بين يد المولى وفاته
العبد لان يد المولى عا رقا العبد كذلك في دار الاسلام
نصرف كيف يشاء ويد العبد كذلك في دار الاسلام
المحال لو حذرهم خالي وجهي مختلفي فلم يبق محلا
للملكة فلما ظهر يد العبد على نفسه ساقية على
يد اهل الحرب لان اخذهم اياه لا يدان بتراخي خبطة
عن دخولهم واذا سبق لك يدهم صا رقا بعضي بنفسه
ومعنت يد اهل الحرب بخلاف الا بق المتردد في دار الاسلام
الا اخذوه فان يد المولى قامة عليه مادام في دار الاسلام
حكما لان الافتدار على المولى قاي بالطلب والاختصاص
باصل الدار فلم تظهر يد العبد على نفسه وبخلافا لانه
في المولى فان دخل يد اذ يد يضر يده بدنس
غدا المولى على الظاهر عوده الى دار الاسلام بخلاف
الدابة انصار ذمة فانه لا يدركها على نفسها كما هو بخلاف

علاذ البق العبد لهم اي الظل الكفا بعد رتاده فاخذوه
ملكوه ابتغاء ولا فدية المثلث بالاسم ثم اذالم يثبت
للكفا رضى القنف المثلث الا بقا لهم ملكه ياخذوا ما له
القديم بتغير شي سوا كان موهوبا منهم للذي اخذوه
المدا والاسلام واخذت من مملهم او مملونوا قبل القسمة
ونقدوها الا انه اذا اخذ بقدر القسمة يؤدى الاقام وعنده
من بيت المال لما اخذ منه لانه لا يمكن اعارة القسمة
لشوق الفاعل وبعده رخصا عنهم وتزقق المال في ايديهم
وايدي غيره بتصرفهم وفيه ما لا يجي من كرج وبيت المال
معد لنوايب المملوكين وهذا من ثوابهم ولا ذل ولا فضل
من الغنمة شي يتقدر قسمة فانه يوضع في بيت المال
فاذا لحقت غنمة كانت فيه ولا يوطى المثلث شيئا
اذا كان اشتراه بغيره اذ لا يوطى فاشتره بانه
مجموع عليه بما اشتراه له فحقوا بقا العبد له دار
الكنة والحال الامعة وسن اوكتاء في القاموس الملاء
المفهمة والسلمية والاداه وما تحتقت به من الموالج
انتهى واخذ المثلث من ذلك كله واخذوه بدو المثلث
فاشتري رجل فلك كله من غير خذ المالك العبد محيا ان
عبد في حنفية لا مرفق في العبد الا بقا المثلث لا مرفق
لا مملوكية لظهور رده على نفسه فلكنا ما نعمة ليد
الكتا بعنه واخذ المثلث غيره اب غير مملوكين القوس
والمتاع بالمتخذ الذي دفعه المثلثي لا مرفق مملوكه باعتبار
غيره وعندهها ياخذ العبد لظهور ما لم يملكه المثلث
انهم يملكون العبد لا بقا عندها كذا ما معهم فان قيل
ينبغي ان ياخذ المالك المتناع ايضا بغير شي على قول

ابو حنيفة لانه لما ظهرت يد العبد على نفسه ظهرت علم
المال لا تقطاع يد المولى عن المال لانه في دار الحرب وبيت
العبد استبق من يد المالك فلا يصير ملكا له قلت ظهرت
يد العبد على نفسه مع المثلثي وهو الرق فكيف ثبت ظاهره
من وجه دون وجه فحملنا هاهنا ظاهره في حقه
غير ظاهره في حقه المال وعنف عده مسدده ومثله
مالمو سلم في نده في العنابة او عده رضى عكبر ستان
المثلثي له على بيعة ايطر زيلعي شراه متنا من اي
حربي دخل دارنا ما تها ههنا في دار الاسلام واخذ
دارهم اقامه ثلثين الدارين مقام الاعتاق وهذا
تقبل لما ذهب اليه الامام من عتقه وذلك لانهم
قالوا لا يمتنع لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين
وهو البيع فانه اذا اشتري الكافر عبدا يجبر على خراجه
عن ملكه بالبيع فان فعل والا باعه القاضى غلبه
ودفع عنه اليه وقد انقطعت ولاية الكبر عليه
يوطى له الي دار الحرب فيقرب يده عبدا ولا
الاجاز يد الحرب سبب لثبوت ملكه فيما لم يكن
ملكا لهم فانهم اذا اخذوا عبدا مملوكا من دار الاسلام
ملكوه فاستحال ان يزول ملكه الثابت له قبل الاخر
حالة الاخران وقال ابو حنيفة ان تخلص من ملكك من
ذل الكافر حب وما كان للحر على البيع ولو كان المالك
الكافر عندنا الا ذلك فبقا مرفق عطف الاعطاء والولاية
وهو ثلثين الدارين مقام العتق وهو الاعتاق
فان الاعتاق قاطع للموالية وتباين الدارين شرط
انقطاع الموالية في الجملة فاقترع الرق مقام العتق

والاطريق لا باعتبار تباين المارين شرط الاعتقاد
 وذلك لان مقتضى حاله كما يقام مضمون ثلاثه محض مقام
 التوفيق من القنا حتى فيما اذا اسلمت الاله في دار الحرب
 بخلاف ما اذا لم يملكه في دار الاسلام لان للمسلم حق
 استرداد ما كان في الفقه فلو اعتنقه علمه في دار الحرب
 بطلنا حق استرداده اياه الى رقة حذرنا
 لو استولوا الى الكفار عليه اي على عند من مملوك
 لم يملكه في دار الحرب وادخلوه دارهم فان التناحي
 دخل دار الاسلام فانه يعقق للاعتناق كما نقص عليه
 في الدبر في دار الاسلام من لانه لو بشره صوابه
 لو استرد حربه في دار الحرب وعبارا له ضد يكون
 لو لم يملكه في دار الاسلام لان العهد لم يفسخ اذا اسرو
 لو لم يملكه من دار الاسلام وادخله دار الاسلام يعقق عليه
 اتفاقا ما عندنا فظاهر وما عندنا فظاهر
 على المقتضى على صريح حق استرداده اي استرداده المسلم
 والاضا في حق استرداده للبيات وذلك لما منع
 نظم عندنا ظفر بهم وقد قد منافع الدار الشارح عن
 الفقه فلفظه نشأه وقوله في كلام الشارح جملته سبق
 فلم يملكه اعلم من غير اعتدائه اي لاهل الحرب استبق
 ثم اي في دار الحرب والتقسيد في اتفاقا في دار الحرب ولو ان
 لم يملكه من دار الاسلام فملكه كذا في جملته ما اذا
 خرج باذن مولاه او امره كما جده في سلم في داره فان
 حكمه لا يبيعه الامام ويحفظ تخمعه لمولا في داره لا انه
 لما دخل داره صارت رقبته داره فله في داره فله
 سيدة به وبما معه من المال كما في الفقه تجازي الودار

اوجا

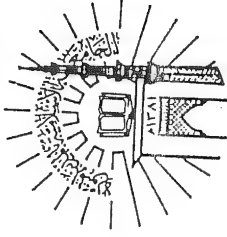
اوجا الى عسلي عسلي في دار الحرب لما اخرجهم الودار
 عن علي رضي الله تعالى عنه قال خرج عبد الله الى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الخميس
 يوم الجمعة فكتب اليه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 خجوا اليك سبعة في دينكم وانما خرجوا من
 الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردهم اليه
 ففرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال
 ما اراكم تنهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم
 من يضرب رقابكم على هذا قالوا بئس ما قال
 عتق الله واخرج اليهم عن عبد الله بن مسعود
 النصف قال لما سافر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 وسلم الى الطائف خرج اليه رقيق من رقيقهم فبيعه
 ابو بكر وكا عبد الله بن مسعود والمنبع ووردا
 في رقيقهم فبيعه فاستلموا في الواسط
 رد علينا رقيقنا الذين اتوا فقال لا ونكث عتق الله
 عز وجل وقال الفقيه ابو الليث في شرحه للحاج مع
 الصغير في فوائده اعياد وسبعة فلما استخفى بكنة
 السلمى هاركا نه خرج الى دار الاسلام ولا يكون عبدا
 او اشتراه يعني اذا اسلم عبدك لغيرك ولو عير الودار
 الاسلام حتى اشتراه منكم وودي وحزبه في داره
 دار الحرب فانه يعقق عنده خلافا لما لان المعتق في
 دار الحرب يعقق بوزن الفخر الخاص وقد عدم اذا نزل
 العتق الى كثر في هذا كما كان في يده وله ان يهر
 زال حقيقة فابيه وادان اسلامه يومها انما فخر
 عنه الا انه تعذر في الخطاب بالانزلة فاقيم ما في الشري ووال

المالدة مقام الاثر وهو السبع فتح واسلم عبد الحزبه
بمده ثم ضلعه على السبع وان لم يعال النثر فيمرد عر ضنه
يعتق كلا عناق لان العبد قد استحق الحق الاحتراق
بالاسلام كذا ختام الي سبب اخر ~~منه~~ لنزول به ملكه
عنه ولما عر ضنه فقد رضي بزوال ملكه فبحر واضير
عليهم قديرا لظهور لانه ان اسلم ولم يعر ضنه في صور
الاله بنظره مسلكا وذو ويعر ضنه في صور لاد العبد
الخصم قال الخليلي بل هو اخذ في عتقه صوره لاد العبد
الذي لم يكتراه المستقام وادخله دارهم ما مسلم وذي
وقوله كذا واستولوا عليه اي هم العبد المسلم والذو
في هذه الصور الاحد عشر يفتي العبد ولا اعتاق
وفي جميع هذه الصور لا يفتي ولا احدر عليه لان
هذا اعتق حكمه ووقد نقله عن غايه السان وقد
نقله عن شيخ الطحاوي قيل لو ثبتت اله لا ثبت لبيت
المال لان الاصل في يفتي عتقه قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم هو عتق الله وتلقى نبوت الولا يستق المال لم يفتي
انتمى وانما ذره الصحابي في العبد الذي خرج اليها من
قطر وهو الذي دل عليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
هو عتقا الله لكن خذ منه بعض الافاضل طراده في
تحققتم فيهم العلة نقله السيد جد غنا العلامة نوح
وفي الزبول والخر بعد حال لونه اخذ بيده انت
حر لا يعتق عند في حقيقته وعند ما يعتق بصدور
رعي المعتق هو اهل في تحله بدليل صحة اعتاقه عبد
مسلم في داره كونه مملوكا وعال في حقيقته يرجع قوله
لانه ان العربي يعتق بصفية اسم الفاعل ببيبان

اي بنظرة مسروق ببيبان اي باستيلايه لان الملاك كى
ينزل ببيت باستيلا جديده وهو خذه له بيده في دار
لرب بخلاف ما اذا كان مسلما لا يمس بتملك للمملوك
ما لا يستلاد فلا يتحقق عتقه من الحر في الا بالتحقيقه كما
نشد عليه الربيعي رحمه الله تعالى ~~هو~~
ولواسلم خذ في دارك ولد يفتي هناك حتى
الى دارا مسلما فهو عبد لولا وكذا اذا خرجك فلا يفتي
الاسراج كوان المسلم من اسر من اهل كوت فلم
يتموا ولم يخرجوه الى دار الاسلام حتى يبيعوا من يديهم
الما منهم وظهر لك ان عليهم ورد وهم اولى منهم
فان ان قوما اخر من المسلمين ظهر وعلم اوليتك ليس
ما عيانهم فاخذوهم واخرجوهم الى دار الاسلام وسوا
فيما بينهم ولم يمسهم من الاختصاص الوقتان عند الخاض
قاله في الاخر حق بالاسلام في الفرق الاول لم يخرجوه
الى دار الاسلام ولكن استمروا في دار الرب وباني المستكبر
بحاها في الفرق الاول احق بهم وان وجدوها في
يد الفرق الاخر في القصة اخذوها بغترى وان
وجدوها بعد القصة اخذوها بقبعة ان سوا
كما في سائر حلالهم وكذلك لو ان الفرق الاول خرجهم
الى دار الاسلام واشتروا فيما بينهم لم يخرجوا واد
دار كوت وباني مسالة بما ان الفرق الاول احق
بهم فاما اذا خرجهم الى دار الاسلام ولم يفتيهم حتى
هو يوا واد والحد الرب وباني المسلم بما ان
حضر الفرق الاول يبيعونها في الفرق الاخر لم يفتي
الاخر حتى بهم هكذا دار المسالة في اريادات واما اذا

الرقم
التاريخ
التوايح

بسم الله الرحمن الرحيم



الملكة العبدية الشقيقة
وزارة التعليم العالي
الجامعة الأردنية بالذرة البنية
قسم تصوير المخطوطات

رقم الطلب : (٢٤٢)

العنوان : طوابع النواير / الجزء الثاني

عدد الأوراق : (٥٦٩)

صاحب الطلب : د/ سائر بكري

تاريخ التصوير : ٢٠ / ١٠ / ١٤٠٤ هـ

٦٩
 حضر الفريق الاول قبل ما اقتسم الفريق الاخر في التفرقة الاولى
 احتج بهم فيه روايتان في رواية الفريق الاول احتج
 وفي رواية الفريق الاخر احتج وتواتر الفريق الاول
 احرازهم يد السلام ولم يقسموا عليهم من غيرهم
 واخذوا منهم حيزا من حيزهم حتى ظهر عليهم الميزان
 اخرون من المسلمين واخذوا منهم من ابيهم حتى دار السلام
 فانهم يريدون على الفريق الاول اقتسم الفريق الثاني
 في بينهم وبينهم وقالوا لا اننا لا يكونون
 قسم بين الفريق الثاني اما يري ما صنعوا المشركين
 غلجوا خرازا حتى شذوا في الفريق الثاني وفيهم هم هذا
 في الحوط باب المسئلة من
 مما في من بيان الاستلزام وهو عبارة عنه الاقتدار
 على فعله في كل وقت في كل حال لا يستلزم الا ان طلب
 الا انما انما يكون من غير التفرقة الا ان طلب الا ان طلب
 فاعلم من استلزامه ان طلب الا ان طلب الا ان طلب
 اسه ينفصل والسنن والثالث صيرورة اي حيا وموتنا
 نفع المسئلة المستلزام من غير دخول في غير
 انما انما مستلزمات الدخول في الدخول وطلب الا ان طلب
 من الكفاية حتى لا يتعوضوه في دهرهم وما لا حرج
 دخل دارا ما من مناهم في طلب الا ان طلب الا ان طلب
 والكفاية ان تفرق الماتن بين كل واحد من هذه المسائل
 ان دخل داره بغير ما من فدخلها في ما من فدخلها
 في كل واحد من هذه المسائل في كل واحد من هذه المسائل
 من من دخل داره بغير ما من فدخلها في ما من فدخلها
 هو من دخل داره بغير ما من فدخلها في ما من فدخلها

بابان

بابان اما لا لا يخفى انه في حرم نفعه لشي من دم وال
 وخرج منهم بخلاف مال وجعلوا مستلزمات المسلمين وجعلوا
 اما سيرة اوام وولد او صيرورة او اسروه من ذراريك
 المسلمين انما المستلزمات عند شر وطهر يعني لانه ضمنت
 بالاستلزمات ان لا يتفرق من المستلزمات بعد ذلك يكون
 غديرا في الغدي حريمهم صلى الله تعالى عليهم وسلم
 ينصب لكل غدا ريو يوم القنات عند سنة ينال
 هذه غدي فلا بد من فلاك حتى لا يكون مستلزمات امته
 اما سيرة لا يصلح له وطهر لانها من افلاكهم فانهم يملكون
 ما غلبوا عليه من املاكهم لا حرا لا اذ اعد به ملكهم
 فاعلموا له او حبه او فعل غير علم الملك ولم ينعده
 فخا له عند ذلك ان يستولي على ما من ملكهم لا اذ
 ضم الذين نفعوا العبد يقتلهم جميعا في حريمهم
 الا انهم انما لا يشعرون في انهم لا يدخلوا في الملك
 كما سياتي ولو اخرج المستلزمات من المستلزمات لم يندرجوا
 به ملكه ملك حرام للفقد والخطو لا يبنوا في حريم الملك
 الا انهم انما لا يشعرون في انهم لا يدخلوا في الملك
 بدارهم واستولوا على مملوهم فحقن دماءهم غلبت
 اموالهم لانها ما من لا عصمة لها فلما ثبت الخط في الملك
 المستلزمات انما لا يشعرون في انهم لا يدخلوا في الملك
 وجوب لان المال المكتسب حقه التصديق وانما لا يشعرون
 مع وجوب التصديق ان لو كان له المملوك غدي حرا
 لا يحل له وطهرها ولا المستلزمات منه بخلاف المستلزمات
 فان حريمه وطهرها على المستلزمات خاصة وعامة من
 لان المستلزمات من المستلزمات في المستلزمات

٦٧

من اصل الحرب على اهل الدار التي فيهم اسم المشركين
لا يصل قتال حتى لا يقتل الا ان خاف على نفسه
لان القتال لما كان ترضا لنفسه على التلاذد لا يحل
الا ذلك ولا علا كلمة الله وهو اذا لم يخش على نفسه
وليس قتال هو الا لا علا الكفرانية في قتال اقامه
قال الكمال لانه لا ينبغ بالدين والاستدانة لا يتبايع بالدين
وفي القاموس لان يعني بتخفيف الداء وادان يعني
بشدده واستدان وتدين اخذ دينيا والدين قال
اجل وما لا حل فخره وادانة اخرى بالدين او باع بالدين
من الاخذل انتهم وقال مسلم في شرحه الكفر اذ ان
اي باع بالدين واستدان اي ابتاعه وادان بشدده
القال اي قتل الدين فلما حصل الكفر بالدين لم يبق
بشيء من التخفيف والتشديد والافتقار في الجعلوا
التشديد من الاداة علو زك لا فتعال بمعنى قبول
الدين وبالتخفيف بمعنى البيع بالدين حرز في دين
قال في الدرس اي جعل الحرب المستمكن مدينيا بتصرف الدين
وقال صدر الشريعة اي بانه لو يرضى فاصطفا وجه الدين
في حقه على التاخر في بيعه او مريض ولو اقرضه جده
بالدين ولما قال التاخر ببيع او مريض ولو اقرضه جده
الاخر في الحرب شيئا اخر يرضى به لانه كلام التاخر
ظاهر في عدم شمول القرض وفيما قد مره من كلام التاخر
تايد لذلك وفي طلبة الطلبة اذ ان بالتشديد من باع
الاقتضال اي قتل الدين والدين غير القرض في التاخر من
لما ترضى ويخص في الدين اسم لا يرضى في الدين بالتاخر
وقد قيل ان اسم الدين تشا في جميع ما يجب في الذمة بالتاخر

من اهل

اخر يوجد الا ان لا يبعد ويبرهان وان وصلته
اطلقة طوعا يعني تركه ودار طوعا واعتقوا لانه
غير مستان وعقبتهم لا عبرة لانه لم يملكوا لوجه الدين
هو ان المطلق طوعا في داره كالتصديق فانه يحسن له
في المال وفضل النفس دون استباحة الفرج لانه لا يباح
الرجح الا بالملك ولا ملك قبل احرار يدان والمركب بالملك
ما بعد الحقيقة والحكم الا اذا وجد الاسير والمتاح من امراته
الماسورة مختلفة فبعضها اذا كانت حرة واحدة فانها وان
ملكوا رقتهم بالا حرز لانه يرضى له بمقتد النكاح
مالم يطأ حرة في فاحل الزام ولله او يدبره فبما حرز
وطهرت لانهم مملوون وفيه اشارة الى نكاح النكاح
سواء سميت قبل زواج او بعد لعدم ثبات الدار
حكم كما في شرح المتن خلافا لامة يعني لو وجدته
الما سوزة لا تحل وطهرنا مطلقا لانها مملوكة لهم بالا حرز
ولم يطأ هو اهل الحرب اذ لو وطئوه نجس العدة فلا
يجوز ان يطأ من حتى تنقض عدهن وذلك لانه
اخذل من من وطئ وطئ شبهة ملك **و**
ولو اقرض اهل الحرب الذين فيهم مسلمون مستان على
طاعة من المسلمين في سر ولا يرعى فيهم ولا يملك على اهل
المستان من وجوب عليهم ان ينقضوا عدهم ويقاتلوه
اذا كانوا يقيدهم ولا عليهم ان لا يملكوا رقبتهم فتقربهم
في ايديهم تعزير على الظاهر لم يضمنوا لهم ذلك بخلاف
الا حكام لانهم مملوون بالا حرز وقد ضمنوا لهم ان لا ينقضوا
لا مولا لهم ولا يملك ان الما خذل من ترك العمل حرا لانه لم يملك
ومن اخرج الغنيمة ما في السبوط ولو اقرضوه

وبالاستيلاء والاستقرار من كذا في سائر جهات صاصله
ان من وقر المداينة على البيوع والدين شدد ومن دخل
العرض ونحوه خفف وهو لا يطرح في وجهه
اي اذ ان مكنتا من حربا حتى ترثب الدين في وجهه
للمكنتا من او غصص احد هما من صاحبه شيئا ونحوها
اي فاجرتا المكنتا من وطغيها اليها واستتا من الحرب
لم يقض لاحد منهما بشي اذا احتاجا الى قاض وذلك لانه
في الالبنة يقتصر القضا الى الالبنة ولا ولاية للقاضي في وقت
الادانة اصلا على المكنتا من ولا على الحرب في وقت
قدرته على من صوفي دار الحرب وكذلك في الالبنة في وقت
القضا على الحرب المكنتا من لانه ما التزم الحرب المكنتا من
حكم الاسلام فيما مضى بل مما يستعمل يعني انه لا يكون
للقاضي عليه ولاية الا في جملة ما يفعلها في دار الاسلام
لا في ما قبله فعلها في دار الحرب وهذا لما قلته وقعت
في دار الحرب قال في شرح القضاوي ولكنه يعني بانه يجب
عليه القضا فيما بينه وبين الدواعي وقد ثبت في
في الاستدلال بما افاده الشارح حيث لم يذكر القضا في
فالمسألة ملزمة لاحكام الاسلام كما احصيت عندك
حيث لم يقتض على المكنتا من يجب ان لا يقتضي على المسلم
بشيء اعظم من سوية للظرفين وتعا دلائل الخصم
وهذا قولها وقال ابو يوسف يقتضي بالدين على المسلم
درون القضا لا التزام احكام الاسلام كما لا يخرج المسلمين
تماما على ما لا دين وقال الكمال في قوله وقال في قوله
تسوية للظرفين ان وجوب التسوية بينهما في
ان يبطل حق احدهما بلا موجب لو وجوب ابطاله حق

الاخر بموجب بل انما ذك في الاقوال ولاقامة ولا جلاس
وتحوي ذلك انتهى وسبب التثاثير انه يعني بغيره في رد
الدين واما في القضا لا يقتضي احدا من الناس ان القضا
مسما وكذا في الان غصص الفاضيب صادف ما لا يصح له
في حقه وذلك لانه لا يوجب دار الحرب ولا يستوي
احدهما على مال الاخر فقد عمل له لصا دفته ما لا مباحا
وهذا ظاهر في ما للحرب واما ما لم يسل فلا اعتنا بالحرب
عدم غصصه ولكون الدار دار الحرب ويعني للمسلمين
برد المكنتا من لانه صنف لهم ان لا يجوزهم فيقتضيه مال
الحرب صا في القضا لانه لا يوجب عليه طينة نفسه ثم يجرى
فيما بينه وبينه الله تعالى ان برده ليرثفه العذر والاعمال
يجبر عليه لانه غير ما له نفسه لا بما له لاما لم كما في
البرهان راجع الى الحال ويعني برده الدين ديارا للمكنتا
لانه غير يعني ولا يحل للمسلم ان يقتضيه من أموالهم
تلك الاما طابت له أنفسهم وللكفر عجز في حربهم
فعل ذلك في الالبنة يعني انك حربا جريبا والعصبة
اد غصصا جدها سببا استا مني حرجا الساماني
وتحكما عند في من يقتضيه لحد منه ما فعله الاخر في
بينا من قول لانه ما التزم حكم الاسلام الخ ولا يقتضي هنا
ما رد ديارا لان ذلك مخصوص بالمسلم والكفر ولا ديارا
له حرج من جريه مع مسلم الى المعسكر دواعي المسلم ان اسير
وقال في الحرب كنت مستمرا فتنا القول الحربي الا اقا من
قربنة كلونه وتلقا اوكا مفلولا وكان مع عدم
المسلمين فلا يكون قوله مقبولا غلا بالظاهر الظاهر
بذلك ويكون قوله مسلم انه اسير مقبولا حيث كان الظاهر

القود تحت أي في دار الحرب لوجهي أحدهما ان القصاص لا يلزم
 استيفاءه الا مشئة لان الواحد يتجاوز الواجب غالبا ولا
 قيمة الا بالامام واهل اسلام ولم يوجد في دار الحرب برهان
 كلفه اى كما ان الخا والسار في دار الحرب لا يستوجب
 المد فلا تقام الحد في ذلك ولو في دار الاسلام كما مر
 مبينا في باب الوطي الذي يوجب الحد ولا يوجبها وبما بينهما
 ان دخول اسم في دار الحرب ان كان للمسلمين يبطل عصمته
 لانه لم يرسوا ان كفار من كل وجه وفي دخوله مستا من
 كثير للسواد من وجه دون وجه وذلك يمكن الشهادة في
 قيام العصمة فلا يوجب القصاص واذا سقط القصاص
 وجبت الدية لان سقوطه بعارض متى ما للقتل ليس
 يقتل الحال انه فليس على الامام اقامة القصاص
 ولا يحل لو لم يقتل فقتل القاتل اذا قد راعيه لان القتل
 لم ينفذ سببا موجبا للقصاص قال الكمال وهو من كل
 لان كون الولانية قاصرة وقت السبب لا يمنع من القصاص
 عند الطلب اذا كانت ثابتة عند وقوعه كالوقوف في دار الحرب
 وطالما بين مبيع صدر البيع فيه قبل ولانية القاصي
 فان ولايته منع دية عند السبب وعليه ان يقتصم
 بالدين عند الموقعة ولان العصمة المؤثرة بالاسلام
 قائمة والقتل العهد والعقد وان ثابت وهو لا يثبت
 والى نوعها شيقا الامام ينتفى ما ذكره اني يوقى لان الاقامة
 بين وجهي الكوفة منهم خلا فالملك لا يوجب ما تقدم
 من نصيب التهمة المستقطعة للقصاص بتكليف رسول الله
 من وجهي عليه ان ينفذ ذلك تيمنا بوجهي استقوط
 اوان دار الحرب دار باقية كونه في مشبهة دارية لكن يقال

شهده بجوران خراجي الحربي ان المتقدم ذرها سا بقايات
 اذ ان احدهما الاخر وغصب احدهما صاحبه ثم خرجا اليها
 مسلمي ابي بعدد سلامهما فوقعوا في عندهما فوضي
 القاصي بينهما بالدين لوقوعه صحته يعني لان
 الدين وقع صحته للترقي والولانية كما ثبته حال القضا
 لا التزامها الاحكام الشرعية المترتبة على الاسلام ومنها القضا
 وعليه بالاسلام واما القضا بالقصبة فلا كما مر في
 باب سبيل الكفار لانه ملكه اية ان الكافر ملك ما استوفى
 عليه من مال الكافر وروا استيلاية على مال مساج ولا
 يورى بالان ملك الكفرى بالقصبة صحته لا تحت
 الاطلاق ما اخرج ابو يعقوب وابن عدي عن ابي هريرة مرفوعا
 من اسم علي بن ابي طالب وقاتل حجه ابن ابي شيبه عن
 مرفوعا عن ابي بصير عن ابي ان القوم اذا سلكوا حرزوا
 وما هم ورواه بخلاف الشئ من اذا غصب منهم فانه
 يورى ما رخصت ملكه بالحنانية ولا يضر عليه لما بينا
 قتال احل المسلم في المستامن ضامه يعني دخول
 مسلح في دار الحرب قاتل فقتل احدها صاحبه عدا وخطا
 فقال الشافعي وما لك واحد عليه القصاص في العمد
 وذكر قاضيان في شرح الحا مع الصنبرك هذا قول في
 يورى ويخذل بضمانه فقتل تحتها مضمونا بالاسلام
 عدوانا وذلك موجب القصاص ولو في دار الحرب لا يورى
 في سقوط ذلك عند الله تعالى لان المسامحة لا تمنع
 اعدا دار الاسلام فلا يقتص من حراره لنفسه بذلك والقصاص
 حق للولي يتفرع باستيفائه من غير حاجته اليه ولان الامام
 وقال ابو حنيفة تجب الدية في المداية كلفها سقوط

ان لوها دارا با حجة للقتل في الجملة كاف لا تريب ان من قتل رجلا
قال له قتلني لا قصاص عليه مع ان با حجة الشر فقتله
لم يحصل قصوه ذلك بطل معه من جهته وفيه جراح للثمن
فان قل مستحب ما فرغ مخالف لا خلاف في قوله كتب عليكم
القصاص في القتال النفس بالنفس فلا بد ان ما خرج من
ما لقتل خطا فانه قتل بغير قصاص فله القصاص في كل
مقتل من غير ما يخرج في ما له ايم قال القائل في ما لم يخرج
العمر الخطا في العمد فان المواقف لا تقتل العمد واما في
الخطا فله القصاص على ما قلناه يعني ان الدية لما تقتل
على ما قلناه بغيره ويقصر في حفظ انما في دية
من دية ولو لم يقتل في مقتله بغيره في مقتله بغيره
وجب الخطا ايضا يعني في الخطا لا خلاف في القصاص
وهو قوله تعالى ومن يقتل مريضا خطا بغيره فله مائة
ودية حسنة او اية هله ولا ان مقتول من هذا فلا بد
مست من ذره وهو بغير من ذره والحكم في هاد واما ذلك
وفي قتل احد الاسيرين الاخر يعني لو كان السلمان لاسير
في حرب فقتل احدهما صاصه او قتل سائر جاسير
كغير الثاني بغيره بغيره او قصوم بغيره مقتله بغيره ان
يقدر على عتاق ففقط من اطلاق القصاص بلا دية
في الخطا ولا يني في القصاص لو قتل احد الاسيرين
الاخر فله القصاص عليه دية ولا كفارة مقتله في حقيقته
اصلا ولا عما عليه غيباب الاخرة ولا في اسيرين الدية
في الخطا والعمد لان العصمة الثالثة في احوال بغير الاسلام
لا تبطى بها الدخول بالاما فكذلك لا يسير في كتمانها
واما امتناع القصاص في قتلهم المنفعة كما ذكرنا ونجس الدية

في قوله

في قوله قتلنا ان المواقف لا تقتل العمد وهذا وقباس
قا نقله في صحيحه عنهما في استامني من وجوب
القصاص في العمد لا يقولان في الاسيرين لان الوجه
بيهما ولا في حقيقته هو الفرق بين الاسيرين والمثمنين
وهو ان الاسيرين لا يقتل بغيره او لا يسير مقتول
بالاسيرين بغيره لصيرورته مقهورا في دية ثم حجب
بغيره بغيره باقائه ومسا فاسير في مقتله لا حجب
اصلا قلنا ان الاصل غير مقصوم كما ان يبعه كذا يستنظ
عصمة العصمة الاسير مقتول المتقوية عيا توجب
المال عند التعرض فاذا سقطت فلا تجب الدية اذ لا
لا في العمد ولا في الخطا في مقتله هو في ما توجب
الاخذ عند التعرض المستفادة من قوله تعالى ومن يقتل
مريضا بغيره فله مائة بغيره في مقتله يعني ولا
تكون الكفارة الا فيما يوجب العبدية في مقتله
اشهر اسير فابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يوجب الكفارة
في الخطا في العمد يعني ولا ابو جوب الدية وطلقا والكفارة
انضما في الخطا والقتل من اسير بغيره يعني في ما
الخطا حيث لا يجب بقتله الا الكفارة في الخطا فقط ولو
سقطت الا في مقتله في وان تعدر الكلام ولو ورثته في
سقطت فله في الخطا لانه لا كفارة في العمد عندنا وعوط
ولم تحجب الدية لعدم احوال بغيره في مقتله العصمة
المقومة الى القتل بغيره الا انما في قيمته بحيث من هتكها
فقتله القصاص او الدية وهي تثبت عننا بالاجز
بدر الاسلام وتثبت الدية بجماع كونها ما مقهور
في يد يدهم كما نبت عليه المال بغيره في مقتله

في قوله

بجوار دخول البناجر وارضلرب مستا منا فلدنك رهنا
 من كل مائة ما لا يسع النقيب التماسا قال محمد بن حنبل
 الله تعالى انا ساد محال ساد في هذا الحرب ما شئت الا لك
 والسلاح والسبي وان لا يحمل اليهم شيئا اليهم حسب الله
 سوا الذي لا ياتهم سبي فيمن لا يرضى من سبيهم السبي اليهم
 المراد من الكرم التحليل والبقال والحديد والابر والنشر ان الذي
 يحمل عليها المتاع والاردم من السلاح ما يكون معدا للقتال
 ويستعمل في الحرب سوا ذلك يستعمل في ذلك وغير الحرب ولا
 يستعمل في حنا من السلاح ما لم يضر وما صغر حتى لا يبرأ
 المسنة في اربعة احوال اليهم على السبق والذات للعدو الذي
 يصنع منه اللاح يكره حله النهر وكذلك حوز والذبا ح
 والقتال الذي هو غير محمول وان كان خيرا من ابريسم او قبا
 وقفا من القنفذ لا يسب ما دخلها اليهم ولا يسب ما دخل
 الصنوبر والشبهه وكذلك الاصا ص لا يهدل يستعمل في السلاح
 في الغالب وان كانوا يحملون اعظم سلاحهم من ذلك يحمل
 اذ خال شي من ذلك اليهم ولا يطلد خال السور والحدود
 معها اجنحتها اليهم لان الغالب ان يدخل ريش الشناد
 والنسيل ولذلك المتعاب اذا كان تعمل من ريشها ذلك
 فان كانت انما تدخل للصيد فلا تاس ما دخلها يدخل
 في السابري والعصفق لذلك وذا الراس ان يدخل
 الحرب ما عا له للخيار ومعه ريشه وسلاحه وهو لا يريد
 ليعنه منها كرم يمتنع ذلك منه وليس هذا الا ان يملكه اهل
 الحرب لا يتصور ضوابط في ذلك وكذلك سائر الدولاب ولكن
 لو اتمهم على شئ من ذلك سجدت في الله ما يدخله للمبهم
 ولا ينبغي حثي حربه الا من ضرور فان خلق على ذلك

انتمت النعمة بيمينه فترك ليدخله والى الحرب فان اول
 ان يخلق منعه اذ خال شي من ذلك ولذلك اذا راد
 حلالا منعة اليهم والى الحرب في الشفينة وان دخل بلام
 غلا منعه يحذر من عينة من ذلك كما حذرت اليه وانما منع من ذلك
 ما يورث القتال كمنه ان انهم استخلفوا قوما النقي اذا راد
 الدخول اليهم ما كان فانه يمنع ان يدخلوا معه او يورثون
 او سلاحا الا ان يكون معروف بالجملة والبيع ويستخلفوا ايضا
 على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والقيق انه لا يريد
 برسم السبي ولا يسعهم غيرهم الا من ضرور فلو لمسا من
 اذا راد الرجوع الى الحرب بشي مما ذكر فانه يمنع من ذلك
 قال الا ان يكون في كرا سبنا ودوا من سب او ذي عيشة
 لا يمنع منه وادالك ان قتل الحرب يحل اذا دخل عليه من التاجر
 بشي من هذا يدعوه يخرجهم منه ليدعونه بمنه فانه
 يمنع السلم والذمي من دخول الغيل والسلاح والقيوع اليهم ولا
 يمنع من دخول البغال والحديد والنور والبعر ولذلك لا يمنع
 من ادخال سفينة واحدة يريها ويملك فيها متاعه فان
 اراد ادخال حربي منع من ذلك وهذا كله استخسان ولا
 يمكن من ادخال اليهم خادما في هذه الحالة مسلما كان او
 كافا ولو ادخل الحربي البنا ما كان ومعه كراع وسلاح وزين
 لم يمنع من ادخاله ما حاد اليه اذ ارفا فانه كرا ذلك كله
 بدو اركهم ان استتروا بالارواح والسلاح او مقام من كان
 له او افضل مما كان له او شر مما كان له فانه لا يترك ليدخل
 شيئا من ذلك الى الحرب وكذلك لو شئت ما باعه بيمينه
 او استقالا لست ترى يسع فيه فاق له قبل القبط او يهدر
 او راد الشك في علي حثي حربه او بخار ريشه او استتر طه

المستري لنفسه وان كان الحرب لشدة الحرب المستري لنفسه
في تفتق البيوع على خياره فله ان يعود به الى داره
والحبيب ولو حاله بغيره بسيف فاشترى به فوسا
اورحما او تدرسا او ترك ان يخرج به ولذا لو استدله به
سيفا خيرا منه وان كان هذا السيف مثالا اول او شرا
منه لم يمنع بان يدخل به كذا في ميسوسه ولا اصل
في جيشه هذا متى استدله سلاحه سلاحا من غير
خيشه لم يمكن من ان يرجع به ويجبر على بيعه سواء
كان خيرا او اخرجه عن ملكه او شرا منه وان كان ما استدله
به من جنس ما دخله فان كان مثله او شرا منه لم يمنع
من ان يرجع به وان كان خيرا منه ممنه من ذلك وان
استدله بغيره او غيرا منه بغيره لا يمنع منه بل لو
له ان يخرج له داره او حريمه وحكم الاستدلال
باللح مثل حكم الاستدلال بالحق في جميع ما ذكرنا
وان استدله بحمارا ثانيا او بفرسه الذرة فوسا اني
منه من ادخله داره وان كان دون ما ادخل
في الحق وان استدله ببغلة الذكر بغلة اني اودونه
لم يمنع وان استدله بحمارا ثانيا او بفرسه
بفرسه بوزن او بوزن بفرسه فوسا منه وان استدله
بفرسه الانني لا اني فوسا اني في الحرب والفرس
انبت منها وارحى لنفسك منه واجر على بيعه لان
يعلم انه مثله اعطى في جميع وجوه الانتفاع او ورويه
واما الرقيق فوسا استدله بحمارا ثانيا او بفرسه
ما عندا ورويه او افضل منه فانه يمنع ويجبر على
بيعهم ولو ان مستامني من الروم دخلا دارا ثانيا فان

ومع احدها رقيق ومع الاخر سلاح فتبا دالا رقيق
بالسلاح او باع كل واحد متاعه من صاحبه بدينار
لم يمنع كل واحد منهما ان يدخل دار الحرب ما حصل له
ولو كان حراما من الروم دخل السنا ما كان يبيع السلاح
او رقيقا فان كان يدخل بركب الترك او الدليم او
غيره من اعدائنا لم يمنع منهم ممنه من ذلك
وكذا لو ادخل داره بدينار بدينار بدينار
للمسلمين وان ادخل داره بدينار بدينار بدينار
للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان احد المسلمين يبيع
من الروم ولا يخرج الترك ومع احدها رقيق ومع
الاخر سلاح فتبا دالا او شترى كل واحد منهما
متاعا حراما بدينار بدينار بدينار بدينار
اشترى ابي داره وان كان ثانيا لا سلاحا بدينار
من صنعة مثله فكل واحد منهما ان يدخل داره
داره وان كان احدها افضل من الاخر فالدنيا
افضلها ان يدخل داره بدينار بدينار بدينار
ذلك ولكنه يجبر على بيعه بدينار بدينار بدينار
المادة بين المسلمين في ذلك ولذلك في حكم الدار
غبارا رقيقا وخيارا شترى وارحى رقيقا بدينار
ما لا يتاخر رقيقا بدينار بدينار بدينار بدينار
من الاخر فان هناك لا تجعل للمادة بدينار بدينار
المادة بين المسلمين في ذلك ولذلك في حكم الدار
المساواة لا يمنع كل واحد من ادخل داره ما صار
له وان كان احدها افضل من الاخر لم يمنع الذي اخذ
اخرها ومنع الذي اخذ افضلها من ذلك ولو كان

تبادلا بعدا ما لم يكن لو احد منهما ان يدخلها خذ
داره لان اختلاف الذبوة والابنية اختلاف جنس لذا
في الحفظ ولا يخفى ان المستامن في داره فباله بصير فيها
خادمه حكم الذي لا في وجوب النقص من يقبله وعدم
مؤخذته بالقبول غير فيه حق العبد في خذ
الما من منه العتق ولا يحل خذته بعقد في سدة خلاف
المسلم المستامن في دار الحرب فيما خذها من رضاءه وهو
بر او حمار لان الماخوذ به رضاءه ليس بغيره من المستامن
اختلاف المستامن منهم في داره لان داره محل حكم الاحكام
الدينية فلا يعقل تسليمه في داره مع المستامن الا ان يحل
من العتق مع تسليمه ولا يجوز منه شي لان من
شرعا ولا حرج به العادة كالذي يوزن خذ من النصارى
الفرار لبيت المقدس وعلى هذا يعبر حكم ما حرجت
له العادة ان التجار اذا استنجدوا مريضا من حرجي يوزن
له اجرة ويذهبون ايضا لا مملوكا اخرجه من حرجه
مقتري في بلاده على ذلك المال ينزل على شرط انهم
هات من المال الذي في الحرب يحرق او يخرق ولا يمس
او غير ذلك المدقق المذنب من له عتقا ليداريا خذ
منهم وله وليل عنه مستامن في داره بغيره في بلاد السواد
الاسلامية فاذا لم سلطان يقبض من التجار في التوبة
ويذهب من رضاءه ما تلف عليه من يفرق ويخون فحريته
كان هذا الوكيل في داره لا يحل سكران يا خذ منه يدار
ما ذهب من مال له لان هذا ليس هو الا يلزم ولو كان للثا ج
شريك في دار الحرب فيعتد به في هذا العتق صاحب
التسوية في بلادهم وياخذ منهم بدل الهالك ويكرسه

التي جرت اقطار من هذا جعل لنا خذ فلان العتق
القا سد حرجي بين حرجين في دار الحرب او بين مسلم
وحرجي في داره كما قالوا في ذلك من سيرة في العتق
ما لا يخفى برضاءه في دار الحرب فلا مانع من خذ ولو كانت
تاجرا في دار الحرب مع صاحب السيرة هناك في دار
الاسلام ودمه اليه وبيع صاحب السيرة في داره المستامن
عند بلاد خصومية حلية خذ لان العتق الذي صدر
في بلادهم لا حكمه فيكون قد اخذوا حرجي برضاءه
ولو حصلت بغيره ما يخصومية فلا يقضي للثا حرجا بدار
ولو عتق لنا حرجي صاحب السيرة في بلادنا وازدان
يقضي الضمان في بلادهم والظاهر ان لا يحل له خذ
وتوزن حرجي في داره لثا في العتق لثا سدا لثا بدار
في بلاد الاسلام فاعتبر حرجي في بلادهم الشاي والابن
غلب ما ذكر في الكفاية انه لو قال سلات هذا لصريف
فاذا اخذ ما لثا فاضا من فانه يضمن لانه ضمن
نفسا بخلاف ما لو قال سلات هذا الطريق فانه من
فسلكت واخذوا له لا يضمن لانا نقول من سلات النار
الضامن من مبنية على ان المذنب لم يعزم على السلوك الا
بعد عز ويره وضنا لثا حرجي عزم على سفر والتجارة قبل
عز ويره واما ان يرد هذا العتق مع صاحب السيرة
زيادة الوثقة فلم يحمله على التجارة عز ويره الفارق
يقف هذا العتق لثا حرجي حرجي في الله تعالى وعسى
الكا في الاسلام وطلب الامان من المستامن في داره
حرجي مستامن من قينا سلة الاصلان الحرجي لا يحل من

بأحسن الجاهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيبري محاسن
 فيسبح مع دفة شرفه في الحال ويستأني والوضع عليه ليس
 بشرط وقوله خذنا منك الخية يقو من مقامه كما في الحروب
 فالأمة سنة بعد سنة فيه إشارة إلى انه يقتدر
 المدة من وقت التقدم إليه لا من وقت دخوله دار الإسلام
 كما في الهندية والمرا من السنة ما وقته الامام له سواء
 كان سنة او اقل كما سير من تحريمه يوم منسوب إلى الذمة
 وهو العهد سمي بالاد فوضه يوجب الذم وانما قبل له
 ذم لا أنه عاهد على ما لم يترك الذم والامام او
 دونه وما له حرم وظاهره ان الموت ان يوافق الامام او
 نائبه له اي للحزب المستأمن في دار غاز ذلك ان يوضع
 للزينة عليه عند تمام المدة المحظورة بشرط اللزوم اي
 لصبر ورثه ذمها فقام سنة او سنتين قبل القول فليس
 بذي وبيد صرح العتافي في فتاواه واليه اشار صاحب
 الهنك في التعليق وفيه لم يعني لصبر ذميا سواء
 قال له الامام او تارثه ذلك الا وانه حزم في الذم
 قال كذا بصريح ما لا يتنزه به جواز اقام هذا سنة
 قبل التقدير اي بتقدير الامام فانه انما يقدر مدة
 فالمعتمد هو القول لا انه لا يلاء العهد صرح في كفايته
 هو والحق حسن لذلك كما في حاصل العبد في دارها به
 نقل عن المسبوط انهم وعبار في الزبقي وفيه نقل
 في السراج ما في النجاة ثم قال وهذا موقف متاع المسبوط
 وقد نازع الكمال في استغارة ذلك من كلام المسبوط حيث
 قال في الاصل المسبوط بطلب على ان يقدم الامام ليس
 بشرط ان يغير رده ميا فانه ينبغي الامام ان يتقدم

الشيخ

اليه فاما قوله قال وانه لم يقدر له مدة فالمعتمد
 القول قال وليست بالأمر لانه يصديق بقوله له ان
 اقتطع طوبى لمنعتك من الموت فانه اقام سنة منه
 قال وفي هذا شرط التقدم غير انه لم يوقت له مدة
 خاصة والوجه ان لا يمنعه حتى يتقدم اليه انتهى
 ولذا قال الشارح قال في المعص والاول وجهه قال في
 الاصل السعدية ولعل فيه ما يبين وينبغي ان نظهر
 فائدة الخلاف في ابتداء المدة التي يصبر بها فانه لا يمتد
 فعلى الاول من وقت التقدم وقد ذكرناه سابقا
 وعلى الثاني من وقت الدخول والقولان متناولان
 في التخرج من دار الحرب عليه في جوار الملك لا بشرط
 اخذها منه فيه بانه قيل ان اقتت سنة اخذنا منها
 حزية هذه السنة ونصير ذميا فيستند بوجوبه منه
 كما تحت السنة الاولى ورواهما شريطة فلا يؤخذ الا به
 السنة الثالثة لانه انما صار ذميا بعد حوله الاول
 واذا صار ذميا يجري القصاص بينه وبين الذي
 وبني المسلم اذا قتله عمدا ويضمن المسلم قتيمة
 حنيفة وقتيمة تخيير في ازالة ثلثه وتجب الدية عليه
 اذا قتله خطأ وتجب لغيره الا في عهده على الكفاية
 وتخبر عليه ايضا غيبته كما في فضلها غايبته
 المسبوق من صفته ولا تخفى في الايسوا في ظلمه وادان
 كذا في الفقه فانه قال في قوله تعالى يجب احداكم
 ان ياكل لحم خبيه ميتا يقضي ان لا تحرم غيبته على
 المؤمن لان الاكل هو الموت قال تعالى لا يؤمنون اخوة
 فليس الحق الذي بالمسلم في قتلهكم بنقض احس

يفيد ذلك وقية أي في اللغة موطن المستامن في داره وكون
 ورثة عمه أي في دار الحرب وحق الامام ماله لهم أي لورثته
 كما قد مو اللابدان يقيم المدينة على ذلك وبأخذه
 الاولي وبأخذه حيث لا وجه لاستحقاق النوب
 بغيره أي بأخذه الميراث ان يرضوا وتوافق ما بينه
 من اصل الدولة فقلت استحقاقا لانهم لا يملكون اقامتها
 من الميراث لان اسبابهم في الحرب لا يقع فيها المسلمون
 فصارت له هذه النسبة فيها لا يطول على الرجال في اقامتها
 لانهم لا يرضون عن هذه الحال فقلت في ذلك
 منهم ليكن ياتي وارث كمن الارث كما حذروا اشتراكا
 قبل هذا قوله ما خلا لا في حصة كل في ذلك
 وقيل يلحق جميعه ولا يقبل كتاب حاكمه اي باسرها
 ورثته ولم يثبت انه كتابه فتحه واذا اراد المستامن
 اخذ عاقبة الحرب بعد تمام حكمه ولو وصلته لثارة
 او قضا حاشا كما يفيد الاطلاق نهر من لان عند الدولة
 لا ينقص لانه خلاف عن الاسلام والا كلام لا ينقص
 فلذا خلفه درر يبي وفي جموعه نقصه قال في
 التمهيد لان عوده خير في مسلمين يعود به حواظنا
 ويتوالده في دار الحرب وقطع الزينة وقفا منه الذي
 من الخوف من ان يخلصا منه في البحر وصيانة النخبة
 فيه حيث قال وثبت له حقه احكاما الذي من منعه من
 القدر الحرب اذا لم يعل وجه الكوف لهم فلو خرج ليخاف
 ما من عوده عاقبة لا يمنه كما لم ويؤديه ما في شرح
 السالكين لانه لو اراد التمس في خطابه ما كان في منه
 يمنع من ذلك في سلاط معه لان الظاهر من حال

ان يسمع منهم بخلاف السلام الا ان يكون معروفاً بعد اتمام
 ولا يمنع من الدخول بخلافه على النفال والحجر والسفوف
 لانه الحق الذي يستحق له ان يزعم ذلك منهم انهم
 كما يمنع من ارجوع ايضا ودخل حرفي دارا بان كان
 امر خارج وضع عليه من دار الحرم الكرمية ان
 لم يكن يلقى فلا يكون محرم من دار الارضي لغير جهة
 ذميا انه قد يشترط في النجاسة حتى لو كان الارض قبل
 وجوب الزاج لا يكون ذميا فيه صرح المرحوم في مختصره
 وبمسألة البقية في النجاسة وكذا ما تقرر في المرحوم
 وبمسألة البقية في النجاسة وكذا ما تقرر في المرحوم
 اخر خارج بالمقتضى فانها من مسأله في المرحوم لا يصير
 الخارج من الكسوة على ما رواه الامام فان المرحوم لا يصير
 ذميا في النجاسة وهذا ظاهر في رواية وهو صريح في
 قال المرحوم في فصل يصير ذميا بنفسه لا ان ذميا
 صار له نكاحا من احكام الاسلام انتهى وانما يصير ذميا
 اذا وضع الخراج عليه ولم يوضع الزامه به وهو
 بما يقع في مسأله وهو يزعمها وتطهيرها مع النكاح
 منها اذا كانت في مثله ولا يقع بوضع الامام ولو طهفه
 ان يقول وضعت على هذه الارض حجرا وكوه لا
 الامام وط لا يقول في كل قطعة ارض ذميا بل يخرج
 من حيث ستر وطيفة الارض على ما ستر على
 من صارت اليه واستقرت في ذمها في النجاسة واطلاق
 في وضوع الخراج فتم جميع انتساب التزامة فلو سئل
 انتقاد من ذمها صرح في تفسيره في اول مسأله
 اخر خارج في ذمها فان كانت ارضه خارجا
 المقتضى فانها لا يكون ذميا في ارضه

يخلق بدار الحرب واسر معدنك وظهر على جاره فاخذوا
 قتل لا يتيق له مظالمه المسم اليه بل يغور المسم اليه
 بالسم فيه فبذره عليه اسبق من يد غيره وما عصب
 مته قال في البحر وبيغز له تكون العين المصوبة منه كدنه
 لعدم المطالب وليست يد الفاصه كيد النهر يعني
 فلا يحق بالوديعه لان المودع بالغصب كيد النهر
 على كيد ابراهيم جرها فان لا جرة المستاجر و
 غيره لسبق يده وهذا يحكم من صاحب النهر حيث
 قال اقول وعلى هذا فلو كان له سلم في نهر و
 اجرة على ستمطاف من هو عليه ما اتجر وهذا التقيد
 ان العيني المستاجر لا يتحمل من زلة اجرة فلهما الحق
 بالوديعه فان يد المستاجر كيديه ولم تنق لها جيرة
 المطالبة الا اذا كانا مستاجر جرة واحدة ملكية ولم يترد
 عليه ببيت فنتفى يده لانه حينئذ يتحقق بالغصب
 والله اعلم وقوله تسبق يده على ثلث تقدم من مسالة
 المديون والمكاتب والفاصب والمستاجر كما رآه
 بفتح اللام لو ديعته عند مصوم والا في غيره وانما
 صارت غنيمه لان نفسه صارت مغنوم فكذا ما
 كان تابع وهو لو ديعه ويدا المودع بالغصب له جرة
 فلا يهاك انت في يده لئلا يترد الغنيمه بها لنفسه
 وكذلك ما عند شريكه في المال المشترك بينها وكذا ما عند
 مضارب من مال المضاربة وكذا ما في بيته في دار
 وبيته المملوك بالاول يكون الجميع فثباته عنده
 فان قلده حتى ينبغي ان يكون الوديعه لو رثته كما قال
 الشافعي كما اذا فارق دار السلام قلده اذا مات

في دارها

في دارها ما في امان وماله في امان فلا لو رثته خلافا
 عن امانات وقتل يعالظمتو على دارها ولو سير حيث
 زال الا امان عن دمه فلذا عد مال فطره لغرف حتى
 في الغاية يعني ان يكون الوديعه يخص بها المودع
 فتح وقال في البحر وان كان مال وانه ان غنيمه لاجن
 فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج ولا يترد له ما خود
 بقوة اكتمل من غير قتال بخلاف الغنيمه لا يملك
 بمباشرة الغنيمه ويقوم اكتمل وفي الشتر خانية
 وديعته في الجافة اكتمل عند ان يكون وقال محمد
 بن قزوين لا يملك القاسم ان يخل ويبيع ويؤجر الذي
 حمله في داره وام ولده باسره انتهى واحتمل
 في الرص قال في البحر والرهف للمزني يدينه عند ان يكون
 في الدلتا في وعند محمد ساء ويستحق في يده والزيادة
 في السلمى وينبغي ترجمه لان ما ادعى الدين في
 حكم الوديعه وهو في امانته ورجح في النهرية اي الرهن
 للمزني يدينه قال وانت خير بان تقدم قول ابو يوسف
 بوزن ترجمه وهذا لان الوديعه امانا كانت فلهما من
 من امانا في يده حكم ولا لذلك الرهن انتهى قال المحمدي
 ان سلمنا ان التقدم بفقد الترجمة دائما بما يفيد الترجمة
 قول ابو يوسف على قول محمد فيما اذا كان الرهن قد ريد
 امانا كان ريد فكم يعلم حكمه على قول ابو يوسف وقد مر
 في كتاب الرهن بانه امانة غير مصروفة فلذا قال في البحر
 ينبغي ان يكون ختم الوديعه فله في يده حتى انتهى
 قلده ولا يخلو ما قد سأل ان ابا يوسف قد روي عنه
 ان الوديعه تكون للمودع وذا في الدرر في يده مدنية

لانه ذكر بلنظ عندني يوسف وعمل له بات يدها اسبق
 فاولها احق فحيث كان كذلك فالهين للمؤمن عند
 اني يوسف مطلقا زاد على الدين والافاق رحمة في النهر هو
 الذي يقول عليه وفي السر جاء يوسف الذي الذي
 الحق بدار الحرب صحت باخذ الوديعه التي اوردتها
 عند معصوم والقرض الذي اقرضه معصوم وجب
 على المودع بالقرض والسفر من التسليم اليه لانه مال
 لا يضيي شيئا الا سوا ويقتله بعد الظهور عليها
 ولم يوجد احد من انبياء عليه اي ويسمي على وجوب
 التسليم فيكون منه اي مما اودعه واقرضه دينه اي
 الذي استدانته عننا في دار سوا كان الدين تسلم
 اودي وقد قدومناه ودرنا انه بحث لصاحب البحر
 ولو وصليه صارت وديعته فثبت يعني فثبته
 حق الدائن على سحتاقا الفاعل في قال الشيخ الرضي
 قوله ولو صارت وديعته فينا اي كما يوفي دينه من
 وديعته ورضه الذي بعث من باخذ يوسف في من
 وديعته التي صارت فينا فان زاد على الدائن
 جعل في بعث المال واما دينه وما في حقه فانه
 سقط بالقبلة عليه فلا يوفي دينه لانه وصفي
 في ذمة المديون وليس بمال بخلاف الوديعه
 وتخوها انتهى ثم ان كانت الوديعه من غير جنس
 الدين باعها المقتضي وفي منها الدين وان قتل
 الذي لحق بدار الحرب قبل الفتنه عليهم او مات فقط
 بلا غلبه عليهم فدينه ودخل فيه غدا ما باعه لغيره
 حيا ورضه ووديعته ويذفع جميع ذلك لو رتبته

لا

لان جام الاماره باق في ماله لعدم بطلانه فبر علي
 ورثته لقيام مقامه كما يرد عليه في حياته لان
 نفعه لم يضر معصومه حيث لم يورس ولم يفتل
 علما هل داره فلذا صارت وفي الغايه وفي الديون
 قولان احدها انه لو رثته والاخر انه موقوف برزخ
 الاول ولا نفع يستل ان يكون وديعته فشا في هذه
 الصورة كما في الاول وكما في الثاني وخالقه وديعته
 في دارهم عند خراب ومسلم اودي تشر ظهر على الدار
 فانه يكون فشا لا نقول الوديعه في دارهم ليست
 كالوديعه في داره لان دارهم ليست بدار العصمه فداره
 دار عصمه فثبت الوديعه معصومه في داره
 وفشا لا بداع انتهى كما لو ظهر على بنا المنهول اب
 ظهر لمسلم عليه اي على الذي الذي يحق بدار
 الحرب وهراب ماله يمس الوديعه له بحيث تسلمه
 لمن ارسله باخذ وديعته من كلام السيد محمد ان
 هو دارهم من لونه بعد الاكسر وقبله قال ولا يصير
 فينا لان السهم بطل به ورسد جمع حر في هذا
 اي حاشي في الارسله من مكانه كان في دار
 له غرس لمسلم العبد امهله مرة لرجل وناظم
 طعام الولييه فاموس واولاد صفار وولاء
 الحنف وكانت لدا ايضا وديعته مع معصوم وغيره
 ان له مال اودعه عند مسلم وفيه وحرثي فاستلم
 هتاي في دار الاسلام وصار تحت افاد بهنات
 قبل الاكسر في المنى تبعا لصاحب الكفر والهداية
 انفاقه والراد انه صا من اهل دارنا ما باع اسلامه

او يصير ورثته ذميا لظهورنا بعد اسلامه عليه السلام
ان على دار الحرب الذي كان فيه اهله واولاده ومولاه
فكله في عدم يده على مولاه لان تنبأين الدار كاصح
للمصنعة لقوله تعالى للفقير المهاجرين الذين اخرجوا
من ديارهم ومولاهم فصاروا فقرا ودينهم في
دار الحرب حين فارق دار الحرب كان المال مال حربي
غير مصص فلما سلم في دار الحرب لا نفسه ولا اولاده
لا تصير محزنة بحرف فيه لاختلاف الدارين فلم تثبت
يده على الا حقيقة ولا حكم في المال غير مصصوم فكان
فشا وعدم ولايته لان اوجهه واولاده الكفار حربيون
وليس بناع لمولاهم ولذا لم ياتي في بطن زوجته
لو كانت حائلا فلما اند جزها وبنتها في دار
الحربية واولاده الصغار غابت عنهم ابائهم في الاسلام
عند فتح دار الحرب مع تبين الدارين لا تحقق التسمية
ولو سلم على بنا المنعول طفلة اعم من ان يكون
ذكر وانثى التتالي الى دار الاسلام سواء سبي او يهد
اسمه الذي سلم فيه او لم يهد خرم دار الاسلام
واقاد الوالدين بانه لو سبي بذكره لا انظر فاقه التسمية
بالاثر فانه يحكم بالاسلام بتسمية الدار لظفر غلب ما
في كتاب الصلاة وهو كذا الطفل بعد وصوله في دار
فون لانه نبوا منه في ارضه مسلم تنعلا بيه لانها اجتمعا
في دار واحد فلا يشك على ما قررنا قوله صلى الله عليه
عليه وسلم فقد عرفت مني دما فوارم الحرب منته لان
المادة موكلهم للصحية معقاة لا مطلق الا بطلان فلا يعم
ما في دار الحرب وان اسلم الحرب من ذم في دار الحرب

في هاتاهي دخل في دار الاسلام وكان له في دار الحرب مال
موجود بعضه عند مسلم وبعضه عند ذم وبعضه
عند حربي وله زوجة واولاد صغار وكبار فظفر المسلمون
عليهم فطفله ان جئنا بنا مسبا حرمنا تبعا لايته
لاختار الدار لاري للموت فمات في دار الحرب ومثله
لو لم يسل بل يفت الى الاقام في دار ذمة اقيم في دار الحرب
وايضا بل يخرج كل سنة جاز ويكون طفله ذميا بمنزله
ويكون الاب احق به لان الذم لا يملك بالغير فكلوا مسلم
الاب في دارنا او صار ذميا ليرجع حتى يظفر في دارهم
تسعة طفله ولا سبيل عليه ونما فانه في بحر سير الكبير
وضه ولو دخل الصغير الذي يصير ذميا نفسه دارا
لنا بارة ابيهم فان كانا ذميين قلنا ارجعوا الى دار الحرب
مختلفا ما اذا كانا مسلمين او احدهما قاتل يصير ذميا
تبعنا للمسلم منهما لان الذي يصير ذميا نفسه في حكم
الشفقة في الاسلام كالذي لا يصير ذميا نفسه قال
وهذا تبني خطا من يقول من اصبحت ان الذي لا يبر
عن نفسه لا يصير ذميا تبعا لابييه فقد اوضح محمد بن
عليه السلام يصير ذميا انتهى ولا تنقطع تسمية اجد ابويه
الا بملو عنه عا قلا حتى لا يفرجوا عنه التسمية فتسب
حيث سلم ابوه عنه اذا كان تحت يده فلا ثلث واولاده
الصغار مطلقا في دارهم ولا يفرجوا عنه حتى يسلم
ان مسلم او ذميا تعظيلا ولا يكون قبلا الا على مسلم
كانت تحت يده تسمية وهو كذا المعصوم ويطه ابي
فانه تسمية تعذر فلو كانت في يده لم تكن قبيل
فلذا في يدينا تسمية وقوله حسن في قوله لا يديه وهو

خبر بعد خبر يعني كان يده بالاسلام محترمة كذلك
يدنا يديه محترمة اما بالاسلام وبالذمة وغيره
يعني وغير ما ذكر وهو ولادة الكبار وزوجته وعقاره
ورود يمينه عند حربي يعني غنمه للفا عني
اما ولادة الكبار وزوجته وعقاره فلما مر ما التال
الذي في يد حربي فلا يكره مصوم لان يدكر يمينه
يد محترمة ولو كانت عينا غصبا لم يكره يمينه من هذا
لان الذي سلم في دار الحرب وخرج بينها لم يكره ان يكره
الذمة يعني لان يد الفاعل صلب ليست بصحة فلا تنقض
عند المال ذلك وهذا عند ما لم وعند ما يجب ان يكون
فيما الاكالة غصبا عند حربي وبه قالت الامة الثلاثة
فيهم ويشترط للامام حقا خذ ذمة مسلم مقتولا خطأ
لا وجه له أصلا ولا يشترط حقا خذ ذمة الامم والخذها
لا يكرهها بل هي في بيت المال لعدم روث وهو مقصور
من ذره ههنا والآخر القتل الخطأ معلوم وكذا ينقض على
الكنى رضى سياسي فلما كان ويشترط للامام ان يضرب خذ
ذمة مسلم من اي حربي خذ ذمة ما كان ثم سلم ههنا
اي ذمة الاسلام فيما خلا ما لا يدينه من عاقلة فالتمة
خطا وعليه الكفاة لقوله نطسا مصصومة بالاسلام
خطا فيعتبر بسائر النفوس المصصومة والدية والكفاة
حكم قتل المؤمن خطأ لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ
فتحرير رقبة مؤمنة ودية تمتح الى اهله والمستامن
لما سلم صار من اهله رثا فصا رخصه حكم سائر المسلمين
والا لم يكن مستامنا ولا يكره لاشي على عاقلة كما في شرح
سكنى وروى بعد غير ذلك ما لا يوافق عليه علماء وقيل

في روى

المستامن الذي اسلم ولم يسلم معه وارثا فصد ولانها
ما لم يكن معه ولد صغير دخل به البناء على القتل
اي خيل الامام فان شاك قتل الامام القاتل قصاصا لان
الدية وان كانت انفع للمسلمين من قتله لمن قد تعود
عليهم من قتله منقمة اخري وهو ان يخرج من اهل
عن قتل المسلم اثنان او ان شاك اخلا امام من قاتله لا من
عاقلة فان العاقلة لا تدب والعمد الدية صلحا يعني
بعض التات الى حبل الان من حب القود هو القود والظاهر
انه ليس له الصلح على قتل من الدية ومطلب الامم الدية
هل يتعدي القصاص الى الاكالة في الذمة لانه قال النكاح
والظاهر في قول صلوات الله تعالى عليه وسلم ان سلطانا
من لا يملك له التهم ولا اصل فيه ما روى ان عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه لم يقتل ايا عبد الله بن عمر بن الخطاب
وفي يده خنجر فظن انه هو الذي قتل عمر فقتله فلما ولي
عثمان بن عفان رضي الله عنه قال عيسى بن ابي طالب
رضي الله عنه لعثمان ان يقتل عبيد الله فقتل عثمان
قتل يوه بالامس وانا فقتله اليوم لا افعل ولكن ههنا
الرجل من اهل الارض يعني ان هرير من ذمي وانا وليه
فاغفوه عنه واؤدي دية والدية انفع للعاقلة من
القود والحق للعامة والامام كالتائب عنهم فكان له
ان يصلح على الدية لا العفو ان ليس للامام ان يغفون
القاتل بعد تغيير بني نظر الحق العامة يعني لا سنة
اصطناع معروف في حق غيره وليس له ذلك وانما ولاية
بطريق النظر ولا تنظر في انظال حق الفغير في غير غاية
ولو كان المستامن قاتلا فقتله الملتقط وغيره خطا

وجب عليه القصاص في الجرم فان قتل في الجرم قتل فيه اتفاقا
والمسالمة فيها خلاف للائمة وفي شرح السير والوكيل في طهارة
دخول الحرم للقتال فلا بأس ان نقا قتلهم لقوله تعالى
حيثما بقا فلو لم فيه لان حرمة الحرم لا تمنع قتالهم
كالقتل اذا صالحوا انسان في الحرم جاز قتله وقفا
لا ذاه ولم قاتلوا في غيره ثم انهم من دول دخلوا فيه لا تنفرد
لهم فيه في الحرب وصارت لهم مينة لان الملة والبيعة
محارب جميعها في اهل الحرب لذلك والقول في النفاة
انهم وسيع في العنايات البحت التام ان شالله تعالى
لا يقتضون الا سلام اذا غلب اهل الحرم على دارهم وورث
اورثا هزمهم وعلووا وجروا احكام الكفر ونقض أهل
الذمة المهد ونفلسوا على دارهم في كل من هذا الصور
لا تقتصر في حرب الانا مودع ثلاثه عندنا حنيفة خلافا
لما وسنأتي ويتفرع على ذلك صارت دار حرب ان العدو
والقوم لا يجزى فيها وان الاسلام اذا صار دار حرب
لما دون الحرم ونفسه الاحكام اذا صار دار حرب
دار اسلام احدها ما اشار اليه بقوله يا حرا احكام
التي على استنها وانه لا يحكم فيها بحكم اهل الاسلام هندية
قال السيد حدود وظواهره لو اجريت احكام الكفر على دار
اهل الشرك لا تملك دار حرب انتهى فليست والامر كذلك
وقد ذكر الاستدلال في فصوله قال ابو حنيفة رحمه الله
يقول بان صلوة المنيه صلات دار الاسلام باجر احكام
الاسلام فيها فما بقي من غير احكام الاسلام فيها يتفرع
الاسلام على ما في ان قال ان لم ينعلم فاني شئت
من الملة يتبع احكام بنيها في داره ذكره في شرح الاسلام

الاذا كانت اهلهم

بجسد الدية لميت الما على عاقلة القاتل والكفارة عليه
واذا كان القتل عدوانا شت الايام قتله وان شاة صالحة
عليه دية عندنا حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف الدية عليه
فيما له ولا قتله به لانه لا يخلع من وجب كالات وتغويه
ان كان ابن رثمه وكلام ان كان من رثا فاشته من
له حق القصاص فلا يستولي كما كتب الذي قتل قبل
اد الكتابة وتمتدك وفاؤها المجهول الذي لا يمكن الوصول
اليه ليس يورث ان لم يستغفره فصارت لعدم يستقل
الولاية التي استظان قاتله ويورث لا يورث كما في الارث
لذا ذكره الزيلعي قال في البحر وهو يفيد ان من لا ارث له معلوم
فارثه ليست الماله وانما احتمل ان يكون له وارث ولذا من
لا ارث له ظاهرا او وصي يحرم ماله لا جنبي فانه يبطل
كل ماله وانما حنبل محي وارتكك بعد ذلك في كالا يخلع
انتهى ووقفه في النكاح والطلاق ليس وقفا له المالك
لا يورثه في نكاحه ان كان طلاقا فانها عن العامة
فصل الروي واحد بخلاف المكاتب زيلعي حريه دخل
دار الاسلام بلا مانع فابيع قتله فالنكاح المهر ومهره
كسفت شهته واستتبع فلم يثبت حتى وجب قتله
فالنكاح المهر ومن وجب عليه القوم في النفس و
فيما دون النفس فمقتضى منه في المهر جازا داره النكاح
والجنابات التي لا تقتل بل يجهنم عنه الفداء
يقتل النفس المحيية وقال المصنف ما يتفق به في وفاء
نالا ضرب انه لا يخرج من الحرم للقتل ذكره الشارح في الجنابات
لنخرج فمقتل لان من دخله شرا من جالده وهو
قوله في الروي وهو ان لا يقتل من

ابوبكر في يثرب سيرا لاصل فكل من حضر في موضع من هذه الدار
الاسلام لا يصبر والرب اذا لم يرضى من احكام الاسلام
وان كانت غلبة هذا الاسلام ودر صدد الاسلام بالسير
في سير الاصلان دار الاسلام لا يصبر والرب اذا لم يرضى
جمع ما به صارت دار الاسلام واثانيها فانها بقوله
باتت لها بدار الحرب بان لا تختار الهيمها لمده من بلاد
الاسلام هندية وقال لا ينبغي في ما لا يرضى الا الاسلام الذي
صار دار حرب مسلم اذ في اخيرا ما لان كان ثابته قبل
نفسه يعني لا ينبغي من اسلامه وللذي يعتقد الذمة
استيلا الكفار لمسلم سبلا به وللذي يعتقد الذمة
هندية وقال لا ينبغي في ما لا يرضى الا الاسلام الذي
الشك فانها تصبر والرب اذا لم يرضى من احكام الاسلام
الحرب ولا ينبغي في ما لا يرضى من احكام الاسلام بالسير
التي قالوا اجتمعا ان دار الحرب تصبر والرب اذا لم يرضى
يبيح قالوا اجتمعا ان دار الحرب تصبر والرب اذا لم يرضى
احكام الاسلام وان بقي فيها كافر اصلها لا تصبر والرب اذا لم يرضى
الاسلام فكذلك وجب ان تصبر والرب اذا لم يرضى من احكام الاسلام
فيها احكام الحرب الشك اعتبارا لاحكامها بالآخرى وقال
ابو حنيفة ان هذا الموضع كان الاسلام لو جرد هذه الامور
التي لا تصبر والرب اذا لم يرضى من احكام الاسلام بالسير
دار الاسلام لان اجتمعا اعلام الاسلام واحكامه اعلام
لكلمة الاسلام اما هنا بخلافه ودر صدد الاسلام بالسير
الاسلام في يثرب في يثرب طه ان دار الحرب لا يصبر والرب اذا لم يرضى
دار الاسلام في يثرب في يثرب طه ان دار الحرب لا يصبر والرب اذا لم يرضى
دار الحرب وان ظن ان احكامهم لا يصبر والرب اذا لم يرضى من احكام الاسلام بالسير
الاسلام في يثرب في يثرب طه ان دار الحرب لا يصبر والرب اذا لم يرضى

دفع

الاعلام الثلاثة فلا يصبر والرب اذا لم يرضى من احكام الاسلام بالسير
الاجلنا اصل الدين في المستقر ان دار الاسلام صارت دار
الاسلام ما حل احكام الاسلام فابقيت علقته من علقته
الاسلام يتبرج جانب الاسلام وذكر في المصلحة ان
الاسلام يتبرج جانب الاسلام وذكر في المصلحة ان
الاسلام يتبرج جانب الاسلام وذكر في المصلحة ان
احكام الفرض القضاة مسلمين والملوك الذين يطبقون
عن ضرورة مسلمون وان كان من غير ضروري فكذلك
ايضا من ضرورة مسلمين وان كان من غير ضروري فكذلك
الجمع والاعباد واجتمعا في دار الاسلام صارت دار
لا يستلزم عليهم واما طاعة الكفر فذلك ما عدا
وخطا ضمة واما بلاد غلب عليها الكفار يجوز للمسلمين
اقامة بلع والاعباد ويجبر عليهم ان يلتزموا بالاسلام
المسلمين ويجب عليهم ان يلتزموا بالاسلام
البرهان وقال بعض الكتابين اذا تخلفت تلك الامور
الثلاثة في عطف المسلمين في حصيل هذه الامور
فما جزم من ينفذ احكام الاسلام عادى دار الاسلام ومن
ظفر من المالك لا قدومين بشي من ماله يمينه فهو
بلا شئ ومن ظفر به بعد ما عدا مسلم او كافر من مسلم
او ذى اخذ باليمن له شأ ومن ظفر به بعد ما عدا مسلم
مسلم او كافر من ذى سلمه اليه اخذه باليمين ان
شأنه يمين وقد سلكتمون بلاد الهند حيث غلبها الفرج
هل هي دار اسلام او دار حرب فافتت فانها دار اسلام
افتت فتقول اني حنيفة ورعاية الاسلام لان الاسلام يملو
ولا يعلو عليه ودر نظر الدار احكام الاسلام في الغالب جارية

والفرخ لا يزال يولدون قضاءً مما يحسون بالحمى اشتد
 نسنا صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يقطعوا غلاف الشريعة
 بالقلم هذا ظهري والله تعالى أعلم ولا يزال
 نصير دار السلام بالحكام هذا الإسلام فيما جمعه
 وعيدون وصلية في غيرها في الحرب التي حاربت دار
 السلام وأصلها أي من ماله لا أول ولا وصليته لا
 لم تصل دار السلام جميع بينها وبين دار السلام
 بلدة لكفار دار الحرب
 عن الجمل صل من دار السلام ومن دار الحرب فاجب
 بانه ليس من أحد الفريقين لانه لا يفرق أحد عليه
 انتهى وقد قدمنا في باب تكلم الكافرين بالجملة
 بالحق بما في الحرب فتبين وفي حاشية إلى صعود عدد
 ما ذكرنا في الحرب الأهلية في نصه نقلاً عن شرح النظر
 الهام على سطح الحرب علم الحرب انتهى فكان ما ذكره
 قاري الهداية حثالة والنص مقدم على هذا الحرب
 الذي في سفينة قاصداً هذه إلى دار الحرب وانزل منها
 على وجه حيث أعطاه علم العقوف والله أعلم
 وهذا ما تقدم من قول المأثور حربه أو من دار الحرب
 الكاف ثابت في نسخ المتن كيد حربي في نسخ المتن
 سقط من نسخة الشيخ يعني أنه كان في دار الحرب
 المغارات والمخيم في بعضه أي في الغارات وهو قول
 حربي وهو قولنا في نصير دار السلام
 لأن النص لا يقتضي هاله ولا فائز من غيرات
 التي في دار الحرب إلا أن نصير دار السلام
 في المخ والدمى بانه وتعالى علمه تنبيه

三

الحكمة الذي جازى وطلب من الله نفع الخبز عليه والله
يكون ذميا برضى منه هل يجب من الخبز الى دار
الرب لقضا حاجته ونحوها لا بل بتدبيره لا يملك
ما تقدم انه يعني لان صاحب الفقة وغيره جعل عدم
المخرج الى دار الرب من حكم الذي وهم يفتيد به دون
ذمي ويتردد الشيخ الرحمي في التعميم لقوله من يخرج امير خصنا
وفيه مسلم اودى وقوله ومن سلك منهم ربه وديعة
عند مصور وهو ذميا والذي اربا عدم الفرق والله
يقا في علم وقد قدمنا صريحا بيننا عدم منعه
ففيه قوله اما تن كالموضعين الخ فتنبيه
فان **العشر والخرج** وجوزي
لما فخرج من بيان ما به يصدر من ما تنه في
يجب على المستأمن من ارضه من الوظائف المالية اذ صار
ذميا وذكر المصنفه تنه في الوظائف المالية وقدره
لما فيه من معنى العباداة الا انه قد عرفت ان
بما ليس بمقتضى وقد استعمله السيد الخجاني في دليل
مباحن الكليات في حاشية شرح المظالم ومودته
قال في المفتاح حقة ان يقول **باب الخبز** لانه
لما له وظيفة ما على الذي انتهى الا ان يقال ان ذكر
الخراج يستلزم ذكر العقل لا سببه الارض النافعة والخبز
به الخبز لان المصنف واحله العشرة الواحدة في نفسه
والخراج اسم لما يخرج من الارض والفلام سمي به ما يأخذ
الامم من وظيفة الارض والرس يعني مجاز القوم بالعلاقة
السببية فهو من طوائف السبب واردة التنبه على ان
اذا وقع له وجه العشر والخراج كان له ضلعة تحت

فقد فعل فقد فها والافادوز والوديل عليه وان كان العشر
والاجام على خلاف ما ورد به الشرع يكون ظاهرا والاخر المستحل
له كما ورد في ما مضى فما سقون ظاهرا لانهم خذوا الخارج
والمد والحدية على خلاف ما ورد به الشرع وليس الحد كالحد
محمود امر من العرب كلها عشرة لانه صول الله تعالى عليه وسلم
واللهما الاستدراك بعد ما يحد والخرج من طريق التمسك
ولو فله صلاية تقابل عليه لم تقصت العادة بنقله
ولو بطريق تفسيري فلما لم ينفى القصص العادة عدم
الوقوف ولا رضى لا تخلف من احد على تحت انتخاها
تسمى المثل وان شرط ان لا يرضاه عليها على انفسهم
كما في سواد المرفق وسر لولوب لا ينسل منهم الا الاسلام
والسيف ولا يه على رقبه فكذا لا يخرج على رضىهم
هي من حد الشام والوقف الا في بين ودر في المرفق
سرا الى كتاب العشر والخرج قالة بوبوق في الاما
حدود الرض لم يرب ما ويرحد والوقف الا في صفا بين
ويمن محمد من عدد ان في الشام وما والاها وفي تحت
تعود البلدان ان جزيرة العرب خمسة اقسام تها
ويجد وحماد وعرض قاهما تها من فجلنا حنة الجنوبية
من الحجاز فاما محمد لم يلا حنة التي بين الحجاز والمرفق
واما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى تصل الشام
وفيه المدينة وعما له المرفق في الما من الى الحين قال
الوقوف في الحجاز من المدينة الى بؤك ومن المدينة الى بؤك
الوقوف ومن بؤك الى ان يشاء فالسعة فهو محمد ومن
المدينة الى بؤك من مكة الى ان يشاء فسطح المرفق الحجاز
وما زاد الا مكة واحدة فيه فهاكة فهاكة فهاكة فهاكة

البلدان وهو اول ما لا يشك ان ما بها مدينة اذا سار من
 قادمه الكوفة يريد مدينة انتهى ولعله اراد بالبلد
 القادسية المذكورة وان كان الجمع بعد ذلك فيه شاك
 هذا لما يسمى باسمه الحقيقية جعلت ان يكون
 لها اربعة عشر ذراعاً في الامم وفيه بيت المقدس وظهرت
 وهي احد عشر سواراً في الامم وفيه بيت المقدس وظهرت
 كثير من الامم من حال مصر فيل بها حطبات
 لانه بناها حولان بن عمران بن الحاف بن قضاعة
 وهي فوق الفسطاط وكان اتخذ فيه عديلاً من بني
 ابي سريته متقياً سائرهم في ايامه اعلم ذلك من
 المنصور في كتاب الانساب من كتاب من العبد
 يدعى الكوفي اربعة مستوفى الامم في ذلك وفيه شجرة
 دجلة وفي اول العراق وهو موقوف عليه العلوية
 وما قبله من حدسوا العراق طولا من القلبية بنوع
 المثلثة وسلكوا المثلثة ولا يخرج منه كذا
 ومدينة ممددة في عبادان عظم نقله المصنف
 عن المفسر وعبارة المفسر القلبية من منازل
 السابرية ووضعها موضع العلف في بعد والاسوار
 خطا انتهى وفيها قبة من القلبية عظم
 لانه القلبية من منازل السابرية بمثلثين
 وكذا في القبة ايضا ولقد سار في ارض السابرية
 في ذم عبادان المخرج هنا فظن ان القبة من جنة
 النور وهو صاحب المخرج في نقله من المفسر بناعلم
 ان عظم فعلها من القبة فاعلمه فذلك نقل
 عبارة المفسر وورد على القبة في نسبة القبة الفاطمية

وليس

وليس كذلك بل عظم هو برفونه وما قيل في صورته
 وليس بفعل فتنه الى سنة ١٠٠٠ م في مائة
 وقامت في القبة حدة في بعد من القبة في
 ويطول على صفة القبة حصة صنفين
 البحر وقال القبة في مائة من القبة في
 حصن ما عرف به من القبة في مائة من القبة في
 سميت بعبادان في القبة في مائة من القبة في
 بلدة على بحر من القبة في مائة من القبة في
 شعاع دجلة ساسني في عبادان من القبة في
 وعبادان وبنو بني وعبادان من القبة في
 ومدة طولا في ايام ائمة وعشرون يوما وتصف
 يوم وعشرون عشرا في ايام سراج قال في القبة في
 والسابرية من القبة في مائة من القبة في
 عبادان وهي على القبة في مائة من القبة في
 الشريفة مائة من القبة في مائة من القبة في
 اذا سار على القبة في مائة من القبة في
 الى وسط القبة في مائة من القبة في
 من شدة من القبة في مائة من القبة في
 الى عبادان من القبة في مائة من القبة في
 القادسية الى مائة من القبة في مائة من القبة في
 وهذا تحديد العراق في مائة من القبة في
 فقد قد مناه واما في مائة من القبة في
 رضي الله تعالى عنه وضع عليه الخراج عظم من القبة في
 وهو اشهر ان يتقوا في مائة من القبة في
 ويخرج عن اي قرة او بغير بين جنة الامم فانه

ويعمل لك فملي يدك رسل بن ابي صفرة وقتيبة بن سلم
 واسا الرية فالتجوت ابو موسى في ولاية عثمان صلحا
 وفيه ولايته فتمت طبرستان على يد سعيد بن امار
 صلحا ثم فتحها عمرو بن العلاء والطالقان ودرند
 سنة سبع وخمسين ومائة واسا جرجان في ثمانين
 سلجما بن عبد الملك سنة ثمان وخمسين واسا كركان
 وسجستان ففتقنها عبد الله بن عامر في خلافة عثمان
 صلحا والفتح الجبل كله عنوة في وقعة خلوة ولا واد
 على يد سعد بن النعمان بن مقرن والجزيرة ففتحت
 صلحا على يد عياض بن غنم والجزيرة ما بين الفرات
 ورجلة والموصل من الجزيرة واسا محرق والجزيرة
 التي يروى الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا ودية
 للندب والامام في فتقنها ابو بكر رضي الله تعالى عنه
 واسا الهند فافتتحها القاسم بن محمد النخعي سنة
 ثلاث وخمسين واسا السواد في سواد العراق
 واسا السواد واسا السواد واسا السواد
 للراج على راضيتهم كما في شرح الملوك والارض النشام
 ومصر ففتحت عنوة على الفتح واسا اهلها عليها بالفتح
 وقرقلا ابو يوسف في كتاب المزاج وهذه الارضون
 التي اتممت في كتاب المزاج والارضون
 اهلها الذين في ارضها فوجدهم فان المسلمين
 انتفخوا رضى الله تعالى عنهم وصرحوا بفسادها من
 ذلك بل وضعهم رضى الله تعالى عنهم على الملوك
 فيها حين اتهم في فتقها فادانها على اهلها مملوكة
 لاهلها حين رضى الله تعالى عنهم وتصرعهم فيها

بهية ووصية واجارة ووقف وهورت عنهم وان لا يلقى
 منهم احد فاستغل الملك لبيت امان كذا في شرح الملوك
 وفي الترخا دنة فادان اسلموا سقطت الجزية عن اهلها
 ولا سقطت الجزية عن اهلها واسا راضيتهم واسا راضيتهم
 من الترخا وادانها فاستغلت اهلها وكذا في خلافة عثمان
 بالاسلام ولا باليهو من مسلم لا بخلاف بين المسلمين
 فاما ذرا هذا به وعند الامم الثلاثة يعني للشافعي
 في الاظهر من قوليه وما لا واحد في رضى لسوا د
 وكلها في عنوة واسا عليه موقوفه على المسلمين
 واسا راضيتهم واسا راضيتهم واسا راضيتهم
 لاهلها ففتح واستدلو في ذلك فان عمر رضي الله تعالى
 عنه استغلاب قلوب النصارى فاجرها قال ابو بكر
 الرزي هذا غلط من وجوه احدها ان عمر رضي الله
 عنه لم يستغلب قلوبهم فيه بل ظاهرا عليه وقتا و
 الصلابة على وضع المزاج واسا بلال واصفا به
 فدعا عليهم في الاستغناء عنها اهل الذمة
 لم يحضروا في الترخا ففتحت تلك الارض ولولا ان اجارة
 لا استغرت حضرة رضى الله تعالى عنهم في ذلك
 رضى اهل الذمة ولو كانت اجارة لا استغرت رضى الله
 ورايهم ان عقد الاجارة لم يصدر بينهم وبينهم عمر
 رضى الله تعالى عنه ولو كانت اجارة لوجب المقدم
 واما مسها ان جهالة الارض من جهة الاجارة وسادها
 ان جهالة المسألة تمنع من صحتها ايضا وسادها ان المزاج
 مؤبد وباتسلا اجارة باطل وفي منها ان الاجارة لا تستغ
 بالاسلام واسا رضى الله تعالى عنه وقاتلوا الاعداء

رضي الله تعالى عنه اخذ الخراج من انخل وغن ولا يجوز
اجازتها وهاشعها ان جماعة من الصلابة اشتروها
فكسب يسمون الارض لستاجرة ويبيعونهم شراها
كذا في الحسين و يجب الخراج ولذا يجب العشرة في
وجيز الكردية في الارض الموقوفة يعني لو وقف الارض
لخواجيه ما كنها في الخراج على حاله واحيا عليه لا يمنع
وقفها عن الوجوب الا المستثناة من بيت المال اذ
وقفها مشترط بها فلا يخرجها ولا خارج شربلاية من
لكم قال في التحفة المروضة احكام ان الواقع لارض
مصر لا يخلو اما ان يكون قالاها في الاصل بان كان
اهلها او قولا الملك من مالها بوجه من الوجوه او غيرها
فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه
فان وقعها فالحرج وجب على حاله كما صرح به
في الخلاصة لان الخراج مؤنة فيسمى المعنوية
فقد ايجابه في مال الصغير والوقف وان كان الملك
غيره فلا يخلو اما ان تكون وصليت اليهم باقطاع
السلطان ياها وشر من بيت المال بعد ما صار
لبيت المال فان كان الاول فغيب تفصيل فان كانت
موثقة او ملك السلطان صح وقفها وان كانت من
حق بيت المال لا يصح كذا في الاسعاف وصرح الشيخ
قاسم في فتاواه بان من قطع السلطان ارضه
من بيت المال ملك النعمة وله اجازتها وتبطل مونة
او خراجها من الاقطاع لان السلطان ان يخرج منها
انتهى وان وصلت الارض الى الواقف بالفسخ من بيده
الما على الوجه الذي ذكرنا بان وقفت حاجتها بالمسكن

دعت يا بيع رضي بيت المال فان وقفه مخصص
لانه مالهاتها وبراعى شروط واقفه سواء سلفا
او امورا وغيرها وان كان الواقف انسلطاه من
غير شر من بيت المال فافاق شيخنا سوادا في
صحة انتهى مخصصا وان لم يوافق في كونه في شرح
المستدرر وذكر الدر المنثور انما كان رضى سنو
وكما في جمعنا في اهلها عليه وصحوا ووضوا
على اهلهم مملوكة لاهلها يجوز بيعهم بها ونص في الام
في رتبة وقوفهم عنهم في اهلها لا يبيعيهم احد فينتقل الملك
لبيت المال فيخرجها الامور ويأخذ جزيه لاجرة بيت المال
ان اختار السلطان استقلالها وان اختار بيعها فله
ذلك اما مطلقا او اجهة فثبت ان بيع الارض رضى
وكذا الشامية صلي مطلقا سواء كان مالكا
او من السلطان فان كان من مالها انتقلت بخراج
وان كان من السلطان فان كان لمعجز مالها عت
في رتبها فكذا وان لموت مالها فقدرتها اقطاع
لبيت المال فان لم يخرج سقط عنها لعدم من يجب عليه
وان الماخوذ يكون جرة وان كنه لبست المال فان
باعها الامام والى هذه لا يجب على بيتي خراج
ثان الامام قد خذ عوضا من وهو من بيت
المال فلم يبق الخراج وضيعة الارض ووقوف يعمره
لم يجز لان التمساق لا يعود ويسمى من باب زول
المانه لعدم القضي وسوا وقفها ولا فان قلت
سقط الخراج فيبقى وجوب الفسخ كذا في بيتي
وجوب كما صرح به في البدائع وغيرها وصرح حواشي الاصول

فان المشرع يملك مال الوقف وصرح به في خزانة الفتنة
من كتاب الوقف فان الموقوف اذا فوض ارضه لوقف زراعية
فان عند الصالحين وكان المشرع على ارباب الوقف
فيما كان له من ارباب حياضه المشرع على ارباب الوقف
بوجوب المشرع لخاصة وغيره وانما يخرج به في الاراضي
المصرية الموقوفة لما في امر ارتقائي وجوبه اذا كانت
الارض من امة من بيت المال ووقفها المشرع بعد ذلك
صار ملكا له بموت اربابها وتعقبه المشرع فقال
ولا يخرجها فيه لانهم صرحوا بوجوبه المشرع لبيت
بقوة تقاضي واذا خرجت يوم حصادة وانفقوا من طيات
مالهم وخرجنا لكم من الارض وبقوة صلى الله
تعالى عليه وسلم فيما سمعت السمع المشرع لبيت
في الخارج لا في الارض فكان ملك الارض وعدمه سواء
وهو ركة التثاير والبروع ويجب في الارض الغير الزراعية
فما ليس بمشرع ولا خارج للمالك وبقوله وسبب وجوبه
الارض المشرع في حقيقة الارض في ارضه المشرع
والمجنون والملك تب لانه مؤنة الارض ولا ملك ان ملكه
الارض المشرع وجدلها سبب الوجوب وهو الارض
النابية وشرطه وهو ملك الخارج وشمله قول المتن
يجب المشرع في مسوق سائرهم فالقول بعدم وجوبه في مظهر
هذا الارض يحتاج الى دليل خاص ونقد صريح ولا يترك
سقوط الخارج مستوفى المشرع في الخارج قال علي
انه قد يترك في مسوق طالع حيث كانت من ارض المالك
او سقطت عنه بدليل ان الغارزة الذي اختط الامام
دارا في عليه فيها فاعاد جعلها بستانا وسقاها بالمشتر

فعله المشرع بما للخارج فعليه الخارج مع ان الوقف لا ينفذ
في كثير من الكثر والارض الموقوفة انه يؤخذ في الموقوف
النصف والارض المشرع في ارضه المشرع
الاجرة ما في ارضه في يد المالك فخرج وجب عليه
اوباعها ملاكها فتشترط في ارضها او باعها المشرع
لعين المالك عن اقامتها لا يملك يحصل لبيت المال في مقابلته
الخارج في ارضه ما في ارضه ملاكها فقط ارضه اخذ جميعه
وانما قد لا يخلو في وجوب الخارج في سنة البيع هل
هو على المالك او المشرع واما فيما اذا عرف المشرع
لعين المالك فلا تملك ما اخذ المشرع من العين انما
هو خارج السنة فقط وما يبق يرد على المالك كما صرح به
في المشرع وغيره فلم يخلو في مقابلته الخارج لا يرد
لبيت المال واما اذا كان في السطحات بعد ما صار
لبيت المال بموت ملاكها ولم يخلو وارث فلم يسبقها بغيره
لبيت المال منها لعدم وجوب عليه لانهم صرحوا بوجوبه
في الذمة لا في الخارج فعليه ان يحبس المالك من الزراعة
كذلك الاجارة لان بيدها في ارضه في النهاية وهو
ان يملك الاجارة يجب في ارضه اجرة حذو
المناقع بخلاف الخارج فعليه حذو ارضه السطحات لا في
الخارجية بسبب موت ملاكها وفقد وارثه لا يخرج فيها
ولا يخرج فيها المشرع في بيت المال ولا يخرج فيها
لا يقال ان الخارج ورضه الارض لا ينفذ اصله
لان نقول هو لبيت المالك الذمة صلحة الموقوف
فاذا مات ملاكها لم يخلو وارثه سقط لعدم العمل في ارضه
ولا يمكن الوجوب على المشرع من السطحات لان الخارج

لا بد فيه من الالتزام حقيقة وهو ظاهر وحكايا به انتقلت
الارض اليه ممن وجب عليه الخراج بنصفه لبيعه
وببيع اسلطان عند عجزه ولم يوجد في مسئلة ولو
قبل بوضو الخراج الا ان علماء مصر لم يجدوا في ذلك حرجا
وهو الخراج عليه ابتداء وانما بالترامد وانما وجب
لخراج عليه فيما اذا جعل ارضه بستانا وسقاه بالخراب
لما ادسقيه بها الخراج التزام منه كما في شرح البداية
مع ان المذهب وجوب الخراج مطلقا دون الخراج وهو
الظاهر كما في غاية البيان لما ذكرنا وكذا يسقط الخراج لو جعل
ارضه قصورا ودورا وانا ومستغلا ومقبرة علي
ما قدمناه من المنظمة الحسية وليست اراضيها مزرعة
لا غرض بها ولا خراج والخراج ارض اذ انت غلتها ويرى ما يسط
خراجها ويحس الخراج في ارض الصبي والمجنون والكلالة
لولا ان ارضه حرة وجب النفس كما في الارض
المملوكة لولا عيشه في داره وعلله بان سبب العيش في الارض
العامية محقق في الخارج وسبب الخراج لا في الارض العامة
فلا عيشه فالصاحب انتهى وقال في جامع احكام الصناد
ويجب الخراج في ارض الصبي والنسوان والماكين لا في
عمره في الله تعالى وحق الخراج في جميع الاراضي ويؤخذ
من ارض الصبي التقليل الممنوع وقضا عفا وانما في رضى
الرة التقليل لا ان العيش يؤخذ من ارض الصبي لم
في ظاهر الرواية ومن ارض الصبي في ارباب ان جوفها يخر
من الصبي التقليل الممنوع عفا انهم يرون في الزكاة
في باب العيش في قول الشارح وفي رضى صبي ويحتمل
وفي الهندية كل من ملك ارض الخراج كان له او لم يكن

صغيرا كان او كبيرا حرا كان او مملوكا وعبد ما ذرنا حرا
كان او مملوكا يؤخذ منه الخراج كذا في المحنط وقال في رضى
الاسلام ورضي عن خراجيه قال في تحفة الاخستين كما مثل
ان ارضي مظهر خراجيه في الاصل كما صرح به في ارضه
فقال وعرض رضى الله تعالى عنه حتى في السواد وسقاه
الخراج عليها تخفف من الضعافه رضى الله تعالى عنه وسقاه
ووصفه على مخرجي منتخبات عروب بن العاصي وذا جننت
العصاة غنى وضيقا رضى الله تعالى عنه وذا جننت
افتحيت صلي على يد عروب بن العاصي رضى الله تعالى عنه
وكذا في العلامة الشافعي في شرح النقاية معربا الى
مسود والطلقات ادققت فتدققت غنوة او ضلوا
على يد عروب بن العاصي رضى الله تعالى عنه وذا جننت
ولخراج على ارضيه انتهى فقد تنقوا على ان مخرج خراجيه
بوضو عروب بن العاصي رضى الله تعالى عنه وذا جننت
اختاروا اصل فتدققت صلي وغنوة ولا اثر في قولنا
خراجيه لانها قلبت خراجيه ذابسلها سوا فتدققت
غنوة ورضي الله تعالى عنها ورضي الله تعالى عنها
كما صرح به في الخلاصة وغيره وفي القضاة لا حرج الا ان
من ارضي مظهر خراجيه في ارضه ورضي الله تعالى عنه
الله اروي وقال في الدرر المستنيرة خراجها لا ما وذا جننت
جميع الاجرة لبيت المال كذا رضى الله تعالى عنه واختار
الاسطدان استقلالها فان اختار ربيها قلده ذلك اما مطلقا
المحاجة فتدققت ان بيع الارض في مصرية والنسابة صحه
مطلقا اما من مالها الذي تملكه يوم الفتيان ومن وارضه
ومن السلطان فان كان من مالها انتفاعات بخرار

واما ملكا واعلم يعرف من انتقل منه الي بيت المال فان من
يبدو شي لم يعرف من انتقل اليه منه بيتي في يده ولاد
يكون بينه ثم قال ومن وجدنا في يده او ملكه مكانا
منها فيحتمل انه احب ووصل اليه وصولا صحيحا انتهى
قال المحقق ابن حجر تلميذ في فتاواه النفوسية بعد نقله
كلام السبكي من هذا صريح في ان الحكم لذوي الاملاك والوقوف
ينبغي ان يبرهن علي ما عليه فلا يكون اصلا راسخا
ملك البيت المال او وقفنا علي ما لم يكن لان كل ركن من ركن
الربا يخصه صوابا فيحقق فيما فيها من ذلك او وقفنا
الملك لاحتمال انها كانت متوقفة وحيث وعلم من عرف
انها من بيت المال فان استعمل اليه عليها والتصرف فيها
تصرف الملاك في املاكهم والنظر فيما تحت ايديهم الا زمان
الاستطالة وان ظاهرا وقطعة على الدنيا فنفية لعدم
التصرف تحت يده وعدم انتزاعها منه قال السبكي ولو
حوز الحكم برفع الوجود المحقق اي وهو اليد بغير رتبة
طريقا صوابا في تحقيق ان شرط الظلمة علي ما في
ايدي الناس في قاله جميع كلام طويل في ان ذلك
بالذلك وانقطاعه لا يتقدم رتبة ان الاراضي التي في
ايدي الناس بحكم والنسب المجهول انتقل اليها اليهم بشر
في ايدي اربابها ولا يتصرفون فيها بشي صلا لا لا ائمة
اذا قالوا في الكتاب المبين للمكافاة تتقوا ولا يتصرفوا
عمل ذلك الاحتمال الضعيف في ان كانت في يده فانه
فانصلت بها عارية المصروف والله تعالى يستحق تلك الارضي
بيد من ويحت ايديهم باحتمال انها كانت متوقفة فاحسب
انها انتقلت اليهم بوجه صحيح انتهى وقد اطلعت

رحمة الله تعالى في ذلك صالة حسنة براد علي من ارد
اشترع او قاضى فصرها قاله ما واذا خالها في بيت المال بين
عليها فتمت عنوة وصارت لبيت المال فلا يصح قال
وسنة الخ ذلك الملك الرضا هرير بهرر فانه اراد وطالبة
ذوي العقارات مستندات شهرها ما بالملك والانتزاع
من ايديهم متعلا بما تعلل به ذلك الظالم لتمام عليه
شيخ الاسلام الامام النووي واعلم ما في ذلك غايته
المجمل والعناد والله لا يجل عنف احد من علماء المسلمين
من في يده شي فهو ملك لا يجل احلا عن ارضه ولا يظلم
انما الله بمسئته ولا لا في رحمته الله تعالى فيمنع علي
السلطان ويمنعه ان لا ينفذ ذلك في ملكه الذي
اتفقت علما المذهب علي قبول نقله والا عتد في
بحقيقته وفضله نقال اجماع العلماء علي عدم المطالبة
مستند اليه لظاهر فيها انها وصفت في حق انتهى قلبي
فاذا كان مذهب صولا اعلام ان الاراضي لهم في الثانية
اصلها وقوله في السبكي ونسبت المال وقوله في السبكي
يخير ومطالبة احد يدعي شيئا انه ملكه مستند اليه
له بن علي احتمال انتقاله اليه بوجه صحيح فليقر بوجه
عليه مستندنا ما بها مملوكة لا هله او اعليها فلا يخرج
قد مر انه يقال انها صارت لبيت المال ويستند
مملوكة لا يخرج لاحتمال صوت المال الذي لها شيئا فشيئا
ونحو فان ذلك يودي الي ابطال اوقافها وبطلان الموقوفات
فيها وتعدى الظلمة علي ارباب الايدي انما بنت المحقة
من المبدد المتطاولين فلا يفلح من ولا منافع ووضعت
اولا جرح عليها لا في ملكيتها كما في روضه من يحول الكسوف

وضيافة حرام بلا ريب وبذلك يستخرجنا من المذمور
تقلم بطهران ما ذكره خير الدين في فتاواه من جواب
عن سؤال نضبه سبيل في فرض خراج المقاسمة
كما فرضه بلال بن رباح جعل والى الخراج على صاحب
الارض في كل سنة مائتا مقلوماً بغير رتب فيها فتم
تسوية الحرب وضعت مدة سنة يعلم بغير رتب
فيها فخرج عن المخطئة والشمع من يلزمه المبلغ الذي
جعل عليه ولا يلزمه الاخراج المتأخر حتى
لا يلزمه الاخراج المتأخر من المبلغ المذمور ولو
التزم به صاحب الارض لم يلزمه ما لا يلزمه وفي الكافي
لا يجوز للمالك ان يحول خراج المقاسمة الى غيره والظن
كما هو ظاهر لمن اذا ثبت في ارضه لثام ما ثبت في
ارضه صريحاً بها فاصحها فيها وضارها لبيت المال
كما دفعها لمصلحة من اربعة ياد راحه وغيرها من
الرفايع والروض وما نصيبه من خراج المقاسمة حكم
الاجارة فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لرسا
اجرة جنت وحدت التخلية وسر الخطر ورم الاجرة
من التملك من الفرس وخيره وترجع الاجارة في
كل حكم انتهى قال وانما كان باطلاً لا يقيد بالاجارة
بكل ما احبته لنفسه وهذه المظالم الماخوذة الان
تكون حلالات المزارع يخرج الارض عن علمه به
وبان اصوله بدفعها فتكون قابلاً لاجارة الارض
بمبدأ المبلغ ولا يخفى فيه وصعود الماخوذة الان
اجرة ليس لاحد ان يتخرج الظن من يد من هو تحت
يده كما ذكره العلامة خير الدين ونصه في فتاواه

وضيافة

ولها ما حداه طريق لا يجوز بيعهم ونقصهم فيها ولا
يؤثر ما علمه القاضي وطاوعاً ما علمه الا ان طلاق اقامته
وقام الملاك للضرورة فيستمر بعد رعاها ان صدر
التصريحات لا تستعمل في الارض لمملكة المدونة
والعاجية وارضها لمملكة وتكون ليست بمملكة لا عشرين
ولا اربعة ولا يتخلل منها شيء لا يملك السلطان
ما يبيع مطلقاً عن المستعدين واختار الا سبعا
وصاحب الجمع او حاشه وعليه امتا خروج والفتوى
فاذا ما عدا لا يجب على المشتري بشي لا ذرنا او باقطاع
لكن ان موافقها حقيقة ان احتياها ولو غنر وهو
وليس لاحد اخراجها عنه وصح بيعها ووقفها وتورث
عنه كسائر املاكه وعليه وظيفتها من عشر اذ خراج
وان كانت عامرة ذلك منها فمها فقط فله ايجارها
كما ان المصالح لا يبيعها او وقفها ولا تورث عنه وللامام
اخراجها عنه متى شاء ونحوه في الاشياء فتسمل
القول في الدين فتصير الامام كانه في فضاء له
العامرة جعل خراج الارض لصاحب الارض فان
يجوز لرون مصارفة انتهى وقال السيد حميد
في ما تقدم عن التنازل خاتمة ان قوله واما باجارتها
لهم بعد الخراج فيكون الماخوذة في حق الامام
خارجاً تعلم انه لا يجوز للمتنزعين في حق السلطان
او نائبه الزيادة على الخراج الموقوف من امير المؤمنين
عمر رضي الله تعالى عنه بنى عليه ان الماخوذة
الان من الارض يصارفة فانه على مستلهم الاجرة
مقدرة بقدر الخراج فما احث من فرائض وتضمن

تلك الارض التي الت الي بيت المال بعد موت ملاكها واسم
يخلفوا وارثا لآلته التي وليت بيت المال كولي بيتهم ولا
يخول بيتهم لمعاره الا فزوره بخلاف المسلمين والعقار
بالملك وسببا في الشارح عن انه عن الوقفات ما يقتضي
بيعه بنفسه بدرون وليس يشره لنفسه عن
استثراه فتقدمه قال في التحفة ارضية اعلم
وقلت الله تعالى ان الامم نصب ناظرها للمسلمين
وصرح في فتح القدر انه لو وصي بيتهم واختلفوا في وصي
البيتهم صل يبيع عقار البيت فذهب المشايخ المتذنبون
الى انه لا يبيع مطلقا واختاره القاضى سببا في وصاحب
الجمع وكثير ذهب المتأخرون الى انه لا يبيع بشرط ان
يلوكون على المستدين وادعي يدبرهم من بيته وليس له
غير العقار وتكون فيه مصلحة ظاهرة لبيعه بضعف
قيمه او تكون مؤنتها تزيد على غلاتها والخاصة لعدم
وجود ما ينفق على البيعة قالوا الفتوى على قول المتأخرين
وعن صرح به الامام الزليقي فانه قال للامام يبيع عقار
بيت المال على قول المتقدمين مطلقا وعلى مقتضى جد
الحاجة وصحة ومن ذلك الارض التي جنتها ثم يبيع
فعلى هذا معنى قول الشارح رحمه الله تعالى في الاجابة
بيعه اي مطلقا بلا حصة عند ملكا خزين واقا عند
الحاجة للمسلمين والعقار خالده فهو يبيع الامام او
وكيل بيت المال اتانفاقا في الجواز وعقب في المعار
ولفظه لا اموام يبيع العقار لغير حاجة اذا رغب فيه
بضعف قيمته على قول المتأخرين المقتضى به في وصي
البيعة انه ليس له بيع العقار الا في سائر وهو مقتضى به

سئل في رضى بيت المال بعد حجة بتوار ورون
عليه رضى مدة حياته ثم وادعوه من قبله لئلا يترك
منه فديم الرضا والآن يتما ريد ورضاه ليدفع
ابدهم عنها ودفعه لغيرهم صل له ذلك شرعا
ام لا جاف ليس له ذلك شرعا بل يتقي في بدركها
المتقدمين الا حلاله فيها واقا حقه فيما قبلها من
الراجح وليس فيها ملك يوجب جوارا عطايتها لمن
استثنته نفسه وعملها بالتعاقد المستور في الاصل
نفاها كان على ما كان والده تعالى علم انتمية
قال والتميز رضى الذي قطع له السلطان الترتيب
فلا عوضا عن عطايته الذي لا لا التنازل هو المظان
الذي يولي في خازنه خير الدين اوليات العشر اذا علم
الحكم في العطاء ببيع الخلف والمكتر من مال يطيق الاول
لانهم عملة الخاتم في كل من المسمى انتهى قال في الدر
المستقر في رضى واقا واقتدى ان كل بيت المال يبي
بالارض الملكة والميرية فتخرج في سنة التراجع وتودع
خارج مفا ستمتها ويسعون عن كل راضى ليرم ويسته
ملكهم لا بتقليد من السلطان فاذا مات احد من
قام ابيه مقامه ولا تقود بيت المال ولو له بنت
او اخ لا يجوز له اخذها بالاخارة الفاسدة ايضا
وايه عطاها متصرفا ثلاث سنين او اكثر بحسب
تفاوت الارض تنزع وترفع لا خير لا يقدر احد من
ان يرفع الا خالا فاذا السلطان او نائبه انتهى لمخفى
فعل في هذا فلا يصح له الا ما لا يشره من ولا بيت
الملك فلو ان اقله الامام متصرفا فيه لبيعه متى اذ من

وعندما تقدم مني لم السبع مطلقا واختارها لا سبيلها
 وهذا يجب الجمع والتخير في التخيطة الرضوية قال وهذا
 مستألف من جمع وقع التفرع فيها في زماننا في تعقبات
 وقع من فائيب معر في سنة ثمان ومجرب في سنة ثمان
 حتى ادعى بعضهم بان المسألة لا رضى من بيت المال
 غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والحيلولة
 وهو مردود عما ذكرناه ثم قد قدم بعد ذلك ببسبب رخص
 ولاه السلطان املا وقواف في طلب ان يجد ثمة على رضى
 الاوقاف فخرجوا مخسكا بان الخروج واجب في رضى
 الوقت وهو مردود عليه بما نقلناه عن التحقيق انهم
 من ان الخارج يرتفع عن ارض مصر غالبا خوفا منها اجرة
 فصار الاارض بمنزلة در السك في لعدم من يجنب عليه
 الخارج فاذا اشتراها انسان من الامام بشرط شراء
 مصلحا ملكها ولا يخرج عليها فلا يجد عليه الخارج لا
 الامام فاما خذل الدول كالمسكين فماذا وقفها وقفرا
 سائلة عن المؤن فلا يجد الخارج فيها انتهى فلهذا
 وسعي في باب الوصى في كتاب الوصايا بخوارزمي
 عن ابي الطيب في سنة ثمان ولفظه وجاز ينسب
 عن ابي صغير من اجبي لمن نفسه يصنع قيمة
 او لشفقة الصغير ودين الميت او وصية فريضة لانفاذ
 بها الامنة وتكون غلاته لا تنزع على موته او خوف
 خراجها ونقصانها او كونه في يد متغلب انتهى وان
 معنى دمس في فضل الله افندي كما في الدر المنثور
 يوزن فعمل و يوزن لسا قال السيد محمد باقر عاقل
 اراضيها ان الظاهر ان الاراضي الثمانية ويحتل الاراضي

الرومية

الرومية سلك طائفة لعله يريد ما بيت المال لا يفتحق
 ملاها ولم يخلص وارثا ولا فلو خلف مالها وارثا كان
 ملكها منتقلا اليه ويجب الخراج عليه فيها ولو كان صنف
 كما في التخيطة فحيث ان بيت المال كان لو لم يكن بيت المال
 احاط بها فاذا استأجرها قوم وزرعوها فتكون في يد
 زرعها كالعامة ووجه التثنية بينها عدم تصرف من
 هو في يده تصرف للمالك من السيو ونحوه انتهى قال
 في الدر المنثور وفيه كلام يعلم بما في الاشياء حديث
 ذكر ان المذهبت عند ان العامة تملك المضافه تنذر
 عوض وان المستعمل لا يملك الاجارة وتذا الموقوف عليه
 السكنى والموصى له بالتمتعة كالمستعير عندنا على ان
 لانه ملك الممتعة بغير عوض فلا يملكها بعوض ولا يملك
 الممتعة لانه ملكا بمقابلته استعديده لما اعده فهو
 نظير المستأجر لا نظير المستعير فيؤجر المستأجر ويؤجر
 الممتعة وينفع بها خراج كقوله انتهى فلهذا
 لكن في خصص فضل الله افندي الاراضي السلطانية
 ولا يخفى انما يعرف بلادنا غير الخرجية فليست له ذلك
 لكن قد تقدم جوابا حارفاً في نقطة مطلقا فتاوى
 الخانية حل خذل خلكون من رخصة يطيب نصيب
 الارض فانه كان رضى لوزن وما اشجار تعرف أهلها لانطيط
 الارض وان لم يعرف تطيب لان تدبيرها للسلاطان
 كما رضى الموات وهو ما يتلوه على صوت ولا يعرف لها مال
 فلهذا في هذا الاراضي التي تترك الناس يملكون
 الروم مستوطنين خذل تصرفهم فيها تعرف الملاك من البيع
 والاجارة والكرامة وكونها ويؤدرون خراجها من

الموظفة والمقاومة التي من يهينه السلطان لا يوحده
 الخارج الا انهم اذا ما هو قايما خذوا من بعض المخذ
 واذا ما تولى يورثون الا ولا الذلور دون سائر الورثة
 ولا تقضي ديونهم ولا تنفذ وصاياهم ولا يترتبها لهم
 بل يضيطنون من له خراج ويبسوا كما يستحقه فاعلموا من
 اراضيهم يورثون ودفعت للربا يا حلالا طريقتي السابقتين
 وحسنتها انتقاهن الا ولا الذلور بذلك فالارث
 فليسا من قلقت وولي هذا بيضه السلطان
 لبعضهم من القرب والميراث مع بقا رقبته ارض يا يدي
 الرعايا لا يكون عملك كرقبة الارض بل يخرجها مع ثباتها
 لبيت المال فلا يورث عنه بل يصير مخلوق ولا يصح بيعها
 اصلا وكذا ما وقفه بعض السلاطين من القرب والزرع
 لغيره ما ينمو من ارضها والميراث والعمارة مع
 بقا رقبته الارض يا يدي الرعايا لا يكون وقفها وادعته
 كثير من اهل زماننا وقفها بل يكون خرجها لمن عينه
 الواقف لو صرفها وباشى فيها لان هذا هو حق
 وفاقبه ليس من الاوقاف التي وقفها غيره الا
 فلا يجوز تناول ذرة الامور مستقبلا بشرط الاوقف لولونه
 مالم اجني بخلاف ما اخذ من بيت المال فادعينا
 علم الساسة اذ لكل من العلماء وطلبة العلم من الاستحقاق
 اخذنا ما اخذونه منه فان الارزاق التي تحوي كلام
 على الفقهاء من بيت المال من غير عرض الله تعالى عنه
 الي من المعصم قد قطعت فرائد العلماء ان هتده
 الايقاف او وجدت لمن بيت المال تنوعا عما كان
 يا اخذونه كل عام فخصوا فيها لانهم كانوا يا اخذوا

كل ذلك

كل حكم ذلك القدر خاصه فليكن هذه الصفة
 يجوز له في بيته وبينه الله تعالى اخذها وان لم
 يعينها فانه شرطه الموقوف ومن لم يكن نصفه للقيام
 بالعلم اشترى الا اجمع عليه اخذ منها او اياها لاذ
 هذا من بيت المال ولا يتحول هو حكم الشرع بحكم احد
 وفي المنظومة الوهابية هـ
 ولو وفق السلطان من بيت مالنا بصلوة عمت يجوز ويوجز
 اية ثواب ويلزم وقفه ولا يجوز لمن بعده ان يطلعه
 ولا يلزم الخرج على هذا وقفه ومن لم يطلع لا يحل الاغنيا
 بحال الا ان يكون في ضيق او عالة في الحاجة سبيل الزينة
 عن بيت المال فلا اغنيا فيه نصبت قال الا ان يكون
 قاضيا او عالة وليس للاغنيا فيه نصيب الا الفقهاء
 الذي وقع في نفسه لتعلمه الناس الفقه والقصاص
 قالوا اذا اراد السلطان ان ينفقه بامر غيره يبيعهما
 لغيره من نفسه لنفسه كما في الوقفات واذ لم يرض
 الحال في الدار من بيت المال قال اصلا الصفة وان شرط
 الوافق في صفة واحدة لا يخرج على ارضها كما في
 قلت ورايت تحفظ صدق في ان لا يرضى السلطان
 بامر وان التنازل المتعلق بالارض في رغبة السلطان
 في سنة فمات عن نفسه فصد برغبتهم امر فيضونه
 ان الارض المحلولة عن المتوفى لا تكون بطريق الظاهر
 الا لمن وان لم يرضى المتعلق ليس للبيت فيه شلق
 بل كان له ان اخذ وان ارضى الصفا لغيره لغيره
 فلم يحق اخذ بعد بلوغه وعيشه في دار القضاة
 المتوفى في ارضه المملوكة عنده لا تكون لغيره واخيه

لاسه واخذت الساكنة في ثلاث الحلة ولا يبيع وانه حق
 الظاب وانه لا يبيع من تنويع من الزرع بغير ان
 صاحب الارض وانه يبيع اذ ان احد النكر في التيمار
 وان المصدق للظاب لو عطلها فمخونه وتعطى
 للمصدق السابق وانه لو حب لبلدة اخيه وعطلت
 فلا سند خبر عن حق الظاب وبي اعطى حق الظاب
 للموجودين ولا حرج لا ينظر موته وان المصدق في الوقاف
 السلطاني بالاحقة النجاسة والواجبة في الارض والمنازل
 والدكاكين اذ في بعضها لبعض ما ان اباؤهم وامهاتهم
 واهلها فلا يبيع الا عذر ويؤخذوا الا في وجه
 يفتدوها بدفع الموقوف فالمستوف يعوضها ويخرجها
 لمن تشاء وعلى موجب هذا صدر مقرر في طاعة في سنة
 اربع وثلاثين والفي قلبه ويرت في ممر وضات
 المعنى ان السعود في كتاب الزكاة فيمن دفع بنفسه
 غرضه واخذ حماره فباعه بغيره فمات وترك ابنه
 وبناته كل من استحب حصته فلكونه في الاموال السلطاني
 تنقل الاموال ولا تعطى البنت حصته الا ان تكون الارض فديت
 والى من استحب والى من استحب ابنا بل يستحق فقط لا
 تعطى لها ويعطى صاحب التيمار ان اراد هكذا الارض
 الامير وفي سنة ثمان وخمسين وشما في مغل هذه الاراضي
 التي يعطى ويغني عن العمل وكفنة دراهم فعلى تقدير ان
 تقضى للغير بالظاب لو فالسنة ان كان يترك خروايم
 من المال الذي صرفه اباؤهم وورد الاموال السلطاني
 بالا عطاها من ثلثي فليس بالاخت بالبيت في ذلك
 فيؤتي بحاجته ليس لهم غرض فاني مفكر قد روي الظاب

به تقطاه السات وياخذون الارض التي ما في الدور
 المنتمية وفي الزهر عن الوقعات ونقله انفس
 في التحريم الارض عن سبيروا وقعات المناط من الدار
 التي في لورد السلطان مثل هاك الارض في تملاز
 ولم يخلصوا وارثا وكان الواجب عليها ان تخرج من سبيروا
 في حرج التي اريدت المال واراد السلطان شراءها لثمنه
 باقير يبيعها غير السلطان فمشتها السلطان
 منه من ذلك فمشتها التبري بعض فلا يتولى
 السلطان بيدها بنفسه ولا شراها بنفسه الا بواسطة
 وعلمه في القنيس بان هذا بعد من الزمة واستنبط
 منه صاحب القوي التحفة ان الامام ان يسير الاضحية
 الحرجية التي كانت تملكها والت اليه بيت المال ولو فغير
 حاجة وادية عاذرة الزهري بان لا اقام ولا حجة ولا
 ان يتصرف في موصال المستحق ولا اعتنا من موصال المستحق
 العام بما يملكه الا باجم وروى القوي شيئا من بيت المال صح
 بغيره انتهى قال ففعلوا شيئا في سياق الشطاف ففعلوا
 المنقول والاعتبار والدور والاراضي انتهى في الاموال يعرف
 الحال في الشرا من بيت المال حله وجه مسير يجوز ان لا
 فالاصح الصفة وبيد ابي ويكول اصل الصفة عرف
 صفة وقف المشتراة من بيت المال والاند وطا الوقفي
 صفة عصب انشاعا لا انشاعا فاقية على حكم بيت المال
 كما قد يفرهم ولذا قال وانه لا حرج على راضي ففعل هذا
 من استغنى ارضا مما صارت لبيت المال ففعلها وان
 يعرف حال الشرا حله على الصفة ولا يخرج منها ما
 من انده ما مات ملكها بلا قرينة عادت بيت المال

لما علمت ان بيع السلطان
لجوز رايها

فيها

وسقط خراجها لعدم من يجب عليه فاذا باعها الامام لم يسر
يجب على المشتري خراجها لقبض الامام منها وهو ليس
عليها وتقدم ايضا انه لا عيش عليها وحصلت ملكة
بالشراء وقفه وتراعى شرط وقفه ولا مير ولا حشر
كالا ما كان في الخففة ولو وصلت الاصل لم ير جلا ولا
من الامام بل واقطاع السلطان اياه من بيت المال
فلا يجتفع ربحه الا من يتحقق في بيت المال من غير
مباشرة للاطراف فلا تراعى فيه شرط وقفه كما في الخففة
الرضية وقال في الخففة فان قلت قد حصر السلطان
وضمته في الوقف المسمى على ذلك من السلطان
انه ان كان لم يجرها فلا يخرج وجب في الارض لم يوقف
وان كان لم يجرها فلا يخرج وجب في الارض لم يوقف
من السلطان وان شئت الامير يخرج من القيد الثاني
او الاول قلت يزول الانتفاء باخذ شئ من اما يقول
المؤلفين في المباحة انها من بيت المال والله نعم سلم
الملك وكبر يستل مال الخففة من بيت المال لبيت المال
محمودا رايها لا يجوز اخذ الثمن لبيت المال بل يأخذ
الخارج المستحق ويدفع الباقي الى الراي قفده وقية مقينة
موجبة للاستثناء وانما النظر في الخففة فان قلت لا كان
البيع لم يجرها بالان المشتري في هذه الحالة يجعل لنفسه
مزارعا ويوجبه على نفسه الخراج وهو ضرر عليه
فانه يجب عليه بالتخليل من الارعة والله لم يزرع
ولو يبي فيها وجب الخراج عليه كما في الاصله وغيره
وانه اخذها وعاها وجب الخراج على المبيع والموجز
وهو مقتضى السعي في الخففة من حيث لا يريد غنه

فيها يبيع كغيره فقللة الثمن فربما علمت له لم يجرها بالان
ولنته وقية تقبل ان لم يجرها بالان لم يجرها في هذه
الحالة ان كان غنى خلوها ليس الا بخرجه ولا فلام
تسند يربغ فيها يبيع كغيره هذا من ظاهره هو فان
من التملوك المتعارف ان الامير في مال من اذا اشتروا
من بيت المال ارضى بغير حرج به ذلك ويقتضون
بها ولا يتنقل عن خذها الى سلطان طلب منهم الخراج بعد
بيعه لهم ولا الى السلطان والعلماء يجرعون عليهم الخراج
ولا على الارضى بوقوفه ومن مالها اشتباه بجمع
الاقتضا في ظنهم ان الحق المسمى والحمل المتن من
فضل رب المال انتم يبيع التلام فيما لو يبيع من
لها ولا عده والظاهر ان لا تقبل بصفحة وقها لا ضده
لا يلزم من وقفه لها ملكه ولهذا في الخففة في حاشية
الاشياء فيسأل عند اذا اجتمعت لحداد والحكم فانضمت
وقد انتم في التام بالسعود كان وقاف المملوك والامر
لا يراعى شرطها لا منها من بيت المال ويترجم الى
واذا كان كذلك يجوز الاحداث ان كان المفسر في القيد
او ارباب من مصاريغ بيت المال انتم ويا بالسعود
ادرك بحال وقاف المملوك وسباب في الوقف نقل
الشرايع عن الحسية عن مسعود من ان السلطان
يجوز له مخالفة الوقف اذا كان غالب جهات الوقف
وقد ومنع لان اصله لبيت المال ان يوجب يعني اذا كان
لبيت المال ولم يعلم بذلك الوقف لا فتلون ذلك خارجا
لا وحقا حقيقة ان ذلك السلطان الذي وقفه
مخرجه من بيت المال وعينه لم تخف من العلماء والطلبة

وتقوم بطلبه على وصولهم الى بعض حقهم من بيت المال
ولذلك اذا استقر نظام المملكة بوقوف في عام
توقف وعائني وسببها ان ينقض هذه الاوقاف
لكنها اخذت من بيت المال وعقدت هذه المجموعات
حقها في حق الدين البلدي واليه ان بن جماعة
وتجلى في حق الدين شارح التذرية فقال البلدي
ما وفق على العلماء والطلبة لا يسئل الى انقضه لان
لهم في الخمس الذي من ذلك وما وفق على فاصحة
وحذرت وعائنه ينقض فوافقه عليه في الش
الحاضرين كاذره السوطي في النقل المستور في جواز
قصص معلوم الوطاني بلا حضور في شرح المتن
عنه في هذا تصريح فان اوقاف السلاطيين من بيت
المال ارضها ذات الاوقاف حقيقة وادعاه مال من
على مصارف بيت المال لا ينقض بخلاف ما وفقه
السلطان على ولاه واعتقاده وحيث كانت
ارضها ذات الاوقاف شرطا لم يرد عليها وقفا
صحتها فان شرط صحة ملك الوافي والسلطان
بدون الشر من بيت المال لا يمكنه وقد علمت موقة
الامانة الاكل في ذلك وهو موافق لما مر من المستوط
ويكون للمنفذ السعي وسيد الشارح في الوقف في التمس
اد وقف الاقطاعات لا يجوز الا ان كانت ارضها موات
او ملك الامام فاقطعها رجلا وهذا خلاف ما في الحق
الرضية من العلامة فاسم من اد وقف السلاطيات
لارضي بيت المال صحتها لا يغير اذا كان على مصلحة
عامة لا تنقله الطرسي عن فاضل خاد من ان السلطان

لوقوف ارضا من بيت مال المسلمين على مصلحة عامة
للمسلمين جاز قال ابو وهبان اذا ابدته على مرفه الذي
فقد من نصرفه من الجور غير مرفه انتهى
فقد قال اذا كان هذا وقف لا يبد مرفه على هذه
الجهة المعنية التي عينها السلطان مما هو مصلحة
عامة وهو معنى الارضا والسابق فلا ينافي ما تقدم
والله تعالى اعلم واذا السيد حمدان رضى الطين
الذي لبيت المال لا يرضه ويبيعها بعض ربي مصر
غاروقه لانه لا يجوز بيعها نصرف وحق صاحب
الطاني لا يسقط باخذ دراهم على رهنه فقد رسر
خير الدين مانصه شيخا في رضى سلطانية بيد
من ارعى بقا قبود عليها بالاربع جلا بعد جيل ضايق
بهم الحال فوضوها لاهل القرية على مبلغ معلوم وقضوا
منهم شراطين عليهم رهنها ليدفعوا عند جواز المنفعة
فروا المسلم بعد سنين ولا تدعون انها لهم وانما
الايمان طان ثبت عليهم فاشرح علاه يدعوى
عنها لا اصل ~~لها~~ فاشرح
قد منعت مما ذكر الا انك لم تكن اعني بالاربع والاربع
وانما لا تطرح مصلحتها بالترك اخذنا يوم يوجد فان ثبت
عليهم ما شرع علاه يندفعونها والله اعلم ووافد خير
الدين ان بعض الزارع اذا ادوا حقهم لها لم يكون من
ويترك التقدير على قدمه كما نص عليه علما في نوال في
اراضي بيت المال وليس لهم ان يدعوا غير في حق الحق
الزراعة التي في محمد منقبة بمنزلة المسلمين في روافد
وفي الاشباه والذخائر لاجرة كل خارج عليها لم تعد

يا خذ وقد ذكر في الجامع الصغير بقية ما خرج من غير المتفق
 الذي سبق ذكره فان التفسير السابق ذكره نفسه الارض بالمتفق
 نفسه وهذا التفسير باعتبار ما لا يثبت الا فيما لو جعل
 داره مستأثرا فان سقاه ما يبروه من في عشرة وان سقاه
 بانها لا اعطاه من جبهه ولو لم يبره من في عشرة
 لان الماء احق بالماء كما قاله في الاصل قوله محمد بن جعفر
 لا يثبت في المليون ويقره هو منهم جموعا على كل من اسلم
 اهلها وقيمت عشرة ففقت بين الفاعلين وفي عشرة
 وان سقت من غير سقيت بالانهار العظام والكل من فقت
 عشرة فلا اعطاه من جبهه ولو سقت بالماء لان اهلها
 كما قالوا ان سقت الهم من جبهه سقي بالماء
 لا يثبت عشرة بل يصير من جبهه في قولها خلاف محمد بن جعفر
 يصح ان يقال ان الارض كجبهه اذا سقت بالماء لان
 منه الماء او يقال ان الارض كجبهه اذا سقت بالماء لان
 اخذ من الخارج فلما حصل الماء الارض كجبهه لا يثبت
 منها الا المستسقيت بما سقي من خارج الارض كما في
 فيكون من جبهه لا يخرج ولا يخرج من جبهه يثبت بها الخارج
 سقت بما خرج او سقي فلا اعتبار للماء في جبهه ذلك وان
 الموت فان احياه في نفسه للخارج لا غير وان لم ينفذ
 قرب من الجبهه في جبهه او القية ففقت عند ان ينفذ
 وهو المختار وفيه سائر المتقول ولا يعتبر الماء محمد بن جعفر
 كما في مناه والصرف في العسائر ان يقول وقال
 محمد بن جعفر ان سقي ما سقي من جبهه ففقت فان قلنت
 اذا وضعت الخارج على الماء يكون ابتداء وضعت الخارج
 على الماء وذلك غير جائز فان ليس هذا ابتداء وضعت الخارج

على اسم من الارض لا يتم الا بما اعني المستقي بالما لا يثبت
 من الماء وهو هذا لان الخارج جزءا للمعقولة على جبهه
 فاستقي ما جوه وجب فيه الماء والماء اذا سقي أرضه
 به ففقت من جبهه في حالة التعلق منه لا ففقت بالسلام
 الا يبره انه اذا سقي من جبهه يبره من جبهه كما قلنا قاله
 لم يخرج ففقت وهو ان الخارج يبره من جبهه ان سقي
 فعلى سقي ان كان الواجب بغيره من جبهه ان سقي
 نفسه ان سقي ما سقي من جبهه من جبهه ففقت
 ويعني المقادير في ذلك قد راجعنا الى ما
 يعني الربيع والثلث وفيه اشارة الى ان يبره على ان سقي
 كما سيجر به ويبره ان لا ينفذ بغيره من جبهه ففقت
 ما يبره من جبهه في جبهه في جبهه ففقت
 بالثمن من راحة حتى لو عطل الارض من التمكن لا يثبت
 كما لم يثبت في حكم العسائر الا انه يصرف في الخارج
 كما في الدار المستقي واقفا لم يثبت بان خارج المعقولة
 كما في جبهه من جبهه في جبهه ففقت
 والربيع والكرم والنخل المتصل وغيره يثبت في جبهه
 حسب ما ينطبق الارض من النصف والثلث وكثير
 بكثر الخارج في السنة وفي جبهه احكام العسائر
 وخلافه فلو سقي من جبهه في جبهه ففقت
 يعني في جبهه من جبهه في جبهه ففقت
 عسائر في جبهه من جبهه في جبهه ففقت
 بالنظر في جبهه من جبهه في جبهه ففقت
 المتعدية بحيث ان يكون بعد الظافة من جبهه ففقت
 ولان ينفذ من جبهه من جبهه في جبهه ففقت

الاعوام الثلاثة يمتلئ في بلاد الشاميه وظرف ذلك جازع عند
الطافه والاراضيه على حد من وملكه خارج الناحيه
التي هي منحصرا ونايتها خارج وملكه ان كان الوجه
شبه الدمه كالوجهين خمسة دراهم في السنة تعلم
اربع مسميه وذلك يتعلق بالتمكين من الاضيق بالارض
فلو اهلها ولم يخرج فيها ولم يمتلئ من ذلك يعني في الارض
الحديث لا وضعت على تلكه تعالى عنه علم السواد
الاسود والاربعه دراهم منه عند سكان بين
صيف حقيق من سائر الارضين وملكه من رطوبه
تعالى عنه من فاعلم فملكه شتا وتلا بين الف الف حويه
ووضعت على ذلك ما سائر في ذلك يحفر من الصحابه
رطوبه على من غير ذلك فكان اجماعهم لكل
حبيب على ان يارب الارض طولها سنون دراهم في عرض
شبه في بلاد الملك لست في وكان جمع ملكه ستمائة ربيعي
سنة وسبعون شمره ودرعه يذهب على دراهم العامه
بقضيه فوه في قضات لادراخ العامه ست وفي
المحرف في الملك ست قضات والقضيه اربعه اصابه
وقيل القضاة في بلادهم عشرين اثاره في الكافي
ولفظه وما قيل في بلادهم ستون في سبتي حكايه عفت
جزيره في ارضهم وليس يتقدر لادراخ والارض كل
بل جرب الارض يختلف باختلاف البلد في قيمته في
كل بلد متعارف اهل انهم قال ابن اتمام وهذا
يعتبر ان الجرب يختلف قدره في البلد في مقتضاه
انه يقدّر الوجه وهو في قدره في اختلاف المكان في
فانه يكون في بلد فيه ثابته دراهم اخرى فيه

خسوك دراهم كذا ما قيل في الجرب ما يندر فيه مائة رطل
وقيل ما يندر فيه من المذقة ستون منا وقيل خسوك
في دراهم والنول عليه ما في ابدانته وغيره انما
ويخرج من القدر في مساحه الارض في تلكه يندى الق
وسد يد كمال القدر وهي في الاصل كثر ويخلق
النور يورث عليها في قرات وجره فريد وله يخلق
فيجمع على القدره وفدت مصباح ورا هذا الارض وهو
في شمس الشام من شان رطوبه في مساحه كل
مروحه عند الملاحي قطع وعلى اول من السني في
السني المكون فلا يمتد بها دراهم بلاد ما من زوم الخار
الواجب مع اختلاف التقادير يسلطه اما صفة من
يحيث يكون صالح للزراعة مع لانه لا شيء في غير الصالح
لها بحر ولا يخفى لانه من بلوغ الما صلاحه للزراعة
الشرطه في وجوب الوجه في ما كانت غلبه لما مفسده
للزراعة يفتقد في الما في عبارته للزراعة لا يبق
ولفظه الكثر في خارج صلب للزراعة صاعا من سب
او شمره قال في بلاد النوبة في مخرج في لفظ الصاع من
الشعر او البر في النوبة معربا في اصطلاحه والاصح
انه ما يزرع في تلك الارض كما في الكافي قال في البحر اطلقة
فصل كل من رزق فيه صاع ما يزرع في حنطة وشمر
او عدسا او زعفران وهو الصاع والاصح ثابته اطلاب
وهو صاع كثر الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الحجاج
فتقال صاع حجاج لان الحجاج اخرج به بعد ما فقد وهو
اربعه مائة شلبي وقد وقع من بعض العبارات في
وهو الصاع كما تفسره التوحي قال في الهندية وينسب في

[illegible]

三

[illegible]

انما هذا هو الطهر ووسطها كما في نهاية دهر سوسا يا سوسو
 ما كرم من الاشياء الثلاثة الاربع والاربع والاربع والاربع والاربع
 بهو بهو محالين من الذي ليس فيه نوطيق كس اسير
 المومنين عمر رضه الله تعالى عليه فانه لم يوظف الا على هذه
 الملائكة في عوزان واستبان صواب الاستبان كما في قوله
 حاشا لعلهم يوتون في الاصل والموسوف استحي من قولهم
 بحاشا انهم يوتون في الاصل والموسوف استحي من قولهم
 ملطمة ابو متصلة بحاشا لعلهم يوتون في الاصل والموسوف
 قاله عن ياد اذ في الكافي في اذهب عبيدك ان يرفقه
 في الدنيا والآخر متصله في الكرم انتم في جنان نوح افند
 لا يكون ركبك باركون مستدرك مع منقذ في المتون المعتبر
 انتهى قدس كلامها مع حاشا عن الافادة في حاشا
 فيه وذلك ان المقصود هو بيان ان الارض لو كانت
 فيها اشجار ذات اثمار كالوزن والوزن كانت ثلثة مثل
 ثلثة يوتون من سوسا عسيرة في دهرهم كما في الكرم وقد نقله
 في الفقه عن الظهيرية بلفظ ما في الدرر في النواع وفي حاشا
 الارض التي فيها اشجار مومنة بحيث لا يمكن ان يوتون في
 في ظاهر الرواية ورويه عن ابو يوسف انه قال اذا كان الحاشا ملقا
 جملة عليه انما يقدر ما يصفق ولا يزيد على جريب الكرم
 عشرة دراهم وفي الاختيار والجريب الذي فيه اشجار مومنة
 ملينة لا يمكن زرعها قال محمد بن يوسف عليه بقدرها
 يطبق لا يدرى عن عمر رضي الله تعالى عنه في الاستنانه بقدر
 فكان مفضا الحرا الى الامام وقال ابو يوسف لا يزداد علي
 الكرم لان الاستنانه بجميع الكرم فالوا في الكرم واراد فيه
 دلالة وان كان فيه اشجار مستوفية فاما تابعة للارض

13

انتمى ومنا هذا الخلاف بين محمد وأبي بكر في البستان
اذ كانت اشجاره ملتحقة وانما في المتن هو قول محمد
وعنه جري ما في المكتبي واذا انظرنا ان الحكم مختص بالعنب
والسنتا بعينهم بمقربة التعليل ولا وثايقا فثبت صحة
طالفة اذ ليس فيه توظيف من رضى الله تعالى عنه
في ذلك فمعنى لا توظف فيما قبلت طري ذلك الى
علمها وان لم يتلف سوى غلة الزرع يوجد في رضى الله
الزعم والاطمة يوجد خارج الرحمة والكرم فالكرم
ولو يكون غلة على غلة الكرم يوجد منها الخارج قدر طاقته
وعائده الطاقه نصف الخارج لان التخصيص عيبه
الانصاف وكذا لو قلت غلته وذلك لما قال في كتاب
العشر والخارج والسير الكبير رضى الله تعالى عنه
قديري ودرهمي وعوي جري ان خارجا فغيره درهم
وصن لانا نصفنا درهم وسعنا ان نستخرجهم وطعنهم
مولاهم في الفاضل فانما علينا علمهم وطعنهم
بنصفنا لانهم كان التخصيص هو الانصاف بعينه
حيث كان التخصيص لنا والتخصيص لهم غاية فلا يزداد عليه
اي على النصف فيخرج المقاسمة ولا يزيد في الخارج الموقوف على
معدوم وطعنهم من المومنين عمر رضى الله تعالى عنه يعني
ان الاراضي التي فخت بعد عمر رضى الله تعالى عنه لو كانت
تخرج الحنطة فالاذا يضع عليها درهمي وربعه او ربع
نظمته ليس له كل في المغة فكتبت وقد قرأه العيني
والزكي وغيرهما ان الارضي ان طاقته الزيادة على وظيفتها
التي صدرت عن عمر رضى الله تعالى عنه بان لم يزد
فانه لا يجوز انما عا لانه خلافه اجاء الصواب وما وظيفته

المتمسكة به
مؤمنون ربكم على هذا الطريق فان القائل

لما اخرجوا من موضعهم في السرايا باجتها دفلا
ينقص باجتها دفله وفي الهندية ولو اراد ان يحولها
وضيفة اخرى بان كانت وظيفته الاولى درهما يحولها
الى الثانية او كانت مقاسمة فاراد ان يحولها الى
ليس له ذلك فادعاهم على تلك الوظيفة وحوّلها
الي وظيفته اخرى وحل ذلك عليهم وكان من رايه ذلك
ثم روي بعده قال يري خلاف ذلك فان الاول صنع ما
صنع بطيب انفسهم ومضوا ثلثها فعلمه الاول وان كان
الاول صنع بطيب انفسهم فان كانت الاراضي
فتحت عنوة لم تمت الاقام عليها امثالها في صنعة
الاول وان افتتح الاراضي الصلح قبل ان تظهر الاما عليهم
وبالامثلة تجالها فالثاني ينقص فعلا الاول انتمى
واذا اراد ان يوظف ابتدا على ان يرض بقدر طاقتها زيادة في
ما وضعه عرضي الله تعالى عنه جائز عند محمد لا فيه
انشاء حكم باجتها وليس فيه نقص جرم وعندنا في
لا يجوز وهو روي عنه في حنفية وهو الصلح هذه
وان وصلية طاعة على الصلح كما في ادخار التوظيف
مقدور على اتباع الصلح فيه واجب فتعني منه الزيادة
ليلا يحول التغير بين النامية زيل وروعي عندنا في
بطريق ابراهيم بن محمد بن جلال بن محمد بن عبد الله بن علي بن
فقال اهل ارضنا ولا يظفون من الخراج الذي غلبه
فقال ليس ابراهيم بن جلال بن محمد بن عبد الله بن علي بن
حريمه ما احسنه الظلة على ارضنا زيادة على التوظيف ولو
سألنا الاراضي ليست المالة وصارت مستحقة وسلفا فيه
التي وينقص الخراج الموقوف مما وظف عليها ان لم تقف

بالم يبلغ الخراج ضعف الخراج الموقوف فلو كانت وضعت
عليه خمسة دراهم والخراج لا يبلغ عشرة دراهم ينقص
الخراج في التوظيف الى نصف الخراج وجوب عند محمد
الطائفة وحوزا عند طائفة وذلك لان عمر بن عبد الله
نعماني قال لما ملية خديجة بن العمان وعماد بن
حنيفة حين بعدها اليه سواد الكوفة وسحق الارض ورضا
عليها الخراج ورجعها فقال لها لعلمنا حلتها الارض بالانصاف
فقالا بل حملنا ما انصاف ولوزنا ما لا طائفة فالطائفة
مشرية ولا وجه انقصا حلتها في نطق وبنيت
لا يراى في الخراج الموقوف والمقاسمة على النصف وهذا لا ينبغي
على طريق الوجوب فيما يظهر قال في التراتبية ونفس طائفة
الارض لان لا يراى على نصف الخراج وروى في هذا
عن محمد بن يونس له ولعماله قد روي اليه ذلك الزرع الثاني
مع البرز لزرعة انتهى وهذا يعلم ان ما خطب الزرع بعد
في هذه الايام من الامور الظلمة زيادة على النصف ظلم محض
يجب على كل من القديس منه فانه قد وضعت المشاهدة
ان من يشده الطلب وجور الظلم رعا ترك المالك ارضه
لا يخرجنا من هذه النصف من الظلم فانه رعا طوبى ولا رضى
لم تنبت من هذا اهلا وري طوبى بما زاد على الخراج وهذا
ظلم عظيم والله تعالى هو الذي احوس السبل ولا ينقص
خارج المقاسمة عن خمس دراهم فافضل فداختلف
كثير في تقدير الوضيفة وروي ابن ابي شيبة عن ابي شوش
محمد بن عبد الله الشافعي قال وضع عمر رضي الله تعالى عنه
على اهل السواد على كل خريب ارض يسكنه اهلها واثاموا
درهما وقدر من طعام وعلم يسكنه اهلها واثاموا

عشقة درهم وعشقة قفزة من طعام وعلى رطاب
على كل اكل حريبا رطاب خمسة درهم وخمسة اقفزة من
طعام وعلى الكرم على كل حريبا عشرة دراهم وعشقة قفزة
من طعام ولم يضع على التخليل شيئا جعله تبعا لارضه
حدوث عن الساسنة عند قنادة عن ابي محمد قال بعد
عشر عتاد على حريبا من الكرم عشقة درهم وعلى حريبا
التخليل ثمانية درهم وعلى حريبا القصب ستة درهم يبي
الطحين وعلى حريبا البرابرة درهم وعلى حريبا السعد
درهمين وقال ابو عبيد في كتاب الامعاء عن ابراهيم
التمى قال لما افنتح المستنقون فسا قلدن بطلون
الجنة قال ففتح عثمان بن حنيف سواد الكوفة من ارض
اصال الذمة فحل على حريبا الخيل عشقة درهم وعلى حريبا
العنف ثمانية درهم وعلى حريبا القصب ستة درهم وعلى
الحريبا من البرابرة درهم وعلى حريبا من السعد درهمين
وفيه قال واخذ من تجارهم من كل عشقة درهم درهم
فخرج ذلك الى حريبا الخطيب رضي الله تعالى عنه فقدرت
ما كان هناك من الاختلاف وقيل كل واحد من عن طمعة واما
اختلفت لا اختلاف في النواحي فوضع على بعضها اقل وعلى
بعضها اكثر لتفاوت الريع في ناحية دون ناحية وما قلنا
اشهر من ابيه واربعة بالربعة ففتح خضرا واربعة
في سراج الحداد ولو عشرين بالربعة ففتح ارجل ومغرا
وكان متصلا ففعله خرج لارضه قال اسد الحداد
خرج الزرع كما نقلنا التاجر عن مجمع الفتاوى في باب زكاة
الاسواق فذكر ما عاودها انتهى الى ان يطمع من ما يسه
الافعال بالتبعا للفاعل والمفعول وفي الحديث عن عمر بن الخطاب

ابن حنفية على ساسنة
الارض فوضع عثمان
عشر

فاذا اطمع فالضعف وطفة الكرم ففعله وطفة الكرم وفي
الهندية واذ اطمع الكرم واخذ من كل قيمة التمر سبعة
درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وهذا عسى ما في الفقه
ونما لو قلنا الكرم وزرع حريبا ففعله خرج كل واحد من
الادنى مائة درهم على الاعلى قال في الفتاوى الهندية قالوا
من اشتهى الى حريبا الامرين من غير عدد ففعله خضرا
الاعلى كونه ارضه اقل من فتره وزرع الحبوب ففعله
خرج اقل من ذلك وكان له درهم ففعله وزرع الحبوب ففعله
خرج الكرم وهو اقل من طعام ولا يفتى به كذا في قطع الظلمة في
اموال الناس كذا في الفتاوى ولا اطمع طوبى به حيث قد روى
يطبق وهذا مريض بالساسنة الاولى ذكره عن ابي الاوسط
ذكره بعد قوله الا ان اطمع كذا قلنا ثمة عن الفقه والزيد
الوجب فيما له كان الكرم والكسح الذي غرسه في ارضه كذا
على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وهو قفزة درهم خرج
الزرع وعلله في الهندية بقوله لانه كان متمكنا من زرع
الارض وكلها يملكون الزرع تحت شجرة طينستان يعني فيكون
خارجا بعد رطاب قفزة وغاية الظافة نصف الحارج
وما لا يملكون الزرع تحت شجرة فله معنى في خارج حريبا
عشقة درهم وهذا مريض ما تقدم واما الاشجار التي على
السناة قال في جامع اللذة المسنة العدم وهو ما يبي
حول الارض كثيرة السيل عنها وتسمى في الهند سناة ايضا
فلا تسمى فيها من خارج اذ كانت في ارض حريبا تسمى وفي زكاة
الجنة ففعله عشرة ارضه سناة جمع الجمع الذي هو في
نخط قوم الانبياء مما لا يعرفه قوله اخذها واوجع في
شرا واعتبار صورة الجمع حلي فيهم اكرم ارضه الجنس كذا في

بعده بقرينة المحم فيها في حلي وارض اي صالحة للزراعة
 فتسمى احدى الارض واشترى اخيرا ارض واراد ان يبيع
 اراد ان يشتريها وان لم يبيعها بصفة انه لو تعدد الشركاء فالجميع
 كذلك قسم بصفة العاق وسكنون السنين اي قسمه
 المخرج فلما لم يستطع ان كان حصته خراج اللزوم معلوم
 وحصته خراج الارض لذلك فكما كان ايدى الحاكم على
 ما كان قبل الشر والاي وان لم يكن خراج اللزوم معلوما
 بان كان جملة اياه بان كان يوجد خراج الضبعة جملة من
 غير سياتي حصته اللزوم وحصته الاراضي وفي نسخة
 كان كان جملة وفي نسخة والكان جملة قال السيد حميد
 وهو المتعدي وفي نسخة الخاوية وان لم يكن خراج اللزوم معلوما
 وكان خراج الضبعة جملة فانه لم يتوقف للزوم الارض
 ايدى لم يتوقف الارض لا أرضا كما في اسدية يعني لم يعرف
 احدا من الارض كانت الارض ولا ذلك لا يعرف احدا من الارض
 كانت لروما قسم لغيره بصفة يعني انه بصفة جملة
 خراج الضبعة عليها على قدر حصصها كما في الثانية
 والظاهر ان المراد ان ينظر المخرج من خراجها بصفة بان
 ينظر من سياتيها فاذا لم يخرج اللزوم ما يفيدهم
 مثلا وخارج الارض ما يفيدهم بصفة جملة خراج الضبعة
 عليها مثلا في ثلاثة على اللزوم وكفاية علم الاراضي
 ووجه خراجها في خراج ارضهم متساوون وطلبوا
 اي طلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية ليدنه
 وبني غيره ان لم يعلم فديروا يستألفوا الخاوية قالوا ان
 كان لا يعلم ان المخرج في الابتداء كان على التسوية وعلى
 التساوت ترك على ما كان قبل ذلك من تفاوت الخراج

ولا يجاب في التسوية ظاهرا ومفهوما انه لو علم اصله
 يعلم به ولا يخرج بوجبات غلب الماعلى ارضه
 بحيث لم يتبق صلوة للزراعة او كانت تترك او انقص
 الما من ارضه حتى مضى وقت وفاته التملك من الزراعة
 لا انتفاعا التقديري المعتبر في الخراج وهو التملك من
 الزراعة في كل الكول ولو كان ما في جميع الكول شرط كما
 في مال الزكاة واما لو عرف ارض الخراج من ارضه الماعلى
 في وقت يقدر على زراعتها فانها خراج خول السنة
 السنة فلم يزرعها فقلبه الخراج وان نقص الما في وقت
 لا يقدر على زراعتها فانها خراج خول السنة الثانية
 لا يجب كما في المحيط او احباب الزرع اية سماوية
 لا يمين رقبها كعرف وحرف وسندية برد والجرد فلا يخرج
 ايضا لان التقديري اقيم مقام التملك الحقيقي عند
 عدم التملك حقيقة لان ذلك خلف وهذا اصل فقل لا لا
 الخراج هو سلم لسلاسة كما في العشر بخلاف اذا عطلها
 وهو متعلق من الزراعة يصير الخراج دينيا ذمته تتعلق
 الخراج بالتملك التقديري حشد وسياقي الكلام فصح
 الا لا يتبع من السنة ما يملك الزرع فيه كما في الثاني
 بعد ذلك عنها وجب عليه الخراج ولا عرق بهلاك الزرع
 او لا وذلك لانه عطلها منع تملك زراعتها وفي الفتاوى
 المبرر في تكملة الامتياز في زراعتها لخطوة والشعير
 ام ان يزرع كان وان المعتبر في زراعتها فيها او صدق
 يعلم الزرع فيها مبلغا يكون فيمنته ضعف الخراج والفتوى
 على انه مقدم مثلا في سنة ووضوح بنا في وجه الثاني
 لان ادراك حكم على حقيقة الخراج انه استغنى الطر حسب

كذلك

منه لا يمدح الا بحاج بالتمطيل فيها بعده من الزمان واما
الوجه الاول فصريح في نفي الوجوب وان بقى مكان الزراعة
الى اخر السنة ولم يترك كثير من الماشع عدا واعادة الزرع
شندي يؤثا كالاول فان اخرج شيا فقصها راء ان يعيد
بالخروجي فاحذر من اذ لم يزرع ولطاعة هذه تحسب
اصل مال الزرع ولذلك زرع فخرج وتعتبه في النهر بانه
اذ لم يزرع مع يثمنه فالتمه التقدم بترك موجود ولو كان
قصا ربي الاما اذا زرع ما ذكر من نوع قبل يجوز ان يكون
ازيد بل هو لا غلب وانه لم يزرع واما لا يحصى من فقول
ما في النسخ لا عتبار عظمى طاقه وهذا لا يزرع ثانيا
فان زرع ثانيا وفي الخارج بالخرجي فقط فلا يجوز
منه شي وان زاد فان بلغ مقدار الوجوب ومثله اخذ
الوجوب والا فنصف من زاد وهذا كله بالنظر في قواعد
اصحابنا وتحقيقات الشرح والادعاء اما اذا كانت
الافقة غير مساوية ويمن الاحتراز هنا كل قرة وسباع
وتجوها كالتعام يعنى لم يسلط بغير وبقرة وشتا صفارها
او كما رها ذلك ها وانما فيها كالحواك الزرع ولم يبقوا وقار
ودود فلا يقطع الخراج يخرج في النهر ولو كان الدود يثبت
سماوية فيه نظر ظاهر ويجازى بان الدود يمكن
الاحتراز عنه فان شئ لم يثبت اذا طلى بالزيت والحجر لا يثبت
غالبا والفقير يصفه ما يقتله وكذلك البرد قد يبرقع
بالدمن ويخفه فاذا لم يصفه كان التقصير منه نعم لو غلب
ولم يندفع او كان الفاعل كغيره لا يبقو في حية حوران بحيث
لا يمكن دفعه كان من الافقة السامة ولو اذ قال الخبير
الربلي في فتاواه ولا شك ان الدودة والفارة والنمل

كذلك وصرح كثير من علمائنا بعدم السقوط في القردة
والسباع والخنزير ونحوها حيث امن الممنون بالعتة عدم
القدرة على الدقة ولا فرق بين خراج الوظيفة والمقتضية
والعشيرة الاولى في الاخيرين لتعلقه بعين الخارج فيهما
فكانا بهما الحكم اولى ومثلا زرع الرطة والكرم ونحوهما
وهذا هو الهامح انتهى وقد صرح علماء ونا في هذا الباب
انه مما يجهل من سيرة الكاسا انهم كانوا اذا احسب زرع بعض
الرعية افقة غدر مولى ما انفق في الزراعة من بيت مالهم
ويقولون الزرع شريكنا في الربح فنفيق لاننا نزرعه ونحضره
فالسلاطون انهم بهذا الخلق ويصعدون فيان لم
يعط شيئا فلا يقل من ان لا يفرسه الخراج يحسبوا هلاك
الخارج بعد الخصا لا يسقط كما اشار اليه شيخ الاسلام
ولو هلك الخارج كله فبذلك ايم قبل الخصا ويسقط الا ان يبق
من السنة ما يتخير فيه من الزراعة كما لو خذ ما سبق
قال الخبير الربلي ولو هلك الخارج في خراج المقاسمة قبل
الخصا او بعد فلا شئ عليه لتعلقه بالخارج حقيقة وحكمه
حكم الشريك لا للملك فلا يضمن لان التقديف فاعلم ذلك
فانه مهم يلزم وقوعه في بلادنا ولو هلك قبل الخصا لبعضه
ان فضل بعد ما هلك عن ما انفق في الزراعة شئ حذر
منه مقدارا بينا مصنفه يخرج يعنى نقله المصنف المخرج
عن السراج وتعامه في الشريعة معن الدخول واللفظ قال
مجلدك يقي مقدر رد هتاف وتغير بين يجب الخراج وان لم يبي
اقل من مقدار الخراج يجب نصفه قال شيخنا والصواب
في ههنا ان ينظر ولا الى ما انتفق هذا الرجل ولا من الخرج
فان فضل منه شئ اخذ منه مقدار ما بينا انتهى وهذا هو

في هذه الاضية ينظر الى الخارج
فيجب ما امكنه

انتهى خال

لفظ انشراح الية ايضا قال اب في الشرح النبالية كما في العلمى وفيه
نظر فاني لم اجد فيها قوله وقد حكيم لا جارة في الارض لا تخرج
بغير طبعه بل تنقل عن يخرج اصلا عبارة ولفظ البحر
وفيد بالخارج لان الاجرة تسقط بالاطبي يعني ما ذا غلب
الماء على رطوبته وانقطع وانما بالثالث وهو ما اذا اضاف
الزرع اذ سمائية فذكر لولوي في فتواه اذ استأجر ارضا
للزراعة سنة ثم اصطلح الزرع اذ في قبل ومضى سنة فاما
وجب من الاجرة قبل الاصطلاح لا يسقط وجب
بعد الاصطلاح لا يسقط لان الاجرة ما يجب بالزراعة
شيئا فشيئا فاستوفى من المنفعة وجب عليه الاجرة والم
يستوفى انفسه القدر في حقه وفي بعض الروايات لا يسقط
شي ولا اعتما وعلما ذكرنا في بي بي هذا وبين الخراج
فانه يستقط انتهى وفيه ان هذا الحكم يخالف حكم المزارع
فانه لا يتوخى منه حصة ما استوفى فلا يضره قوله
ولذا حكم الاجارة فانه على ولا يقال ان المالك في شجرة
التي مع الصنفين نقل عنه في الفانية وليس له ان يخرجه
الخارج لان الخارج وضع على مقدار الخارج اذا حصل
الارض للزراعة فانه يخرج شيئا جازا يسقطه ولا حرج
لم يوضع على مقدار الخارج كما ان يجاب به وان لم يخرج قال
في الخلاصة استأجر ارضا لزرعها فزرعها فاصاب الزرع
افه فذلك او غرقت الارض ولم تنتج فعلته الاجارة
ولو غرقت قبل الزرع فلا جارة عليه قال في المحيط والفتوى
انه لا جارة على المستأجر فيما بقي من الدية بعد هلاك الزرع
الا ان يملأ من عاودة زرعه مثله او دونه في الارض لانه
وقال في الزرع الدودة لا تسقط الاجرة وهي جارية الغنم

انتهى قال الولوي في خراج المقاسمة والوظيفة لا يسقط
بهلاك الخارج بل يمسكها وقتب المصدا يسقط لان بعد
المصدا وجب في الذمة بسبب الخارج وقيل المصدا غير
واجب في الذمة بغيره بخلاف الزكاة لانها واجبة في المال
لا في الذمة انتهى فان غطها صاحبها لا تسقط الذمة بغير
النية لانها كانت متمكنا من زرعها ولم يزرع فلو كانت لا ربح
سبحة لا تصلح للزراعة ولا يصلح المالك ان يملكه اصلاحها
ولو يصلح فعليه الخراج ولا فلا كما في الفانية ولو لم يملك المالك عن
الزراعة لعدم قوته واسبابه فلا يملك ان يدفعها لغيره
مزارعة ويا خراج من نصيب المالك ويمسك المالك
للمالك وان شأنا خراجها واخذ الخراج من الاجرة وان شأنا زرعها
بنفقة بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يعين
ذلك باعها واخذ من ثمنها الخراج وهذا بخلاف وفي الذخيرة
ولو عادت قدرة مالكا يزرعها لأم عليه الا في سبعين
الى يوسف يدفع للمالك خراجا من ثمن المال فيقول فيها
فرضنا بحر وانما يحجب الخراج فيما اذا غطها فلا ان التملك من
الزراعة كان ثابته وهو الذي فوت الزرع وهذا اذا كان الخراج
موظفا لاسيما في انه لو كان خراجا مقاسمة فلا يجب
الخارج واسلم صاحبها فانه يوزع منه الخراج على حاله لان
فيه معنى المونة فيعتبر مؤنة في حال البقاء فانه لا يباع
على السلم والمسلم من اهل المونة كما لم يشرع الا في المثلوم
نعم لا يجوز في حال البقاء وعند مالك والشافعي يسقط
وانما يغتفر في حال البقاء وعند مالك والشافعي يسقط
عنه الخارج وان شأنا من ثمنه من زرعه خارج على رالية
عند مالك خلافا للمالك في رواية الجمهور لا تسقط الخراج على رالية

التي اثاريت ارضا بين ارضي
التي اثاريت ارضا بين ارضي

الخارج

من معنى الزل والصفا وهو غير لائق بالمسلم وعندنا
يجب الخارج لما قدمنا من امكانه بقاءه على المسلم لما فيه
من معنى المونة ولا بد وضع عمر رضي الله تعالى عنه عوقفة
جمع الصحابة ما كان الا يجد الذين يجيئون من وقت المسلمين
بمعنى النفع ما يستحاجتهم وفيه هذا الباب يورث في الموت
هذا المقصود فانه الاسلام غير بعيد بعد مخالطة المسلمين
ويعرفه بحاسنه وقد صعد الصفاية استروا رضى الخراج
وكاذا يوردون خرجها وقد نقل اليهم في محاملي يقتضيه قال
القول ما قال ابو حنيفة انه كان لابن مسعود ورضي الخراج
ابن الارث والحسين بن علي وشريح رضي الخراج فدل على
انتفاء الامة تملكها في ريب عويصة بوجه قد السليم انه قال
واخرج اليهم في طريقهم رضى الله تعالى عنه انت فمما نقلها
من اهل امة الملك فكتب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه
عنه ان اختارت ارضها وادت ما على رضىها فخلوا بينها وبين
ارضها ولا فخلوا بين المسلمين وارضهم وخرج
ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما هذا حديث
ابن شبيب عن شيبان بن الكثر عن رضى الله تعالى عنه فقال
دهقان اسلم على محمد بن علي رضى الله تعالى عنه فقال
علي رضى الله تعالى عنه انه اقبل في رضىك رضىنا الخراج
عن رضىك واخذناها من ارضك وان تخلت عنك
فخرجنا حقها وقال ابن ابي شيبة حديثنا حفرنا
ابن عيناك عن محمد بن عيسى الله النقي عن عمر رضى الله
عنه ما قال اذا سلم وله ارض وضعت عن الخراج
واخذنا خرجنا فذلك هذه الاثر على جواز الخراج واخذنا

رضي

الخارج وادنيه للمسلم من غير ارضه وصرح في كتابنا
بمعنى الامة ولا يشك في انه يجوز للمسلم التنازل عما
عليه اجتهاد الاثر انه لو تفضل بجزية ذي جارية لا
فتح ولو منه انسان من الزينة لم يفتقر عولده
لا يجب عليه الخراج لعدم التملك فثبت انما الحقيقي
والاستغناء من ارضه وكان الخراج خارجا من ارضه لا
سوى من الخارج والمسلم بالتعطيل ان الخراج فيها يتعلق
بمصلحة الخراج ولا خارج سراج وقد عرفت ما قدمه
الناسر تحت قول المالك في وجوب الخراج في ارضه فوقف
والصحيح والمجرب ان المالك في ارضه لا يخرج
من ارضه من ارضه في بقدره لا خارج لان ملاك
ما توافر تخلفه ورضه وتالت ابي بيت المال فاعطى
الولاة تلك الاراضي بغير ان ذلك الخراج يرد للخارج
فلا عيب فيها ولا خارج عليها ارم تبع ولكن فثبت ان الخراج
يزرعون فثبتون في ارضهم كما روي في خروجهم
احرف لان الخراج غايته على المالك وهو لا يملكها فافعل
الاثر في هذه الاعراض الخراج من الاخذ من القلاحي
الزراعي والتبوير في معاملة معاملة الخراج ويسمى ذلك فلاحه
اي الما خورهم في حال عدم الزراعة وحيارها بالخرع
على الاخذ والارفع عطفها على ما يفضل لان على السليبي
اي على ملازمة السليبي في تلبية معبته لا خزال يعمر
داره لا ينقل الى طليح ويترك الارض يسير في طلب
الخارج وهو من حرم بلا شبهة هذه خبرنا فافعل
الان وقوله وحيارها في ارضه في ارضه من ارضه
حيث قال اي صاحب الشبهة لا يرد في مقدمه ان مصر لا

يعني بعد موت ملاك ارضها ولم يخلصوا وورثة واليت
الى بيت المال ليستخرج منه ما لا حاجة فلا تنفع
من عطلها ولم يدرج والحال انه لم يكن مستحاجا انما
به المنة لاستباحها من الاما من صا حيا فالتجرب
الاجازة تمنع ولا جرح عليه بتسببها اي بسبب تعطله
لها وبه علم ان بعض المزارعين اذا ترك الارعة وسكن
في مصر فلا شيء عليه حتى ما بعد الظلمة من الاضرار به
وهو اجازة له على ان ينقل الى الارعة التي كان يزرعها سابقا
حرم حصصه الى ان ينقل الى الارعة لا يستغنى بالعلم او
القران كما وري للحاكم الا ان يرضى عن هذا لانه قد
حين يمتنعون عن طلب ما يجب عليه فاعلموا ويستغنى
وقالوا اصحابنا لا يزرع مالك ارض الخراج الاحتج بالخطبة
مثلا فادبر على الاعلى ان يرضى عن غير هذا وهذا
لو كانت تزرع الكرم فزرعها حبوبا فقلبه خرج الاعلى
وهو ان يزرع في من الارض ارجاء والكرم فيها ذرعا عن
النفق وعلمه فانه هو الذي ضيع الزيادة فاعلموا
وهذا الحكم بطالته خرج الاعلى مع انتقاله الى الارعة
من غير علم يعلم ان ينبغي للفقهاء ان يعلموا
ولا يجزئ به ولكن لا ينبغي به لئلا يتجرى الظلمة فيسقط
على مولد المسلمين ان يرضى عن الظلمة فيسقط
لنزع ارضه الزعفران ويخونه فيسقط ذلك ظلما وعدم واد
وعلاجه صعب في حق وقان في البرزخية وما قيل زوم
الخراج بالعلم يعلم ولا ينبغي به سلاطين المهرسل
حتى لا يتطرقوا الى الظلم ولا يقولوا حق السلاطان الد
من حق الله تعالى كما قال للحاج طاعنا وجب من

طاعة الله تعالى لا ين قال فان تقول الله ما استطعت
وقالوا ولا لا فمنه مطلقا وجرة الحجاج اعظم من
هذا انه هم وانما الحجاج لم يملك ما كان بعض اهل العلم اني
بانه اذا دخل الفلاح وزرع خرب القرية برحيله انه يجبر
على العود فهذا محمول على ما اذا رجع لا عن جور ولا ضرورة
بل تقننا واما من رجع لظلم فلا عود عليه في بيعه
الظلمة من رده مع تكليف شاق وجور لظلمه مفرط فلا
يقول به مسلم باع الاولين يقول ملك ارضنا خراج حصة
لانه يبيع ما لو رجعها او هبت له او وصي له بها كما نقله في
شرح المسمى عن ابو جندب ان يبيع من السنة مقبله ما يتكفي
المشتري من الزرعة وتكفي في ذلك يزرع الحنطة والشيء
ام اي يزرع كان وان الموصية يدر ان يزرع فيها ام يدر
يبلغ فيها الزرع مبلغا تكون قيمته ضعف الزرع وفي ذلك
كله كلام والفقهاء على انه معدي رطل انه اشهر
فعلية اي فعلية ان يبيع اي فاعلى من انتقاله الى الملاءمة
الخارج يزرع او يزرع ولكن لا يستأجرها وفيها يزرع يستغنى
حده كما في قدر المستغنى عن القمصة في ويسر على البائع
شي لان في جوده لا يخرج انما هو ما خالصة وهذا كان
ياخذون الخراج في خالصة فلو فادها على سبيل التعجيل
فذلك ظلم محض لا يجزئ على حد صلاح كما في قدر المستغنى
والا بان لم يملكه الا في خالصة او يبقا قل من ثلاثة اشهر
ففي الباقي لا يملكه الا في خالصة او يبقا قل من ثلاثة اشهر
لخالصة وفي قوله على سبيل التعجيل لشارة الى انهم لو احتجوا
في ظل السنة على ما تصوروا وقت وجوب الخراج
كما في الغرور لا يكون ظلما وقد اخذ من البائع فلا يطالب

ان المعتمد

المشترى والده علم فصح الوهب والنوصي والمنورث
وكذا لو باع ارضا بزرع انعقد حبه وبلغ ولم يبق مدة
يتمكن المشتري من الزرع فلزم جعل البايع بزرعة وغاية
نا فلا عن جمع الشهد فلو باعها المشتري من آخر اشترى
من آخر حتى مضت السنة ولم يبق في يد ثالثة اشترى
فلا يخرج على احد في الصيغة فعلى من اشتري ارضه ان يخرج
وتم تبقي في يده ثلاثة اشهر فما اخذ منه السطحات الخارج
ليس ان يرفع على السايه لانه ظلم وليس له ان يظلم
غيره كما في المنة وان كان لا يرضى بزمان خبيث
وربما يرضى احد للبايع والاخر للمشتري ويتكون كل
واحد منهما من غصيل حد ربعين لنفسه فليخرج عليهما
هكذا رخصه الاسلام في شرح كتاب العشر والخارج له
في المحيط ولا يؤخذ العشر من الخارج من ارضه الخارج
كما لو اشترى من ارضه من ذي فلا يطالب المستر
الا بالخارج ولا يتوجه عليه العشر ولذا لا يشتري ذي
ارض العشر من مسلم فلا يطالب الذي الا بالخارج
فقط لانها اياك عشر والخارج لا يجتمع عندنا خلافا
للشافعي وقال واحد قالوا اجمع بينهما لانها حقتان
مختلفتان ذاتان فان العشر مؤنة في معنى العبا ٥٥ هـ
والخارج مؤنة في معنى العتقية ومختلفتان العشر
والخارج والخارج في الذمة وسبب لان العشر ريسه غالب
تخرج تحقيقا ونسبها للخارج غالبا حتى به يقتدر
ويصرف في صرف العشر الغزاة وهو بالخارج المتقاتلة
لو قد تحقق سبب كل منهما فلا فاقا بهن الحق في محسنة
لو جوبد الدين مع العشر والخارج ولنا قولنا صلى الله تعالى عليه

احد

وسلم لا يمنع علي سلم خراج وعشرا خرجه ابن عدري
في الكامل عن يحيى بن عنبسة حدثنا ابو حنيفة
عن حماد بن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن شعور
مرفوعا عن يحيى بن عنبسة مضاف الى غايته
عن يحيى بن عنبسة قال قال ابو حنيفة
الا علم حماد بن ابراهيم لما يحيى ووصله وقد صرح
عن الشعبي انه قال لا يجزى عشر وخارج في ارض وعش
علموه لا يجزى عشر وخارج في حال اخرجهما ابن ابي شيبه
واستدل مالك قال يحوز بايع بينهما بعوم ما في الصحيفين
عن ابن عمر مرفوعا في سقت السبا وكان عتقا القتر
وهو لا يهزم له فيما عني بصدده لما في كتاب عمرو بن حزم
الذي قلتم الامه بالقبول وعلوية ففقه بعد بيان
مقارير الزكاة وان الصدقة لا تحل لحد ولا لاهل محكمه
بيته اما هو زكاة تتركها انفسهم ولحقوا المساكين
ويستحقون سبيل الله وليس في رقيق ولا من رعة ولا عالا
شي اذا كانت تودي صدقتها من العشر وقال في الهدية
ولان احدا من عمة العبد ولجوز لم يجز بينهما وتوفي
ما جاءهم جهة وقد توفيت في دعوى الاجاء بما خرج
اليهم في عن عمرو بن ميمون قال تسالت عمر بن عبد العزيز
عن السلم تلون في يده ارضه فبسال الزكاة ففتور
انما علمي بالخارج فقال الخراج على ارض والعشر على الحب
وعما خرجه ايضا عن يونس قال سالت ابي الهيثم عتق
زكاة الارض التي عليها الجزية فقال ليرز السلمون على
عبد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبعد يملوك
عليه لا يرض ويسترها وليودون زكاة مما خرج منها

٢٠٢
٢٠٢
٢٠٢

صاحب المصنف
الذي له فضل كبير في العلم والدين

ففي هذه الأرض على قدر ذلك وقد اجاب عن ذلك
الشيخ قاسم فطلب بعالي تحريم احاديث الاختصاص
بلا مسوط قال الكمال والذي يغلب على الظن ان الخلاف
الراسخين من مرومات وعلمهم ضيق الله تعالى عنهم لم ياتوا
علا من ارض الخارج والانقلح في نقلنا صياح خذ
الخارج وانهما يتعلمان العادة ولو هم فوضوا الدعوى الى الملاك
في غاية السعد ارباب العشر في صيغة في الارض التي وظف
فيها الخارج على كل المهر جريز قرب ان يتولو اخذ صيغة ويكلموا
الاخير اليهم ليس معنى لغيرهم كفا لا يعمرون على رايه
من صيب انفسهم واذا كان الظن عدم خذ صيغة الثلاثة
صحة دليلها بنقل الصلابة خصوصاً الخلفاء الراشدين ويكون
اجماعاً وكذلك يجمع الزكاة في حدها اي العشر والخارج عندنا
خلافاً لك في وصورة اذا شئت ارضي ارض خارج وعشر
به صدقاتها عليه العشر والخارج وليس عليه زكاة الخراج
وانما يعكس لان العشر والخارج لزم للارض بخلاف الزكاة
فمن شرط فيها ما لا يشترط فيها وكذا لا يجمع زكاة الخراج
مع صدقة الفطر وقد مر في باب التيمم لوضع يدي لا يجمع
فيها صرحت وفي تنقيح عن ثلاثين مع ما ذكره الشافعي
وذكرناه فتنبه ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنة
لو كان للخارج موطناً يعني لا يوجد خارج الموطن على الارض
في السنة الا مرة وان اظلمها صاحبها مرة وذلك لان العشر
يخص لله تعالى عنه لم يوجد الخراج مكرراً وقال الشيخ
قاسم فطلبوا بغيره وعلموا استنباطه مما يخرج في يده
الف الف درهم فلو كان مكرراً اضيق ذلك وفي كل جريب

كرم

كرم عشرة دراهم وكل جريب رطبة خمسة دراهم وكل جريب
بر ربيعة وكل جريب شعير درهم وفي رواية غير ذلك
فعلى تقدير التضعيف مرة ولا يكون الكل شعيراً وهو
خلاف مقتضى النص ولعمارة يكون الخارج مائة الف
واربعين الف وبنو الف عن ستة وثلاثين الف الف
جريب وبنو الف المتحصل انه دون ذلك فظهر
ان الخارج لم يكن مكرراً والله اعلم انتهى والاجاب ان خارج
مقتضى تكرير خذ منه كلما خرج به خارج لتعلقه
بالخارج حقيقة كالعشر فانه اي يتكرر بتكرر الخراج وبنو
مرا في السنة وقد افاد ابن الهام باطل خارج الموقوف
شده من حيث تعلقه بالتكرر وله خذ باعنا عدم
تكرره في السنة ولو خرج فيها مكرراً العشر خرج المقتضى
لها شدة وهي تكررها بتكرر الخراج وخفة بتعلقها
بعدم الخراج فلهذا ومن ذلك ان الخراج يسقط بان
وابتلاخل كالمدينة وقيل لا كالعشر ترك السلطان
وانما به وان لم ينك السلطان تركه هندية الخراج
الارض ووهبه السلطان وانما به اي لرب الارض
الخارج بان كان خارج مناسبه فاحظه منه فهو هبة
له ومثل ما اذا سقط عنه الخراج الموقوف اخذاه السيد محمد
وتو وصلياً بسفاعة حاز عند القاضي غنياً ان الموقوف
والمتروك او فقير او قال عمل لا يجوز التوقيف على قول
الشيخ بزيادة وكل الخراج اي المتروك والموقوف هبة
لرب الارض الموهوب له الخراج لو كان مصرفاً من مصارف
الخارج كالمقضاة والقرارة والائمة في بلاد خوارزميون
لانه لو اخذه وصرفه اليه جاز فكذا اذا تركه ابتداءً

علمه بالكلية يجوز عيشا كان سزور عليه او فقل بغيره
لو كان فقيرا لا يضمن اسلامه لان لو صرفه اليه بعد
الاخذ يجوز ولا يتركه عليه الا يرى ان اسلامه ان لو اخذ
من انسان زكاة ماله واقتصر في قبضه الزكاة في تصرف
للمسلطان ان يرد عليه زكاة ما قلنا وان كان المتروك
علمه عنهما ضمن ان سلطان العك للمنفرد به من مال
الخارج ليست اموال الهدية لان سبيل المصروف للفقراء
لا الا غننا خلا للخارج انهم لم يحصل منها جواز
ترك اسد سلطان من الخارج رب الارض فقير ويجوز له ذلك
وهذا خلا لطلاق المالك في عدم الجواز فلا يقولون ما في
البرازية ويمتد طلاق المالك في قديمنا وما في الظاهر ما في
لو جعل المنصر حبا لارضه يجرى في قديمنا وما في الظاهر ما في
اليه للحليل المحسني بنا علوما نقله عنه انه جاز في بيان
مصرف الخزينة قال وكذا لو جعل الممسور في خزانة خارج
لانه مال حصل بقوته انهم قال ولا يحفظ وليكن
النفقة وفيه اسد حمد ما به يحمل القول بان من عاي
غير المتأثرة والقول بكواز عليه سائرهم فغير حاسب
لان الممسور جالو وعساره عما خذوا الف شرا في نصيبه
الامر في الطريق من زكاة الخراج المار به في قول المشر
الذي يجب عليه ما خرجته الارض فتنتجبه في قول المشر
سابقا ويجوز به بنصفه اشارة الى ان رب الارض يخرج
الخارج بنفسه ما في البرازية اذا تصدق بالخارج بعد
طلب السلطان لا يخرج هو المشر ما قبل الطلب ليقدر
به فذكر في بعض الفتاوى انه يخرج عن المشر وهو سزور
ظاهرا ما في الارض عن سزور في دفع بنصفه في الفقير

عليه

في الفتاوى انه اذا ترك الخراج لا يستغنى به قبل الا اذا كانت
مقرا كالمتأثرة ومن يموذ بنصفه في المتأثرة لا يضمنه لمصلحة
فلا يجوز تخفيفه لبعض بنزله والا فان يكن من مصارف
الخارج تصدق الموصوب له او المتروك به له بدلي يخرج رضى
لان له حكمه في نفسه للفقير حق بنزله بدلي ومات
الحاوي من تزجج حاشا للخارج المتروك للمشر اذا كان
موصوبا له ومتركا له خلاف المشر قال الخبير علي وعساره
الحاوي واذا ترك الامام خرج ارض رجل وكرهه وبستانه
ولو يكن اطلاق المخرج اليه عند ان يوصو بحله وعليه
الفتوى واصلا لا يحمل وان كان قضا لا صرف يخرج اليه
عند ان يكون يحمل له الخ ويزيل ان المتروك متظاهرة
على تقسيمه بالاهل التهم وفي ستر شي تركه سلطان
له الخراج ان يعرف طاب له ولا يتصدق به ولا يتصدق
به او يخرج عاز لا يضمنه غيره في قول محمد خلا للثاني
نظري ممن جوزه وحله لمصرف عند ان يوصو
لا يغير المهر الا ان يكون هذا موبدا لما في قوله نعم
هذا لا يستقط في كلام الحاوي في نعمه للمشر على ولو ترك
الامر فضلا عن ثابته المشر لا يجوز اجاعا ولا يتصور
ان يكون مصرفه لان المشر في الخراج ومصرفه مصرف
الزكاة والانسان لا يكون مصرفا زكاة نفسه ويجوز المالك
المشر لو اوجب عليه في غلنا رضى بنصفه للفقير يما
فلا يحتاج ان يدفعه الى الامام خرج خلا لما في قوله
مصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزيا للبرازية
فقد خسر عبارة البرازية قبيل كتاب الصوم شي سلطان
الفكر وترك عند ان يخرج مصرفه المزارع الى الفقير وان ترك

فذكر من اي صنف المشر ولا
فذكر من اي صنف المشر ولا
فذكر من اي صنف المشر ولا

غار حنينا بل يلجأ إليه في كل وقت لا بد له من ذلك
على الامام انه في كل وقت يكون له الحق وهو انه
تدبره في كل وقت لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
ان كان السلطان قد اصابه في كل وقت لا بد له من ذلك
بالامام والامام هو الذي لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
اقطع الامام حبل السلطان قطعا جليا لا بد له من ذلك
واستقر حنينا سالت الاقطار واسم ذلك الشيء الذي
يقطع قطيعة انتم في صورته ان يعطى الامام قطيعة
ارض خراجية لم يقطعا من ينقطع بها في كل وقت لا بد له من ذلك
المنع عليه مع في كل وقت لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
المنع عليه مع في كل وقت لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
وانما لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
ما كانه يعمل في بيت ائمال اكاله واما المنع عليه في كل وقت
ان يكون من مصارف الخراج وحيد في كل وقت لا بد له من ذلك
الارض المنع بها في كل وقت لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
يمنع ايم من المنع عليه لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
وقد لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
بل لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
به تمنع من المنع عليه لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
جواز جارة المنع الذي صرح على حد منه مدة معلومة لا بد له من ذلك
وعلى جواز جارة المنع الذي صرح على حد منه مدة معلومة لا بد له من ذلك
المنع الذي صرح على حد منه مدة معلومة لا بد له من ذلك
ومع ذلك احارته لا جازية في كل وقت لا بد له من ذلك
السلطان عليه تمنع من الاحارته في كل وقت لا بد له من ذلك
فقطه في رسالة لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك

السلطان ان لا يكون له من ذلك لا بد له من ذلك
وسلبه وعينه على ان من ذلك لا بد له من ذلك
احد انما ان السلطان لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
من اقطارها لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
صل عليه ريعا الاول لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
قال صاحب الدرر انما حكم المسألة المذكورة في كلامه
ومعنى قوله عدم ان السلطان لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
وهو سلطان الاول وراى بالاعطاف قوله على ان من ذلك
منهم يعني في كل وقت لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
من يزلون من ان السلطان لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
له جميعا وليس للناس في شئ من ذلك لا بد له من ذلك
على حاله فان حقهم انما يثبت بانعام من ملك من ذلك
والرضى ان السلطان لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
مرح انما التعليق فتدبره في كل وقت لا بد له من ذلك
يوثق ما ذكره ويستفاد من هذا معنى التعليق لولم يزل
قال في الاشياء من كتاب الوقوف يصح تعليق استغفر
في الوطاف اخذ من تعليق القضاء لا بد له من ذلك
الولاية فلو مات السلطان لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
ما لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
ذكره في قوله سائل تفقها وهو فقه حجة انما
وقد تقدم من التنفيل من الامام في كل وقت لا بد له من ذلك
ما لم يزلوا وانما في كل وقت لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
ذلك انما لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك لا بد له من ذلك
استحقاق السلب على التنفيل من الامام في كل وقت لا بد له من ذلك
السلب على التنفيل من الامام في كل وقت لا بد له من ذلك

على ذلك

كانت اهل المذاهب اربعة على ذلك
جماعة من المذاهب الاربعة
ولم يرد ابن عسرون في

من جهة الخليفة لا من جهة العسكر ولو قطع السلطان
ارضاً صواباً في ما حياها باذنه او ملك السلطان بان
احياها لسلطان لنفسه ثم اقصاه اي لشخصه ولم
عليه بها على سبيل التملك كما ان الممن عليه وهو لم يقطع
له في الصورة في وقته بل لانه ملكها ملكاً خفياً ويجوز
له كما نص في الملوك ولا ارضاء من الملوك السلطان ليس
بائناً في البنية قال الشيخ رحمته اي فلا يكون قول السلطان
جعلناه ولا ولاده وعقبه ونسله وقفا عليهم بل ارضاء
للناس معلقاً على موت الاول فيلحق بموت المعلق انهم
يحملونه من ثمة الكلام على المسألة الاول وجعل سائر الملوك
مختلطة بينهم وبين السلطان من حيث انهم عسى ان يمتنع
الشيخ انه قال في مسألة له المتعلقة بالارضاء واول
وفق الراعي بيت الحال على التكايا والمساجد وغيرها
السلطان توارثت الشريعة ولم يقع ذلك من احد
قبله واستدعي ابن عسرون في وقته انه وقفت
حقيقاً اذا يقع الوقف من غير الملك واذا كان في ذلك
ارضاء واحراز لبعض المال بيت المال على صحة يوصل
اليه بسهولة عانة للمستحقين في بيت المال على وصول
حقهم منه لما كان وصول الفقراء والضعفاء الى الملوك وخذ
حقهم من مستغذ ومستغذ انتهى وقال العموي في رسالته
المتعلقة بالارضاء الى ملك والاطيان وغيرهما بعد ان
فسر الارضاء بانه عبارة عن ان يفرز ملك تحقيق في بيت المال
ما يستحقه او يهدنه وهو جائز يجوز نقضه في الاتفاق
ما احصى له الارضاء للمرتبات للديوان نسبة
الصا دارة باطل ولو رزق المصروف لا يجوز نقضه وبطلان

بغير

بغير وجه مسوغ شرعي حيث كان الرصد لهم من مضاف
بيت المال من العلماء والفقراء والاشياء والنسب الاصل
وبناء المساجد والقائمين بشعائرهم من الموزن جمع
والا يملكوا الخطباء وغير ذلك من الامور الدينية لا فرق
بين ان يكون الرصد ظاهراً او جاهلاً او رزقاً يخرج
من الديوان لان بيت المال اعد لصلح المسلمين
وظاهر انه لا يصلح في قطع رزاق المصنفين من
بيت المال وقد انفصل كل الدين والبلقيني وابن
جماعة عن مجلس الفقهاء برفوف علي فان رزقهم
عليهم كان مرفقاً من مصارف بيت المال لا سبيل
الي نقضه وسفرهم الى ذلك اي عبيد الام انتهى
لخصاصه في الاشياء قبيل القول في الدين وفي العلامة
قاسم فطوياً بصحة اشارة القطة بفتح الطاء الهل
اي الممن عليه وجهها انه ملك الانتفاع بها بمقتضى استئذنه
لما عدله فهو نظير المستأجر لا نظير المستعير والمستأجر ان
يخرج كذا المقتطع ان يوزن وقال ولا يرد على المستأجر الا ما له
في اثناء المدة كالاخر فيوزن الموت الموزن في اثناءها ولا يكون له
تلك المنفعة لا بما تملكه مال لا تقاضى عليك من صو
على خدمة عدة سنة كانه المصالح الموزن في المقتطع
له نظير المستأجر لا المستعير قلنا فان مات الموزن
اخرج الامام الاصل عن المقتطع له بنفسه في الاجارة لا انتقال
الملك الى غيره الموزن كما ان انتقال الملك في الخطباء الى خارج
عليها اجارة لا قطاع ولا اجارة المستأجر واجارة المصنف
الذي صرح على خدمته عدة معلومة واجارة الموقوف
عليه الغلة واجارة العبدان دون ما يجوز عليه عدة

الاجارة من مال التجارة واجارة ام الولد انته ما افاد
الشخ فاسم قطلوبنا رحمه الله تعالى والرد بهذه الاجارة
احارة الارض لارعة للمن اذا كان للارض زرعون
واضعون ايدهم عليها ولهم فيها جرت وبسبب وجوه
ويؤدون ما عليها الا نضع اجارته لغيرهم ما اذا لم يكن
زرع مخصوص بل يتواردها فانما من بعلمه من وليه
ما عليها من خارج المقاسمة فله ان يوحها لمن اراد لمن
الوقع في زمانها انما المستاجر يتاجرها لاجل خذ جرها
لا لزارعة ويسمى ذلك التزاما وهو غير صحيح كما في
به الخير الربوي في كتاب الوقف وكذا في كتاب الاجارة
في عدة مواضع واحمد وفيما افاده التصريح بان الامام
ان يخرج اي يخرج الاقطاع عن المقطع متى شئت فسمه
اي فمد جوارحه اخرج الامام المقطع من ابن عمير في
الاشباه بغير كليات فلا فلا يشاء وهو محمول على ما افطه
ارضا عا مرة من بيت المال ولما لو قطعه الامام لموات
اي الارض المحصورة واحباها باذن الامام فليس للاقطاع
اخرجه عنه لانه عليه اي صار مالكا لارعة الارض باختياره
لها يعني بخلاف الارض لامة من تمت المال فافاد
با قطاعة لربك رقة الاصل بطلان حرم بيعها كما ذكره
ابو يوسف في كتاب الخراج فيلخصه وذكر الامام ابو يوسف
في كتاب الخراج في موضعين فقال في الموت وللأمام
ان يقطع كل موتى وكل ما كان ليس لاخذ منه ملك وليس
في يد احد ويحل في ذلك بالزمان يترك خبر الله في حرم
نقضا ويؤخذ العرف من القطار انه كانت عشرة اوتوا ج
ان كانت خرجية وقال ابو يوسف في كل من اقطعه الالة له اليد

فأما

بيت

ارضا من ارض السواد من رضى عرب وجبال من لاصناف
التي ذكر ان الامام ان يقطع منها فلا يجلد ياتي بعد هم
من الخلف ان يرد ذلك ولا يخرج من هوى يده وارث
او مشرك ولا يجوز ان يقطع احد من الناس حقه
سلم ومعه لا يخرج من يده الا بحق وقال في حكم
الخضا وان اقطع السلطان ارضا مواتا جاز ان
اقطع ذلك ان يوقعها وكذلك الارض اذا ملكها السلطان
فاقطعها انسانا وملكه اياها فوقعها الذي اقطعها
قال فوقف جاز فيها واذا اقطع السلطان انسانا
نسبا من حق المال لم يجوز قطع ذلك فان قدس
وليف يوقع نسبا من حق بيت مال قال هذا رضى
لانسان وهو ارض خراج وفي هذا لا يراها فالسلطان
يا خذ من ارض النصف مما يخرج منه الله تعالى عن الارض
الزرع ~~الارض~~ اقطع السلطان من هذا النصف اربعة
اخر ساه لك وجعلت عليك خمسة لبيت المال وهو
العشر من جميع ما يخرج الارض في ذلك وقت هذا الذي
اقطع ذلك ما اقطع لم يجوز وقف في ذلك من قبل الذي
اقطع كس ملك رقة الارض وانما اقطع نسبا من حق
بيت المال فالوقف في ذلك باطل انتهى قال ابن عمير
في رسالة الفها في الاقطاعات فجميع ما اقطعه السلطان
من املاكه وموتى بشرطه يرضى بملك المقطع
ويصح منه سائر التصرفات النائية للملك ويؤثر عنه
وليس لاحد من جوارحه وجب على المقطع فيها وخيرتها
من خراج او عشر ما يراه الامام ولا يشترط ان يكون
من مصادري الخراج اغا لري في مال السلطان والما اقطعه

الذي باخذته لبيت المال بعضه
فيقول لمن يقطع تد جعلت

من الرضي بيت المال فلا يملك غيره فلا يصح وقفها ولا التصرف
بما يخرجها عن ملكه ولا يورث عنه وإنما ملك الانتفاع وله
إيجارها وللإمام أن يخرجها إلى غيره وفي مسقطه من رهنها
ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة تمت بحجر ولوجه
وفيها ضياع من مصارف الخراج بهذا الماحد والنفقة
عليه غير هاوا غايو جرس سلطان علي ذلك لأن بيت المال
معد لمصلحة المسلمين فإذا ألبده على مصرفه الشريعة فقد
منع غيره من خلافة بيتا وما إذا وقف سلطانا رضا
من الرضي يثبت المال على رجل معني يخرج عنه ريشته ثم عاكب
الغير فقد أفتى العلامة ابن عبد البر بن الفخنة بعدم
الحوال نظر إلى أنه لا بد من اعتسار رعي المصلحة من حيث
الامتداد وخالفه في ذلك بعض أهل عصره نظر إلى عموم
في الانتها وإطال فقه الكلام فقلت فلو وقف سلطان
على عالم يعم نعمه المسلمين ثم يخرج ريشته ثم على الغير
فإنه عموم ولا ينفذ ولا ينتها ويحوي رواله اعترض
في ررض حرجها وطيفة انقص
غاصب فإن كان الغاصب جاحدا ولا يمينه للمالك أن لم
يترعها الغاصب فلا يخرج على حد ولا زرعه الغاصب
والم ينعرضها الزارع فلا يخرج على حد ولا زرعه الغاصب
نقصتها الزارع عند في حنيفة الخراج على رب الأرض
فلا ينفذ صاها ولا يتركانا حرجها من الغاصب بضمها النقصان
وفي بيع الوفا إذا فطر المشرقي فالشرقي يميزه الغاصب
فإن أجاز ررضه للمأجنته وأعاهها كان الخراج على رب الأرض
كالررض منها من ررضه إلا إذا كان لها ورطها وشتما ملتفا
وقد ذكر النصارى هذا في باب الغرض من كتاب الزكاة ونقلنا

نصر عن الخاتبة وإذا اختلفت من الأكار والارض في بدو
ولم يقدر على امتناع يرجع على المالك وفي ظاهر
الرواية لا يرجع وهو صريح في أن لا يرجع ما إذا
نصب أهل قرية عاملا لا اقتناك ليجب حرجهم فتوارى
واحد واخذ خراجهم من المال حرجهم يرجع عن المتوارى
لأن الأذن ثمة قد وجد برزيرة رجل قرية في ررض حرج
له فيها بيوت ومنازل يستغلها ولا يستغلها لا يجب فيها
شي خاتبة ولأن قوس من أهل حرج عجزوا عنها في الأرض
واستغلها ولم يكن عندهم ما يؤدون بد الخراج لم يثبت
للإمام أن يأخذ الرضي منها ولا يدفعه إلى غيره على سبيل التمسك
كذا في الخبر وقال في كتاب العشر يخرج لو أن ررضا من
الارض ررضية عجز عنها صاحبها وعطلها وترى كالألام
أن يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال سئل
الحواشي والنفقة من حقوق في هذه المسألة أن يكون
الإمام الأرض ولا يأخذ الخراج من غير قرضه قدر حرجه وعيسته
الباقي رب الأرض وهكذا في حرجها في الزيادة فإن كان
لا يجد من يستأجرها يدفعها من ررضه بالثلث ويربع
على قدر ما يؤخذ من مثل تلك الأرض من ررضه فياخذ الخراج
من نصيب صاحب الأرض ونسب الباقي على رب الأرض
وإن كان لا يجد من يأخذ من ررضه يدفعها إلى من يقوم
عليها ويؤدي الخراج عنها وإن لم يجد الإمام من يعمل فيها
المأجرات يبيعها ويؤخذ الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي
على رب الأرض فيلزم بيع الأرض قول ابن توفيق ومحمد
واقا على قول في حنيفة ينبغي أن لا يبيعها لأن في بيع
قاله حجر عليه وأبو حنيفة لا يرى الحج على الررض وقيل

هذا قول الكل وهو الصحيح لانه با حنيفة رحمة الله تعالى
يرب الحق في موضع يعوز بغيره الى العامة وذكر في بعض
الكتب في هذه المسألة ان الامام يستري نزلنا واداة الزرع
ويبيعها الي نساء ليزرعها فاذا حصل الفيلة ياخذ منها
قدر الزرع وما انفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يعرض الامام صاحب
الارض من مال بيت المال مقدار ما يشترى به النيران
والاداة فما خزن فقة ويكتب عليه بذلك كتابا يزرع فاذا
ظهرت الفيلة اخذت من المخرج ومقدار ما عرض يكون كرينا
على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء
يبدونها الى من يقوم عليها ويؤذي خرجها في اذا كانت
ترب الارض غا حرقا ان راحة صنعة الامام بالارض ما
ذكرنا اذا عادت قدرته وامكانه على العمل والزرعة
يسودها الامام بمن في يده ويرد هاهنا صاحبها الذي
التمت خاصته ان لا يحفظ واذا هرب اهل المخرج وتركوا ارضهم
ذكرنا عن ابن حنيفة ان الامام يلجأ ان يشارعها من
بيت المال ويكون غلتها للمسلمين وان نشأ دفعها الى
غيرهم مطلقا وطعن ويكون ما اخذ منهم لبيت المال ومن
ان يتركه رحمه الله تعالى اذا ما تهاجر المخرج دفع الامام
من ارضه ارضهم وان نشأ اخرجها ووضع حرقا في بيت
المال وان هربوا اخرجها واخذ منها مقدار المخرج ويحفظ
باقي غلتها في ارضهم ولا يوزعها ولا يعطى
السنة التي يوافيها المخرج انتقل اهل المخرج
عن ارضهم الى غيرها حتى يفتح بعد ذلك يوزع والمعد
لان كل من لم يستول ووقعه في حق عليهم من اهل المخرج

او يخاف علمنا منهم بان يخرجهم بصورت المسامحة
ولهم قيمة ارضهم ومثلها من حدة من ارض الخراج
وعليه يخرج هذه الارض التي تستقلها وفي رواية عليهم
خرج المبيع عنها والاول اخرج والرضية خراجية فلو
نوع منها من عليهم خراجا في الكا فاذا حصل ارضه
للمرحمة مقبلة في احوال الفيلة ومثلها المفق استقر المخرج
كا في الهندية وان كان في ارضه اجمه فيها صديقه ليس
عليه الخراج فان كان في ارضه فحسب وطرفا او صنف
او خلافا وشيئا لا يتنظر ان امكنه ان يقطع ذلك ويجعلها
مزرعة فلم يفعل ذلك كان عمله الخراج وان كان لا يقدر
على صلاح ذلك لا يجب عليه وان كان في ارض الخراج
يخرج منها ما لا يزرع وقليل قد كان يجعلها مزرعة ويصل
اليها ما لا يخرج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ما لا يخرج
او كان في المصلح ولم يصل اليها لم لا يجب الخراج وان كان
في ارض الخراج قطعة ارض تبعد لا تصل الى مزرعة او
لا يصل اليها ان امكنه صلاحها فلم يصل اليها كان عليه
خراجها وان كان لا يمكن فلا يخرج عليه كذا في المخرج وان
وجوب الخراج عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى في السنة
ولكن يشترط ثلث الارض النامية في يده سنة اما حنيفة
او اعننا كذا في الذخيرة وفي كتاب الفتن والخرافة
وينبغي للمولى ان لا يخرج من ارضه الا ما لا يزرع ولا يزرع
عليه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه
كلما خرجت غلة فماتت منهم بقدر ذلك حتى يستوفى تمام
الخارج في ارض الفيلة وارض هذا ان يوزع الخراج على قدر الفيلة
حتى لا يرضى لان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فسد

حصول غلة الربيع ينظر المتولي هذه الارض كمن تغل غلة
الخريف بطريق الخرز والظن فان وقع عندها انها تغل مثل
غلة الربيع فانه ينصف الخبز فساخذ نصف الخبز من غلة
الربيع ويوزع النصف في غلة الخريف وكذلك يفعل في بقية
سنوات كان مما يجز خمس مرات ياخذ من كل مرة خمس
الخراج وان كان مما يجز ربع مرات ياخذ من كل مرة ربع
الخراج وعلى هذا التقاس في جميع كذا الخبز وبهم أخذ
الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحمل
لصاحب الارض ذلك بالالفكة حتى يؤدى الخبز ولا يحمل
في الثانية وذلك محمد رحمه الله تعالى في نفاذ رواه اذا عمل
خراج ارض لسنة او سنتين فانه يجوز وفي السنة
يرجع عمل خراج ارضه في غلة الارض في تلك السنة
قال يرد عليه ما ادى من خراجه فان زرعتها في السنة
الثانية حسب له وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل
اعطى خراج ارضه لسنتين فغلب عليها ثلثا وصارت
وجلة قال يرد عليه اذا كان عابسينه وان كان
قد دفعه فلا شيء عليه يزيد به اذا صرفه الى ثلثات
فلا شيء عليه كذلك في الحيط والدين لا يمنعه وجوب الخراج
لانه حق العباد فلا يمنع الدين كما في الخ ربيعة
فصل في الخبز هذه اوصو
الفرج الثاني من الخراج فقدم الاول لتوفره وجوبه
وان سلموا بخلاف الخبز ولا في الحقيقة اذا هلك البذر
عند الاطلاق ولا يطلق على الخبز الا مقتدا فيقال خراج
الراس وهذه امانة الخبز وتسمى جالبة من جلوس
عن البدل جلا بالفتح والمد خضعت واجلست منه والجلية

الجماعة ومنه قيل هل الذمة الذين اظهروا عن رضاه الله
تعالى عنه عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الى جالية
الى الجزيرة التي اخذت منهم ثم استعملت في كل جزء من
الجزيرة واذا لم يكن صاحبها الحلبي عن وطنة وبيج الجوالي
فعلى هذا يكون اطلاق الجالية على وطنة وبيج الجوالي
بمقتضى حوي وهي الجزيرة لينة الجز لا انها جزرات ايكفت
واغتت عن القتل يعني ان من قبلها سقطت عند القتل
وفي الجز لا يجزيه اي تقضي وتلبي من القتل والجمع بينهما
جزية فحكمة وهي ما ينبت من الشجر على الفلك الاسفل فيقبل
المنفعة وفي القاتوس هي شجر الخدين والذوق فحسب
لا تحمل المنفعة وفي القاتوس هي شجر الخدين والذوق
ويجوز بيع اللام وضرتها وحاصونته وينت على فعلانة
بمسكن لئلا يملكه علي هيشة الا لاغنى الا عطا لفرج
ثابتة فالكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى حبي
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقد اخذ صاحب
الله تعالى عليه السلام الجزية من مجوس وغيرهم والحل من
لصاري بخلاف قال العلامة فاسم وما فيهم بعض
المجوسين ان ذلك تقرير الملك على عظم الخراج وهو
الكفر ثم ودلانه دعوة الى الاسلام باحسن الجزية وهو
ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم
مع دفع شدة في الحال انتهى اي مع حصول المال وقيل
بل في عليهم بان ما قالوه مخالف الكتاب والسنة والظاهر
ذلك لعدم مخالفة ما ما عمل به فلما قيل ان يدفعه بان
الكفر اسحق في طاعتهم قيل ان يرجعوا عنه ولا يفرديس
في بلاد خالية من المسلمين والمكهد هو ما بالحق

ومنه الامجاد فتا ملحا صلا لا يقال حيث كان الف
معصية فكيف جاز خذ الموضوع عليا القلم منه ولو
جاز ذلك لا يجوز خذ موضوعا تحتية بين الزاني والزانية
ولذلك سائر المعاصي لا نأخذها بهذا القدر من العلة لان
نشأ عن الجهل بالاحكام الشرعية والقواعد العلمية لان
الجزية ليست للتمكين من الغفران في هذا المقام بل وانما
هي لاستقاط القتل لان القتل واجب يجوز استقاطه
بموضوع كالتقاضي كما في المذبح وسائر ذلك لا لاثارة
الاشياء من هذا تحت قول الماتن وهو غريب على الف
وهو ان الجزية نوعا من احد هذه الموضوعات من الجزية
بصلح وترخي عليها كما صلح رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم اهل بخراة وهم قوم نصاري بقرب اليمن
على ان في حلة النصف في صفح النصف في رجب اخذ
ابوداود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وصالح
عمر رضي الله تعالى عنه فصاروا بني تغلب على
ان يؤخذ من كل منهم ضعف ما يؤخذ من اسلم قال
الواجب فلزم ذلك وتقدم تفصيله في الزكاة وقد قال
ابو يوسف في كتاب الخراج وابو عبيد في كتاب الاموال
في كتاب النسي صلو الله تعالى عليه وسلم اهل بخراة
بعد ان قال علي اني خلة كل خلة او ثمة يعني قيمتها او ثمة
وقول ابو يولي كل خلة خصة من درهما ليس بضعيف لان
الاول ثمة اربعون درهما والحلة الفا حلة على ارضها اسم
وعلى جزيرة وسمي تغلب على رسول اهل الذين لم يسلموا
وعلى كل ارض من ارض بخراة وان كان بعضهم قد باع ارضه
او بقضها من من ارضي او تغلب بالامارة والضيبي في ذلك

سواء في ارضهم وما جزية رؤسهم فليس على النساء والصبيا
انهم يعنيان ما وقع عليه الضلع يؤخذ سواء باع بهنهم
ارضه او لم يبعه اذ باع يؤخذ ما وقع عليه الضلع على
حاله وهو خذ ما يخرج من المشرى المسكن وعشرين من التنبلي
المشري وفي الهندية قال من يخننا لومات جميع رجالهم و
اسلموا لا يستقط شي من الخي حلة ويؤخذ كل من ارضهم
كذا في الفاء والقدسي ومن اسلم منهم سقط عنه جزية
الاسنة وخذ ذلك عني من لم يسلم وموت في جزية فنزل
موت اهل الذمة يؤخذ من اسلمه في جزية في التخيانية
عن ابو الجوزية وحكم هذا النوع ان لا يقدر ان لا تكون
له تقدير من الشارح جلا الام ان يصلح غير على كتاب
ولا يعتبر اي لا يراى عني ما صوغوا عليه ووضعوا ضياع
على ذلك تخزنا عن القدرة المذمومة وفي هذا التعليل شارح
الي جوان التفتيش عنهم ولذا التفتيش على بني الزبادة
وثانيه ما ما وضو بعدوا ثم ما اياهم ببند الامام بنو ضوا
بعد ما غلب على الكفار لمن صرح في النهي بان لا يفتض
منه فمستند اعتبار التفتيش عن القدرة بعد التفتيش فقام
وفي الثانية يؤخذ الحلة من اهل بخراة دون الدرهم
واقر واي اقرهم الامام على اطلاقهم من العقار لا يجوز
المن عليهم بما سواه وانما يفتي لهم درهما يتا في به العمل
كما مر في الدرر ان فيه اشارة الى ان ما في البيهقي من
العقار وغيره ملك لهم بعد ما اقر عليها غير مسلم فيها
سوى العقار فنتبته بقدر في كل سنة مقدار معلوم
شاهرا وادوا رصوا ولم هو ان يفتي على فتيه صنف
اي ملتصب والاعتقال الاضطراب في العمل وهو لا يتناسب

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

بدخول

والدخال يتدبر على كسب النقد بين اي الدرهم والدنانير
بانه وجهه كان يميني وان لم يحسن خدمته ولا حرفة تبايع
ومثله في السر فلو ترك العمل مع القدرة عليه فهو في الغنى
لمن قدر على الزرع ولم يزرعه واحتوز بالعمق من الغنى
الغنى المعمل الذي لا يغور عما يحصى من النقد بين فانه لا جنة
عليه كما سائر ويبلغ في كونه معتلا صحتة في التمسك
هذه فلو كان مريضاً في السنة كلها او نقصت اثارها
لاحتج عليه ولو كان مريضاً لا يتوهم ان القدرة شدة
في حق الفقير فقط بل هو شرط في حق الكل ولذا قال في النهاية
وتغير هذا الزم من منته واد كان مريضاً في السائر ولو
لو كان اعطى انما عشر درهما يوحده منه في كل شهر درهم
ويغدر على وسط الكال ضيقه يعني ربعاً وعشرين
درهما في السنة ويؤخذ منه في كل شهر درهمان ويغدر
على كسبه ضعفه يعني ثمانية واربعين درهما ويؤخذ
منه في كل شهر درهم درهم وهذا التمسك بالمال المستفاد
من الاصل في كل شيء قسطا معينا لا يسكان الوجوب
اي لم يكن لا في ذاتها لا تحت عليه الا عني راسي كل شهر
او عند انقضائه بل لا ظهر الوقت بدو وحسن التماسك
منه وزعموا جتمه ليدبر لو خرا طيب ما عني انما فيه او شق
عليه دفعه على في اول الحول ولذا قال لا تحت اي وجوب
الحرية على الذي تاول الحق وعليه الفتوى كما في الوجبة
قال الملازمة المفترضة في رسالة الحولي ينبغي ان يجعل
اهل الجوب والتكليف ووجوب الا في خذه وفي شرح
الغنى لا يتبين لدرجته الجوب بانه لما خرج منه اذا دخل
العام وجب عليه وجوباً موسعاً كالصلاة فانها تجب

بدخول الوقت وجوباً موسعاً فان ادنى اول الوقت يسقط
عنه الواجب وانما قلنا بذلك ثم فتنها بيني قولي لم يجز
ماول العام وبيد قولي لم يقسط على السنة بل انتهى نقله
الحولي وفي المسبوط ثم واده خارج الراس من اخر السنة
فان لا تتحول وقد روي عن النبي انه لو اخذ منه
في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله تعالى ان اخذ
تسعة اشهر ولا اقل هو الاول انتهى بناءً للمعنى غايه
الهداية وعن مالك عشر الاف درهم فضا عدا هو
غني ومن ملك ما يبي درهم فضا عدا فهو متوسط
الحال بيني الغني والفقير ومن ملك ما دون المائتين
من الدراهم او لا يملك تسعة اشهر يقدري على تحصيل النقد
ما يوجهه كان فهو فقير ما لا يرجع وهو يهادر في الغني
والمستوسط والفقير حسن الاقوال وعليه الاعتقاد
وفي هذا اشار الى ان الغني هو الذي يعيش بمسب
في كل يوم فلو فضل عن قوته وقوت عياله احدثه والا فلا
وقيل الفقير من له حاجة الى الكسب للنفقة في الحال والمتوسط
يجتاز الى الكسب في بعض الاوقات بخلاف الغني وهذا قوله
عيسى بن امان في التخصيص وقيل الفقير لا يعرف والمتوسط
من له مال ويجعل بنفسه والفقير من له مال ويعمل باعوانه
وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصيب والغني من
له عند الاث درهم وقيل الفقير من له اقل من النصيب
والمستوسط من له ازيد من عشرة الاف والغني من له ازيد عليها
كما نقله الغرستنا في عن النظر والتفوق لا خبر تقارب ما
ذكره الا ان وقال في شرحه وقال بعضهم الغني من
يملك قوته وقوت عياله بلا راحة والفقير من لا يملك قوته

١٢

ولا فون عياله لكنه قد ارع على الكسب وفي العدة وعن بشر
ابن عيات من كان يملك قوت يومين عياله وزيادة فهو
موسر فان ملك عتقت بلا وفضل فهو موسر ومن لو يكن
له قدر الكفاية فهو المعتمل الي المكتسب واعتبر في حرد
الفني والمتوسط والفتير بجعل عمله الطمعا وعك
العرف والعادة في كل ليلة فمن عده الناس فقير وغنيا
او متوسطا في بلد فهو لذلك فيختلف ذلك باختلاف
البلدان والاعضا الا ترى ان صاحب محسني الغايب الخ
يعد من المكثرين وفي البقرة وبغداد لا يعد مكثر او قال
الزبيدي فني لورق من يملك خبثي الغايب وسرط الحار
وفي دارق من يملك عشرة الاف يعد غنيا فيعمل ذلك
موتولا ليري الامام انتهى وهو الاصل قاتر خاتمة وهو
الصحيح خزانة المفتين وهو المختار ختار وقال في
وهذا اقرب لان نصب المقادير لا يكون وما غني
الزكاة فقد ثبت حديث معاذ رضي الله تعالى عنه انه تهرى
وقال الفقيه ابو الليث عن عرين الخطيب رضي الله تعالى
عنه انه كان يا خذ من تركيب الفصال ويقتطع بانفسه
ثمانية واربعين درهما ويعتبر في جود هذه الصفات
انه الموجهة للفني والفقير متوسط في خزانة فقيرانه
وفت وجوب الاداء قال في البحر بيني غنيها وريها
لانه وقت الوجوب اي مطلقا من عن البنانية وريه في
النهر بان له ما احتبله الا لو جب الكاد غنيها في وريه فقير الي
اكثرها انه يجب حزية الا غنيا وليس كذلك نعم الاثر في الكل
انتهى وقال السيد احمد وهذا بعينه يروى على صاحب الفقه
فانه على ما ذهب اليه يقتضي انه لو كان غنيا اخروا

فقير الاثر انه يجب عليه حزية الا غنيا وليس كذلك
بل المختار العبرة بالثروة لا بغيره غير واحد فلو كان غنيا بغير
فقير اوله واخوه وجبت عليه حزية الا غنيا والله تعالى
اعلم قال محمد بن رقيه رات الحرم بالسمود بنيه عليه
انتهى قلت وفي خاتمة الذي اذا كان غنيا في بعض السنة
فقير في البعض قالوا لا كان غنيا في السنة توفد في
حزبه الا غنيا ولو كان غنيا في النصف فقير في النصف
بوجوده حزية وسطا الى انتهى وهذا يعنى في سعة
فيقول عليه وقال الشافعي يضع على كل حال عتد بالثروة
دينارا او اثنين عشر درهما فان نقصت ثلثهم الا ان غني
بينهما والدينارين الثماني عشرة بعتة بعتة لا في حزية
فانه يقابل اثني عشر لان عمر رضي الله تعالى عنه قضى بذلك
وعند عامة اصحابهم لا يعتد بدينار الا بالثمن والقيمة
ويستحب للامام ان يملكهم حتى يخذلوا من المتوسط دينارين
ومن الغني ربعة دنانير وقال مالك يوحذ من الغني اربعمائة
درهما واربعة دنانير من الفقير عشرة دراهم او دينار او قال
الثوري وهو رواية عن حماد بن عيسى ومقدرة بل مع جود رتبة
الامام انه صلى الله تعالى عليه وسلم امر معاذا بان يخذل دينارا
وصالح هو صلى الله تعالى عليه وسلم نصارى يخذلوا على كل حال
وعمر رضي الله تعالى عنه جعل حزية علي ثلاث طبقات فاهو قوت
وصاحب ديني تغلبت على ضعف ما يوحذ من المسلمين فيزيد
عليه لانه لا تغدير فيها معني بل يغوص في اري الامام حتى لو
نقص من الدينار حارز عن حماد بن تيان اخذوا احداهما
كتولنا والاخرى كقول الشافعي ووجه قول الشافعي ان حزية
انما وجبت بدلا عن الفتل ولو كان يجب على من لا يجوز قتله

کتابخانه عمومی مسجد جامع اصفهان
اصفهان - خیابان امام خمینی - پلاک ۱۰

3

بسبب الكفر بالذاري والنساء وهذا المذهب ساوياً بين
الفني والفقي لان كلاهما يقتل وايضاً ما رواه ابو داود
والترمذي عن الاعمش عن ابي وايل عن مسروق عن معاذ
قال يعني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان البيهق
وامرئانا اخذ من البقر من كل ثلاثين تشعراً او يتبعه
ومن كل اربعي سنة ومن كل حاتم ديناراً وعدله معاقر
من غير فصل بين غني وفقير وحر منه الترمذي وذكر
ان بعضهم رواه عن مسروق عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم برسالة قال وهو اصح هذا كما ترى ليس فيه
ذكر التامة وفي مسند عبد رزاق محدثنا مع وصفها
الثوري عن الاعشى عن ابي وايل عن مسروق عن معاذ
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعث معاذاً الى ان قال
ومن كل حاتم او حاملة ديناراً وعدله معاقر وكن مع غيرك
هنا خلط ليس على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه طريق لثمة فنده
ذكر التامة قال ابو عبد الله هذا والله اعلم فيما نرى
منه فخذ كما في قول الاسلام المشرك ولداهم
يقتلون مع رجالهم ويسند لذلك بما روي الصحيح
ابن جابر قال سالت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم عن ولا المشركي انتقمهم قال نعم فانهم
منهم ثم روي قتله يوم خيبر والعهد بالفتح المثل من خلا
المنس وبالكسر المثل من المنس والمعاقر في نوب منسوب
اليعاقر في مرة ثم صار اسماً للتوب بلا نسبة ذكره في المذهب
وفي الفصول الظهيرية معاقر في حملت بنسب اليه هذا
وفي التوقيف الظهيرية في المجل وفي المجل في دير
القباب وهذا ذكر ابن فارس في المجل وفي المجل في دير
المعاقر موضع باليمن تنسب اليه القباب التافرية ونقل

عن الأصمعي ثوب معا وغير منسوب في نسب فهو
خطا عنده وقد هبنا منقول عن عمر وعثمان وعلي رضي
الله تعالى عنهم ثم زاد الأصمعي فيهم عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن الحكم بن عريضي الله تعالى عنه وجه
حديثه بن البلاء وعثمان بن حنيف الأسود فسدحا
ارضه با ووضعنا عليه بالخرج وجعلنا الناس ثلاث طبقات
عليها قلنا فلما رجعا أخبره نزعنا عثمان كذا ذلك نزعنا
علي كذا ذلك وانخرج ابن أبي شيبة عن ابن جابر محمد
ابن عبد الله الثقفي قال وضع عمر بن الخطاب في جزيرة
علي رؤس الرجال علي الغني ثمانية واربعين درهما
وعمر المتوسط أربعة وعشرين وعلقي الفقير اثني عشر درهما
وهو متصل ورواه ابن زنجويه في كتاب الامل عن ابن جابر
عن المغيرة بن شعبه ان عمر وضع الخ وفداك ذلك بحضرة
الصحابه بلاتيس في مجال جماعة ولا ينجد اما وجدت
خلفا عن نصره المتقاتلة لان من هو من صلوا بالاسلام
عليه نصره المسمى وقد فانت في حال التهمة لمسلم
اعدا لنا ما صلهم وهم عدي غيرهم وهذا صرف المتقاتلة
ووضعت علي الصلوات للقتال الذي يلزمهم القتال
لأنهم لو لم يقاتلوا بختلاف احق لان نصره الفقير
لو كان مسلما فوق نصره المتوسط والفقير فانه ينصر
الركا ويترك معه غلامه والمتوسط الركا فقط والفقير
رخلا والحا قاتل الاصل فانه وجب علي التفاضل
واما ما ورد بان لو كانت خلفا عن النصر لما وجدت
علي ذي يعرف مع المسلمين مع ان لا تستقط عنه فيجاب
عنه بان النصر باع جعل نصرهم بالمال وليس للامام تغيير

منهم عنده اي عند اي حنيفه خلافا لهما بنا على اسم
 من النصاري عنده وعندهما يسمون الكلاب فليسوا
 من الكتابيين بل كانوا لعمدة الاوثان وقد مر في الكتاب
 ان الخلافة انقضت قال النبي وظام كلامهم ان الصابنة
 من العرب اذ لو كانوا من العرب لم ياتوا بالخلاف لما علمت
 ان العربي يخدمه الجزية ولو شرب في انهي الا ان ارد فترط
 فان كانوا في الواقع انهم من النصاري ويضطرون الكلاب
 نحو خذ منهم اتقايا وان كانوا في الواقع يسمونها لا توجد
 منهم اتقايا لانهم كعبدة الاوثان وفي التندبيع اشبه
 عندهم لا توجد الجزية اذ ان كانوا من العرب لا يسمون
 كعبدة الاوثان ويجوزي هو بعد النساء ولو عريب
 اشار به الى الاوثان والمجوسي هو بعد النساء ولو عريب
 عليه الجزية لوضع صلى الله تعالى عليه وسلم على مجوس
 هو في البخاري ولم يكن غرضي الله تعالى عنه اخذ الجزية
 من المجوس حتى يهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم اخذها من مجوس هجر
 وهم يفتخرون بملدة في الحرب ووثني وهو من بعد
 الوثني وهو ما كان منقوشا في جاديط ولا شخص له
 والصنم اسم لما كان على صورة الانسب ان الصليب
 ما لا نقس فيه ولا صورة تعدد كذا في السراج وفي البحر
 الوثن ما له حنة من خشب او حجر او فضة او جواهر تحت
 والجمع اوثان وكلت العرب تنصيرها وتعبدها وتقلبه
 من المنصب عجمي مجوس استوف قد في زخرف الجزية عليه
 خلافا لابي قيس في قول القشال وجب نقول تعالى
 وفا نطوهم لانه تجاوز تركه في حق هؤلاء الكلاب بقوله تعالى

المشرع وتحقيقه ان النصرة التي فالت كالطهر
 المسمى في نصرة الاسلام فان في الكفر فابتدلت بالمال
 وليس نصرة في الكفر تلك النصرة التي فالت فلا يبدل
 خلف الكفر في ما يفسد الكفرية خلفه عن قتله هو وقد
 من ابطاله فالوجه انما خلف عن قسرتهم وعقبتهم جميعا
 وما روي من وضع الدنيا ليعمل على ان كان صاحبها فان البعد
 لم يفتح صلي على صلي فوقع عليه الكفر ولا ان اهل
 البين كانوا اهل اقية والنبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام
 فرض عليهم ما على الفقهاء في البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لما احدثوا ان اهل النصارى عليهم ما روي في ما يروى اهل
 الذين عليهم ما روي قال جعله ان من قبل النصارى وتوضع
 على كتاب في طلقه فثم روي والنبي يقول تعالى
 قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر لا يجرمون
 ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين وتوا
 الانساب حتى يعطوا الجزية يديهم صاغوك وجب
 الجزية على من لا يدينون دين الله ولا يدينون دين الله
 موية المستأمن قالوا انما ينظر انما والقرية اذا اعتنق عبد كافر
 يؤخذ منه الجزية اذا كان في الدار من الكتاب من يفتقد
 لثامه انما لا يفتقد بدخل في اليهود والاسلام فلا يدينون
 بشرية مع النبي عليه السلام لا انهم يخافون في الزمان
 ويبدلون في النصاري لم يرجع ولا من وظاهروا ان العرب
 لا يدينون نصاري في الاصل ويجوز انما الصابنة فعلى
 الخلافة من قال من النصاري وقيل من اليهود واستمر
 من اهل الكتاب وقد قيل انما يستند من الانبياء انما
 او التوراة والزبور لذا في شرح الملئقي في كتابه انها توضع

بعد ما هداه للإسلام ووقف على محاسنه فلا يقتلونها
إلا الإسلام والسيف زيادة في العقوبة ونسبة الثبوت
إلى السيف ما محبة كما في الدنيا المتنتى وقال الشيخ رحمه
معناه الاستسلام وعند الشافعي رحمه الله يستتر
من كراه العرب وهو قول مالك واحد لأن الاسترقاق إنلاف
حكم فيجوز كما يجوز تلذذ النفس بالقتل ولنا قولنا
تقتلونهم أو يسلمون وذكر محمد بن الحسن عن يهفوق
عن الحسن بن عيسى عن ابن عباس أنه صلى الله تعالى
عليه وسلم كان لا يقتل من كفر في العرب إلا الإسلام والقتل
واستدله في الاختيار بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
يؤم حينئذ لو كان يجري على غير فرق لكان اليوم وان
الإسلام والسيف وأخرج الطبراني والبيهقي وابن أبي
في القدر عن معاذ بن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
قال لو كانت ثابتة على أحد من العرب فرق لكان اليوم
أما هو أسروا ولو ظهر تأييد علينا عليهم أي حلي
المردن ومترادف قنسا وهو صبياءهم في الإسلام
الذي لا يقبل منهم إلا الإسلام والسيف هم المعاندون وأما
من ليس من أهل القتال لم يجل قتلهم فتعني استرقاقهم
ويكون قتلهم المسلم يوقر استرقاقهم الله تعالى عليه
وسلم ذكره في أو طاب وهو زير وبوكير استرقاق
حسنة وأخيرا في كتاب الردة في قتال
بني حنيفة عن مجاهد بن سعيد قال ثم إن خالد بن الوليد
صلى الله تعالى عليه وأبو بكر بن أبي بكر بن أبي بكر
ولصفي السبي ثم دخل حصونهم صلى الله تعالى عليه وسلم
والأموال والسبي ثم قسم السبي وأخرج عن أبي السبي

حتى يهبطوا في الجحيم وفي الجحيم بار وبناه ولنا ما جازنا فاتهم الله
جاء ضرب الجزية عليهم بما مع كان من الجزية والاسترقاق
يحمل على سلب النفس منهم ما الاسترقاق فظاهر
أنه ذهبه وينفعة نفسه لئلا يترك الجزية فإنه يكسب ويؤدي
الملك على الحال أن نفقته في نفسه فقتله في حاجة
نفسه الدنيا وبعضها لهذا المعنى يوجب تخصيصه
وجوب القتل الذي استدله وذلك لأنه عام مختص
ما أخرج أهل الكتاب وأجوس عند موسى الجزية كما ذكر
فما يخصه بعد ذلك بالمعنى وأما ضرب الجزية
على النفس والصبيان مع جوار استرقاقهم لأنهم صغار
اتباعا أصغر في الكفر والاتباعا في حكمهم فكان
الجزية عن الرجل وأتباعه في المعنويان كان له اتباعه والاتباع
فهم عنه خاصة فلهذا الجزية على من يجرى جزية
بالوثن عن الدنيا في أهل الكتاب وإن سلموا فيما بينهم
وتوالدهم ليسوا وثنية بل أعز في أصله لا النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم نشأ بين أظهرهم والتواضع لم يلق
فكانوا عرق بمكانه ويوجوه فصاحته فكانت المعجزة
في حقه أظهر في بعضه بيقينه على كونه وأخذ الجزية
منه قال الله تعالى فقاتلوا هم وبسهمون قال في السنة وثقائل
أنه يحمل هذا منقوض بأهل الكتاب فإن كونه غلبة لم يفرم
له صلى الله تعالى عليه وسلم من كونه غلبة مع هذا
ملازمة وغيره واسمه ولغته من الكتب وقد قبلت من كتاب
الجزية وأحمد بن حنبل في القضاة يقتضي أن لا تقتل
منهم الجزية إلا أنه ترك بالكتاب وهو قول قتالوا الذين
لا يؤمنون بالله الآية ومحمد بن عيسى كان أو غلبا لانه لم يفرم

خرجهم على حذرهم وقيدهم بكسب الله وعن سمان بن
أبي بكر رضي الله تعالى عنه قالت رأت أم محمد بن علي
ابن أبي طالب وكانت من بني حنيفة فذللت
سميت الحنيفة ويسمونها محمد بن الحنيفة وعن نافع
قال كانت أم زيد بن عتلة بن عمر من ذلك السبعين
وحنيفة أبو جوحن العرب تسمى به لأن جذعية ضرب حن
التقيا في نف رجله وحزبه حنيفة ~~بده~~ جذعها
جذعهم وحنيفة بن نخعة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل
وأعلم أن ذريته المرتدين ونسأ وعمر جبرون علي الإسلام
بعد الاسترقاق فيحبر القسبان شعاعا لا يأمر حيث جبريا ولم
ونسأ وهو جبرون نسق الإسلام منهم من خلا في ذريته
عندة الأوثان ونسأهم لأنه لا جبر علي أيهم فلذا على صبيانهم
ولذا على سائرهم لأنه ليس فيهم من الإسلام وإنما ذرية نسأ
المنبذة حللوا خذ منهم الجذعية قالوا ينظر أن كانوا حديثا
فهم مبدون لا تؤخذ منهم الجذعية وهم يبتلون واد فري
يؤخذ منهم الجذعية وإما الذرية فاختلج ذرية منهم بن علي
فوق التوبة من الزن ذرية قالوا إن جاء الزندقت قبل
يؤخذوا فإنه زنديق فتاب عن ذلك فقلت توبته وإن
أخذوا تاب لا تقبل توبته ويقتل منهم باطنية يظهر
شيا ويعتقدون في الباطن خلاف ذلك فقتلوا
ولا تؤخذ الذرية منهم ولا تقبل توبتهم ولا يؤخذ علي
المبتدعة ولا يسترق وإن كان ذلك فقتلوا
أظهرت عنه ولو جبر عن ذلك وتقبل توبته وقال
بعضهم لا تقبل توبته إلا بأحبة والقبيلة والفرط
والزن ذرية من الغلاة سفة وقال بعضهم أنه قابلية

قبل أخذوا وأظهروا رقبته وقاتل بعدها لا تقبل ك
موقيا من قول أبي حنيفة كان التمسد للسائل ولا علي
صبي قالوا لك ومنه الجنون والمعصية بلا خلاف
وأما حرة كانت أم ولد ومودة أمة أمها وكان
لها وأجبت بدلا عن الفتلى في حقها خذ منه والقتال
في حقنا جميعا وهما لا يقتلان ولا يقتلان لعدم الأهلية
ويستثنى من هذا نسأ بن تغلب فإنها تؤخذ من نسأهم
كما تؤخذ من رجالهم لأن ذلك وجب بأصلها لا في ذرية
وهم يستثنى ذلك أن كان على ما سبها في قبيلة وليست بجزء
الجنس المشكل حوي ولا علي عبد ومكاتب ومدربر وابن
أم ولد لأنهم اتباع للمولى وقد زيد في جزية المولى سبهم
فلا يؤخذ منهم المولى أيضا لأنه حيث صا رعنيا لهم
مخالفة زيادة فلو أدى عنهم لكان وجوبها موبى بسبب
سبى واحد ولا الجزية بدله عن القتل في حقهم وعش
القتال في حقنا جميعا ولا يكتف الشاة لأن المملوك
عاجز عن النطق مستع الموجب لا يتنا الكل ينبغي
للمن ولا علي من من زين لمخرج من بن خزيمة زانية
وزننا بسلولهم الميم وزمنة بضم اراء وسكوت
الميم فهو من بسلولهم وزمنى ويجمع على زمنون
سكوت الميم وزمنى في القاموس وسرجه بضم
بعض الأعضاء كالو فطقت أطرافه الأربعة أوداه
فقط وظاهره شمول مقطوع اليد وحده قبل تقطع
واحدة لكن لا يقال كمنه من أو يعضظ فوله أدخل
حيث في حد الزمن المفلوج وهو سب خا جدي
البدن طولاً وعرضا واسترخا تحت الرقبة

لا انصاف خلط بلغى ينسب منه مسالك الروح فتستظل
به الذوقاه فانه لا يستطيع القعود والحرية بل ينسب
او يتعود حرته ما استخرج من عضايه والشيء العاج
عن الحره لعنه قواه عن ارادته قاله بن و قد يطلع
لفظ الزمن على من طالع مرضه وغاير يحب على حصوله
لانها وجدت عن القتل كما مر وانما وعنده الا
بالطريق الاولى لما مر حوينا وظاهر وجودها على
الاعور والاعشى ما لم يكن قادرا ليعرف الله اعلم
لذلك منه الاصل التجزئة لا سقاط القتل كما لا يجب
قتله لا توضع عليه الحره الا اذا عاونا بها وما
فجعت عليه الحره كما في الاختيار وغيره ولا على
فقتل غير من ينسب اليه القتل لا يقتل على اهل سواهم
لحره او لا وقتا للحره والنظر في ذلك ليس باليسر ولا يتصل
منه شي لا يوجد حرجه راسه كما في المفتاح ولذا افاد
القسا في ان القتل الذي يفتش بكسب يده
في كل يومه فضل على قوته وقوت عياله اخذت
قته ولا فلا وعلى قوته انما هو علمه الحره في حقه
له اطلاق حديث معاذ رضي الله تعالى عنه وهو قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم اخذ من كل عام وزنا اربعه مائة
ابن حنيف كره يضرب حره على فقير غير متمثل حره
لعنه عمر رضي الله تعالى عنه وروى ابن جوييه
في كتاب الاموال عن صلي بن زريق قال امرت
بضمي الله تعالى عنه شيخا كبر السن اهل الذمة يسار
فقال له ما لك قال ليس لي مال وله الحره تؤخذ
مني فقال له عمر رضي الله تعالى عنه ما انصفناك

اكتنا بشيئناك ثم اخذ منك الحره فكتب الرعايه
ان لا ياخذ والحره من شيخ كبير ولا يخرج الا حره
كما لا يوضع على حره الا حرة لها فكل حرة راس
بحا مع عدم اطلاقه كحرة دفع الضرر بدينه
والحره محمول على المتمثل بالعتق الذي زارنا وتوقظ
عمر رضي الله تعالى عنه المتحرر بالاجماع جميعا بين
الكليتي فانه قد قلنا قد جازي بعض طرفه
عمر ليس فيه المعتقل قلنا قد جازي بعض طرفه
على الفقير المكتسب انما عشرين رطلا اخرجه البيهقي
لا يقال فتنقه عن غير المكتسب بالمعروف الخالف
ولا يقول له انه لا نقول ليس ذلك بل انما جازي
بعضه الى الاصل ويصعد التوظيف على من لم يذكر
ولا على راسه ولو قدر على العمل وهو اخذ القيدان
عابد الشصاري وقد يقال للمواخذة رها انما هو
رها بغير ما خوذ من الرهب وهو كقولنا قال البيهقي
سهم الرهب لانه يمنه عن تناول الاغذية فيهرق ويدق
والرهب البعير كما في الحره جدي ودر محمد بن ابي حنيفة
انها توضع على رها ان لا ينفذ يقدره عن العمل وهو
قول ابي يوسف لا يجزى لسط الناس فلو خالفه وضعت
عليه لا قتله في النسخ عن القدر في قوله ابي يوسف
حيث اوجب الرضع مطلقا انه الذي ضيع الغدرة على
الغافلها لتعطل الرضخ من الربايعه ووجه عدم
الاجوب اذا لم يجازي ما اشار اليه الشارح بقوله لانه لا
يقبل على حره تقدم نه عن قتله رها ان الذين لا يطاقون
الناس والحره بما شريحت لا سقاطه الي القتل ومعلوم

خلفا من نهرهم اياها فليس مجرد عدم التمثل لعدم وجود
المزيد لكن متى تخلفا جدا انتفى وجودها كما في النقص ونحوه
ستقبل وضوؤها فلا يوضع جزئها كذا في موضعها
لما نقله اليه عند ربحه فتاويها ضحاك قال تؤخذ
الموتة من الارب و الفسسي في ظاهرها ونية وعي محمد
انه لا يؤخذ من هذا يكون الماتن كالتوضيح على غير
ظاهره ورواية ابن الكمال انه ادرك وجوب الجزئية عليهم
اذ قد روي على العمل القياس ولا يخفى ان كلام ابن الكمال
في الخاط و تنصلا بضاوح ولا خلاصه على ركب لا يخالط
قاما الرهبان و صحاب الصواب مع الذين غلطوا في
الناس فقال محمد كان ابو حنيفة يقول تؤخذ
عليهم الجزئية اذا كانا بقدر ربحه فلو لم يروى وهو قول
يكون وقال عمرو بن ابي عمير قلت لمحمد فاما قول القياس
يقول ابو حنيفة انه في كل تقدير لا لا قطع انتهى
فيكون اجبت شرح الا قطع فوجدته سؤالا لا يخفى انه
لا كلام في الارب الخاط و هو ركب علم اتفاق الارب
يقول وفي البناء ولا يوضع الجزئية على الرصا
الذين لا يتخاطبون البناء لكن ذكر التذرية هنا وهو
قول ابو حنيفة ورواية الشافعي في قوله ووجهه في
رواية ورواية محمد عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه
انما يوضع عليهم اذا كانا بقدر ربحه على العمل وهو
قول ابو حنيفة قال الكرخي في مختصره قال عمرو بن ابي
عمرو سياتي محمد عن اصحاب الصواب من عمل يوضع
عليهم اذا كانا بقدر ربحه يقول يوضع عليهم
اذا كانا ممن يقدرون على العمل فليست كما في قوله

قال القياس ما قاله ابو حنيفة قال محمد ليس عالم
السياحين ولا علم رهبان خرج وان اعتزل احدهم
الا ان يتخاطب الناس فليس لهم الخروج فكذلك الاول
الاستدلال بما روى البناء كالتوازي في مختصره في ربحه
تقلبه في الفانية اذ هو ربحه في ربحه في ربحه
الارب المقبول اذ كان قادرا على العمل قياسا ومثارة
ان الاستدلال بما روى البناء وهو عدم وجوب كالمص
عليه محمد في نقله الكرخي في مختصره فليست من ذلك
ولا يخفى ما قد روي سابقا وجوبه على المختصين في ربحه
ظاهرها ونية فليعلم به على القياس والله اعلم والمكشور
في الاهلية الجزئية وعدمه في وقت الوضوء في ربحه
او في كل ربحه من ربحه او دلت على ربحه وفاق
المختصين وادعوا عبد الله بن ربحه الامامية وضمت
عليهم ولو كان في المختصين او ربحه الامامية وضمت
و ربحه الامامية بعدم ربحه الامامية وضمت
ثم يوضع عليه اياها في ربحه الامامية وضمت
اذا ربحه ربحه ربحه وضمت الجزئية على الرصا
توضع عليه اياها في ربحه الامامية وضمت
ذمها في ربحه الامامية وضمت الجزئية على الرصا
لهذا السنة والارصا اياها المختصين اذا ربحه لا يوضع
عليه اياها في ربحه الامامية وضمت الجزئية على الرصا
او قيله كذا في ربحه الامامية وضمت الجزئية على الرصا
مسألة المختصين فتاويها وضمت الجزئية على الرصا
الامامية وضمت عليه ربحه الامامية وضمت
انتهى فليست وحمله قال اذ ربحه الامامية وضمت

فان جميع ذلك لا يسقط ما لا سلام نقاها بالاسلام لانها
وجبت عقوبة على الكفر لهذا سميت جزية وهو وليس
واحد وهو يقال في الخوارج بسبب انهم اظهروا عقوبة
بسبب المعصية ويستثنى الناصر لانتم الاول وجميع
الكفر سقط بالاسلام ولاها وجبت بدلها منقطة حقتنا
وقد رزينا عليها بنفسه بعد الاسلام ولاها شعت للجزية
عن الكفر وجلا على السلام ولا طاعة له ولا بعد عقوبة
الاسلام وقد سقط القطع باسمه وتقدر من صفاء بعد
الاسلام ولو بعد تمام السنة تحسب ان عمل انهم عليه على
المقارنة للتمام لانه لو سلم بعد تمام يمدح فاستقوط
ما تشرى قبل الاسلام بالاسلام حله وقد خرج يوراد
في الخراج والتميز في الزكاة عن ابن عباس حين صلى الله تعالى
عنها قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
عليه وسلم جزية قال يوراد وسئل سفيان الثوري عن
هنا فقال معناه اذا لم يلا جزية عليه ونزع الظلم
في الاوسط عن ابن عمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
تربا فلا جزية عليه فتمنا قال في سلم قبل تمام السنة
وعند الشافعي اذا سلم بعد السنة استقطوا ان سلم قبل
تمام السنة فيه وجاؤا بسقوط الجزية يعني ان الجزية
جزية سنة واحدة لا سلم في انشائها لا بد عليه شيء
منها قال في النهج وهذا على القول بان وجوب الجزية في السنة
السنة وهذا الصفة كذا ان لا يسقط ما لا يجزى الجزية
استثنى في كل سنة تحقيقه في اول السنة الا ان يور
حق السنة لانية في اخر السنة التي هو فيها ثم استكمل قبل ان

تدخل سنة وتوحيب عدا به يور عليه ما دفعه حتى لا ينفذ
اذ لم تجب عليه ما موان وجوبها وانسحب وهو ان يور
عنه السلام والله اعلم ونسقط انهم ما موت ما
مطلقا سواء كان بعد سنة او قبلها وانسحب الا ان يور
د يور عليه على الكفر لانهم عدا به بعد سنة لانهم شتموا
الدين في الشر وقد انهم يورون وان جوع الكفر والحكماء
الاسلام لانهم عملوا ولم ينفذوا وانسحب انهم
بالسنة وصلى في القباب والى ذلك انه حصل موت
وما بعد قبل الشك والى ان السقوط به وسقط
انضبا لتكرار لندم على ما جوعنا قريبا وسقط انضبا
بالقروا انهم وظاهره ان اقامة سنة سقطها ولو في خر
اسنة وهو يور ما قدمه اول الفصل عن هذا يور
انها تلي محنة ان سنة ولا وتقسيمها في اوقات
بما وقع في النصف واول حق لا تقسم من النصف
والله اعلم وفي رواية في السنة انه لو وجد
شي من ذلك وقيل عليه شيء لم يؤخذ قبل ويد
كان لم يدفع شي في الترخا لانية عن المشي قال ابو يور
اذ لا يور عليه واذا يور في وهو من اخذ منه
قال لا يور له ابو الفضل على هذا رواية بسقط الاخذ
اصل بسبب وجوب في اوسط يور في رواية الاصل سقطها
من اوسط يور في قضي وانه الترخا لانية وان بعد
وجودها في اوسط يور في الاصل يور في الاصل
بمعنى انه لا يستل بعد رضى سنة او الكفر وسقط ان
يور في قضي في الاصل يور في الاصل
ان كان غنيا ومتوسطا سقطت عنه جزية الا غنيا

عن الصادق عليه السلام قال لا يدخل الجنة من لم يدر ما له وما عليه

[illegible]

3

تعليمه نصف خرج السطح ونصف خرج الصخر من أرضه
ساحبه ووجود ثلث بني الخلف والتقليد والبرز
حاربه بينهما وادعاء جميعا معا فأتوا بقران ولبرك
ذكر في سيرة ما استقلوا ولا يوجد منه جزءه
تعلقت وانه ما استقلوا نصف من هذا ولا نصف
من ذلك ولا فحاشية للامم حصاره شاجع من الارض
وجاهه جعلت اخيرا واحدا من ادمه وادنا تيرا والبر
والبرية والكتاب وان شاء الله وادنا تيرا والبر
على اجماع والارض بقدر رجاء الجاه وبعدهم
باب اهل ولا نصف فاحصا بجمعهم من ثوبه
على رؤسها بترتيب من وما حصار الارض يكون
يوضع على الارض بقدر رجاء الجاه وبعدهم
قلد على الجاه بالاسلام والبرية بترتيبها
ذلك في الارض حاشية وذلك على اجماع
حصتها والارض في اطاقه وان تطلق بطرح ذلك
وان لم يكن الجاه بعد ذلك في الجاه حصتها وان قل
ربح الارض في حصتها وبعثت في الجاه اطاقه
في الجاه اطاقه في الجاه وان لم يكن الجاه في الجاه
الاحتمال وان هلكت الارض في الجاه وبعثت
الجاه لا تحول حصتها الارض في الجاه وان
نفس الجاه حصتها معلومة ولا ترضى لاي احد
ملكي الا خيرا بطرحه في الجاه وبعثت في الجاه
كلما كان من ارضه من الجاه وبعثت في الجاه
الارض في الجاه وبعثت في الجاه وبعثت في الجاه
وان اكلها هلكه لارضه في الجاه وبعثت في الجاه

ويستعمل فيهما بالانتقاع عن الناس في كالكسبة بخلاف
ما اذا عني موضعاً من البيت للصلاة وصلى فيه حيث
لا يمنع منه كذا في غاية البيات ولا بدت فارتفع المحوس
والكلام في الحديث فيمنعون من جميع ذلك لدخولهم في الظلم
واطفاناً بهم ولا يجوز لهم ان يدخلوا مقبرة ولا يصح
حاجوهم والنيهم احداث المقبرة صرح به في الخلاصة
محدث قال في يورد والنصارى يمنعون من احداث المقبرة
والبيع والكنائس انما هي كمن يخالفه في جواهر الفتاوى
من قوله في من هل الدية اشترى من المسلمين اراي
المصطفى في مقبرة قال لما ملكوها يفعلونه بها ما
شأنا وان اضر بهيوت الحيران لانهم ينصرفون في ملكهم
والعرب ليس من جهةهم والانس ان لا يجتمعوا على ان يخالقوا
ما لا يتخذوا بهمة او ينسبه او يثبت قاتل في ظهر يملكون
ذلك لما فيه من اظهر باطلهم وتستمر ظلالهم بخلاف
المتبرة انتهى قال في المذبح والظاهر لا ومن عمن
عولنا عليه في الحنفية في ثمن التنوير انتهى في ذر
الاسلام واستدل اصحابنا في ذلك بما اخرجناه في
في سنن عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم لا خصال في الاسلام ولا بنياد كنيسة ووضعه
وروي ابو عبد الله في سنن من طريق الليث بن سعد
قال حدثني ثوبان بن ابي العتيق قال قال رسول الله صلى الله عليه
وعنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا خصال في الاسلام
ولا كنيسة وروي ابو الاسود عن طريق ابو الخضر قال قال
عن ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه لا يبنى في الاسلام
ولا احصاء ولا يبني من خرب منها واعلى سمعة بن سنان

ويستعمل

جزيرة العرب واخرجهم اسحاق بن زهون في سنة
عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
قال في مرضه الذي توفي فيه ورواه عبد الله بن عباس
ابن ابي عمير مرسلا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
عليه وسلم لا تجمع ما بين العرب او قال ما بين الحبش واليمن
ورواه الزكاة ورواه فيه فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه عنده من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان
به ولا فاف في محله قال فاطمة بن محمد بن عبد الله
صلوات الله تعالى عليه وسلم قال ذلك في مرضه ورواه
العرب قد مر تحت يد في قول باب العشر والجمع فلا
تحدث فيها كنيسة ولا تقرا لهم لا يكونون من المسلمين
بها فلا فاف في قوله لا ان تتخذوا بيعة ولا يباع
بها يخرج في قريته منها ولا في ما بين مباد العرب وغيرهم
من ان يتخذوا بيعة ولا يباع بها ولا يوطن بخلاف مصر
المسلمين التي ليست في جزيرة العرب يكونون من
مكة لها ولا خلاف في ذلك في وجه من وجه في
العرب في غير جزيرة العرب ان امكسار التي تقام في
الشعائر فلا يباع فيها طهرا وما يجالفا وجه المختار
من تعم عدم جواز انعكاس في امكسار ولا في ان
في القري تقض الشعائر ايضا وفي الفخذان في قريه ديار
لا تحدث في هذا زمان وما يقام من الخضة عن صاحب
المذهب ينفى با حنفية ان كان في قريه الكوفة لان الكوفة
اهلها ذمة بخلاف قريه المسلمين التي لا تقام في قريه
من بين الامم والبيوت التي لا تقام في قريه
المسلمين ثلاثة احدها ما مقولت لموت منها كالكوفة

والبيعة وبغداد ووسط فلا يجوز فيها احداث بيعة
ولا كنيسة ولا مجتمع لصلواتهم ولا صومعة باجماع العلماء
ولا يكونون فيه من شعائرهم ولا تقام في قريه الكوفة
وليوفي من قريه ولا ان يجمع فيه بهم ايمان ان يصلي فيه صندبه
وقايتها ما في حقه المسمون عنوة ويسمى بين الفاعل
اوصا مصر العرب من فلا يجوز احداث شعائرهم بالاجام
وفي شرح السير الكبير ولو ظهر على ظهرهم وجعلهم ذمة
لا تجمعون من احداث كنيسة ولا ان المنعخص با مصار
المسلمين التي تقام فيها الحجة والكبد ورواه في مصر
للمسلمين منقولة من الاحداث ولا تترك لهم الكنائس القديمة
ايضا كاتوقس با بيعة ان لا تترك لهم بل يجعلها مساجد
لهم لا يترك لهم كاتوقس با بيعة ان لا تترك لهم بل يجعلها مساجد
فانهم لا تترك لهم القديمة ويعتقدون من الاحداث بعد ما صار
من امكسار كاتوقس با بيعة ان لا تترك لهم بل يجعلها مساجد
وقايتها ما في حقه المسمون عنوة ويسمى بين الفاعل
احداثهم وان صلواتهم على ان لا تترك لهم بل يجعلها مساجد
والكنائس على ما يوقف عليه اصله فان صلواتهم على ان
تقضي الاحداث لا يمنعهم ولا في ان لا تترك لهم بل يجعلها مساجد
وان وقع الصلوة مطلقا الا ان وقع الصلوة على الاحداث او على
ان لا يصلح لهم على هذا القول ولا يستثنى في ظاهره ان لا تترك لهم
وفيهم من لا يوطن في قريه العرب الضلع على ان يصير
ذمة لهم على ان المسكون ان تتخذوا مصر في ارضهم ويعتقدون
من ان كاتوقس با بيعة او كنيسة ومن ان يظهر فيه بيعة
في كاتوقس با بيعة ان لا تترك لهم بل يجعلها مساجد
على ذلك كان لهم ان ينفقوا الصلوة في كاتوقس با بيعة

لا يجوز الاحداث ولا ينعم من القديمة انتهى قال في البحر
والحاصل انهم يمتنعون من الاحداث مطلقا الا في مصر

ولا ينجفون من بنا أنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا
ينبع خرولا خنزير ولا اظها جميع ما وصفت في
قوله في السرايا لا يدا ما خدمه الامام جواما اهدم
اشاه في الخلد برفع الطلوعون وعبادتها فاصطد
تقال الامام السلمي الاجماع علمان الكنيسة اذ اهدرت
ولو بغير وجه شرعي لا يجوز ان تادها ذكرا السبع طبع
في حسن الحاضرة في فخار مصر القارة عند الانزا
قلت يستند من ذلك اننا اذا قتلنا ولو بغير وجه
لا تفتح فما وقع في عصرنا في كنيسة بحارة زويلة قفلا
الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الا ان
حتى ورد الامر السلطان في بفتحها فلم يتجا سراجا في فتحها
ولا بنا في ما نقله السلمي من الاجماع وقول اصحابنا
ويجاد الهندم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما اهدم
فليتأمل انتهى وقال الرحلي في حاشيته على البحر كلام
السلمي ع فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشباه يخص
ما هدمه الامام وقول الذي يظن ترجمه المصوم
لان العلة فيما يظنون في ما دنا بعد هدم المساجد
استحقاقهم واداء السلام واداءهم وليس الشوكهم
ونظر المكروه امله غايه الامران فيه اقتبانا على
الامام فيزم فاعله التفرير كما اذا دخل الخنزير بغير
اذنه يصح ما ندو بعز لا فتناته على الامام بخلاف
ما اذا هدمها بنفسهم فانها نقاد كما صرح به علمنا
الشافعية وضوء علنا لا يراه لعدم العلة التي ذكرناها
فستنتهي من عموم كلام السلمي انتهى فمن غير ذلك
على الاوت كما صرح به في الحاشية وقال في عقد الفرائد

ولا ينجفون

عقول المسامون عن ذلك المصلا نقل يسر فلا هم الاحداث
انهم قلوب جمع المسكون اليه لهم مدموما احدونه قبل عدهم
كما في شرح السير الكسير ولوان قوما من اهل الحرب صلوا على
ان يلمنوا اذمة على انفسهم واراضيهم على ان ينسب عليهم
المسكون ان يقاتلهم في منازلتهم ومدبرهم واراضيهم
وقرهم وفيها الكناسي والبيع وبيوت النيرك وفيهم
ببيع الخوخا زير علاينة فالكاد مصلا ومدينة فقد صار
مصلا للمسلمين بجمع فيه الحدود والحدود فان اهل
الذمة ينفون من اظها ذلك كله وليس لهم ان يحدوا
فقد نسبه ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا ينجفون
ذلك خرولا خنزير ولا مينة ولا ذبيحة محوسى علاينة
وليس لهم ان يظهروا الحرامات ولا ساير ذوات
الحاجم علاينة وليس لهم الا خصلة واحدة الكناسيس
والبيع وبيوت النيرات التي كانت قبله يكون ذلك
الموضع مصلا فانها تترك على كاد يصنعون قبل
ان يكون مصلا للمسلمين ولا يجزئون صلواتهم خارجا
من كاد يسلمهم ويعدا للمسلمين اي ان اهدمت كنيسة
من كاد يسلمهم الا خصلة او بيعة من يهدم القديعة
التي صلواتهم على ان يقاتلها قبل الظهور عليها
او بيت النار عار واد كاد ولا لان الاينة لا تنسب
ذاتيا ولا اقرض الامام فقد عدهم اليهم الا عاده ونو
ان اما اظهر على قوم من اهل الحرب فاعلم ان يجعلهم
ذمة ويجري عليهم وعي اراضيهم للخراج ولا يقسمهم
في الماعاني كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه باهل سواد
الكوفة فذلك جائز فان فعل ذلك صارا ذمة

ويؤخذ من هذا انهم لا يبنون ما كان باللفظ الا حرم ولا ما
كان بالاجزاء ولا ما كان بالحيد وخشيت الغل بالاسراج
ولا يجدونه فيها ولا يكون في الحاد والقدسي ولا انهم مست
البيع والكنائس القديمة لذوي الصلح اعادوها بالبين
والطهي لم يبقوا ما كان قبل ذلك ولا يزدرون عليه
ولا يبشرون بها ولا حروا واوقف الامام علي بيته
جديدا وبني من فوق ما كان في القديس خربها وكذا ما زاد
في عمار القنقق انتهى فان قالوا نحن نخونها من هذا
الموضع الى موضع اخر لم يزل يلبس يثا في ذلك
الموضع على قدر لينا الاول ويمنع من الزيادة على البناء
الاول كما في الخانبة ونقل السريل في رسالة في احكام
الكتاب عن الامام السكاني معني قوله لا تمنعهم عن
الترميم اي تركهم وما يذنبون فهو من جملة المعاصي
الطالح يقرن عليها الشرب الذي لا يحل لسلطان ولا لافاض
ان يقول لهم افعلو كذا ولا يفعلوا عليه ولا يحل احد
من المسلمين ان يعمل لهم بيده انتهى ثم نقل عن السراج
الملتقي في كنيسة القيامة ما حاضره ان الرضا عليه السلام
الله تعالى عنهم عند في النواحي لم يكن علم صلح مولى هو
اصلا انتهى وهذا ظاهر في التلاذذ كما ثبت بالنظر في
وضيعة الذلة على الهموم هيند وقد عزم مودك بالمنة
النصاري كنيسة كانت من اجور من قديم الزمان فقد
الفرقة من اليهود التي كانت تلك الكنيسة منسوبة
اليهم وكان تسمى القديسين وهذه الكنيسة في داخل
حارة القديس منسوبة على دور عديده واراد النصارى
شر الحارة المذكورة وادعوا لها للكنيسة وكان ذلك في

دمشق سنة ١٤٤٨ وطلبوا فتوى على صحة الازد صحت
النصارى في عمارتها وعلموا بها ما كانت معبد النصارى
فامتنع النصارى محمد عابدين النصارى مؤلف حاشية
الدرج في الفتوى في ذلك ولتب لهم بعض من اخباره
بصحة ذلك فتويت بذلك شوقهم وعرضوا على ولي
الامر وما امتنع النصارى عن الفتوى لانهم حرموا عهدهم
لهم والطاهر كنائسهم القديمة اذ لم يستلوا لعماد
ولما نقل السريل الى عن الامام القل في انه انتمى بانه لا يباد
ما انهم من الكنائس وان من ساعدتهم على ذلك فهو
راض بالكفر والرضى بالكفر فارتدوا واليهود عدد زعمهم
الشدة من عدوفا النصارى ربه وهذا معبته برفقة خاصة
والسهر ليس منها وليس له صفة في جهة اخرى كد رسة
موقوفه على الخنفية لا عملك ان يجعل بالاهل مذهب اخر
وان اتخذت ملكة والصلح الحمير انما وقع حين الفتح مع
النصارى على بقا معا بدع التي كانت اذكرك وعلى ان لا
يحدثوا كنيسة ولا صومعة وهذا احداث كنيسة فلو كان
لهم بلا شك ولتفتحت مذهب الائمة الاربعة على انهم يبنون
عن الاحداث كما نقل السريل في رسالته فصور على عبيدة
المذهب ولا شك ان من افنأهم وساعدتهم وقويشونهم
يحتج عليه سؤل الخاتمة اعادنا الله تعالى منها وما تشا
مستحي مني ولا يعذر عن النقص بلسانك وسأكون
القاف وضاد محبة في ذلك وهو ما سقط من البس
المعتمد من حروا وخشيت الاول انك لا تترك عدل عند مع
كفايته لكان فيه زبالة النصارى على الاولا في النهر ونقل فيه
عن عقد الفريد انه قال ولم يجد في شيء من الكتب المعتمدة

ان تعاد الا لانتفن الاول وتكون ذلك معلوم الاعادة شرعا و
لغة علم نظام عندك على انه في عبارة محمد بنو هاشم
احازة القافية بدور وليس في ساجد شعرا اشتراط النقص
الاول انتم ومقتضى النظر ان النقص الاول حدث وحدث
كما فيها للنسب الاول لا يفتقد عنه الى التحدث في ذلك
زيادة ان على الاول حينئذ انتم في التحدث في الشارح
كلامه على ترجيح صاحب النهج في شرح الوصاية
لابن الشحنة وعبارته قد صرحوا عنهم من الزيادة في
منه انهم لا يبنون ما كان بالدين في حاشية منه من حقد
الفردي و زادوا فيها عني ولا زخرف ولا تشبها وما البين
والكنائس القديمة بعني ما كانت في حاشية الامام بلدهم
او مصالحتهم على فرقة على بلدهم وارضهم ولا يشترط ان
تكون في زمن الضعفة والتا بعني لا بحالة تدني البناء
فكان في منها في السور لا تهم في الزيادة كلها وفي الامصار
فاختلف كلام محمد رحمه الله تعالى فذكر في حاشية وطرأنا
نهم في امصار المسلمين وذكر في الاجابة انها لا تهم وقال
سمن لا عمة السور حتى لا يفتح عندك في زيادة الاحازات قال
الكمال وعمل البناء اليوم على عذرا في اربنا الذين فيها كانت
عليها امة وازمات وهي باقية ولم يبق ام يهدمها فكانت
من اربنا من هذا الصلابة وعلى هذا المعنى بربية فيها ديروية
فوق داخل السور ينبغي ان لا تهم لانه كان مستحقا للامان
فصل وضع السور يحمل في جوف القارة من الكنائس عليه
ذلك لانه كان في ضفاف اربنا العبد يكون عليه السور
فيها الان كنائس ويسعد من ايام عيسى الكفا من حاشية
في جوف لدن الاسلام والظاهر انها كانت في الرضا جي فادبر

اضح

السور فاحاط بها وعلى هذا ايضا فالكنايس لان المستوردة
في دار الاسلام غير حرة العرب كلها ينبغي ان لا تهم لانها ان
كانت في امصار قديمة فلا شأن ان الخطابة والتا بعني حتى
فتحت اليد عن علمها وارباقوها وبعد ذلك ينظر فان كانت
المسورة فتحت عندها حاشية انهم ابغوا ما كن لا معابد
ولذا قال الشارح في تفرقة مسكن في البلد في الغفوة اي التي فتحت
عنوة فلا يهدم ولبن ينعون من الاجتماع فيها للتقرب وفي الهندية
واذا فتح الامام بلدة من بلاد اهل الشام فسر وعنوة في صلحهم
علمان يحملهم ذمة وكان فيها كنائس وبيع فدعوا ويوت
تاروا كانت قرية من قرىهم ذلك ثم صار ذلك الموضع موصرا
من امصار المسلمين يحملهم ويقام فيه مسجد وفان الامام
يعرفهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع ويا مهران يحملها
مسكنها فيسكنونها ولا ينبغي ان يهدمها فيريها ايضا اذا كانت
لهم كنيسة في قرية فبني اهلها فيها كنيسة ثم يهدمها
من جملة الاقضية امروا يهدم الكنائس على رواية كتاب
المسح على عمة السور واما في اليومين بذلك وهكذا اذا
كانت لهم كنيسة في قرية من اهلهم فيكون ابنية حتى الفصل
الموضع الموصرا يحملهم من محال المصرا يصح ما ذكر في
عامه الروايات في القترطانية وتترك لنا يسر من قديم
مصدقهم في الصلحة اي في البلدة التي فتحت صلحا حديث
يحملهم ارباقوها معا بد فلا ينعون من ذلك فيها بل ينعون
من الاطراف في نقل في الهندية عن الذخيرة بان في
من اهل العرب لو صلحوا في قديمهم ذمة على المحدثين في ارباقها
وامصارهم بعد ما صاروا ذمة لنا يسر ونسبنا في يومنا في النيران
لانه ذلك الموضع صار موصرا من امصار المسلمين لم يخلص

المسلمين ان يهدموا شيئا من ذلك وهذا على حواش عامة
 الروايات واما على رواية المشركين فالمسلمين ان يهدموا
 ذلك وكذلك لو ان قسرا من اوصارهم صارا للمسلمين
 جميع فيه الجمع وتقام فهدموا ذلك انما انتقلوا
 عنه وعطوه ولم يبق فيه المسلمون الا نفوسهم ومن الخس
 ونحوه فلو صدق فيه اهل الذمة كذا بين للمسلمين ان يهدموا
 وجوههم في ارضهم فقامت في ارضهم ولا يهدموا في
 الحدود ولم يهدم عليهم ما احذر من الكنائس قال ابن ابي
 علي السفيدي رحمه الله تعالى وكذلك للمسلمين ان يهدموا
 بعد ما صار من ارض المسلمين فلم يهدموا المسلمين حتى
 عطلوا ارضهم عاد اليه المسلمون حتى صاروا في ارضهم
 الكنائس وكل من حرمه المسلمون وكان فيه قال ابن عمر
 كذا بين وبيع دار المسلمين منهم من الصلاة فيها فقالوا
 نحن قوم من اهل الذمة صلحنا الامام على طاعتنا فليس لنا
 لكم منعنا في الصلاة في هذه الكنائس والى المسلمين لا دخل
 بلادكم عنوة في حقلنا فزمنة فلما مضى من الصلاة
 فيها فانهم اقاموا منهم وقد قطروا لاسر ولا يدرون كيف
 كان الامر في الاخذ فان اقاموا ينظرهم في ذلك انهم عند
 الغنم والاهل في الاخبار فان احبوا الفقهاء تحبوا اخذ
 وعمل بها وان لم يكن انرا كانت الانا مختلفا فان الامام
 يجعلها صلحا ويجعل القول قولا هلها مع اعيانهم وان جاء
 انراهم اهل صلح وجال انراهم اخذوا عنوة وشراف القول
 قولهم الذمة ولو شهد قوم على شهادة في ارضهم اخذوا
 عنوة كانت الشهادة على ارضهم اخذوا عنوة وشراف القول
 عن ثقة انهم اخذوا عنوة وجاءت شرادة على شهادته

انهم صيحو كانت الشهادة احق ولكن بيت صرف ان يكونوا
 اعيانهم من الاصل والغير من بيتهم ولو جاء شر
 انهم صيحو وجاءت شهادتهم على شهادتهم اخذوا عنوة
 اخذوا شهادتهم اية ويستوفى ان يكون الشهود من المسلمين
 او من اهل الذمة انتهى وفي الفقه والظاهر قول الجمهور
 اذا حضرهم عبيد يمجرون فيه صلحنا بهم وعينهم للمسلمين
 فليصلحوا في كنائسهم القديمة من ذلك ما احصوا فاما
 ان يخرجوا في ذلك من الكنائس حتى تظهر في ارضهم فليس
 لهم ذلك ولكن يخرجون خفية من كنائسهم التي يخرجون
 لما في ارضهم من الكثرة من ارضهم والصلح به في الموضع
 كلها في جميع ارضهم انتهى في الترخيص اجمعي الظاهر في
 عبارة الفقيه في مقولة من كنائسهم وصوره هذا كله
 في الصلح ما في الفقه لهدم في جميع ارضهم فليس
 التفتة لانه نقله عنها انتهى في روي عن علي
 مسلما عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يهدم على
 ذلك لانه اعانة له على المصلحة من ارضه ذمته واجب
 ذي ليس للمسلم ان يقول في البيعة ذمته ان يتوزع من
 البيعة التي هو كذا في بيتا وفي ارضها وانما البيعة
 احكام اهل الذمة في ارضها ولا غنا للفقهاء عن البيعة
 فتنبه وفي البيعة يكره للمسلم الدخول في البيعة
 والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع لشاطين من
 حيث انه ليس به حقل خول لهما في الترخيص ويكره
 لاجل انهم من البيعة الاختلاف من اجل انهم اهل الظاهر
 والشر لا يقدرون ان يظهروا بين الناس ولو كان
 رجلا لا يفرق بين البيعة والظاهر نفسه من غير ان يفرق

باسم الله كنوا في الدنيا تقطع وبغير الذي معنا وجو بالان اصل
الدومة كانا انا محمد صلى الله عليه وسلم فلامد عما بيننا وبين
المسلم من الكفر والبدع ما لم يزل من الدنيا ولا يخلو
وذلك لا يجوز وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في صلواته على من لا يدين به من المؤمنين ولا يدين
بذلك لانهم كانوا من قبله بايعوا جميع الكفار الذين لم يدينوا
لهم زيد على المسلمين واذا وجب التمييز وجب ان يكون
عامة صفرا لا يميزونهم لانهم لا يدينون بغير الذي في طريق
او صفرا لا يدينون منه بل لا يدينونهم به من صفته
في رواية بالاسم وفي رواية بالان ايضا قال النووي
في شرح مسلم ان الله سبحانه وتعالى في الصفات
وفي الايمان هو الذي يدينه ومرتبه الظاهر ان التمييز فيه انما
يكون ان يكون من جانب واحد وغالب ظني ان الله
السلام في الاصل لذلك فهو في الحديث وهو يدعي ما في رسالة
عنه الى الامم الا ان يفتقر الى الدقة بآراء من يدينون
عليه الا ان عرفنا وسعد وسعد فلا يدينون خلا لا ان
يعلموا عن من لا يدينون الا في القسطنطيني الا ان استفاد
باسم الامم في الحديث ودينه عن دحيه لكن يدينون في هذه
الحالة كالف لا يدينونهم في بعضهم يدينونهم في بعض
بغير محار والبروز في الحديث في هذا يكون المراد
المختل في سابق الارب فلا يدينون من يدينون الدفال
والحمد لله رب العالمين ولكن يدينون من ان يدينونهم
بما في الحديث في التفتيش في ذلك قالوا في راجع
وفي الفتحة هذا ليجوز ان يدينوا على ما يدينون والحمد لله رب العالمين

13

[illegible]

كان فيه عزة فاستغاثي وهذا ينافي قوله سابقا وسلاحه
فانه ينفيدك يستعمل السلاح الا انه ينفذ فيه عن سلاح السلم
ويمكن ان يقال ان عمل السابق فيها اذا احتجج اليه به ينفذ
المسلمون وفي شئ من الملتزم وطرقا كان ذلك ان عملهم ينفذون
عنه ومن هذا الاصل عرف حكا ما تدور ويظهر ذلك في كسبيته
بعض الكافر ولهم في شئ من هذا ومنها بصفة الفهم الذي
والجور فهو في شئ من هذا ومنها بصفة الفهم الذي
في هذا صرح قال القاموس وهو علم وسط النصارى
والجورين كالزنا والتهرب وفي كلام الدرر ما ينفذ التقدير
بني الكسبيج والزنا رغبت في حال وهو غير الزنا فارتد
من الابريص ومنع منه الذي فانه للتعزيت قاله نوح
ومعناه هنا خط غليظ بقدر لا يصح تشدده الذي
قد قسامة كالمسرة به ابن الكال وفي الهندية ويشفي
ان يؤخذوا حتى يتخذ كل نسوان من شئ مثل الخط الغليظ
يقدر على وسطه وينبغي ان يكون ذلك من الشريعة
والاصوفى فلسفة وقد قصد في الجمع بالصوف
ولذا قال الشارح من صوف او شمس وشمس في التفرخانية
ان لا يكون منقوشا ولا يكون من الابريص ومن ينفذ
اصليون غليظا ولا يكون رفيقا حديث لا يقع البصر عليه
الا اذا وقع النظر قال شيخ الاسلام وينبغي ان ينفذه
على وسطه خوف شيا به عقد ولا يجعله حلقه
يتشد كما يشد المسك المنظقة ولكن ينفذ عن يمين
اول التسمال انتهى وقال الشيخ الرجبى ولا ينافي هذا قول
البحر في شئ من التسمال في شئ من سودا من اللبد
مضربه ونزاع من صوف لانه يحتل ان يكون اطلاق

علم القنصوة على سبيل التعليل والمنكحة وكرار
معناه الجور والذل لان حلة التسمية لا يلزم طردها
في كسبيته ابو بله هل هو خذ عزم من اهل النكحة
بالكسبيته قاله مؤلفه لا يؤخذ منه ومنه قاله النصارى
يؤخذون به اذا كان في شئ من القنصوة على النكحة وفي الفتاوى
هذه وفي شئ من القنصوة على النكحة وفي الفتاوى
على انه لا يخفى شئ من اخبر عمل عليه في كل حق
بشئ من هذا وهو غير شئ من هذا وهو غير شئ من هذا
الخلاصة اخبر على الراس كالمقنصوة الطويلة
المعززة وكما يراها على الوسط كالمقنصوة الطويلة
الرجل كالمقنصوة والمقنص على خلاف في نكحنا وما عشنا
الا في شئ من القنصوة واخذة منها خلاف وفي ذلك
اشياء فقال بعض من القنصوة وقال بعضهم يكتفي
بعلامه واحدة اعلى الراس او على وسط او على
الرجل وقال بعضهم لا تدمن الثلاث وسهم من قات
في النكح في يكتفي بعلامته واحدة وفي اليهود بعلامته
وفي الجورين الثلاث ولنه ما في شئ من القنصوة على النكحة
وفي الذخيرة وبه كان ينفذ بعضهم قال شيخ الاسلام
والاحسن ان يكون في الثلاث علامات والظاهر
ما قاله الحارث ابو محمد في شئ من القنصوة على النكحة
فله ان كان للامام ذلك اي ينفذ من القنصوة على النكحة
صاحب الامام واعطاه الذمة بعلامته واحدة وبعلامته
فله ان ينفذ من القنصوة على النكحة في شئ من القنصوة
واذا شئ من القنصوة على النكحة فلا يتقيد في ذلك
يعتبر في كل بلد ما يتعارف اهلها وفي بلادها جعلت العلامة

والله اعلم بامر الله لا يهمل الا به فقال ما انت النظر في
والسلام به من جهة ان كانت في انفسهم بعد في انفسه بعد
موتهم ما عليه الا انهم استغفروا عنه بعين من استغفروا
كذلك في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
اعمالهم يكون بها معطى عند الله تعالى وقال يا ابا سهرورد
ولا شك في مدح استغفارهم لان ما ان الكفاية فيكون قوام
وقبه تشبهت به العبد في انفسهم في انفسهم في انفسهم
عنه ان الله استغفر على انفسهم في انفسهم في انفسهم
لحمهم في الحال الا ان علي غلاف ما ذكر خصوصها في مصر
في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
علماء المللة ولا يميزون في الحمايات بنسبهم من الاملاجات
عن المستغفرون وتساوت المناصب للمللية كصرافة
الدريون وقد طرأ موال البلدان الدريون في حقي اخذ
يحصل منهم لغير مصر غايية الا انهم في انفسهم في انفسهم
القاضي في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
احكامنا في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
فما يفتي في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
انتهى وعما في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
بل انهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
خاطره منه في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
له من الفرز قال في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
للمعلم والفضل من انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
وينبغي ان يلاحظ الصغار في انفسهم في انفسهم في انفسهم
وبينهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم
وهو انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم في انفسهم

والله

الذي يصلي الله تعالى عليه وسلم الذي يدين المسلمين واما
فيه من التدبير والاعتناء لا يترك لهم في الجلب شيء
جواب السلام فكل الذي على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى
ابصارهم حجاب وعلمهم السلام وحسن الشهود لا يترك لهم
ومما هو من عظم عظمته في استبصار ما ساء وافتقارهم الى
فان كانت حجة ما لم يتركها فلا بأس وانت استمر في سره
اتقوا شيئا وهذا لا بأس للامانة لا ما تتركه او لا في
سوءه الا تحبها ويعتصم بعلمه على الذي في قلوبهم وفي
اسمك ان تعلم صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
اضيق الطرف واليد عند شهودي ويجب على الذي ان
يجعل على دارة علامته فان في الحق وكذا عمنه ويرى عن
دور لست كما في كيد يقف سايل على عونه بالحق وسه
ويصا ملهم بالحق كما يتعزى للمسلمين انتهى فالجواب
ويستفاد منه قسما بفعله رسول زماننا من اوفوف
بما ادى به من بقاءه الذي يدعوون ويسبقه طفونهم
وعامة والا فانه من احكام الذي فيها لا يعمد من
دخول لم يجر فيها خلاف المسلم ولا يتوقف في حق
على الا ذل من منكم ولا يصح نزوه لا يجد بين الحق
ولا في حلية بل تر وعلمه وانما خصت منه وبغيره
الا ان يظهر بها من المسلم فلا ضمان في امره
او يكون المتلف اما يري ذلك خلاف اطلاق المسألة
لا يوجب الضمان ولو كان المتلف فيها ولا يمتنع من بسب
الحرم والذهب ولا يمتنع من لو تعلق في سبها وتباين
كذلك في سبها ولا يمتنع من لو تعلق في سبها وتباين
منع منه انما منع منه التعلق في الحق والحق في الحق
منع منه

بوجه من كان في سبها منكم ولا تتركها منكم
الذي ولا ضمان في ذلك ولا تتركها منكم ولا تتركها
كانت بنت منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
فان كانت بنت منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
ان تتركها منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
بهم فيه انما ان يصل اليه ولا تتركها منكم ولا تتركها
عبر ذلك من كذا سبهم ويتركها منكم ولا تتركها منكم
والا تتركها منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
وانه يتركها منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
وارة ذلت في سبها منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
وعنه فتركها منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
انتم في وانكم يتركها منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
يجت ما قبله من حقوقه تعالى دون حقوقه لا يتركها
كالقصاص وضمان الاموات لا يتركها منكم ولا تتركها
بما سبها منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
بعضه منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
بني اليهود والنصارى والمجوس والكفرة مله واحدة عند
شرط التمسك بالدين وتفقدها كذا بعضهم وان اختلفت
ملهم وقد ذكر في غيرهم في سبهم منكم ولا تتركها منكم
تفصيله منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
وقسم منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
وطاعة وان يتركها منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
بحر حجب ولا يتركها منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
منه ولا يجوز لك منكم منكم ولا تتركها منكم ولا تتركها
يجب وعيسى ويوب وداد وسليمان وزيد وعمر وعبد

وعلية وسلام و هو في اقدم الامم من قبل الانبياء و هو في اول اصل
الدين و ما يسمونه من النبي يا حسين الحسيني كان في كل من هو من
صفت النبي و ما سماه الانبياء الحسيني و عيسى لا يصفه الا سوا من
استقر اركانهم اليه النبي و الكفاي و استقر اركانهم اليه النبي و
واسم النبي صلى الله عليه و سلم في كل لغة فلا يكون غير
الاسم من النبي و ما سماه النبي و ما سماه النبي و ما سماه النبي
فانما قالوا لا اله الا الله محمد رسول الله فانه في كل لغة
فقال ابو جهم فقال يا حسين فقال صلى الله عليه و سلم
واسم النبي الذي انقذ نفسه من النار و ما سماه النبي
الحسيني ففعل في كل لغة و قيل لا اله الا الله محمد رسول الله
و اختلف في عبادة الفاسقي ففعل في كل لغة و ما سماه النبي
من حق و ما سماه النبي و قيل لا اله الا الله محمد رسول الله
ابن ابي يوسف يقول انه يقول و يقول له اخلق الله علي
خير منه و اصله في كل لغة و ما سماه النبي و ما سماه النبي
و رزقك و لو اسما النبي و في كل لغة و ما سماه النبي
الاسم في كل لغة و عد من النبي و ما سماه النبي
انتم من النبي و ما سماه النبي و ما سماه النبي
عليه السلام و ما سماه النبي و ما سماه النبي
فدعا الناس مرة الى دعوة اخذها سرها و يعرف من محاضرات النبي
في شهادته الكثير من فضل الاسلام و ما سماه النبي
كثيرا فافقت ذلك على من في كل لغة و ما سماه النبي
ان ادرك اصل ذلك فقد روي في كل لغة و ما سماه النبي
اجابة دعوة اصل النبي و ما سماه النبي و ما سماه النبي
من كلامه و ما سماه النبي و ما سماه النبي

[illegible]

[illegible]

三

[illegible]

و شئنا ان نذكر ان الامام في حال سماع الاذان يجيب بالسمان
كل ما يسمعه في باب الاذان فاعتبرت الرجاء دناؤه
اعلم و ربه سبحانه و ما جاءه و ربه سبحانه و ربه سبحانه
ه في حقه من غير ان يسمع تلك الاذان و ربه سبحانه و ربه سبحانه
ابن ابوسمويه يقول تلك الاذان يا حبيب الله يا حبيب الله
من الكفار الملائكة انما يسمعونها يوم الاخر من الكفرة جبر عبي
التور يعني يجبر على الشاخصي ملاها على بيومها و ربه سبحانه
المسلم في يقينها فلا عنيها للايمان التي اشتد بها و ربه سبحانه
ورد الامر الذي في السخطي بذلك اي بالاختصاص جبر
بذلك اي يعني فقد تابت قلوبنا من وجوب الجبر
سمع من المسلمين بفتحها فالجاء ابو حنيفة في الجبر
بالجبر اصلا لا بد من مويد بالامر سلطان و ربه سبحانه
ابو السمع عن شيخه عنه وجوبه انما يستحق الظلمة
لنظامها كما لها و ربه سبحانه فيهم و ضات في السمع من كذا
الحاد و ربه سبحانه فيهم و ضات في السمع من كذا
الرومي للمسلم و ربه سبحانه فيهم و ضات في السمع من كذا
شئنا ان نذكر ان الامام في حال سماع الاذان يجيب بالسمان
كل ما يسمعه في باب الاذان فاعتبرت الرجاء دناؤه
اعلم و ربه سبحانه و ما جاءه و ربه سبحانه و ربه سبحانه
ه في حقه من غير ان يسمع تلك الاذان و ربه سبحانه و ربه سبحانه
ابن ابوسمويه يقول تلك الاذان يا حبيب الله يا حبيب الله
من الكفار الملائكة انما يسمعونها يوم الاخر من الكفرة جبر عبي
التور يعني يجبر على الشاخصي ملاها على بيومها و ربه سبحانه
المسلم في يقينها فلا عنيها للايمان التي اشتد بها و ربه سبحانه
ورد الامر الذي في السخطي بذلك اي بالاختصاص جبر
بذلك اي يعني فقد تابت قلوبنا من وجوب الجبر
سمع من المسلمين بفتحها فالجاء ابو حنيفة في الجبر
بالجبر اصلا لا بد من مويد بالامر سلطان و ربه سبحانه
ابو السمع عن شيخه عنه وجوبه انما يستحق الظلمة
لنظامها كما لها و ربه سبحانه فيهم و ضات في السمع من كذا
الحاد و ربه سبحانه فيهم و ضات في السمع من كذا
الرومي للمسلم و ربه سبحانه فيهم و ضات في السمع من كذا

ويشفي

بالرحمة والغفران كما ذكرناه وليعظم ذلك لانه قد بينا
المسلمون ما حاطة دور الكفا حول المساجد تنميد
لجاءه وتقل والده يهرس ولا امورنا ويوددهم حتى
ينظر الدين الحنيفي ولا تأخذهم في الله لومة لائم ولا يفرغ
من الشكر على الله عز وجل الا انهم اذا تكلموا اهل
الذمة ذكروا في بين المسلمين ليسكنوا فيها وفي المص
وظاهر التقيد حكم القربى في ذلك كما ذكرناه
والله اعلم بما يكون لغيره ايا نعم الله تعالى ياخذ
الاجرة منهم وظاهر جواز ذلك ولو كان المسلمون يترغون
فيها استنجا الذين هلكوا بعد غارة المسلم اذا جاز وجد
فانه تكثر به الجماعة ويؤمن على احد بخلاف الكفار
حيث لا يؤمن منهم ايقع النجاسات في حال غفلة
المسلمين في المساجد لقلوب المسلمين والوجه
حاله منصف مؤيد للشريعة المطهرة صاحب غير
وحية على اهل الاسلام وقد بينت بذلك في مسجد
عمرته في بند الرحا في سنة في خلال بيوت الكفا
بعد هذا هو وجعله منزلة وكان حاكم ذلك البلد
من كان يعلم انه كان ذلك الموضع مسجد في الاصل
نزل على راية ايام الكوفة المحيط به بل كان يصيبون
من النجاسات حال غفلة المسلمين وكلما شغلوا على
الفاضي يقول اهل بالشهر ومحمد فمضنا ولا موعيتا
فان الله وان الله را جعول والذم اذ ان الله تعالى به
حيث كان المسلمون يترغون في استنجا تلك التيق
ولا يماطلون في الاجرة لا تترك تلك على الكوفة اذ النعم
كما يجوز علينا من يعمر علينا من المسلمين ولا ننسى

في رحمان المسلم على الكوفة وما قوسه وسير واي اهل
الذمة مما ملتنا في الغيبة لهم في الدجول في الاسلام
من قبل اللطف والعفو والصفح والذب عن حرمهم
فيهم وفي غلة مستحسنة ينبغي عانتها لكان يحصل
في نظامهم في حوائجهم والمسلمين بعينها قلميلا
حازا في الرحا كما ذكرنا لكن ينبغي عدم تقبل
لجاءه في المساجد اليها بجوارها بسبب سكنها
من طلالا مملو في فان ذلك لا تقبل الجماعة من
سكنها من اهلها على بن المقول بيا مرهم الا انهم اذ يبين
بالاعتزال فان يقتلوا على ايام عن المسلمين واموا
بالسكنى بن حدة ليس فيها من المسلمين وهو ايسر
سكنى اهل الذمة بتنا حنة منفرته عن المسلمين
مخوف عن ان يكون يحرق الذخيرة قال في الخط ويكنون
ان يسكنوا في قصار المسلمين وينعمون ويستريحون
في اسوارهم لان منفعة ذلك تفوق على المسلمين وتنبيل
في الخيرية عن طبقة لهم في مدينة على بيت مسلم
في الخيرية من سكنها هاهنا ومن التعلل عليه
فيهم ايسر من منفعة ذلك فقد جوزوا اتفاقا اذ
فانهم ايسر من منفعة ذلك فقد جوزوا اتفاقا اذ
الذي الثانية على دارهم وسكنها اذا ملكها فاسر
تهدم فانه لا يعيد عاليا كما كنت ومن صرح
بنقلت ابن السكينة في حوائجها صيانة ولشئ على بنا
انتهى وذكر في جواب سؤال اخر انه اذا كان التعلل للتحفظ
من الذخيرة لا ينبغي من انهم فصحوا على انه ليس له
رفع سائر على المسلمين وعلة المنفعة مقيدة بالتعلل
على المسلمين فان لم يكن بل للتحفظ فلا ينبغي

انها المحلة وليس كذلك بل المحلة عبارة عن بيوت متجاورة
تختص بقوم معينين والناحية كونها في خرائب بيوت
فاذا قلنا ان الدار هنا الناحية فيكون الدار هنا ان أهل
الذمة يتفرقون في بلدة من بلدان الاسلام ولا يتجهزون
في موضع واحد من البلد بل يسكنون جماعة منهم في جوف
بيوت المسلمين على ناحية من اثارهم المسلمين في ديارهم
وجامعة منهم في جوف بيوت المسلمين وفي ذلك فائدة
متعددة منها ان لا ينفصلوا عن قريتهم ولينزلوا معاملة
المسلمين فلم يسموهم ولا يسموهم ولا يسموهم ولا يسموهم
الناس جميعا لا في الاسلام حوى زاده وان قلنا ان الدار
هنا المحلة فقد صرح العرف في شرحهم اى اهل الذمة
عن ذلك فانه بعد ما نقل عن العرف في شرحهم اى اهل الذمة
يومرون ببيوتهم في هذه المملوك لهم في اوصافهم وانهم
يومرون ببلد خرج عنها عن دورهم المملوك لهم في اوصافهم
ويومرون ببلد خارج خارج المصارت وكل
ذلك انما قلنا انهم في هذه المحلة خاصة وفيه نقلنا حال
من صرح به في اوصافهم في شرحهم اى اهل الذمة
يقول بان الدار يكون متعلقا بهم اى صرح به في اوصافهم
فقلنا عن النسخ بان الدار بالذمة المنزلة عن اوصافهم
ان تكون بمعنى ان لا تكون لهم في هذه المحلة خاصة سكنها
وذلك لانهم كانوا اهل الذمة فيها في تلك المحلة
الخاصة منفة عنهم والذمة جموع ما بلغ وقولهم
فلا ان منفة الي في حصة صفة عنهم عن وصولهم
اعداية اليه عارضة وهي عارضة فلا بد ان يد
العارضة اي الناحية انما هو جلد وصدمة وقدره

على الكلام لئلا فاده في جامع اللغة لئلا يسهل الكسبي
قال الشيخ الرضي وخصصه عن ارضه ان صاحب
الاشياء يجوز ان يملك في محلة خاصة والمنقول في الفقه
ان يجوز ان يملك في محلة خاصة في سكنهم بها ترك جماعة
المسلمين ولا تقتلهم ولا يسهل في بيعهم عنهم
من سكنهم في محلة خاصة والظاهر في جوف اعمارهم
انه لا فرق بين المحلة والناحية والذمة جازها صاحب
الاشياء في الناحية المنزلة في كلامه بشرط ان تظهر
لهم فيها منفة ولا عارضة وان يملك في محلة خاصة
يحتج بذلك المسلمون وان المحلة التي منفتحة على الذمة
بقوله لهم فيها منفة عارضة الا في ذكره وهذا التوفيق
نظمهم كلام جوي زاده فان قال قائل ولما قال
فاما سكنهم في اهل الذمة في بيوتهم المسلمين ان
يجمعين في محلة خاصة ومتفرقين في جوف بيوت المسلمين
يجب لا يرضى في تغليب الجملة وهو في الجواز ان اهل
الفقه متفرقون فلا بد ان يكون في الذمة المنزلة في اوصافهم
الاسكنوا في اهل الذمة فاحصا صفة ان اهل الذمة
اذا سكنوا في المسلمين بوصلة لا يسهل في بيعهم عنهم
في محلة خاصة واما اذا كانت لهم منفة خاصة في اوصافهم
اولهم من سكنهم بقليل الجملة كما افاده صاحب الذمة
فلا يملكون منها ولو في محلة خاصة بل يومرون بالاعمال
بناحية لغزهم ليس في اوصافهم من هنا علمت ان
قول صاحب الاشياء والعلم في الجواز في محلة خاصة يحمل
على ان اهل الذمة ليس منصفين وهو لا يملك في محلة خاصة
وانه تعلقهم في اوصافهم في اوصافهم في اوصافهم في اوصافهم

على بنا المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء ويسبق القديم
عليه ما قدمه كافي وصحاحه وشروحه وفي المنظومة المحيية
ويمنع الذي من ان يسكننا وان يحل من على السنا
ان كان بن المسلمين سكنه بل هل منة على ما يتقنوا
انتهى قال السيد جدو وما يتعني منهم من الزور عن
بحر العلماء والاشرف فانهم يفعلونه بقصد الاذلال
لهم وضوء علي بن الحسين عليهما السلام في الطريق وقد
سبواهم ينفون عن كفا فيه عز وشرف لانهم من أهل
الصفاء والبرية وينقض عسكاري عهد الذي اضره
عليه الخزيه حتي يجالنا بعد ذلك سفك دمه وسلب
ماله فالعلمية فبدها لانهم لو كانوا مع أهل البيت يمينوا
على القتال فلا يشتمونهم على ذلك اذ ليس في باب
الثقة على موضع المسب من قبة اوجعت الحجاب
لانهم صاروا حريه علينا فتعدي تخلفا لدمه عن الثاينة
وفي دفع شر الحجاب وفي التفتيح وينتقض ما لا يريده
ينقض عهده وينتقض عهده ايضا للحا في بلاد
الحرب ظاهرة ولو نقصنا الحارة فانه ممنوع عن الانتال
من دار الاسلام بعد ضرب الخزيه عليه وقد مر الكلام
في باب استعانة الكافر في الفتنة وينتقض عهده
انضما بالامتناع من قبول الجزية ويجعل الذم لنفسه
طلبة للثمن في الطلبة في حدة الطلاب في الحرب
وهو الذين يبيعون الطلبة على خبار العدو ويتوفون
قال صاحب المعنى وقد يسمى الرجل الواحد في ذلك
طليعة ولجميع ايضا اذا كانوا معا وفي كلام محمد الطليعة

الثلاثة والاربعه انتهى وفي الفا موس طليعة لحيث
من يبعث لطلع العدو والواجب والجمع والجمع طليعة
انتهى بان يبعث على بنا المنقول أي بعثته ان يكون
لنواخذة منا في الاسلام وينتقم منه ويضرب
عليه الجزية وكل ذلك لطلع على حارب العدو
ليتحسن اخلاص الكفا ويحجز الكفا بذلك فلو لم
يبعثوه لذلك لم كان اصلا وطرا عليه هذا العقد
ثم ينقض عهده وعليه جعل كلام محمد طان في بحر
الذي لو جعل نفسه طلعة المشركين فانه يقتل
لانه محارب معني لكن في الخط هذا الذي اذا وقف
منه على انه غير مشرك فيقتل المسلم او يقتل
رجلا من المسلمين فيقتله لا يكون نقضا للمعاهدة اروي
ان حاطب بن ابي بلتع كتب الرسالة الى النبي صلى الله
عليه وسلم يريد حربه وحذيرهم وحفظ
الكتاب في وقت امرأة تذهب به الى مكة فتزله قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عداوتهم وعدوكم وليس
تلقون اليهم بالمودة فبعث عليا رضي الله تعالى عنه
فاخذته وحمله الى حربه صلى الله تعالى عليه وسلم
فقال لي طيب ما حملك علي هذا فقال انك عتلات
وقرايات عملة فاردت ان يكونوا عندهم عهد وان تقاتل
ان الله تعالى فاصرت وعمليك ولا يهلك ما صنف
فقال عمر رضي الله تعالى عنه ائذنا حتى ضرب عنق
هذا المنافق فقال هلا يا عمر لعلي الله اطلع على أهل بدر
فقال اعملوا ما تشاءون في غيبتكم لكم ولا تلو فعلنه
المسلم لا يكون نقضا للاسلام فذلك لو فعله الذي

١٢٢
٢٤٣

غير انه يغا صنف ويحسب لانه رتبك محظوظ انتهى وافاد
فانه لو جعل ما في المحظوظ من عدم النقض اذا لم يبعثه اهل
الوجوب ولكنه من ذات نفسه صار يكتسب الياسم فيؤدي
ويحسب ويخرج ولا ينتقض عنده بذلك وعلمها في
المتن على ما اذا كان مبعوثا من الكفار للنقض وتو
ضربنا عليه الجزية حيث لا ندري عن حاله فلي ظهر
منه التحسب حال قتله لا تنتقض عنده كان ذلك
او وفق للصلوب واستدلاله في المحظوظ بواقعة ساطط
بعيد لا ذلك لانه في الذي وحاطب كان موعونا ولذا قال
الامه تعالى يا ايها الذين امنوا لا تصدقوا رسولا لانه
صلى الله تعالى عليه وسلم وصلى الذي في هذه الاربع
الصور اخذها غلبته على موضع الوجوب قال في الفتاوى ولا
يبدو ان يقال انتقاله الى الحكمه الذي تغلبت فيه كما تنقل
الى الحرب ان لم يكن متاخمة لدار الاسلام بالانتقال
وان كانت فعلت في انتمى وفيها كسوقه بذل الحرب
قالها امتنا عنه من قبول الجزية زجرها تحقيق لونه
مبعوثا طليعة للتحسب كاللذ في كل حال
فنتقل ويدفع ماله لورشته لانه انتحق بالاصوات
لشباب الدارين وافاد ما تشبه به المال الذي يحق به
دار الحرب في ماله وحقق دار الحرب فانه يكون لورشته
لانه ماله بالحق الاول كما في الجمل لانه لو سألني يعني
اخذه مغلنا بعد موته بغير موجب يستحق ولا يتصور
منه جزية كما في فتاوى غير واراد يقتل فلهذا غلظ
ولان المقصود من كل واحد منهما ان يرجع على ما كان عليه
فباسترفاق الذي يحصل المقصود منه وهو دفع فساد

مخلاف المرتد لان المقصود منه الاسلام فلا يحصل
باستيفاقه فصار رتبك في الحرب بطلب وان المرتد
فانه يسترق اذا حقت بذل الحرب كما في الفتاوى وافادنا
من نفسه بعد الجمل بالحق في ما يشترطه تانيا فلي
رواية يكون فسادا في جزية لا وحدهم هذا والارادة الاخيرة
لا يجبر على قبول الجزية ذلك كما في واتي كما في المحظوظ
بحر فاما اذا جازت يا تقبل الجزية ونعمت في مسته
وسين منه زوجته الذمية التي خلفها في الاسلام
احاطا ونقص ماله في جزية وورثته والمرتد لو عاد الى
يجبر على الاسلام في المحظوظ اهل الذمة اذا انتقض
عندهم ثم عادوا الى الذمة اخذوا بحقوق كانت قبل
النقض من القضا من والمال لانه حق التزيم يفتقد
الذمة فلا يسقط بصيرورته حيا علينا ولم يؤخذوا
بما اصابوا في الحامية وكذا المرتدون لانهم لنقض العهد
وارادة التحصن ساسا اهل الحرب وما اصاب اهل الحرب
مع وما ينبغي وان لم لا يؤخذوا بذلك متى سلموا
كل هذا انتهى لا ينتقض عنده العهد الذي يقوله
نقضت العهد ينبغي وينقله عن المحظوظ علاه في الهدية
بات ما ينبغي به القتال التزم الجزية وبسوقها اذا وعا
والالتزام باق فسقط القتال قال في الدرر فسادا
لان معنى الامتناع عن الجزية النقص بعدم اتياس
كان يعنى الامتناع عن الجزية بعد هذا هو انه ينبغي
فيما لا يتم الا بهم الا ان يرد بالامتناع تاخيرها والتعلل
في ابرار ولا يجبر بعد انتهى في الحرب بعد تسليم رادة
التناخض به قيامه بذل الاسلام يكتف في لانه اعطى فلا ينبغي

الانتم قالوا لا والى حاجب الخوفا بان قوله لا اعطي لابناء
الانتم لانه يجبر عليا بانها تصيبكم بربوا متناغدا لانه
صار دينا في ذمة جحسين بها كتب يربوون ولم تنكح
صاحب النهرا لانه لو كان متناغدا من قديم الحزبة نكض
عهدك وليس ذلك الا بالقول انتهى قال السيد احمد بن
يقال ان قوله نكض العهد اظهر في رادة الحارثية
من الاقل الجزية انتهى بخلاف الاما ان الجزية قات
ينكض بان قوله يجبر ولعل وجه الفرق ان امان الحزبة
على شرف الزوال لعل منه من العود متاركة بخلاف عهد
الزفة فهو لازم لا يصح الرجوع عنه فحصره الامام علي
الجزية فادام تحت فروع ولا ينكض عنه ايهض
بالا يا اي الامتناع عن اداء الجزية بل ينكض عنه
بالا عن قبولها كما مر في كلام الشارح حين قال
في الفقه او بالامتناع من قبول الجزية اي عند الوضع
لكن يقال انه لو كان ذميا حتى ينكض عنه عهدك قال
السيد احمد ويكن تصويره في المحنة والحصي فانها لا
تؤقت عليه بل هي محنة عليه انكم الذمة فاذا افاف
الجنود وظهر الصبي ولم يقبلها هم على حكمها
انتهى ونقل العبد عن الوقعات المتسامية قتله بالان
عن الاداء لم يظن ان اصل الذمة لا تستغنى عن اداء الجزية
ينكض العهد ويقا تلون قال وهو قول الثلاثة
يعني ما كان في حق واحد من جنودكم صعدة
في الجزية لم يظن ولا ينبغي ضمها بربوية ودرية اما رواية
قلانه خلاف رواية الشريفة والمذهب المنصوص
في لم تنون وانما درية فلما علمت من بقا الانتم

المدفع للقتل فتوخذ منهم جبر وسئل حينئذ ان اولى
عن اهل الذمة اذا استغنى عن الجزية وقت وجوبها
وعا ندوا وقال ما لنا عا دة اعطي عن الجزية حتى
يتزوج ولا ينكض عن المهر زوج غير زوج قرين ولا ينكض
ما عليهم شي فبذلك جبرهم على ولا يتبع كل منكم فتنس
احا لا يلتفت الي قوام ولا يتبع كل منكم فتنس
من اذنا يربو ويبرج ويضعف وتوخذ منه فزالوا
جبر الجزية التي عصمت دماءهم عن سيوفهم
ومنعت اذنا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم وقال
عن من قاتل قاتلو الذين لا يربون منكم بالله ولا يوم
الاخر في قوله حي يعصو الذرية عن يدوهم صا غرون
فانه يقبول الجزية بينه في القتال كما ينبغي الاسلام
وفي الحسان عن حقة بن غار انه قال قلت يا رسول
الله انا غريم فلا هم يضيقونا ولا هم يربوننا فانا
عليهم من الحقوق فقال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ان ابوالا تاذنوا في ذواتهم حتى ينفوا
ولا ينكض عهدك ايضا باننا بحسنة لانها يقيم
عليه موجه وهو كدونه قال احمد وقال مالك ينكض
عهدك بالارة المسجلة على ان ذلوا صاحب الذي ينفون
ينكح لا ينكض عهدك ايضا وانكح بالظلمة ينكح
ولذا السامعي بينهما ولو لم يبع ذلك لا يجوز النكاح
لو قوبله باطلا كما في المخرج من باب نكاح الكافر والنظر
في الاستسري ما منة صفة هي ينكض عنه ولا يجوز
قال السيد احمد والظاهر لا ان النكاح يوجب لا ينكض
العهد فافهموا وانه انتهى اذا اولد في النكاح يحقق ولا

يحقق في النسيان الاباء دعوة التوب ولا ينتقض عهد بشئ
مسلم لان القضاة من يستوفى منه خلافا للثلاثة
وانظر ما فائدة نقض عهد بعد الاقتصار منه
وعلم ان يقال يظهر في الاصل ولا يقتول وفي حقه
اولاده الصفا روي عنه حيث لا يكون فمسا والاثباتان
مسلم عن دينه وعن حافظ الدين النسفي اذا طعن
الذي في دين الاسلام طعن ظاهر جاز قلته لا زال عهد
معقود معه علم ان لا طعن فاذا طعن فنقض العهد
عنده وخبر عن الزمة ولا ينتقض بقطعه الطريق
لانما يحاسب بعد الظفر به بما يجب على كل طاع الطريق
من المستحقين ولو لم يورث على عورات المستحقين كلهم
ولا ينتقض عهده ايضا بنسب الذي صلى الله تعالى
عليه وسلم اذا بخرطه بارتقا عنه اما اذا شرط انتقض
به اقامة الخبير به وقد ذكر ابو يوسف في كتاب الخراج
في صلح ابي عبيدة مع اهل الشام انه انتقض عليهم حتى
دخلوا على ابي بكر فانفسهم وبغير علم ان لا يحلوا
بنفسه ولا النسيان وانه لا ينقض اسما ولا طهر بوجه
كتاب العلامة فاسم من رواية الخلال والبيهقي في
كتاب العهد وفي اخره فاما ثبت عمر بن الخطاب في كتاب
نزدقه وان لا ينقض احدا من المسلمين شطائهم ذلك
علمنا في رواية الخلال فكتب عمر ان ارضي بهم وما
سالوا والحق فيه حرفي اشتراطها عليهم وما اشتراطوا
على انفسهم ان لا يشترطوا شيئا من سبائهم ومن ضرب
مسحبا عهدا فخلع عهده انتهى فعقد الزمة لا ينتقض
عما ذكره ولم يلم بغير شرط انتقاضه به فاذا اشتراط انتقض

والا فلا وقد وقع في رواية الخلال والبيهقي بعد قولنا
شطائهم ذلك علمنا وعلى اهل ملتنا وقبلنا عنهم الا ان
فان نحن خالفنا شيا مما اشتراطنا له لم وضمانه عليه
انفسنا فلا ذمة لنا وقد جعل المصنف على المولى من اهل
المعاذة والاستغاثة لا ذمة له من الذي كما هو ذمة من
المسلم ولا ذمة له الا لاخذ العهد وعقد الزمة
لا يرفع في حال البقاء الطريق الا بوجه ما روي
عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان ربه طاف اليه
دخلوا عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا السلام عليكم
فقال وعليكم قالت فمخبرها فقلت وعليكم السلام
واللعنة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ملاياكم بيشة
فان الله يحب الرفق في الامور قال قلت يا رسول
الله ان سمع ما قال قال صلى الله تعالى عليه وسلم قد قلت
وعليكم ولا تخشك ان هذا سب منه ثم صلى الله تعالى
عليه وسلم ولو كان نقض العهد لقتلهم لصبر وترحم
حريين واما ما رواه ابو يحيى عن حفص بن عبد الله
عن ابن عمر ان رجلا قال له سمعت ابا سببا النخعي
صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لو سمعته لقتلته اذ لم
نقطعهم لهم وروى عن هذا سنداه ضعيف وجاز ان
يكون قد شرط عليهم ان لا ينظم واسمه صلى الله تعالى
عليه وسلم في حصل سب الذي صلى الله تعالى عليه وسلم
مسلم فقتل قاب او لم يثبت لكن اذا لم يثبت دفن بعين
غسل وتلقب في الاصل بغير عيب في وقتنا الكفار ولا
يقسم ما له نبي وورثته لا ذمة لقتل اعداء ثاب غسل

ولكن ودفن بعد ما يصلي عليه في مقابر المسلمين وقسم ماله
 بين ورثته كما سيجي في باب المرتدان شأ الله تعالى وحيزه
 لم يثبت عنده فيجب ان يورث الذي ورثه على
 سببه دين الاسلام وقد مرنا عن التفسير انه اذا طعت
 في دين الاسلام طعنا ظاهرا كنت عنده وجع عيش
 الذمة وجاز قتلته اوسيه الذي صلى الله تعالى عليه وم
 اوسيه الزكاه حارب وغير وقال المصنف واخذنا رخص
 في السب الذي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يقتل ان يسي
 ونسبه ابن الهمام قال في الفقه والذي عندي ان سبه
 صلى الله تعالى عليه وسلم او نسبه مالا ينسب الى الله تعالى
 ان كان محالا فيعتقدونه لنسبه الولد الى الله تعالى
 وقد مر عن ذلك اذا ظهر يقتل به وبينه مقتض
 عهده وان لم يظهر في الدين يسمى عليه وهو يعتقد
 ويكفره فلا وهلا ان دفع القتل والقتال عنهم بقبول
 الجزية الذي هو لاد بالاعطاء فقبول يكون صاعدا
 اذا كان نص ولا خلا ف ان اراد استرا ذلك لا عند مجز
 القبول واظهر ذلك من بني كوكبول الجزية واقفا
 لقتله لان في ترك وعدم الانتقام واستغنى بالاسلام
 والمسلمين فلا يكون ربا على العقد الذي دفعه عنه القتل
 وهو ان يكون ضار لا ليل الا ما اليه وقد مر عن القتل
 حديث عائشة فلم يكونوا هلع من معني اعطاهم
 الجزية بل كانوا صواب مودة بل مال يؤخذ من غير
 دفعها ثم ان الله تعالى عليه لم لا يؤخذ من غير
 جزية قط على ما في الحديث من قتل وقبضه والنسب
 وهذا البحث فتاويجب انه اذا استغنى على المسلمين

على وجه

على وجه صار من اعليه حل الامام قتله ويرجع
 الى الذل والصفوانته قال في الجوهري قول العيني
 واخذنا ريبه انه يقتل السابق لاصتله في رواية وثنا
 وقع لابن الهمام بحث هنا خالف فيه اهل المذهب
 وقد افاد العلامة قاسم في فتاواه انه لا يعمل بانحاء
 سبكه ابن الهمام المخالفة للمذهب فبصرف نفس المؤمن
 عميل في قول الخالف في مسألة السب لكونه انما عن
 المذهب وجب ان ياتى وقصاحب المذهب كل واحد
 الهمام ولم يثبت عنه في كتبه في ما في الجوهري
 ارضى كلام الكمال وكذلك الجوهري استقصى في مقالة
 ودل الشيخ شاهدي عن الذخيرة تفصيلا ان ذرره سؤ
 يعتقد ويثبت به فان قال انه ليس برسول
 او قتل يهود بغير حق او سبه بالكذب فعند بعض
 الائمة لا ينقض عهده اما ذكره فلا يعتقد ولا يثبت
 به كالموسيه الزنا وطعن في نسبه ينقض قوله
 قال السيد محمد وضاح حول على ما اذا لم يعلم به يعني
 اذا علم به انتقض عهده بغير تفصيل وقد نقل
 ابن تيمية عن مذهب الحنفية انه يجوز قتله اذا لم
 منه ذلك واظهره وان استل بعد اخذته انه محض
 ولم ارجع صرح به عندنا لكنه نقل عن مذهبنا وهو
 ثبت فقتله منه قد ثبت وبه اثنى شيخنا الفخر المي
 ولفظ ما في فتاواه سئل في نصراني زني عتق على
 لكونه الرقيق المحمدي صلى الله تعالى عليه ولم يثبت
 فماذا يلزمه سري خفي حنا اذا كان قصده غيظ
 المي ودمعة النصرانية ومذمة الاسلام اجاب

ببالغ في عقوبة من قتل من عظماء بني النضير
الذين في التقدير ان يقتل اذا عظم موجب وايضا من
موجبات التقدير عظم من سب الرسول صلى الله
عليه وسلم وهو الذي تمسك به نفس المؤمن فيمنع
تفاديه عليه وسلم ولا يجوز ولا حول ولا قوة الا
بالله العلم المتعال انتهى وقال الطبرسي في
الحاشية المحمدية بسبب من سب خير العباد من الكفرة
المتدين وعلى الله اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا
بالله العلم المتعال انتهى وقال الطبرسي في
شرح المنظومة والذي يتبع في الفتاوى في هذا الزمان
انه لا حول ولا قوة الا بالله الذي صلى الله عليه
من الانبياء عليهم السلام ان يقتل من سب ربه
في شرح المكتبة صرح بذلك وهذه الفتاوى
اعلم بسبب او اعتقاد فالحق انه يقتل انتهى وهو
الحكم يقتل الساب فويل للشايع ان يقتل انتهى وهو
المتن في السمع منه وروح من طاعت في معروضات
اعتنى القائل يقتله اذا ظهر انه لا ينسب معتاده
وبه اتي بصيغة المتكلم من الفعل المضارع السب للفاعل
هذا من بنية كلام في السمع ويحتمل ان يكون من كلام
السب فليكون وليد افتاء ابو السمع والله اعلم وانما ذكره
السب لا من اجل ما فيها من ذكره في شرح الملحق واصله
التفصيل بين الاعتقاد وعدمه فيفتي معتاد السب
لا غير ومحملة اذا لم يعلم قال في شرح المكتبة فلو علم
شتمه واعتاد قتل ولو امره ٢٠ انتهى قال الطبرسي
ثم اطلعت على رسالته في السمع واطال فيها جدا
وحاصصا قال انه الحق انه يقتل اذا علم بشتمه

صرح بذلك في كتاب السمع من الذخيرة ونقل عن
ابن سحنون المالكي جمع القائل ان شاتمته كاف وحده
القتل ومن شك في غنايه ولو غفر امره صلى الله
عليه وسلم يقتل لم يبق له من الاشرار الا ان كان
كان يؤذي الذي صلى الله عليه تعالى عليه وسلم ولا امر
بقتل من يؤذي من يؤذي فيفتي للفتوى بما اذا لم يظهر
سبه للفتوى والظاهر امره ولا اعلان ان شتمه
عليه بنية شريعية انه قال ذلك عند جماعة من الناس
اما في قولك في سنة لا يكون اعلانا فليست من
علمت هذا فاعلم ان قول صاحب الحق قول العميين
لا اصل له لا اصل له لثبوت الرواية كما علمت من
ما قاله العميين هو حق لمفتي به والذي يظهر من
نفس الفتوى انه انتهى ويؤيده ما نقله الفتاوى
عن الخبير العمي فانه قال وعناية القسبي قال لا امان في
ينقض به لا ينقض الايمان فالان اولك وبه
قال مالك واحد واختباري هذا فحقه هذا تشارة
والنقض لا يقتل ولا يلزم من عدم انقضائه عدم
القتل وقول صاحب الحق اصل له في الرواية فاسد
وسمى عليه بانه يمين ربي ذلك ويؤيد وهو يدل
على حوز القتل زجر الفبر اذا يجوز الترتي في سب ربه
القتل لا عظم من جبر ومذهب الشافعي عدم انقضائه
لمذهبا على الاصل قال ابن السمع لا ينقض ان يفسد
من عدم لا تنقض ضانه لا يقتل فان ذلك لا ينقض وقد
حققت ذلك الولد في كتاب السب المسائل على من
سب الرسول صلى الله عليه وسلم وصح انه يقتل

وان قلنا بعدم انتفاض العهد انتهى كلام السامعي فانظر
الى قوله لا ينبغي ان يغفر من عدم الانتفاض منه لا يقتل
ويجس في المذهب ما ينبغي مثله خصوصا اذا ظهر وهو
الغاية في التزم وعدم الاكثار والاستحفا في الاستقلال
عليه المتأني على وجه صارح رسمي علمه في بحثه والغلبة
في التقصير سلم مخالفة للمذهب واحا يحفظ من القتل
تفهم في مخالفة للمذهب تا مل انتهى ثم اذنت الامام سعود
فسمي ذلك هو حري قال شيخنا في نسخة عن علي عليه الصلاة
والسلام ولد زيدا بن يعقوب لانا في الصلاة والسلام
انتهى قلت ولتكن يدية فيما خبر الله تعالى في القرآن من
حال ولادة عيسى عليه السلام وحمله به عليه بما الصلاة
والسلام في قوله وروح ابنه عمران التي حصلت فزما الآية
ومن قوله تعالى لا مثل عيسى عند الله كمثل آدم الاول
وتحذرك والانبيا عليهم الصلاة والسلام كلهم اولاد
علامات دينهم واحد وانما انتهت في فالحكمه على الذي
في نسخة سيد البشر نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
تخلط به علمه او بسبب غيره من الانبيا عليهم الصلاة
والسلام وقد نقل الفاضل عياض في الشفا عن مالك
انه قال حسب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وغیره من النبيين عليهم الصلاة والسلام من مسلم
او كافرا قتل ولم يستتب وروى لنا عن مالك الا ان مسلم
الكا فخلا يقتل على الصلح ولا يستوفى والبحث في سباب النبي
صل الله تعالى عليه وسلم من علمه كان وكافرا في جمعه ان
نسبت قلنا في نسخة وروى عنه ان
ابوالمعمر من القتل بسبب الانبيا عليهم الصلاة

三

[illegible]

وهي اما ان تكون ثابتة وقلنا بقبول توبة الساب والاى ما
ان تترك او تقتل واما قاله ابو بكر رضي الله تعالى عنه يقتضي
الاحتياط والحدود وكل ذلك مالا طائفا تحت كانه عليه
الشهاب الخفاف في شرح الشفا ويؤخذ من ماله بالغ
تقليد بفوقه يتبعه في ماله ولا مفسورة نسبة الم
بى تغلب بن وايل من العرب من ربيعة قوت تنصير واى
الحا اهلية فلما جاء الاسلام شرز من عمر رضي الله تعالى
عنه رعاها الى كبرية فابوا وانفوا وقالوا نحن عرب خذ
منا كما ياخذ بنو نصر من بعض في الصدقة فقال لاخذ
من مشرك صدقة فكحق بعضهم بالرم فقال النعمان
ابن زرعبة يا اسير المؤمنين ان القوم لهم باس شديد وهم
عرب يا غطف من الكزبة فلا تغترب عليك عدواهم وخذ
منهم الجزية باسم الصدقة فيبعث في طلبهم وضعف
عليهم فاجم الصلابة علي ذلك وفي رواية اخرى
بسنده الى داود بن كرج ووس عن عباد بن النخعي ان
التفلي اياه قال عمر رضي الله تعالى عنه ان بني تغلب
الذين اتوا في الفضة هم عمر رضي الله تعالى عنه على
ان لا يفسق احد من اولادهم والنظرانية ونظا غنى
عليهم الصدقة وعلي ايسر الخيرية من ريسهم اهر
في كل اربعين اهر من النشاة شاتاهن ولا زيادة حتى
تبلغ مائة وعشرين فيها ربع شياه وعلى هذا في
البقر والابل وقد اختلف الفقهاء في جزية بني تغلب
من كل وجه فلا يؤخذ من المارة والصدية ولو كان ذلك
ما شبهه ونهتو فقال بعضهم بغيره ولا يؤخذ منها شي
وهي رواية الحسن بن ابي حنيفة قال الكزبي ورواه

الرواية اقسام وهو قول الشافعي لان الواجب بكتاب
الله تعالى الجزية فاذا حصل هو على مال جعل لافا موقف
الجزية التي تحت توبته قوله عمر رضي الله تعالى عنه
معه جزية يسمىها سبيته وقال اصحابنا ضروران
كان جزية في المعنى فهو واجب بشرط الزكاة واسبابها
ولذا قال وتقليدية لوجوب الزكاة على الناس بخلاف
الجزية فلا توضع عليها فالمرارة من اهل الزكاة وقول اهل
الاجب من المال باصله ايضا فيؤخذ منها لا يؤخذ من
طلقاتهم ومجنونهم لا من ماله المتماثل ومن اموالهم المذمومة
الزكاة عليهم عند الاموال فيؤخذ من ارضهم ضعيف
العسل لانه يؤخذ من طفلانك ونحوه فيؤخذ من ارضهم
من طفلهم ومجانينهم ضعيف لان الخراج وظيفته الارض
وليس عتاد الختص للمالكين كسنة عتدهم ضعف
زكائنا باحكامهم فلا يؤخذ من غنائهم ولا يؤخذ
الاضعف زكاة السواير ولا يؤخذ منهم الا اذا حال البول
وما لا يؤخذ منه في اموالنا لا يؤخذ منهم ولا قال ما تجب
طية الزكاة المذمومة بيننا لان اصحابنا وبينهم
وقع لذلك وحاصلها من يفيدها لا يربى في هذا
المأخوذ جزية الزكاة فيما عدل المرف فيساقط حاكم ذلك
فلا تراعى فيه شرط الجزية من وصف الضعفاء فتقبل
من النابت ويعطى خالصا ان شاء لا يؤخذ بتسليمه
ولا يؤخذ من اهل الصلح على ذلك ولا شيء على من قبل السوي
من مواليهم ولا في حكمهم في الاثقال في بعض اذ لم يروا
علمهم اشرافا او مروا عليه فانه ياخذ منهم ضعف ما ياخذ
من المكملين لانه قاله الحنك وفي قوله ما عدل السوي من

اموالهم تا مل واغلام بلا حظ الصغار وضرو لان الحرمة
قسما في قسم جهب بالصالح فيستحق على وجه الذي وقع
عليه الصلح ليقع ما وقع وهكذا من هذا التيسيل وقسم
يستدي الامام وضمه قبل حفظ غنة جهوما من احكام
الحرية ليوخذ من مولا اى معتق التفتي في حرمة
والخارج ليوخذ من مولا اى معتق التفتي في حرمة
مولاها في الحرمة والخارج فيمضيان عليها وان كان التفتي
والتفتي لا يوضعان عليه وقال في رضاعها مولا
التفتي لانه ملحق بمولا نفوسه صلى الله تعالى عليه وسلم
مولا القوم منهم وانما حرمت الزكاة على مولاها في كل
لوا لخلق بالمولى هناك ان تخلفنا ان التفتي في الحرمة
فيه وصف العنار والذلة والتوا لخلق بالاصل في التفتي
الاتي ان الاسلام على اسباب التفتي ولو كان تفتي
مولا ليرى في ضربت عليه الحرمة انما قال في التفتي
التفتي الثابت بالاسلام على مولا ذلك لا ينفرد
اليه التفتي الثابت بوصف التفتي بالولاية واما
حرمة الصدقات على التفتي فيس من ثاب التفتي
بل تجتمع الحوا ت تثبت ما التفتي فلا تفتي من التفتي
على ان الاصل له المولى لا يخلق باصله على ما ينشأ من
مولا مسلم وغيره ولكن روي الحديث في حرمة الصدقة
وهو روي ان بارع مولا الله تعالى عليه وسلم
استقنه ارضه حيث استقنه النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم على الصدقات فقال صلى الله تعالى عليه وسلم
وسلم ان الصدقة لا تخل لمحمد ولا لاهل بيته مولا القوم
منهم ومولا روي على خلاف القياس لا يخلق به فاليتل

في معناه وليس هذا في معناه لانه كان لاظهار فضلة
قربته صلى الله تعالى عليه وسلم وفضيلة من ينتمي اليهم
الاتي ان مولا التفتي لا يخلق به في حرمة الصدقات لا يخلق
فدريد عن التفتي بغير ان تفتي التفتي التفتي التفتي
ان التفتي من اهل الصدقة في الحرمة الاتي ان مولا كان عاقل
عليها اعطى ما يريته منها والها تفتي ولو كان فقير لا يجوز
استعانه على الصدقة حيث يتجر جناحه عن اوساخ
الناس فان قلت هذا يفتي التفتي على التفتي وهو
قول صلى الله تعالى عليه وسلم مولا القوم منهم قلنا وانما
حدث مولا القوم منهم مولا القوم منهم قلنا وانما
الها تفتي لانه منزلة في الكفاة للها شمة كراما ومنه
فكان عاقل مخصوصا بالنسبة الكفاة والامانة فتختص
بالمعنى الذي ذكرنا في هذا وهو انه تفتي فلا تفتي بالنسبة
للتفتي الكوفاة سفل ومعه فضيلة والخارج
وما التفتي وهو من مولا القوم وانما يفتي التفتي
تفتي الامام ان يفتي التفتي من اهل البيت الا اواضع
عنا في مولا القوم ان تفتي التفتي ان تفتي التفتي
لنفس الامام في مولا القوم ان تفتي التفتي ان تفتي التفتي
لنفس الامام في مولا القوم ان تفتي التفتي ان تفتي التفتي
الظن انه يفتي ان المسلماني يفتي التفتي ان تفتي التفتي
هديته جوهره من الصدقة وقيل انما يفتي التفتي
لا يفتي في ما لو ردت هديته ايا من يفتي التفتي
اذ ردت هديته لا يفتي وقيل انما يفتي التفتي
علم انه لا تفتي صلاته المسكن في حقه بل يفتي التفتي
على غيرهم وصلاته سر واثا لو نظر الامام ان المسلماني

3

تقبل صلواتهم وقبل هدية المشرك فلا يقبل هديته وشيئ
تقبل في حال الصلح والمسالمة كذلك يخرج وما اخذ المسلمون
منهم ايمن الكفار بربا حرياي بالصلح على ترك القتال وقبل
نحو قول العسليسي حتى سمع منه اي ومن ذلك القسطلي حتى
ذوق ما في ترك دارك واذا كان وارثا لم يستغرق التهمة
وما اخذنا من صلحهم ومن أهل الذمة اذا مروا عليه وكذلك
ما اخذنا من صلحهم لمصلحتنا خبره في معنى ان الاموال
المكسورة تصرف في مصلحتنا منه بذلك على ان الخمس ولا
يقسم بين العائدين ولمصلحة جميع مصلحة تفيخ المير واللام
وهو ما يعم نفعه الى اسلام كاستناني وفيه ايجاز التمه لاسي
لاهل الذمة فيستالم المال وان كان فقيرا ولو شرع القديري
للزهد يعلو النفق المالى علم في قدر ذي من بيت المال جائز
كل في المفتح كسداي ربط لنا في المفتح وهو بالفر والنفق
يعني تفتيتهما بالرجال والعدة والذخير وقيل السد بضم
السين ما كان خلفه ويبلغ ما كان صنفه تنفوسنا
جمع تنفوسا وفلوس وهو الموضع التي يجاه من هجر
العدو على الاسلام واصل ذلك اهدم يقال تنفوسنا
هدمة سمي بذلك لانها لم يكن له دخل العدو ومنه
ضو كالكلمة في المعاني تخاف عقوق السارق منها يعني فيعرف
الى الحاجة الذين يحفظون موضع الخاف الفاصل بين
دار الاسلام ودار الكفر والبناء على امر خصية وقصه
الشعاعا بانه يعرف الى جماعة يحفظون موضع الخاف
الطريق في دار الاسلام على اللصوص وبناسجد وحوض
ويركض في شتات في فافاد التمثيل الى يعرف المضطرب
النفق ليعمل الارز والشواخرا وعدو للعدو وحفرها بالعمارة

وينا المساجد والنفقة عليها ذكره فاضحان في فتاواه من
كتاب الزكاة فقلنا فادان من المصلح بنا ^{الحاج} والنفقة
عليها فدخل فيه المصروف على قامة تسعائياتها من وظائف
الإمامة والآل والمخوفات في الظاهرية بخوض صرف
الخارج والنفقة الكعبة وفي الشريعة العامة عمارة الكعبة الشرف
ونفقتهما من جملة مصروف البيت الأول من بيوت المال
وهو من الجزية والمخرج وهذه أهل الحرب وأعظم عليه
وقال محمد بن غياثي فهذا بالنسبة الجزية والمخرج الشرف
يوجد على الوجه الشرعي وانت تعلم أن أخذ الجزية
والمخرج الآن على خلاف ما ورثه الشرع فالحا صحت
أن عمارة الكعبة في هذا الأيام تكون من هدية أهل الحرب
أما أخذها من نفقتهما والله أعلم وبنافقنا
وهو ما لا نرفع الأحكام بناها وبنافقنا وهو ما يوضع
ويرفع فوقه من عليه وهو غير مطلق وكسرها فيسرفهم
النفقة عما يكون في خارج استقلالها كما حال الملبس
من المماح والحبس يكون في جزائه استقلالها كالنفقة
فأخرجها شددت بنفقتها أن نفقته وقال هذا مسلكنا
النفقة ما ينبغي على التمرق والحبس عام وقال في الصبح
النفقة ما ينبغي على اللبس والحبس ما يعبر عليه
مدينا كما وعبر مدينا يعني سوا بني على أو على غيره
وقال المصلح النفقة لا تكون إلا بالزوج والعناية النفقة
ملا يرفع ونفسا يرفع وقال في نفقة الحبس ما يرضى ويرفع
فوق ما يرضى عليه والنفقة بحكم بنائها ولا يرفع إلا ما
ولمسرحا حب الصبح والقائمون النفقة في الحبس
وغيره في بيده وقال نوح فندب تطلق النفقة في

هلا إذا علم ما ينبغي من الحق وبره في العلم على ما ينبغي من الجهد
 أو التراب مطلقا إلى سائرهم ولم يرفعوا من غيرهم ولا يرفعوا من غيرهم
 عن الثابت من وفنطرة زاد من زركش من سائرهم ولا يرفعوا من غيرهم
 وأرباب من عجائب الدنيا وطولها ألف درهم وعلوها
 ما يرفعون خمسون ألف درهم وأرباب من سائرهم ولا يرفعوا من غيرهم
 وكفاية العلماء أصحاب الشرف والكرامات والنفقة
 بهر جدي والظاهر أن الراد العلوم الشرعية فيتم العمل نحو
 والعرف وغيرهما جود وكفاية المتعلمين في جميعها وبه
 يدخل طلبة العلم فيقال في بحر في الحفظ أن هذا الذي
 يعرف إلى زركش الولاية وأصولهم وأرباب القضاة
 والمنسقين والمحتسبين والمعلمين وكل من تقلد شيا
 من أمور المسلمين وإلى ما فيه صلاح المسلمين انتهى
 وزاد في الحفص أنه يعطى أيضا للمعلمين والتعلمين
 قال في الفقه وزركش دخل طلبة العلم بخلاف ذلك ويرت
 هناك أنه ينبغي أن يعلوا من المنفعة التي لا يعلم بها
 للمسلمين انتهى وفيها وبها ضحك من نظر والإجابة
 سئل عن زركش من حيث لا يعلم إلا غنيا فيه نصيب
 قال لا إلا فيكون عالما أو قاضيا وليس للمنفعة فيه
 نصيب إلا فقهه من نفسه لتعليم الناس الفقه أو
 القراءة انتهى فيتم عمل في الحفص على ما إذا خرج نفسه
 لذلك أن صرف غالب وقائه في التعلم وليس هو
 الرزق إلا قضاة على ألقا على وألقا ضحك من زركش
 الذي من فرغ نفسه لعمل المسامحة فيتم عمل الفقه
 وليست في نفسه الكفاية مع الفهم انتهى وكفاية القضاة
 ونقل الحوي عن المفتاح في عطف القضاة على القضاة لأن

القاضي ربما لا يكون عالما يعني كقضاة زوايا
 قائلهم أنه انتهى والعلم بهن الحجب وتذكر من المست
 جمع ما هو الذي يعمل للمسلمين ككاتبه وقضاة أيت
 الذين هم من عند القضاة في وقت حضور الخصوم
 فيلحقه صورة دعوى المدعي وجواب المدعي عليه
 وما يشهد به الشهود وما قاله المعدلون وما سأل به
 القاضي بمسأله عن الزيادة والنقصان فيما سأل
 من الزمان وشهود قضاة بالسنة في حجة أي الدين
 بهر يدون بالقصة بين الورثة والشرك واستيف
 حضورهم في نسخة وشهود قيمة ما لها المتفاعة التحتية
 أي الذين يشهدون على التفتوح عند اختلاف في القيمة
 ورقيها سوا حل أي الذي يرفعون على السوا حل أو تقدم
 من المسامحة لا أخذ المشور وفي المفتاح صلا للديع يا خذ
 الصدقات ويدخل فيه كل من يغفل المسلم من كماله
 والوعظ بحق وعلم كماله في السنة والوحي وطالب العلم والحسب
 والمعلم بلا حرم في غنى الضرات ومن هنا يفتد من
 من أن المعلم لا يحق من يدت إلى الألا إذا كان معلما
 بلا حرام ولا علم به كان عالما في نفسه دون كماله
 فنا حل وزركش المفتاح زركش في المسامحة من زركش
 وبالفهم ما ينتفع به قاضين وقضاة الرزق يقال
 للمعلم الذي يدين كاد ودينوي والنصيب لا يصل
 للجوف ويتفد به رستنا في كماله هنا فانية لا حنا د
 الأسلامية ويدخل في ضلوك الألاع والبلاد والعدة للعدو
 وزركشهم أي الرزق من حرم في القضاة في حرم
 أرجاع الضمير إلى المفتاح لأن في البحر الصغير في زركش

يعطون الكمال من القضاة والعلماء والمثاقلة لان العلة
تستحق الكمال كما ذكره في عبارة الهداية ما هو اختصاصه
بالمثاقلة وليس كذلك وهذا معني قس واعترف في البحر
وعلى ذلك في الزيادة بنت المال يعطى صلح المستدين
وهو لا يخلو من ثمنه الزيادة على الباقي لم يحصل
الكفاية لا احتياجا لا اكتسابا كذا قالوا في الزيادة
الذرية في رر البحار زيادة واولاد قابلا وهو يعطون
على رر المأمول بعد موت ابيه حالة الصغر رر
نقل الشيخ عيسى الصفدي في رسالته ما نصه قال
ابو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا لثمن
ببيت المال وفرض له استحقاته فيه فانه يفرض لذرية
ايض تماله ولا يسقط بموته وقال صاحب الحاوي
الفتوي على انه يفرض لذرية العلماء والفقهاء والمثاقلة
ومن كان مستحقا في بيت المال ولا يسقط ما فرض
لذرية من بعدهم فيكون ان نقله السيد حمزة الله
نقل قلت الكلام هنا في ثلاث مسائل حولها هل ينقل
ما عطف العلماء الى ذرية من زاد في علمه وفرض له لذرية
ام لا وانما يفرض له في حياة ابيه ام لا وانما يفرض له
هل يسقط ما فرض له في حياة ابيه ام لا وانما يفرض له
ما فرض له في حياة ابيه ام لا وانما يفرض له
ام لا وانما يفرض له في حياة ابيه ام لا وانما يفرض له
يعتقد ان الذرية بكفاية غير الذرية كفاية انفسهم
وايضا لا حق لهم بعد موت الاباء فيهم والذرية
تستحق ما قد مناه عن الشيخ عيسى الصفدي والثالثة
هي التي توقف فيها الشرح فلقا يتركه يقول انهم

يعطون لانهم ذرية العالم ولما يتركه يتركه بان
انما كان فرضا لهم في حياة ابيهم لئلا يبقى لغيرهم
مستغول الكفاية فيتم قسوتهم في مستغلة انفسهم
لكن يرد هذا في الثالثة ايض والطاهر انه يفرض لهم
ايض حتى يكثر وافان استغلو بالتعليم وفرض لهم
في مستغلة انفسهم في التعليم وان اعرضوا عما
لو حب الاستحقاق انفسهم فيهم والله اعلم وذكر
العلاقة المقدسة ان اعطاهم لاولي لشدة احتياجهم
سما اذا كانوا يجتهدون في سلوك طريقها
ونقل البيهقي عن الخزانة عن مسعود في حلاله
اذا كان من له وظيفة في بيت المال يحق له
واخذ من المصالح كما جاز الامانة والتأديت وغير
ذلك مما فيه صلاح الاسلام ولمست ابناء العرب
ويقيمون حق الشريعة والاسلام كما يرى في
لما قام ان يعطى وظيفة الاباء الميثاق لغيرهم
لمحصل مفعول الشريعة واختبار قلوبهم انه في
في هذا مودعا في عرف العرب ومنهم من يرى في
تكميل انما انما الميثاق ولو كانا صغيرا على وظايف
ابهم مطلقا من غنى ما به وخطابه وفيه جبا
خلف العلماء واعايتهم على استغلاهم بالعلم وقد افي
مجاز ذلك طائفة من ائمة بر الفضل الذي يعول
على ائمة ائمة ومغتنمة تخصص في ذلك
لذرية من هذا الاستغلا بالعلم واما استغلا
بالله واللاهوت ومحاسبة السجود وكان جاهلا غافلا
يعطى شيئا قليلا لمن انا به في وظيفة ابيه ويعطى

المباقي في شهر موته فلا يحمل له ذلك لما فيه من اخله
وظائف العلم ومن سعى بلا شيء يستعينون به على العلم
كما هو الواقع في زماننا فان عامة اوقاف المدارس
والسجدة والوظائف في بيوت جبرلة الذمة لا يملكون
تساق من فرائض دينهم ولا يكون ذلك بلاما سببه
ولا انانية بسبب محسوس بان حيل لا ابنه فتترو
الوظائف ابا عن جدكم سر كما لانعام ويبرون بذلك
فاخرجوا عنهم وليتصدروا في البرية حتى ادرك ذلك
اي اندرس المدارس والسجدة ونحوها منها صارت
بيوت باعواها وبساتين استغلوا فيها اراوان
يطلب العلم لا يجد له ما يربيه ولا ينشأ يا كمل
فيضطر الى ان يترك العلم ووقع في زنا تاله رجلا
من اكاره منصف ما يدين ولد اخيه من لا يرا ولا
يكتب فوجهت من وظائفه تولية مسجد ومدرسة
علمي رجلي من علم علمي دمشق فذهب ولده
وعلمها عن ذلك بالرسالة فلو جبه هذه الوظائف
لانها هو العلم ضائع العلم والدين ولما نتج
على خراب المسكن من فذهب على ولاية الامر فوجهها
على اهلها ونزعها من انديم غير اهل وعزل من
لا يتحقق ولو كانت بوجه عالي فمستلزم مسلك ابيه
الاشياء ان غرضها وفق احكاما وفقه لا تضيق
كذلك افا ان الشامي ومن كتاب الزكاة اخرجها تحت
مصارف بيت المال ثلاثة وهذا ما ذكر من اوصاف
معرف جزية وخرج يعني وهدي اهل الحرب وما اخذ
منهم بغير قتال وما ياخذها العاشر حتى مو اهل

الذمة والحرب اذا مور عليه ومال اهل الحرب وما صرح عليه
اهل الحرب تنزل القتال قبل النزول بهم وثانها مع
زكاة وعشمت في الزكاة وعلى اوصاف السبعة المنسار
انها في قول تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
الذين لا يستطيعون العمل فلو هم وثانها مع فحس
وركان في كتاب السير هو المنسار في قوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شيء الاية وفي قوله تعالى
من بيوت المال لا تدعوه وحرثا البيت الا بهر الذي
حفظ له حال لقطه وتحت ميت لا ورث ودينه
ميت ولا ورث ومعه في لقطه فقير حتره زيدا
لو كان له مال وضع معه او مذهب له فان غنمته
في ماله وقبره لا ورث لانه لو كان له ذرير محرم منه
لا نت لغنمته عليه كما مر في اخبار الفقهاء
الذين لا اولياء لهم يبطون منه نفقتهم وادبهم
ويكفون به موقاهم ويعقل به خاينهم العلم
يتحققون من النوع الاول بالعلم مع الغنا ومن النوع
الثاني بصفة الفقر من الثالث احدث صفات
مستقيمة ومن النوع الرابع في قوله تعالى
وعلى الامام ان يحكم الكلوع من هذه الانواع الاربعة
بدينا بجهنم ولا يخط بدهن بعض الانواع
حتى اخرجني به وان لم يكن في بعضنا شيء كان
اي لا مام ان يستقر من احد هذه من احد البيوت
الثلاثة من بيوت بيت مال المسلمين لم يفرج الاخر
الاهل ذلك البيت الذي لم يوجد فيه شيء الا حصل من
ذلك النوع شيء رده في المستقر من الا ان يكون الموقوف

عن الصادق ا و من خسر الغنيمة عا لصلواته والصدقات
وهو فقير لا يرده فيه شيئا لهم يستحقون الصدقات
بالقوة وكذا في غيره اذا صر فيه لم يستحق يحرم ويعطى من
بيوت بيت المال بقدر الحاجة والقوة والعقل فان في
القبول لم ينفذ في ظاهره ولا في باطنه ولا في حقيقته
سويك قوله ما ينفذهم وذريتهم وسلا حرم واهاليهم
وفي القسمة من كتاب الوقف كان ابو بكر رضي الله عنه
عنه يهبطهم على قدر الحاجة والقوة والعقل ولاخذ
بما فعله عمر رضي الله تعالى عنه في زماننا احسن
فتعبر الامم بالانذار التي فيها الافضل في العطا
عليه من دونه وفي كتاب الحج لا ينفذ في محظوظها
لها ترون الرشيد قال ما انا ذاة علي بن ابي طالب القضاة
والعمال والولاة والفقهاء مما يجزي عليهم فذلك اليك
من رايك ان تزيد من دهرهم من رايك ان تخطف حططت
وفي موضع اخر منها له حظ في بيت المال وظفر بما هو
له وجه لست المال فله ان ياخذ به وباتته وللامام
الحاكم في المنفعة والاعطاء والحكم انتهى وقد مر في السطحا
والامير الذي عليه اذا جعل خراج الارض لهما حبس
الارض جاز في قول في يوسف خلاف لمحمد والنفوس
على قول في يوسف ا فكان صاحب الارض من ههنا
وحتى هذا التفسير للقضاة والفقهاء ولم يستطع في
الحاكم اهلية من صرفه له خراج رضىه واجازة مطلقا
عند في يوسف وعند محمد لا يحل له وعليه ان يرد له بيت
المال او ان يرد من ههنا ذلك كما استحق والقاضي والحكيم
فان لم ينفذ لغيره فان كان صرا مام وودع الامم لم

يستحقه

لما تلاحظ

يستحقه او دفع اقل ما يستحقه او ساء وبيد في ذلك
النفقة والفضل ومن لم يكن لذلك كان الله تعالى
عليه حسبا زليقي وفي المحظوظ من الزكاة والارزاق الامام
من تفصيل وتبوية من غير ان يميل في ذلك الى حقوقي
ولا يحل لهم الا ما ينفذهم وعواهم بالمعروف وان فضل
عن المال شي بعد ان رضا الحقوق الى رايها فتسوية بين
المسلمين فان قصر في ذلك وقعد وعنه كان الله
حسبا عليهم قال الطبرسي وقد قيد بعضهم العلماء
فانما فقهي والقضاة بالمال الذي اقول والنفقة لا خير
منفقو الا ان لفقدي ترتيب البيوت كما ذكر في كل البيوت
قد اهدت والرجة من الولاة قد رنعت بل يظنون
المال لمن لا يستحق كالعبيد ونحوهم وينسبون الحق
فيظلمون مرتين فالله تعالى عليهم والفقراء والعلماء
خصواهم بقر القيامه انتهى وفي الجواب الذي يلقى في
في حديث القرآن ما ينادي به النبي اليوم لا اله الا
تخفون القرآن ويعلمون حكاه وفيه ما لا نقا ويك
لكا قاري في كل سنة ما تبادر والفاخرهم ان ياخذوا
في الدنيا ولا ياخذوا في الآخرة انتهى قال المحققين ينظر
تا معنى خذوها في الآخرة انتهى فليس له ان يبيد
ان يؤخذ له من حسنة من فقر في حقه او ان يعلبه
غيره بمقدار حقه وان لم تكن له حسنة ان اخذ من
سماوات المظلمة في حسنة على الظالم والله اعلم
ولا ينبغي في بيت المال نقال الخوي من المقتام عند
الاهل ان لا ينفذ الا ما علم على فقير من ههنا بيت المال
جاز لم يبق به خوف الهلاك وتملك حلق قلوبهم ولا ينبغي

3.

والله اعلم بالصواب

يعني مدبر المسجد واما مدرس المدرسة فكانا امام والمؤذن
وسميا في حكم ما نص عليه الشيخ محمد باقر في شرح
قوانين الاشهاد صدره شريفة وعبارة التجهيز القاطن
والمعنى والمدرس وعرفوا في التسمية كالتقابلة حاوي
واغافيت محمد رحمه الله تعالى في جامع الصنفين نص
السنة لومات في خراي الحول اوقات بعدتها حتى
صحها حتى زاده قال في الفتح على شمس لا يبره عليم
وجواب اعطائه بعدما غلبت السنة ايضا بما ذكرنا في
نصها فافا دانه لم يتأكد بعد ما غلبت السنة ايضا
معمولا علوانه صلته فلا يتأكد قبل القبض وهذا يقتضي
قصر الارت على حقيقة الملائكة والوجه يقتضي وجوب
دفعه لو رتبته لان حقه قاطبا تمام عمله في السنة
كما قلنا انه يورث سهر الفاري بعد الاحراز في الاسلام
لتأكد الحق حينئذ وان لم يثبت له ملك وكذا في
سكنى يجب رد ذلك لو رتبته وقول فخر الاسلام في
شرح الحاشي الصغير واغافيت نص في السنة لانه عند
اخرها يستحق الصرف الى وريثه لانه اوقى بعد
فقدان الوقف اما قبل ذلك فلا الاعلى قد عرفنا
كما قاله في الاسلام قال في الفتح والوجه يقتضي وجوب
لان حقه قاطبا تمام عمله في السنة كما قلنا انه يورث
سهر الفاري بعد الاحراز في الاسلام لتأكد الحق
حينئذ وان لم يثبت ملك ابراهيم وهذا يقتضي
بطلان حصته من الميراث قبل زوال القاضى ومن
في معناه ويعطى في آخر السنة ومن شحى له معنى لو اخذ
التقاضى ويحويه في السنة لومات او غزن قبل الحول

ولذلك

اي قبل من فيه قيل ان ما بقي قال في الصلاة والاستغفار
 القاضى رزق سنة وعين قبل استغفارها الاصل ان يجزئ
 الذي رزق ما بقي من السنة ولما صححه في الكتاب قال
 الحوي في الاصل من حيث فعله هذا تصححه ينبغي ان يرد
 اذا ما بقي بعينه من الرزق لما في السنة ان يستمر
 وقال بوالسقوط والتقييد والعمد يتبين ان لو لم
 يكون ما بقي لا يرد عليه انتهى وقيل ان السنة المعجلة
 زبني وفي السنة لا تجزئ في السنة بتخصر القسمة
 بانه يوزن بخلاف رزق القاضى مما في الاشارة والفتنة
 وقيل ان ما بقي من السنة لا يرد عليه وقال
 في حاشية الكتاب في حاشية السنة لا يرد عليها
 فان قبل التزويج لفقد حصول المنصور وعند هذا
 هو صلة من وجه فينقطع حولا سنة واد بالموث
 كالجموع في السنة ذكره في حاشية قاضيان وقيل ان ما قال
 والموزن والامام اذا كان له ما وقف اي وقف شخص
 على ما سمع وعوضا رخصا وقام كل منها بوظيفته
 ولم يستوفيا ما عني اما لو وقف حتى ما قال انه
 سبقا استحقاقا ولا يخطى في رزقها حتى من ذلك
 لانها صلة مرادة بالصلة ما يكون في معنى الصلوة
 لان الامامة والاذا من التزويج حتى حصلت وقعت
 عن العمل لانها حقوق الله تغلظ تخالصة على العبد
 فلا يشرك فيها غيره ولا يكون بمقابلته اجرة بل الثواب
 المحض وهذا الذي مر على المتقدمون وقيل انما قال
 اذا كان له ما وقف فان الاجرة المحض انما هي لا يشترط
 بالموت وعلى ما قدمناه الحكم فيها واحد وبه قال الطرسى

ثم

وكذا ان سقطت عن ايدى القاضى انما قال قبل استغفارها
 وقيل لا يسقط لانها اجرة قال في الاصل وظاهره ان يجزئ
 الاول لحكاية النابى بصفة قبل الصلاة والاعمال فليس
 السري قال مولانا القمي محمد بن زاهد بن قلاوون
 الشيوخ بدر الدين ينبغي ان يعمل في حق صوفية المداين
 وطلبة الدروس بهذا القول وهو عدم سقوط المعلق
 بموت المستحق لان معنى الاجرة غالب وفي حاشية
 نظري سمعهم ورواهم وما يقطع عليهم من المداين
 عند عيبتهم بخلاف الامام والمؤمن فان الاول بان
 يعرض حقه لعدم السقوط بالموت فان عمل الاذان
 والامامة في شغل الاسلام وروضا الكفاية والاصل
 فيه ان لا يكون عقابا اجرة بل الثواب المحض وانما
 اختار المتأخرين الاجرة عليه لتعظيم القدر والعظم
 خشية التعطيل قال البيهقي وهو في حاشية وفكر
 دقيق وبالله التوفيق انتهى وقال السيد احمد وفيه
 نظرفان السعي حاصل في الكل واذا قطع الامام والمؤمن
 لا يباح لهم اخذ اجرة ما وطعوه وقطعوا ان الاذان
 والامامة من وظيفته الكفاية في نظري التعميم هو
 الذي من فرض القضاة فتدبر فليست وما قال
 الوفي لان ما اخذه المؤذن والامام الحاقه بالاجرة
 او في قال ان اجرة القاضى ان يستمر ويوزن
 على الاستمر والامام وهو وظيفته في رعايته الخاصة ووظيفته
 بعينه الوظيفية خصوصه في رعايته الخاصة ووظيفته
 لا يقطع عمله الوقوف الاكل الذي ما عني له من العمل
 والله اعلم انتهى واستقصوه نوحا قد علم وهذا

[illegible]

三

المسؤول وذلك الامام ابو المصطفى محمد الله تعالى في شتاه
النوازل انه يكون لورشته انتمى افول ويحول في
النوازل من الوصية عن محمد فلول من ان ينسوا
مسائل من بعدهم فتنسوا ورفوا من ان ينسوا
المراسم على عهدهم في كل واحد من المسائل في كل
يعطي وارثه ان كان بعدكم في كل واحد من المسائل في كل
ومن بعدكم في كل واحد من المسائل في كل واحد من
والمدينة المنوية على واحد الصلة والمدينة المنوية
المسؤول اليه وقد تقيت برزخ ذلك لورشته بقية
انتمى ما افادته الميراث وقوله تعهدا ببقيد لورشته
بعد دفعها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاثة عشر على كل واحد من هؤلاء الثلاثة
اصواتهم في الزعم فلا يحيل ان كان فيه ظاهرا لا
منعوا من ذلك وان لم يقع ذلك اظهر ان لا يمنع
ويعملون عن ذلك ذلك في سوفي المسائل في كل واحد
بمعول في كل واحد من هؤلاء الثلاثة في كل واحد
وقد كان في كل واحد من هؤلاء الثلاثة في كل واحد
الناس في كل واحد من هؤلاء الثلاثة في كل واحد
ليس من اصحاب المسائل في كل واحد من هؤلاء الثلاثة
فان كان فيها عدد من المسائل في كل واحد من هؤلاء الثلاثة
قال محمد رحمه الله تعالى في كل واحد من هؤلاء الثلاثة
بما انما قال محمد رحمه الله تعالى في كل واحد من هؤلاء الثلاثة
فان كان فيها عدد من المسائل في كل واحد من هؤلاء الثلاثة
في دياره في كل واحد من هؤلاء الثلاثة في كل واحد من هؤلاء الثلاثة
في الامصار وفي كل واحد من هؤلاء الثلاثة في كل واحد من هؤلاء الثلاثة

من راي

واحد في القوي على كل حال الذي الحانية وفي خمسين خور
 زاده فانه اظهر وفي مصر من الامصار وروية من قري المسكن
 نشا لم يصلحوا عليه من الذي والنو حش والما من والظفر
 والفنا والدم والنوم واللعب بالحام منقول كما علم
 منها وفي التجدد لا ينبغي لم حش ان ينزلوا على من
 من انهم ولا يأخذوا من درهم وارضيتهم لا ينزلوا
 من ضلهم ان في الترتيب خاتمة وان اتخذوا لم من طرف
 موث لا يمكن ان يحد فان كان بقرب ذلك وفي لاهل الذمة
 فوطر لم يجرى ببلغ تلك القوي وجا وزوها فقد جاز
 من جولة المصرا حاطة المهر بحولها فان كان لهم في تلك
 القوي بيع ونايس قد عمة تركت على حالها وانما ازاد
 ان يجد في في من تلك القوي بيعت او نيسة او بينه
 نا يوعدها حاشا من مصر المسلمين منقول عن ذلك قال
 وكلهم من مصا المسلمين يجمع فيه جمع وتقام فيه
 الحد وفسن ينمو مسلم ولا في وان يند خليفه حشا
 ولا خنزير اظهر فان دخل فيه مسلم في اخذوا وقال
 انما هو من تحتنا ولا اريد اخذوا في قال ليس هذا
 في وانما في يدي ولم يجبر من فانه ينظر ان كان رجلا
 متدينا لا يسهل ذلك في سبيله ويرى ان يخلل
 وان كان رجلا يسهل بتنا في ذلك اهرق حرو ودم
 خنا يره حرو بالنا روي ان ايام ان يؤذيه
 ما سواط ويحسبه حتى يظهر تعينه فهل وان قدر
 على احدها ان القرب والحسب في ذلك لا ينبغي له
 ان يتخلف ان الذي فيه لم ولا ان ليس الذي فيه
 لم يقد ان خرق الق او سلك هو حاشا من فان كان

من راي الامام ان يفعل ذلك عقوبة على صاحبه او
 امر غيره ان يفعل الاضمان فان اخذ الامام الق والذمة
 التي على الخو باع ذلك كله فليس باطل وان كان الذي
 ادخل في امر من مصا لم يجر رجلا من اهل
 الذمة فان كان جاهلا من الام عليه متاعه وخرجه
 من المهر وخرجه اذا عا دابه ومعنى قوله ان كان
 جاهلا ان لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان
 كان عالما فالام لا يبرق حقه ولا يخرج خنا يبرق
 ولكن ان راي ان يؤذيه بالحرق والحسب ففعل
 ذلك وان اقل منكم فعليه الضمان الا ان يكون
 اما ما يبرق ان يفعل ذلك به على وجه العقوبة
 ففعل او من استانا فانه يحسبه الاضمان عليه وان
 امر جل من اهل الذمة بخوله في سبيله في وقت
 دجلة او الفرات في ذلك في سبيله بغلاد او مدان
 او واسط لا عنق من ذلك وذلك الذي في طريق
 الاضمان ولا يجرى غير ذلك فانهم لا ينفون عنه
 وينبغي للام ان يفعل معهم امنا حتى لا يتوضوا
 احد من المسلمين ان يهتق لا يخلق ذلك في مسكن
 المسلمين لم يجرى بشرب ذلك وكل قرية من ترك
 اهل الذمة او من مصا هم اظهر وايقظا شرب
 من النفس عام يصلحوا عليه خوارا وخير من
 الفوا حش الذي يجرى بها في يدهم فانهم ينفون عن
 عن ذلك لا ينفون مسلمي وكذلك ينفون عن
 لانهم لا ينفون عن اصل النجب ولذلك
 ينفون عن اصحابهم المرافير والطنبر لاهو وغير

ذلك كما يمنع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضلالة
 كما كسر المسلم وهذا على قولهما فاما على قول ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى فصحت الكسرة فقيمة الكسرة كقيمة
 المسلم كذا في الخبر وفي الفصل الثاني عشر في بيان
 اهل الذمة واهل البيت مسلم له امرارة ذممة ليس له
 ان يمنعها عن بيت البيت حلال عندنا وله ان يمنعها
 عن ادخال الخنزير في المنزل وليس له ان يمنعها على غسل
 الحنابلة لان ذلك ليس بواجب عليها ولا في الخائنة ولا
 داس يسمع الزنا رقيق النظر في القصد في النظر في الزنا
 كذا في السنن حية وقال في القصد في النظر في الزنا
 تحت مسلم لا تنصص في بيتها صليتها وصليتها في
 بيتها حيث كسرت كذا في الحديث وفي كتاب الخنزير
 لا يبيح يوقي رحمه الله تعالى ولرجل الذي فرج ريقه
 الكفاية بالنفس من الحنابلة ويحرمها على ذلك قالوا
 في ان تكون مرة الكفاية على هذا الغياس لكذا
 في النتر خاتبة نقلها عن النيفة وعن محمد بن حماد
 تعالي ولا ادع مشركا يضرب البريط وقال يكره الاكل
 والشراب في اول المشركين قبل الغسل وصنع هذا
 لما كان في بيتا قبل الغسل لا يكون الاكل شائبا
 حراما وهذا ما يعلم بنفاستة الاولى واما اذا علم فانه
 لا يجوز ان ياكل ويشرب قبل الغسل ولو شرب
 او اكل كان الاكل وشربا حراما وهذا نظير يسوء الدخا
 اذا علم انه كان على منقارها نجاسة فانه لا يجوز
 التوضي به والصلاة في سرور يكرههم نظير الاكل والشراب
 من او اتهم ان علم ان سرور يكرههم نجسة لا يجوز الصلوة

فيها

فيها وان لم يعلم كرهت ولو صلي جاز باناس يطعم
 اليهود والنصارى من الذبائح وغيرها سواء كانوا حرة
 او من اهل الذمة وسواء كانوا من بني اسرائيل ومن
 غيرهم لنصنا في ولا ياب بطعام الحنابلة كله الا
 ذبائحهم فانها حرام ولو لم يفرحوا على ما يحرمون وغيره
 من الذبائح انه هل يحل الاكل وحلوا عن الامام الحارث
 عندنا حرم بن المكاتب انه ان استثنى به المسلم لم يفرحوا
 حرة فلا بأس به واما الدوا عليم بكذا في الحديث
 وكذا الامام السعدي ان الحنابلة اذا ذكروا يفرحون
 فلا بأس بالاكل معلومة بغير ذكرك والنفس ولا ياكل
 منه حال حاله بغير الذم وان كان يرضى بغيره
 الذي وان لم تلت بينهما موقفة كذا في الملتقط وفي
 النفا بغير الا بأس بان يضيف كذا في القارة او ياكل
 كذا في الخبر في ولا بأس بالذبح الضبا فلهذا
 الذممة هكذا في الحديث وفي الضحية النوار الحنابلة والنظر
 اذا دعا رجلا الى طعام تلهوا الاحابة وان قال اشترى
 اللحم من السوق وان كان المذبح طيبا فلا بأس به
 وما ذكر في السنن في حق النصارى في حرفة محمد بن حماد
 الله تعالى على ما تقدم ذكره في كذا في خبره واما
 بان يصطلي النصارى المسلم المشرك فربما كان او بعد
 محاربا كانا ودميا واراد بالحنابلة المستأمنين فلا
 ينسب اليهم ان يصطلي به في الحديث وذكر الثاقفي
 الامام بن ابي الاسود على السعدي اذا كانت حرة في
 داره وكان حالها حرة مسلمة فلا بأس ان
 يصطلي بها في النتر خاتبة هذه هو الكلام في صلة المسلم

رأى الامامان غيرهما من

الحشر وأما صلة المشرك مسلم فقد روي محمد بن سيرين
الكثير اختارها رخصته في بدعتها أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم قبل هذا المشركين وفي بعضها أنه
أنه لم يقبل قدامهم من التوفيق واختلعت عماره الخ
في وجهه التوفيق فعمارة الفقهنة في جملهم يندوان في
أنه ما روي أنه لم يقبلها نحوهم على أنه انما لم يقبلها من
ناسي يغلب على طين كرسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه وقع عند ذلك الشخص من رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم إنما يقبلها من طوعها في الأموال والآعلا
كلمة الله تعالى ولا يجوز قبول الهدية من مثل هذا
الشخص في زماننا وماروف أنه قبلها محمول على أن
قبل من شخص غلب على طين رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم أنه وقع عند ذلك أنه صلى الله تعالى
عليه وسلم إنما يقبلها من غير الدين ولا على كلمة الله
العبد إلا طلب المال فتمسك الهدية من هذا الشخص
جاء في بياننا أيضا ومن المباح في وقت يوجه
آخر فكان لم يقبل من شخص علم أنه لم يقبل منه وقبل
صلايته وعزته في حق ولا يدين بسبب قبول الهدية
وعلم من شخص علم أنه لا تقبل صلايته وعزته في حق
ولم يقبله سبب قبول الهدية لذلك في الحفظ لا بأس بأن
يكون بين المسلم الذي وعاه صلة ذلك كان ممن لا بد منه
كذلك في السنة إذا كان رجل أو رجل أو كان كافرا عليه
نقطة ما ويترها حرمته ما روي أنها فأن يحملها إلا كفر
لأنها حازنه لا يزد من هذا الذي الخلاصة ولا بد من
للندى بالمغفرة ولو دعا له بالهدى جاء أنه صلى الله تعالى

三

عليه وسلم قال اللهم اعد فريقي فانهم لا يعلمون كذا في
التبيين اذا قال للذي احال الله به ان كان الله
اذا الله تعالى يعطى ثمانية ايام ويؤخر الحجة عنه ذلك
وصفاً بغيرها من بين ان يؤخر الحجة عنه ذلك
ولو دعا للثلاث بطول في الايجوز لان فيه التاخير
على الكفر وقيل يجوز ان يكون في نفسه الحجة
ما دلت عليه فيكون دعاهم وعملوا عدلاً اختلاف الدعاء
لهم ما لم يكن فيكون في التبيين وقال محاذ التبيين ان
اليهود والنظر في الحجة قالت السلام على من اتبع
الهدى وبلغ الكفر فوجه سفره في المصالح في حجة
الذي وان ضاع في نفسه ايها كان منصوصاً في
في الغريب واجاس بمصالح في المسامحة في النظر في حجة
بعد الفسنة ومات في بيت المصالح في التبيين في الحجة
باس في عبادة اليهود والنظر في الحجة في اختلاف
في التبيين ويجوز عبادة الذي كذا في التبيين واختلوا
في عبادة الفلاس في الامم في حجة في حجة في حجة
انكا في الفلاس في حجة في حجة في حجة في حجة
عليك خبره واصحابك وصالحك ايها صاحبك بالاسلام
ورزقك وتلازم لان الحجة به نص في حجة في حجة في حجة
السرخسي في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
ان يعتني في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
من محجوز في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
بل يجوز على غيره ان كان محال في حجة في حجة في حجة
للمسلم ان يسأل اليهودي والنصر في حجة في حجة في حجة
والزبور ولا يكتب ولا يتعلم ولا يستدل لا ثبات المطالب

१५५५
 १५५५

بما ذكر في تلك الكتب وأما الاستدلال العام في إثبات رسالة
سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالذكور في أسفار التوراة
والإنجيل فذلك ثلاث عليهم ما عندكم من ذلك وما عند
الكتاب من ذلك **الحكم الثاني في حكم الكفر**
من بيان حكم الكفر الأصلي شرع في حكم الكفر في
الطائري والمزاد الكفر الأصلي ما لم يتقدمه إيمان بعد
البلوغ وبالطائري ما تقدمه إيمان بعده فهذا يتقرر
سقط ما قبل الإيمان أصلا بحسب الفطرة وحسب
ما معنى الكفر أصلا وقال في الأشباه والارتجاع من
الكفر الأصلي لأنه شاذ عن معتقبات الإسلام ولهذا لا
قبل الكفر بقدر إيمان محلا في الكفر الأصلي فإنه لا يشك
لعمد صيرته وإن كانت كاشحة في الظاهر وهو كونه
لحتم الكفر له نورا قاله من نور هو نفسه الرحمن طلقا
قال الرغب الرصف الشيء بذاته وبجملته من قوله
يقال رد دته كما رد دته الزبالا فلان ولورد والعدا
لما هو عنه فرد داه إليه ومن رد إلى حاله رد وهو
عليه داء رد قوله عز وجل لو يرد من بعد ما كنتم كنتم
أي يرجعوا إلى حال الكفر بعد أن فارقتموه ومن
هذا أيضا قوله تعالى يرد ولم بعد ما كنتم كافرين ولا ترد
فيه وفي غيره قال تعالى توبوا على ما كنتم وما كنتم
ارتدوا عما كنتم وما كنتم وما كنتم وما كنتم وما كنتم
فيمن وهو كما قال تعالى فارتدوا عما كنتم وما كنتم
وقال فارتدوا عما كنتم وما كنتم وما كنتم وما كنتم
كان الكفر والارتداد من غير إيمان لا كفر من غير
الرغب وشرع في الحكم عن دين الإسلام فهو بالنظر

34

والمعنى اللغوي خفي وكسر الاء اي اذ يعنى انها تخفى
عن اعينها ووجه الكفر عن الكساة بعد الايمان
طائفا بعد غيرهم ومع مع انها وغيرهم من القلب
بالايمان فلو لم يها ولم ينفذ عن التوريب وقيل
مطهرين بالايمان لا يكون موحدا حتى يخرج به الكافر
اذا لم يفظ بغيره فلا يقطر حاملا من ذلك شك كل
هذا ما جزوا بانها تتحقق بالا اعتقاد القلب في
اذا اعتقدت لها فده تعالى بما لا يسبق به فانه
يريد ان يستلطف به وكذا انوب الكفر بعد حنى
وقد يقال ان الموضع اذ الطاهرة وهو لا يات
تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
قبول القلب وادعائه لما علم بالضرورة انه من دين
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث تعلمه العامة
من غير افتقار الى نظر واستدلال كالوحدانية
والنبوة والبعث والحج ووجوب الصلاة والزكاة
وحجبة الخ ونحوها كما تقدم الحكمي عن عكره المسيرة
في جميع ما جابه عن الله تعالى مما عدا دينه المفسر
محكمة اي عند ضرورة وهذا ما لم يكن في قوله ما
جابه وهل هو الايمان التصديق فقط وهو مختار
عند حرمه الاشارة به قالت الماتريدية كما في شرح
المسيرة وهو الايمان عبارة عن التصديق مع
الافعال وان تقدم القول الاول واما الثاني فقال في
المسيرة انه منقول عن الحنفية ومنه هو على صيغته
وبعض المحققين من الاستدلال بالضرورة على الثاني
وهو التصديق مع الاقرار بالحقائق اي بما لهم قوت

الماتريدية والاشاعرية على الاول وهو التصديق فمقط
اعلم ان الشارح رحمه الله تعالى لم يذكر سوى هذا بينه
التوليقي وهو ان القول في كون الايمان وسيلته وهو
وحكمه قال بعضهم ان كون الايمان المبررة في القلب لا غير
وهو قول جمهور صفوان وقال بعضهم كون الايمان
الاقرار الفرض بدو لا الاعتقاد وهو قول الكنتهوية
والمعتزلة من الكرامية فاذا باق تصديق القلب
فهو موطننا ج واليه مومنون مخلصون قال بعضهم
كون الايمان الصدق الاقرار بالشأن والاعتقاد
بالقلب والعمل بالامكان وهو قول الشافعي وقال بعضهم
كون الايمان الاقرار باللسان والاعتقاد والعمل بالامكان
والتخفيف عن الكماير وهو قول المعتزلة وقال بعضهم
كون الايمان الاقرار باللسان والتصديق بالقلب
والعمل بالامكان والتخفيف عن الكماير والتصغير وهو
قول الخوارج والمروية ولذلك وبالذنب لان التخفيف
جزء الماهية قاله الشيخ عبد السلام السامعي دعوا ذلك
هذه المذهب والاصح ان يقول كون الايمان الاقرار باللسان
والتصديق بالقلب وهو قول في حنفية رحمه الله تعالى
نظر انه روي عن ابي حنيفة انه قال الناس في الايمان
عليه ثلاثة مراتب احد هم مومنون عند الله كما في عند
الناس وهو ان يعرف الموصوف الموقفة ويعتقد التوحيد
والدين ويتبرأ من الكفر والحد لم يظهر الاقرار منه وسر
يعلم كسيفته الاقرار بظهور الكفر في نفسه وهو مومنون عند
الله وكانوا عند الناس والناس في كونه عند الله مومنون
عند الناس وهو انه اقر بلسانه ولم يعتقد بقلبه

فانه يحكم باسلامه ظاهرا ويكون كافرا عند الله ومن
اقر بلسانه وصدق بقلبه فهو مومنون عند الله وعند
الملئكة والناس جميعين وظهر من هذا ان الاقرار
باللسان يحسم ما يجب اعتقاده بشرط اقرار الاحكام
الديونية من تكليفه وانكاحه وقبول شرها ونسبه
وصحة قضائه وتفسيره وتكفيره والصلاة عليه
والدفن في مقابر المسلمين ولا يخفى ان الاقرار بهذا الفرض
لا بد ان يكون على وجه الاعلان بخلاف ما اذا كان
لا اتمام الايمان فانه يكفي مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره
كذا في شرح المنهاج صدق على الاول فان مات ولم يعرفه كان
في قلبه ان كلفه طلب منه الاقرار فهو مومنون عند الله
فان بعد الاقرار على وجه الاعتقاد مومنون به بحسب
الاقرار اني به يعني اقر بما يجب اعتقاده من غير ان
قال في شرح المسامحة والتحقق التام يكون بعد اقرار
الاقرار على وجه العلم ان تصديقك معتقدك مني طلب
به اني دعوان طوبى به ولم يعرفه هو انك امتناعه
عن الاقرار فعندنا وهو ما قاله ان ترك العناد شرط
وفسوه به انفسروا ترك العناد ما ان يعتقدك مني
طوبى بالاقراء به فقولنا فان طوبى به فلم يعرف
فهو تركنا داني ولا ينفعه الاعتقاد السابقي بل هو اذا
لم يعتقدك ذلك ما دناك ان خالفك اذ لم يعتقدك
بني طوبى به لا في نفسه عندنا طوبى به اني به
فهو لم يظن لخصه التخصيص ولا في نظري الاعتقاد
السابقي بحسب الكمال في شرح المسامحة قال السامعي
توقف في ذلك المارق الاجمعي في قضائنا ورضاه

والذي يظهر منه بعد الايمان به عند طلب الاشك في يمانه
واما قبل الايمان به ففالمسئلة الثانية يكون كافر الاله
الذي عن الايمان به في نيته بحيث لو اختارته المنة قبل
الطلب يكون كافرا واما الاول فحقه في استعاطيه
الاعتقاد ان يقال فيه ما ذكره النبي فليست واما ما قد وثقه
من قولهم بن صفوان ان الايمان انما هو معرفة بالطلب
دون الاقرار وانما يدبر ذلك انه اذا عرف ربه لا تعرفه
المعصية وان شئت ربه كما لا ينفع الاقرار بدون المعرفة
هكذا ينظر الانكاس مع المعرفة وبجواب عن ذلك بان
الله تعالى شط الايمان مع المعرفة فليس قوله
تعالى فانما بهم الله بما قالوا في وعيه النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم انه قال امرت ان اقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله وقال صلى الله تعالى عليه وسلم
قال لا اله الا الله خالصا متخلصا دخل الجنة فالمعرفة
المحضنة لا تكون ايمان الا الله ولا شكا له ليس قد
عرف الله تعالى حق المعرفة بولم وحدهم الكفر واللسان
صراخا فافهمه مع الانكار ومن غير الاقرار لا تنفعهم
في الدنيا ولا في الاخرة قوله تعالى ليلكنتم تعلمون وهم يعلمون
واما من قال انه الايمان انما هو الاقرار فقط فليس عليه
قوله تعالى والله يشهد ان المنة فتنى كذا يكون فاسم
ينفخهم اقرارهم ثم يصح ايمانهم في احكام الدنيا حتى
لا يقتل ويحوي عليه احكام المسلمين في الدنيا ولا يصح
ايمانهم في احكام الاخرة واما من قال انه عداوة عن
الاقرار والتصديق والتمسك وعمل الايمان فانما
يقوله تعالى واما من قال لا اله الا الله فمخلص من
له الدين حنفا ويعتصم بالصلاة ويؤتي الزكاة وذلك

دين القيمة فسموها ديناً بعد وجود الشك في دل
انها من الايمان ويجب عن ذلك بان معنى
قوله تعالى ليعبدوا الله ليوحدوا الله ويروى عن
عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم انه قال
كل عبادة في القرآن فهو معنى التوحيد ولا اله تعالى
سماهم سلمت فتلى الايمان الصلاة حيث قال حنفا
وليعبدوا الصلاة الى اخره هذا من فعل الموحدين
وعن ذلك نقول ولذلك دين القيمة يرجع الى قوله تعالى
ليعبدوا الله ويعلم على هذا ما ذكر في قصة نوح اذا الحكم
الاله امر ان لا تعبدوا الاياه ذلك الدين القيم وما
يدل على ما ذهبنا اليه قوله تعالى قل تعبدوا الذي
امنوا يعبدوا الصلاة سماها الله تعالى مومنين ثم امرهم
بما قامه الصلاة وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لمعوا
واستجدوا واعبدوا ربكم واقفوا الخ وما قام من خطر الجنب
عن الكفاية في حقيقة الايمان وقالوا ان من اراد ان يعبد
مختر عن الايمان فاحقق بقوله تعالى وان اطعتمهم انتم
لتسركون وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينزى الا في
وهو مومن وقوله من ترك الصلاة مشغول غفلة لم ينج
عن ذلك ما ان اراد بقوله وان اطعتمهم الطاعة في الشك
لانهم كانوا يقولون اننا نكافى المنة لانها لا تبطل المنة فذلك
اجل واطيب واما قوله لا ينزى الا في حين نرى وهو مومن
انما ليس ما من عنك الله تعالى منسوخ عبد الله
وان كان وان سوف واما قوله من ترك الصلاة فقد كفر
به كفر النعمة لا الكفر بالله تعالى وهذا كما ذكر في قصة
سليم عليه السلام قال يسلموني اسلامكم انما هو الكفر والافس

كذا في الجرب ولا تصح إضرده صبي لا يفتقر سلامه ولدر
عقله قاري الهداية في فتاواه ما يبلغ سبع سنين ثم
وقدره في الهداية فتاوى من اجاب الذي يعرف ان الاسلام
سبب النجاة وعتبة الخلف من الطيب والتخوف من
وسناني المشايخ وما اذا كان صعبا نفعا فستأثر
لما تنقذ الناس من الكلام على صعد ردة ولا تصح رة سكران
اي الذي وصل الى ما به السكينة وصل الى حال لا يفسد
معنى ما يجي على السكينة ولا يصل الى ذلك ما روي
عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه شرب وسكر حتى كان الشرب خلا ولا في صلاته
قل ايها الكافرون وترك الات فيها فانزل الله تعالى
يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكران
تعلمون ما تقولون فقد ساء الله تعالى مؤمننا وان
لكم من السكينة الذي لا تصح اذ فيه وذلك قوله حتى
تعلمون ما تقولون وقال في الجانية في باب الخلع خلع
السكران جائز وسائر تصرفاته الا اذ في الاقر والحدود
والاشهاد على غيرها في نفسه وقال داود الظاهر في
لا يفتقر منه يعرف ما و به قال الحسن بن زياد في
الرحيم بوالقاسم وهو حذوق الشافعي وقال محمد
ابن سلام ان كان معد في الشرب بان كان مكرها ومضطرا
لا يخطأ لاقته ولا تنفذ تصرفاته وان لم يكن معد وراي
يقوم كلاكه وتنفذ تصرفاته وفي رده فيما واستحسان
ولي الاستحسان لا تصح يعني لان الكفر واجب النفي في
التقاضي يصح ومن الى طه فانه كان ما يجزى التقاض
فان رضي القاضي بقوله واحد منهم نفذ قضاءه انتهى

كذا

لا يخرج رجل من الايمان الا بخوره ما دخله فيه ثم ما يتقن
انه ردة يحكم به لان الاسلام الثابت لا يزول بالشك ولو
والاسلام يهلك ويشتكي للعالم اذا رفع اليه سوال عن كفر
لا يبا دريتك من اهل الاسلام ومن القضاوي الصوفي الكفر
شي عظيم فلا جعل المؤمن في ما مني وحديث روضة انه
لا يفتقر الى قال في البحر والبروت بعسي له لا اتي بشي مؤثر
اي من الانفاط والافعال التي يتقوا العلماء على التكفير ولو
كانت النصيحة من صفات التكفير بذلك منكوبة صيات
لدايرة الاسلام ونفيها في ص والعام وشكل صحتها
اي مصحة الامة بان تكون معتبرة فلا تخف حذرها المعقل
وثانيها الصحو وثالثها الطلوع فلا تصح ردة مخنونة وظننا
هو له واما من جنونه منقطع فانه ريد حال الجنون
لا تصح وانه ريد حال فاقته صحت من وكلا تصح ردة
لا تصح سلامه ولا تصح اضره فمعتوه لا ينفى حكم
الجنون ولذا لا يخاطب بالقرص لانه اذا اها صحت
منه كما تقدم وفي احكام الاشياء ان حكمه حكم الصبي
العاقل فتصهم القناعات منه ولا تخب وقيل هو كالجنون
وقيل كالمسلم قلة في الاول هو الذي صرح به الاصيل
ومعتضاه انه تصح ردة لانه لا يفتقر الى صبي العاقل
والخائفة واما ردة المدعوين تذكر في الكتب المتوفقة
وقال مشايخنا هو في حكم الامة بمنزلة الصبي انتهى وفي
المنزلة قبل المصنوعة هو كالمعتوه من غير جنون انتهى
ولا تصح ردة مؤمنين وهو من يجبر بما يخط في نفسه
بدونه مخير ولا يثبت على حاله وحده والله اعلم
وسن الحكم هو لصلاب في عقله اذا تكلم بكلم غير نظام

يوجب الاظهار ثلاثة ايام وعبارة الجمع الصغير يرض
عليه الاسلام فاداني قتلني مكانه وهذا يقيد عدم
وجوب الاظهار وعدم سحابة وانما تعينت الثلاثة
لانها مكية ضمنت لاداء الاعذار بدليل حديث حياب بن
سفيان في الخبر ثلاثة ايام ضمنت لثلاث من دفع الفتن
وقصة موسى عليه السلام مع الخضر عليه السلام ان
سالتهم عن شئ من احوالهم فقالوا نعم قد بلغنا
من لدنك عندي ولا نده نقال من قوم صالح ثلاثة ايام
بعد ما حق عليهم العذاب وقد روي عن عمر بن الخطاب
نقال عنه انه رجل جليل من همدان في كوفي الا يشتر
فقال عمر رضي الله عنه هل من مغربة خبر قال نعم
برجل يريد عن الاسلام فقتلناه فقال هلا مستوف
في بيت ثلاثة ايام واطعموه كل يوم رغيفا لعله
يتوب ثم قال الامم في امر جليل ورضي الله عنه
والك في الموطا لمن طاهر تيمم رضي الله عنه
يقضي الوجوب ويعرض عليه الاسلام في كل يوم منها
اي من الثلاثة خالية وهذا الاظهار في عهدنا ان
استعملنا يا طلب المتابعة وطاهر انفسه ورجل
الامم فانه قال اذا طلبنا انما جيل جليل ثلاثة ايام
لانه الظاهر دخول مسلم عليه فعلمنا ان الزلة ثلاث
الشبهة ولا نده يحتاج الى التقدير في الحق فلا بد
من لهمة فاذا استعملنا كما روي الامام انه يجهله حديث
عمر رضي الله عنه فانه قال على ان جيل محمول على
انه طلب التاجيل وهذا ظاهر في رواية وفي حقيقته
واي يوجب يستحب ان يؤجله ثلاثة ايام طلب ذلك

اولم يطلب وعنه انما افواك على الامام ان يؤجله
ثلاثة ايام ولا يجل قتلته قبله لان ارتداد المسلم يجل
عن شهته ظاهرا فلا بد من ترك مكانه فيها التام
والصحة من مذهب الشيا فوئذ هبنا انه ان شغل
ارسل قال لا اي وان لم يستعمل بعد عن الاسلام عليه
وليس في شهته واستعملنا بركه فقله ولو عبد اظن
بقتله حق المولى جاعا من ساء عظمى ديث معاد
مدين قال لا في شهته لما وجد عندك من تلقا لا انزل
حتى يقتل فقتل الله ورحمته اخرج ابن خزيمة
اخرج ابن ابي عمير عن قتادة في قوله تعالى عليه
بدل دينه فقتلوه من غير تشديد بانظار وهو خيار
ابن المنذر ايضا ومن لا ذلة ايضا فقول نقال قتله
المشركين حيث وجدتموه وهذا في حرجي اذا رجب
الامم استلوه فانه يجهل ثلاثة ايام ولو لم يستعمل
بدل دينه فقتله رجل قبل الاستنابة او قطع عن موطنه
بازن الامم او غير ذلك الامم ادب على صانع ذلك
في حرج الظاهر وكذا في وجوب قتله بعد الحق الموت
خبر الوعد لانه كان يتضمن قتلها ابطال حق الموت
بالاجماع وكذا يعرف على الاسلام وتكسيف شهته ويجهل
ثلاثة ايام ان استعمل لو ردت اليك يخرجه يعفي
اذناب فانه انما ذنبه ضربه الامم وخطي سبيله ويخرجه
ضربا لا يجل قتلته وهذا الخبر بعد استلوه وفي قوله
اذناب ثم استناب وقات واستعمل ثم اذني لنا ونبه
فتاب واسلم وضرب وخطي سبيله ثم اذني لنا فتمت
ايضا فان تاب واسلم وضرب الا ان مضى وجوبا ويكسيف

بعد الحرب ويستمر بعد سلامه محمودا حتى سطر
عليه النوبة وظهر عليه صلاح حاله ويرى انتم مسلم
مخلص لا يغلب عليه فانه عاد الى رده رافعا فلذلك
يعني يستجاب فان تاب واسلم ضربا شديدا تقدم
ويجس حتى تظهر نوبته لا يجلي عليه وهكذا لو رد
والعباد فانه خاص وسادسا ثانيا رعايته وفيه
احسانا طوعا قلا عن كتاب الارتداد المحسن فان
تاب المذنب على الاسلام عا د الى الحق فعل ذلك
ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامم التنازل عليه
الامم ثلاثه ايام فان عاد الى الكفر بعد ما طلب التنازل
فانه لا يؤخذ من الاسلام ولا يقتل وفي الكفر في محض
فان رجوعه الى الاسلام لا يقتل ولا يؤهل ولا هو
استتابه ايضا فان تاب قتله ولا يؤهل ولا هو
تاب بعد ضربه ضربا جديدا ولا يبلغ بطلان مجسده
ولا يخرج من السجن حتى يرى عذابه خشع التوبة
ويرد من حاله حال انسان قد اخلص فاذا فعل ذلك
سبيله وان عاد بعد ما خلى سبيله فعليه مثل ذلك
اذا ما دام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا ان ياتي ان يسلم
فان الكفر في هذا قول صعبا جميعا ان لم يستتاب ابد
وما ذكره في مروي في النوبة وروى ذلك لا طلاق في تعاقب
فانه باقيا قلا القلاء وانما الزكاة في حله سبيله في محض
ابن عمر وعمر لا تقبل نوبته بعد المرة الثالثة الا ان يرد
وهو قول ثالث وحديث الحديث لقوله تعالى الذنوب
اجتنبوا فانما متوفوا ثم زادوا في الفرائض
نوبتهم الاية قلنا رتب عدم للعفو على شرط قوله

ازدادوا كثر وفي الدورية قال في رديق لنا واثبات في
رواية لا تقبل نوبته كقول مالك واجد واللبس في
رواية تقبل نوبته الساقية وهذا حق حكاه الدنيا
اما فيما بينه وبين الله تعالى اذا صدق في نوبته فانه
سخطه وتعالى بلا خلاق وما عن ان يكون توفيل
ذلك من ان يقتل غيلة يانه يستنطق فاذا ظهر
كله في الغرة قبل ان يستنطق لا يظهريه لا يستخاف
وقتل الكافر الذي بلغته الدعوة قبل ان يستنطق
في حقه لا ينفك من العمل في الزواجر او اهلكه اصر
على كونه الاشياء عن اخذ وحده في الدنيا مع النبا
ما بعد قتله بلا نوبة وعارة الخاتمة وحده في الكان
سعدا زهريا من ان اذا اخذ ثانيا او اترك ثانيا
الرية قال ابو عبد الله البجلي يقتل ولا تقبل نوبته ما
من انما فصل النوبة وحمل الكال رواية الخاتمة على
النواد كما قد عرفت وما نقله الشارح عن الترخاينة
قول اصحابنا وقال ابن حجر الحنفى وانت خير من حالها
والخاتمة هذه ظاهرا في نوبته وما نقله في اظهر
صدف نوبته وهو الذي في الفخار انه يقبل نوبته باعاق
اصحابنا خلافا بين المستكنين لاختلاف الموضوع
فيها فان ظهر صدق نوبته تقبل ولو كان مرة بعد مرة
وان ظهر كذب في النوبة كما في مسالة الخاتمة تقتل لا
تقبل لا يرد في هذا ظاهرا لا يخفى فيه من تأمل في
قلت وكلامنا فيما اذا حبس في القاربعة بعد ظهري
الوجوه وظهرت اثار التوبة عليه وخلى سبيله في عاد
موتة في عمن من اراد اتمه السابعة انه استناب

لنا

وحسن وحسن حتى ظهر صلاح عليه يستحق صلواتنا
 من هذا ليس الا انه اذا اخذ به في هذه الربعة والخاصة
 يستحق فان نكح ما يوجب الكفر قبل الاستقامة
 كما قد صاه من لغة في قاتل قاتل في حرم حسم الى ادة
 الفساد واذا تاب حلت في السجن فان لا من غا ثلثه
 والله احب فتنه فان اسلم بطلا استتابه فيها
 وبعثت ويرفع عنه القتل في كلام المصالح الى ان اليهود
 لم يتصرفوا بحسن والنظر في يهود ونجس لا يخرجوا من
 الى ما كان عليه لان الكفر في هذه واحدة كما في التبريد
 والا اي والله يحرم حتى مضت المدة المطلوبة فتل
 ويستحقه من كل هذا ما ترون في النسخة في مرقا
 حديث من دول دينه في قاتلوا خبيثه الكفار مرقا
 في صهيوة وذلك لا بد من اجل جنابة منقطة وحسن
 ختابة الكفر في استحقاقها بعد معرفته لغة الاسلام ليس
 له الا القتل واستلامه لا يبر عن الادب ان سوي دين
 الاسلام كما لا يقول تبارك من كل دين مخالف دينه اسلام
 او انا بربنا من كل دين غير دين الاسلام ونعت ورجعت
 الى دين الاسلام كما في المدينة او يبر عن عا اي عن الدين
 الذي انتقل اليه بالخصومة بعد نقطه بالشراديين
 كما قد صاه في الغنانية والنبانية وحسنه القسرة في الميسر
 والا يفرح في الكافي ويوتر عا انتقل اليه كفاة في حصول
 المصنوع في هذا في الدار من لا بد من النطق بالشراديين
 من الاقرار بالنبوة والنسب على سبيل الاستحباب وبه
 قالت الامامة الثلاثة قال الكل والظاهر ان خصوص
 الشرايين ليس بشرط بل ما يودي معنا هما شهما

لنا نقله السيد حماد في اللغة وقال في شرح الطحاوي
 وصلى الله عليه وسلم عن رجل يني يسلم فقال يقول شهد
 ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله او ان محمد رسول
 الله صلى الله عليه وآله في عا حرام وبقا حرام عند الله
 تعالى وينتقل من النية استحقاقه وقال في هذا الحديث
 فط وانا بربنا منه وقوله فط يريده معنى الاول فط ظرف
 لما مضى لا كما يستقبل وقوله عا التخليد اي دعاة لنفسه
 كاليهود والنصارى في الظاهر واما في خبر الطحاوي
 انه لو قال ما بالشراديين عا وحده العا في كان
 يقول فقل تبارك الله لا اله الا الله فشهد ان محمدا
 رسول الله لم ينته ولا يرجع الادة لانه يحتمل ضد
 محلي عن حال المتقين فقل الادة ما لم ينته ولا يرجع عا
 قال اذا لم تغفر ما تغفر في نفسه في محله حرام
 الفصوليين ايضا وقال الطحاوي والظاهر ان استحقاق التبريد
 ليس انتقل بنا اخر عا هو شرط لا محال الحكم الدينونة
 عليه واما بالنسبة لاحكام الاخر فيكون الملقط طحاوي
 محله وقال في اللغة هذا اي التبريد فيمن يدين ظهرا
 منهم واما من في ذل الحكي لو حمله عليه في محله فقال محمد
 رسول الله فهو حرام او قال دخلت في دين الاسلام وربي
 محمد صلى الله عليه وآله عليه وسلم فهو حرام سلامه فيكون
 اذا في بالنسبة ديني لانه في ذلك الوقت ضيقا وقوصا
 هذا غا اذ به الاسلام الذي يد فيه عند القتل في ضرر
 فيعمل عليه ويحكم به في تلك التبريد وكرهه في محله
 من ان لم يبرح من عا من قال بوجوبه في كراهية
 محله كما في اللغة فقل قبل العرضين طحاوي سلام عليه

دين

لان اسلامه من جوب الامكان على قائله اطلقه فنه الامام
 لان الكفر به من الدم والحر من بعد يورخ الدعوة غيره ورجها
 والقتل مسجق عليه بغيره فصار كن قتل حريسا بغير ان
 قتلها انت في قوله واسلامه باسلامه لا بالان لا بالان
 اصناف خمسة احدهم من ينكر الصانع لا يعرفه بغير
 الال نسبة الى الله فينفقها سبحانه بربك لتعلم ان
 عملنا الاله وحده وانما هو من الغايب في الاله
 ينكر الاله وحده كالنصفيه وهي النصف في الغايب في الاله
 النور ليس من نوران ونشانه خلق الخمر والظلمة اهر من
 ونشانه خلق الشر وقاسقونها محقق في ذلك في
 فاب نكاح الكافر في انهم من يقر بها اي بالصانع والوحدانية
 لكن ينكر الاله كالفلاسة ينعن فومها منهم كما في النور
 والافجوه في الفلاسة يشعرون ان الله على الوجود وحده فقام
 باجباب الصلاح والاصلاح وانما هم بالذوق والتفكير
 لا بااختيار لانهم كونه تعالى مختارا وواحد ولا يورثها
 ينزول الملائك من السما ويحيي الانبياء بحسن الخصال
 والجنة والنار لهم وانما خلق السبل للذين لم يشعروا على
 الوجه الذي يشعرون اهلا لاسلام كما ذكر في التفسير
 فصا را نيا فاعلم كالعدم وعليه فقام اطلاق الشارح
 ورايعهم من ينكر الكمال الصانع والوحدانية والرسول
 عليه السلام والصلاة والسلام كالوحدانية وهذا ما ذكره من
 الشارح في البداية لان المذاهب فيها اربعة وهي هذا
 وينع الشارح في ذكره صاحب الدرر حيث قال وان قال
 الوثني اسم هذا الاله الاله او قال يشهد ان محمدا رسول
 الله صا لم لا انه من الامرين جميعا فابها تشهد دخل

به في دين الاسلام انتهى قال الحلبي فيده ان الوثنية
 لا ينكره الصانع تعالى كما لا يخفى انتهى بل غايبه وزنا
 لتعريفهم الله تعالى زلفي وخامسهم من ينكر الكمال
 بالصانع والوحدانية والرسول عليه السلام والصلاة والسلام
 لكن ينكرهم بربانية الصانع حتى لا يلهى عنه في السلام
 الى جميع الانبياء كالمسيحية فوم من الاله وينسبون
 الى عيسى الاصفها في اليهودي كما مر غيره في فليست في وثنية
 من الاولين بها من ينكر الصانع والوحدانية معا والاول
 فقط يعترف بالاله الاله يعني ولا يشعرون في السلام
 الشهاد بربانية محمد صلا الله تعالى عليه وسلم للنف
 هذا مخالف لما في شرح المستأجرة من انه لا بد من التنويه
 من الانبياء بالشهادتين والظاهر انه الذهنية من ان
 والوجه فيها ان كلا منهما من الوحدانية والرسالة وان
 والذهنية في الصانع فيحتاج الى الاله الا في الرسالة
 والوحدانية والى الاله الا في الرسالة كالاخفى
 لكن في البداية فان كان من النصف الاول والثاني فقال
 لاله الاله يحكم باسلامه لانه هو لا يشعرون عن الشهاد
 اصلا فاذا قرأ بها كان ذلك دليل على انهم لم يسموا الله
 ان محمدا رسول الله لانهم يشعرون كل واحد من كمال
 الشهاد فكله لانه ان يوحده منها انهم كانت دلالة
 الايمان به وهذا صريح في انه التنويه بنكر ان الرسالة
 فيهم كالوحدانية فليست في الكمال وحده الكمال وبه صرح
 في انهم الواسط في شرح التنويه والمحقق ان الكمال
 انما يتحقق في ما اعتقد محمدا باسلامه فتنبيه في التنويه
 في الثالث وهم الفلاسة بقوله محمد رسول الله مع قوله

لا اله الا الله كما ينبغي من الزمان والوقت وفيه لا يلزم من الاقرار
ببرهان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الاقرار ببرهان
غيره واحمد الله تعالى على ما قسم الله من نعمه
اقر الله صلى الله عليه وسلم انما هو الله تعالى عليه وسلم
عليه الصلاة والسلام ولا يلزم في الاقرار به وهو لا يشك في احد
اي احد من قوله لا اله الا الله او من قوله محمد رسول الله
وقد تقدم وجهه عن صاحب الدرر وهو قوله تعالى في الثانية
قال النبي الذي لا يقرب حدائقه الله تعالى اذ قال لا اله
الا الله يصير معنى احديكم يصير معنى احدا فان قال ردت
لا يصير معنى واحدا قال انما هو الله تعالى عليه وسلم لا اله الا الله
به انما هو الله تعالى عليه وسلم لا اله الا الله لا اله الا الله
محمد رسول الله يعني ولم يقل محمد لا اله الا الله ولا اله الا الله
لو قال انما هو الله تعالى عليه وسلم لا اله الا الله لا اله الا الله
الاسلام يحكم بالسلامة وتومات يصح عليه لان هذه
الافعال كلها على الاسلام ظاهر وتبين الاحكام عليها
الظاهر وهو مخالف لما قد مرناه عن شرح المسألة في معنى
عدم ظهور وجهه لكن على الشيخ الركني لما قال في شرح
بقوله لا اله الا الله ما يعتقد في معنى انه دخل في الاسلام
ولما قلنا ان من صلى على محمد صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله
بحا هو ليس بمشرك في غير دين الاسلام حتى لو اظهر
الله بعد ذلك كان من ارتد في عقله والا فليس له ان يكون
مسلم حتى ينشأ من الفروع في الانواع كلها وهذا لا يرتب
فيه انما هو في الحق مسيب وهم القديسون به يستلزم طاعة
بما جاء في شريعة الله لا اله الا الله وكان محمد رسول الله
استلزام التبري عن كل دين يخالف دين الاسلام بما جاء

واخر حجة الدرر وعبارته في الفتاوى من ينشأ من وجود محمد
الرسالة اذ قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد
محمد رسول الله يصير مسلما اذ قال بتنا محمد رسول
الله او قال دخلت في دين الاسلام اما اليهودي والنصراني
اذا قام اليهم فلا يتبعهم بالسلامة لانهم يقولون ذلك
فاذا استفسرته يقول هو رسول الله تعالى عليه وسلم
يقولون كان رسول الله عرب لا يبيد انما هو الله تعالى عليه وسلم
ايما انه ما لم ينضم اليه التبري فما هو عليه واذا قال النصراني
انما هو الله لا اله الا الله وتبرع عن النصرانية لا يحكم بالسلامة
لما ناله في دخل في يده اذ اليهودي يقول ذلك النصراني
راود قال او خلت في دين الاسلام قال الاحتمال ولكن اذ قال
انما هو الله لا اله الا الله معناه المستسلم للحق وكل
دين الله لذلك وعن الامام اذ قال النصراني واليهودي
انما هو الله واسلمت يسأل اي شيء تربطه قال اردت
ترك دين النصرانية واليهودية والدخول في دين الاسلام
صا رسلا وان قال انما هو الله في دين الحق لم يتبين مسلما
وان لم يسأل حتى صلى على محمد صلى الله عليه وسلم وان ما مضى
يصل عليه خاتمة وان مات قبل ان يسأل او يصلي بمجاعة
لم تكن حجة الا انه بذلك لا يخرج جميعا فاما ما شهد به دخل
في دين الاسلام انتهى وفيه خاتمة عن بعض الخصام
اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم بالسلامة
وان لم يقل بتبريت من اليهودية لا دخول دخلت في دين
الاسلام اقر منه بدخول حادث في الاسلام وفي البرزخية
اذا قال النصراني واليهودي يبريت من ديني ودخلت
في الاسلام او قال بتبريت من ديني واشهد بذلك لا اله الا الله

واشهد الله محمد رسول الله صا رسلا ومن الحسن النضر
اذا قال اني رسول الله والاله الا الله وان محمد رسول الله وقيل
الاسلام وترك ديني فهو مسلم ومن محمد حجة الله تعالى
اذا قال امنت بالله وعلمت صلي الله عليه وسلم وبما جاء
من عند الله تعالى وقيل لا اسلام وترك ديني
صا رسلا ومن النضر في رحمة الله تعالى قال لم رجع
ادخل في الاسلام واتك دينك فانه باطل فقل لهم
ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وانما مسلم فهو مسلم
نظر استرا ط التبري لاجل احكام الاسلام لان نبوت الانبياء
فيما بينه وبين الله تعالى فانه لو اعتقد عوام الرسالات
وقيل قد فقط لان موثقا عند الله تعالى لانهم ابر
الهام في المسايير وايضا من اعتقد حادثة الخوان
ولغيره فلا بد من الشهادتين والديني والاعتقاد
صحة الشهادتين فجميعه وذكر العلاقة فاستمر
ان في الشهادتين رجوعا فاجاب بما حمله انه
ينظر في اعتقاده فان هو ذكر ان بعض اليهود يخلص
رسالة دينها صلي الله تعالى عليه وسلم كالموت وهذا يكفيه
محمد النبي ديني بخلاف من ينكر الرسالة اصلا ويعرض
من اعني الله تعالى فليبين جملته ووجه واحدة في جميع
البلا حتى يحكم في نصري منكر الرسالة بنقطة بالشهادتين
بنقائه على انظر انية لانه لم يبين انتم ما لي صا فليقل
الدين في ديني محمد النبي صلي الله تعالى عليه وسلم
الدين بالشهادتين فشرط التبري واما في زماننا بل زمان
هناك الهداية ومن تقدمه يا نعوذ من الشهادتين
فتكون لهم علامة الاسلام قال في الزور هذا يجب اليه

المصنف في ديار مصر بالقاهرة ومنه في شرح المقدسي ونقل
في الدرر السبع كلام قارب الهداية لا قال وقد اثنى احمد
ابن حال بالثناء في شرح الملتقى لمسلم بن داود اذ قد
وافني البعض في ديارنا اسلامه من غير تبري وهو
المعول به انتم في الجفوف وحسنه في حن قد علمت
انتم في الكفاي خمسة اصناف وقد علمت ان هذا
ان اسلام الجميع غير محمد فيستمر من جملتنا النبوة
حالة الذي رجوع اليه من دين الاسلام ثم رجوع منه في دينه
الاسلام فانه من الدهرية والنسوية والغلل شعبة
او الوثنية فلا بد من الشهادتين جميعا في كل حال الرجوع
وان كان من الفسوية او اليهود او النصارى فلا بد
من التبري مع الشهادتين بل هذا ضرب انتقالي عسير
والدرر استرا ط التبري غايد دين الاسلام واليك في
التبري عما هو عليه لان النضر في قد تبري عما هو عليه
وهو يدركه في اليهودية مثلا كما هو في الدين في كل
يهودك ويصلي في مشبه في فتاوى المصنف في المائتين
وفتاوى الحكم وغيرها وفي رهن فتاوى قارب الهداية
لذا التي علمنا ونال ذلك افي حصنة المتكلمين الفعول
المضارع المدي للمعا غلبة حصنة اي محمدا اسلام
كلهم تدركون ان كان انصرنا او عيسوي بالشهادتين
بلا تبري لان التفرقة بها يا نعوذ انظر انية لاله الا الله
الدين في ديني محمد النبي صلي الله تعالى عليه وسلم
دين محمد رسول الله صا رسلا ومن الحسن النضر
فانه تقبل توبته بعد كل ذرة كانت من مفسدا فخصر في

فيما يصبر الكافر مسلما عن الحسن بن زيار اذا قال الحمد لله
اسلم فقال اسلمت كان اسلاما لانه خاض طبعه بوجه
ما كلفه به فيكون اسلاما والجواب اذا قال اسلمت
او قال انا مسلم يحكم باسلامه لانه لا يدعي الا نفسه
وصف الاسلام بلي بغيره شبيهة فيما بينه وبين
اولاده به ويقولون يا مسلمان في شرح السير الصبر
وقال السامعي ان ابيه ورد النصارى في بلادهم يمشون
من قول انا مسلم فربما حلفوا بغيره فقال ان فعلت
كذلك فانا مسلم فاذ قال انا مسلم طالبا فهو دليل اسلامه
وان لم يسمع منه المنطق بالشهادتين وقد مر في الخارج في قول
كتاب الصلاة انه لو صلى الكافر بجماعة مؤتمنة في وقت من
صلاته يحكم باسلامه حتى لو لم يصبر برتبة ولو صلى
وحده لا يحكم باسلامه وروى داود بن رشيد عن محمد
انه يكون مسلما ولو صلى بجماعة معناه يكون مسلما ولو
شهد فقوم على كونه صلي معناه صلاة واحدة في جماعة
صلى صلاة واحدة واستغفر قبل ثبوتها قال النافط جملته مسلما
قالوا له كان ما او غير ما وان شهد في الله كانت
ببروت وبقية قال جعلته مسلما سواء كان الاذن منه
في الحرف والسفر وان قالوا اسعفناه يؤخذ في المسجد
لا يحكم باسلامه حتى يقولوا يؤخذ له المسجد ولا يقبل
النسابة في الصلاة حتى يقولوا صلى صلاة واحدة قبل
فانما راعوه بعض المشايخ اذا كان الكافر في وقت الصلاة
يصبر مسلما لا في غير وقتها وان صام او حج او ذبح الزكاة
لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد
عن محمد ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون

وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلما وان لم يصر
يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يصب لم يصر مسلما
وان شهد وحده قال رتبته يصلي في المسجد الاظم في
جماعة وشهد لا خير قال رتبته يفتي في مسجد لا يقبل
بشهادتها وحده على الاسلام كما في كفايا خلا اسلام
لم يكن مسلما ولا مؤمنا في القرآن ولذا اذا قرأ القرآن صدي
من الغنمة وقع في امر رجل في الحرب او بينه وبين
يصل على علمه لانه يصبر مسلما حتى تتعاطوا له وان سب
الخصم والاصبية فارتدت في الحرب فهو على دين البنية
وان دخل في الاسلام فان كان معه ابواه او اخوه فهو على
دينهما وان كان لا يكون معه ذلك فهو على ما كان وان سب
فان معه واحد منهما حتى دخل في الاسلام يصر
مسلم انما للدار والموت وفي مجموع النور في مسند
دخل الحرب وسرق حبيبا وانفذه في الاسلام يحكم بسلامه
ولو لم يصر الا صدي فذلك بزيادة في الاسلام يحكم بسلامه
في الحرب نصيب الصدي مسلما باسلامه وكذا لو سلم
اخذ الابوين في الاسلام في الحرب يصر بعد ذلك
من الحرب وقتا في الاسلام كان مسلما حتى حلفا مسلم
في الحرب ولو فعلوا في من الصوم والصلوة وقوة
في دخول الاسلام او في لم يكن عليه فضا الصلاة
والصوم وما سواهما استحسنانا ولا يغترب عليه الامانة
ولو سلم في الاسلام لم يصر باسلامه بل في القنفذ
استحب ان يراه من قبل الكفار من المسلمين وفي البرية
اذا حلف على الكفر فقتل لم يهلك الا الله فان كان
من قوم لا يقولونها على الاسلام فيكون عنه لسماعه دليل

ايما هو وهو حر وان قتلها ياخذوه ويغروه
الجملة وهو حر وان قتلها يعدها حره فهو حر في حق وان
قال غلام ارتدت التتويذ لئلا يقتل لا يثبت اليه لانه الظاهر
ان جواب ما دعاه اليه من الاسلام فان امتنع عن الاسلام
بعد ذلك يقتل لانه مرتد وان كان الكافر ممن يقولها
فيلزم ذلك فلا يسقط بقتله وان قتلها لا يقتل
بل لا يسلل اسلام مسلم ونظر في تناقض ما ذكرناه من مقتله
انما يباع من المسلم الامن النفر في قتال النصري انما مسلم
لا يصير مسلما الا اذا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له
يصر مسلما لانه اخرج الكلام جوابا للكلام غيره وعنه
الامام انه يصير مسلما بانما مسلم يجوز في قتال صلى
الله تعالى عليه وسلم لا يكون مسلما قاله كافر منته
بما من به الرسول يصير مسلما قاله كافر والله واحد
يصير مسلما ولو قال تسلم دينك حق لا يصير مسلما
وقيل يصير اذا قال حق ولكن لا ومنه لا يقول الكافر
او يعلم ان يكون اسلاما الا انه عليه السلام يكون غلاما
لكن اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما الا انما مسلم
تزوج امرأة يعرفها او اهلها لا يصير مسلما الا انما مسلم
عن الاسلام لان الظاهر عرفا بانما مسلم لا يصير مسلما
ابوها او كنفها الا بانما مسلم لا يصير مسلما الا انما مسلم
نعم كانت مسلمة والاقلا وصح لا يصير مسلما الا انما مسلم
فقال لا اله الا الله لا يقول عليه السلام لا يصير مسلما الا انما مسلم
اباها او كنفها الا بانما مسلم لا يصير مسلما الا انما مسلم
قال لا يصير مسلما الا بانما مسلم لا يصير مسلما الا انما مسلم
مسلم وبنات في وجهات الكفر في وجهها مع قتلهم وبنات

لهم

هل يعرف صفة اليهودية قال لا فليس يهودي ولو شهد
مسلم على يهودي بانه مسلم قتل موته يجعله مسلما
وانه شهد على مسلم ميت انه ارتد قتل موته ووات
عليه لا جعله ميتا وصلى المسلم على ميت ميت
واحد ولو عدلا واعلم انه لا يقتل بقتله مسلم
من حيث استحقاقه للقتل لا من حيث الحكم بيمينته
نوجه ان كل كافر على محال حصص وفي التتويذ
لا يكره باليمين لان الكفر بها في التتويذ فيستدعي
بها في الجنائية وهو الاحتمال لا النهائية التي او كانت
في لغة خلاف هذا يخرج في ذلك التفسير بدو فها
خلافا في الظاهر من قوله على الثاني ولو كانت ذلك
رواية ضعيفة كما ذكرنا في النسخة في وجوب
الغصون في روي الطحاوي عن عطاء بن ابي رباح
الرجل من الانبياء الا انما مسلم لا يدخله فيه وانما مسلم
اندره يحكم بها وانما مسلم انه ردة لا يحكم بها اذا لا
الثبات لا يبرهن بشك مع اد الاسلام جعلوا يدين
للعالم اذا رفع اليه هذا الا انما مسلم لا يدخله فيه وانما مسلم
مع انه يفضي بصفحة اسلام الملك اقول قدمت هذه
لتصير من انما مسلم لا يثبت في هذا الفصل من المسائل
فانه قد ذكر في بعضها انه لا فرق مع انه لا فرق على قياس
هذه المقدمة فليتها مله وروى الفتاوى الصنف
الكثير في عظيم فلا يجعل المؤمنين كافرين وحدث رواية
الشيخ في التتويذ وهذا معنى قوله في التتويذ
الصنف في التتويذ وقال في قوله في التتويذ
الرجل كلفه الكفر عند كلفه لا يقتل الكفر في التتويذ

سلام

وهو المختار وهو علم في الفتاوى والظهيرية وقال خير
الولي بعد نفعه كلام الجواب الذي ذكرناه تحت قولهم
من قولهم لفظه لا يريد وهذا ما قبله صريح في ان
الفاظ التكفير المعروفة في الفتاوى موجبة للردة
حقيقة وفي التبرئة وعلى عن بعض من لا يسلط
لده ان لا يقول ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بذلك وهذا
فذلك المخوف وانتهى لا حقيقة الكفر وهذا ما طل
انه الحق ان ما صح عند المجتهدين فهو على حقيقة
واما ما ثبت عن غيره فلا يغني به في مثل التكفير
ولذا قال في النسخ ان الذي صح عن المجتهدين في الخراف
عدم تكفيرهم ويتبع في كلامه خبر تكفيرهم في كل
من كلام الفقهاء الذين علموا المجتهدين بل من كلام غيرهم
ولا عبرة بغيرهم انتهى وينبغي لكل من علم التعمود
بما لا يدعى الا ان حرقوا جريدته لا ان التعمود
صباحا ومساءلا للسند جدا صباحا يدخل وراة
من نصح الليل الاخر والمسلم من الزوال هذا صبي
عبرهما وما اذا عبر باليوم والليل فيعتبران كغيره
من اولها فلو قدم المأمور فيه ما عليه لا يحصل التعمود
به افا به بعض من كتب على الجاهل الصنفين
قائلا ان التعمود من الدعاء مع الملازمة صباحا مساء
العصمة من التعمود على الصداق الامني ضل الله تعالى
عالمه من الله لا ملازمة الا ان
يوجب الكفر اللهم فيعود بان من انك تشاء
حليبا او حنظلا فيدخر في الحلال ان اهم باقيا شره
بأن يبيد فاحفظني واخمي عن نفسي بالشرك عدا

لا يكون لان الافتراق بالضمير وجم يعقد الضمير على الكفر
وقال بعضهم يكفر وهو الضمير عندي لانه استخف
بدينه التعمود والذين وغيره وراة في السجى الخلاصة
اد كان في المسألة وجوه متكثرة وجب الكفر ولو قوت
كلها ما مرقن قوله ولو روي به ضعيفة في جانب عليم
التكفير وكان وجه واحد منه اي التكفير فكل
اي يحتمل على المعنى المبين لا يمنعه وفي لفظ الخلاصة
ان يحتمل اي الوجه الذي ينفك من تكفيرنا للظن
بالمسلم وقد صرح الجوزي بانها كانت ثلاث اوابية
لغيره على هذا وجب على المتكفر المسلم بها وتعمده
ابو السعود والخير الرمي ودور هاتين تلك اشتراط
كون ما يوجب التكفير محققا عليه وفي الترخاينة لا يفر
في الجناية ومع الاحتمال لا نهاية انتهى شرعا في رايه
وجوب مسلم المعنى الى طائفة المقتضنة لعدم التكفير
محتسبا بالظن بالمتكفر في لو كانت نية اية نية المنكفر
يكفر الكفر غير البعض وذلك اي المعنى الذي لا يوجب
التكفير وسلك بعض الامام المحدثين معنى فيقول
من المعنى حمل مقابلة على غير التكفير والافلو تروي بما
قاله ما يوجب التكفير يتنوع حمل المعنى على خلاف
اي على الوجه الذي لا يوجب الكفر وانما يوجب التوبة
والرجوع او تجديد النكاح بعد الاسلام ثم ان في بكلمة
الرجوع اية علة واحدة لا ينفك ما يوجب
قال لانه لا يشان بكلمة المشاهدة على وجه العادة
لا يرتفع المعنى في الفصول العارضة قال الفريسي

صلى الله تعالى عليه وسلم يا حيا والحيه حتى اصابه كما
احيا الله من الموت فقال تعالى من اراد الموت فليمت
من ديارهم وصره الموت فقال لهم الله موتوا
فما حياهم وحي الله تعالى عن ربهم عليه السلام بعد موت
وكان غيب غيبه الاسلام يحيى الموتى اذ كان رسول
واحيى الله تعالى على يد نبيها صلى الله تعالى عليه وسلم
جماعة من الموت والزمه ربه به في الشخص بعد موتها
واما حديثنا في الموت في الدنيا فانه قال صلى الله
تعالى عليه وسلم لا يقبل من اجل ان الله لا يقبل
الايمان الايمان وقيل لا يقبل الايمان الايمان
الايمان في قوله تعالى من يقبل من قريب الزمان
الغريب ما قبل حرفة الموت الا يقبل من قريب الزمان
اذا قبل حرفة الموت الا يقبل من قريب الزمان
هو الوقت الذي لا يقبل فيه التوبة فبقى ما وراى لك
في حكم الغريب وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
قيل ان يزل به عند سلطان الموت ثم ارجع بعض
خطوط ان قوله تعالى ولا الذين يكونون عطفوا على
الذين يعملون السيئات سوى الله تعالى في الذين
سوف يوفونهم الى حرفة الموت ويبقى الذين ما تولى
عليه الله في قوله لا توبة لهم لان حرفة الموت والحوار
الاخرة في ان لم يمت على الكفر فقد اتته التوبة عليه
التي في قوله لا توبة لهم لان حرفة الموت وبما وراى كل
واحد منهما وان التكاليف والاختيار في حرفة الموت
التي في قوله لا توبة لهم لان حرفة الموت وبما وراى كل
الموت الازد قال سوف يبي من سوف التوبة الى حرفة الموت

صلى

واستغفر من الاثم والغلل الذي فعلته واستغفرت
انه فيه وفي الاثم والغلل الذي فعلته واستغفرت
التي اذ ذكرك ان اشدك بك وان اعلم واستغفرك لما اعلم
وهو المذنب في وظيفة سيدك احدى روف انتهى انك
انت علام القيوب فيه اعترف من العبد بان الله تعالى
لا يقبل من الاثم والغلل الذي فعلته واستغفرت
يبعث الله جيف لينبذهم بما علموا من حصة الله وهو
والله بكل من عليم وفي الزواجر من التوبة التوبة
افلا ذلك علم ما نذهب الله من عتلك من الزواجر
ولما يقول كل يوم ثلاث مرات اللهم ارحمني واعوذ بك
ان اشدك بك شيئا وان اعلم واستغفرك لما اعلم واستغفرت
احد والظلماني ايها الناس اتقوا الله فان الله اخفى
من ديب الخيل قالوا وكيف نتقنه يا رسول الله
قال قولوا اللهم ارحمني واعوذ بك ان اشدك بك شيئا
ونستغفرك لما لا تعلمه ونوجه الياس بالتحفة خلدوا
وظفوا لهم من الحياة اي التوبة من المسلمين عن الذنب
الا وكم منه حال ما سبه من حسنة معونة على قول
وسياح من الاختلاف في ذلك ودون ايمان الياس درر
في كتابه الكل هبة لغاية في علمك فيعلمهم انهم
ما راوا سنا ولنا جملة من طرغوا والشخص في الذين
ابن العربي وان قال ما يمانه لمن صرح في بعض كتبه بان
فهمون مع هامان وفاروق في النار واذا الخلق تظلم
اما في خروجهم باي حلق الاولية الظاهرة ويعرض عما
خالفها وقد استغفرت من عديم الحسول الايمان الياس
قوم يوشس كرامة تذهبهم كرامة الله تعالى في يديهم

وهدى التبيان انه الياس ما هو وقد ذكر في بعض الفتاوى
ان احدث ما ياتى من اسباب الموت يحدث يعلم
قطعا ان سلطان الموت يدركه لا محالة فلا اخير الله
تعالى عنه بقوله فلم يك تنفعهم ايما لهم لما راوا حسن
وهذا التبيان انه الياس ما هو وقد ذكر في بعض الفتاوى
ان احدث ما ياتى من اسباب الموت يحدث يعلم
قطعا ان سلطان الموت يدركه لا محالة فلا اخير الله
تعالى عنه بقوله فلم يك تنفعهم ايما لهم لما راوا حسن

في هذه المسألة مع زيادة على كلامه مما نقلناه عن نوع الخزي
بوعده لانه لا شفيع له في هذا الا غيرك بخلاف يوم
القيامة فكسرت في الشفاثة فيه هذا خيرا في البراءة
في هذه المسألة مع زيادة على كلامه مما نقلناه عن نوع الخزي
بوعده لانه لا شفيع له في هذا الا غيرك بخلاف يوم
القيامة فكسرت في الشفاثة فيه هذا خيرا في البراءة

وفي الخلاصة ايمان الناس غير مقبول وتوبة السياس الختار
انها مقبولة انتهى واقاد بعض العلماء قد خرموا بعد
قول توبة السياس واقاد اسدا حدانه قد صرح هذا
القول ايضا ولان المحتاج الى الاقوال قولها والله اعلم
وقد ادى في الدرر ايضا ثم يندفط على نصيب
انه اسلم وهو ان المشرك عليه ينكر دخول في
الاسلام ثم يقبل منها ذنبا ويترك على دينه وجميع
اهل الكفر به سوا برزبه وخلصة قال في بحر
عن المحيط في تعديله عدم القبول لانه في غيره
انه مرشد ولا شهادة لاهل الذمة على ايداه
قال الحشر ارجو هذا التعديل يقتضي عدم القبول
في المرأة ايضا وقد فرق في الوافي بينهما فانها لا تقتل
تخلاه يعني لو شهدته نصيبان على نظر ائمة فانها
اسلمت حاشا وحزت على الاسلام في قول الامام
الده تقاني في النزيه وهذا يعجز عنه عدم
قولها وهو صحت ما صرحوا به وانظر لايتم موثوق
القتل بل يقبل للحشر على الاسلام ولا يقتل كالمرأة
كما هو قول بعض الاا ان يقال انه قال بعدم
القبول وهو ابو حنيفة يقول يلزم من القبول
القتل لانه المدينة حجة متعديلة ولذا قال ولذا لا
تقبل لو شهد رجل واحد فان من اسلمت على
نظر ائمة اسلم وهو ينكر وقال ان لو قبلنا هتفة
ازم القتل ولو يقبل احد يقتول شهدا في النساء والقتل
في هذه الذمة لا يمتنع بالحشر على النصيب ان اذا
قامت ائمة المفكورة عليها فتخصصت على قول

الامام لا تقبل شهدا في الذمة ولا شهادة المسلم
وا المسلم من غير النظر في لانه لو قبلت لم يفتد بخلاف
الشهادة عليه بعدم العقول وان من على يكون مرشدا
في زعمهما فينبغي ان يصدق الحكم على النصيب ايضا فان
من على يجوز ان يقتل بينه ان يقصر على الحكمة كما
قد حكي في نقل في البرزخية عن التسبب بان يصدق
المسلمون على ميتة بخبر واحد وخلافه ان اذ
شهد مسلم على نصيب في ذمة الاسلام قبل موته بخلافه
مسلم انتهى وهذا يقتضي ان كان الذمة لا يصدق
عليه فشهد باسلامه مسلم ومسلمان يصدق عليه ويتبر
حكم الا يثبت منه لو ثبت المسلم لا يشهدا في المسلم
قد قامت مع ان شهدا في النساء انما يمتنع في نحو القتل والظلم
والديه تعالى الحبيب يحصر لو شهد نصيبان بعد موته
على اسلامه فالتعديل يكون من غير اعين القبول والتعديل
بالقتل وهذا كله قول الامام وفي النوازل هل يوجد
في النسك والصلح وفي النوازل في ذمة الخراز
وعندها فقتل من رده رجل مسلم وامرنا بقتل من
على الاسلام انما اسلام رجل نصراني او كونه وكذا شهادة
نقل في من يصدق في ذمة الاسلام ولا يقبل في قول الح
يوسف وقال محمدا لا تقبل شهدا في ذمة النصيبين ولا حشر
على الاسلام كما قال ابو حنيفة قال الحشر مسلم الذي لا يصدق
في زعم هذه المسألة بعد النظر في كلامه ان العلة فيه
انه في زعمهما مرشد ولا تقبل شهدا في اهل الذمة على
اهل الارتداد وهو يقتضي ان لا يصدق الحكم في ذمة كذا
ويظهر من كلامهم ان الامانة ثلاث روايات القبول فيها

وهو ربيعة النوارل وعدمه فها وهو الظاهر من كلام
المحيط والخاتمة والوجه المحتمل وكثير من الثالث تقبل فيها
دونه والذي يطر من الفرق بين هذه الآية والاختيار
في الفرج لزوم حرمه من جهة كماله لا حاكم الوافي
من روم حمله دونها لعدم الملازمة بينهما كما في بعضها
المسألة والمسلمة بين عليه بذلك فها من وجهه في حاشية
الحوي من كتابه الشهادة وكل مسلم ارتد فثوبته مقبولة
الاجابة احدث من تاريخ ردده على من فله
الذي تقدم ان المعتمد فتولها وان فكرت في كنهه محبس
ويضرب ضربا وجيعا تعزير له حتى يظهر عليه ان الإصلاح
لكن في فتاويه قاضيا وانما تقبل ثوبته لظهور
كذب فيه فاعلم في المسألة قولني احدهما ما اشار
اليه الشارح ههنا ويؤيد ما في الثانية وثانيهما ما
قدم من قبول ثوبته وهو المعتمد فتنبه وثانيهما
الكا في سبب نجا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فانه تقبل حلالا وان قبلت ثوبته فيها بينه وبين
الله تعالى فلا خلاف في كمالهم والحق ان بعض الفضلاء
ما ذكر من عدم قبول ثوبته انما يحفظ لبعض اصحاب
مالك كما نقله القاضى عياض وغيره وما على طريقته
فلا وقد انطوى في الاستنباه اهل ضرورة كالمستوفى
والشيخ امين الدين بن عبد السلام حرمه كالمستوفى على كل حال
لا يستعطف عند الاختلاف في قبوله وحده ولا يستعطف
بالثوبه ولا يستعطف في قبوله الشارح مساقا لا حاشية
منقطع عمدا لا استدلال ولا تقطع بوثبة ابي اسحاق
القتل عنه في عينا من النهر مطلقا سواء كان بقلا القدره

عليه والشهادة فها وجا قايام من قبل نفسه كالزندق
فانه حدم وجوب فلا يستعطف بالثوبه ولا يتصور فيه
خلافا لا حد لانه حق يتعلق به حق العبد فلا يستعطف
بالثوبه كسابر حقوق الادميني وعند القذف لانه
يؤثر بالثوبه وذلك بخلاف ما لو سب الله تعالى
فما تاب قبلت ثوبته لانه حق الله تعالى وحقوقه
تعالى مبينة على كمال محبة لغناه جله وعلا والبار
جلت عظيتمه فتره عن جميع المعاصي والاول ان
سباني من الانبياء عليهم الصلاة والسلام حقوقه
لا يقول بالثوبه كسابر حقوق الادميني وعند القذف
الاول ان سب سبب من سبب جنس تحقه المعصية الا حرم
الزهد الله تعالى والبره يشهد به المعصية الا حرم
والشفقة ولو شتمه سبيلك لا تمنع ولا يقتل كما هو هذا
مذهب الذي قال الصديق رضي الله عنه في القذف والامام
الا عظم والثوبت وافضل للوفد والشفقة من مذهب
مالك واخصى به في الخطا في الاحدا من المسلم والمختلف
في وجوب القذف اذ كان مستلما وقال ابي سحنون المالكي
انحو القلم ان شتمه كافرا وحكمه القتل كما في البرزخ
ومحمد بن حنبل في مائة الف باب في من لا يسأله غير
الصلاة والسلام وعدا له اي وكلمته من شتمه وعدا له
ليوم القيامة كقول الله تعالى علموني ايمن تغفوا
احدوا وقتله يقتل سنة الله الاله قال السيد احمد
وهذا محمول على ما اذا لم يتب واما اذا تاب فتعفى عنه
بثوبته بسببه ويمن الله تعالى ولا يستعطف عنه القتل كما هو
وريبا ونما في الدرر في فصل الجزية معربا للمعبرانية

١٨٣

حلت له عجز نظره كان لها زواج اولاد و دخلها هل
اذا تكلم بها في العلم تنقضي ما لم يرسل صلوات
الله تعالى عليه وسلم يترتب عليه بذلك حكم الرحمة
فتقام عليه ما يقيم على التردد و هذا القاب تقتل توتيته
او لا احاط لعمركم بذلك موت لا تقتل توتيته
احكام الردة من وجوب قتله فقد صرح علي و ابا بانه
من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او احد
من الانبياء عليهم الصلاة والسلام او استخف بهم
فانه يقتل جمل ولا توتيته له اصلا يسو كانه بعمل القدر
عليه والشهادة او جاثيا من قبل نفسه و اطاع
ذلك و فعل من خصصه بطي في قوله تعالى مساح
عليه زواجك و اتق الله اخيه كلاما اخبرتم قال
في خطبة صلى الله تعالى وسلم و ترجمه اياها بعد زيد
يكذب القاتل كان اذا نظر الى امره عجز اعجبه حلت
له عجز نظره و يدخل بها في القاتل يتكلمه في العلم
تنقض ما لم يرسل صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الكلام
ان يقتل بعد له دطاف في الاسواق ولا تقتل توتيته
عندما كما خصت عليه علما ونا الاعلام انتهى فلهذا
قال الشارح و في فتاوى الاصناف يعني فتاوى كمال
و يجب للحاق الاستنزاء بالاستخفاف و هذا يعطى لازم
لان الاستنزاء يقتضي الاستخفاف لا محالة لا يباين
في ان لا تقتل في جمعه اصط يعني كما ان الله تعالى
او جب على خلقه الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام
فانهم هم عبادة الله و خير شهادتهم من خلقه و اعتقاد
افضلهم و صدقهم و بذلهم تغفونهم في ميثاق الله تعالى

حلت

و فيها لوروي عبد الله بن موسى بن جعفر بن علي بن موي
عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين و عن
حميد بن علي عن ابيه انه صلى الله عليه وسلم قال
من سبني سبني الى قتله و من سبني اصحابي فاضربوه
وا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقتل
كعب بن الاشرف بلا اذنه و كان يذريه صلى الله تعالى
عليه وسلم و كان من يقتلني في ارضي و كان امر يقتل
ابن الاخط و كان مقتله في سائر الكعبة و دلائل المسئلة
تتوفى من كتاب الضارم المستعمل على شانه الرسول اه
وفي الفتاوى الخيرية و في اشعاره الشارعية و لو غاب
نبأ لوروي لم يصح في بعضه اي الضمن بنت
من الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالقتل و فتح
واستناه قلده خ عالم يظهر بفضله بالانسان
لا يؤخذ واما بنسب من وجد ذلك لا يتوب الى الله
تعالى و يرجو عا عليه و يكثر الصلاة على النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم لعالم الله يتوب عليه و لا انشاء
و يفرغونك في صدق الله صلى الله تعالى عليه وسلم
او سب او نفضه او صغرة و يكثر بنسبة الانبياء عليهم
الصلاة والسلام الى الفوحش لعزم على زنا و يحجوه
في يوسف عليه السلام لانه استخفاف بهم و لو قال
لم يفضو حال النبوة و عظم قبله لا اله الا الله و لا اله الا الله
اذ لم يعرف ان محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم اخر الانبياء
فليس محمدا لانه من الضرر بان النبي مفضنا و قد
سئل خير الدارين النبي في رجل يدعي النبوة و يزعم ان
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة اعجبه

وايشا هم تعالى علي كافة من سواه وقد بلغوا جميع
ما امروا به من طاعة الله ورضوانه وصدقوا بالحق
كذلك اوجب علي المؤمنين احترامهم وتوقيرهم في شهر
او استحق بغير ما علموا اوجب الله تعالى عليهم في حقهم
وامن بهم فقد كفرنا بنبينا وبجحاله يعقود ضميرهم الى
السبب يعني كما ان السبب كفرنا ذلك الاستهزاء والا
استخفاف والله اعلم
الكفر الحاصل من تنقيد علي لا نبيا عليهم الصلاة والسلام
عموما وتنقيدهم جانيا نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم
خصوصا والكفر الحاصل من تنقيد الملائكة عليهم السلام
والسلام في الهندية من لم يقرب بعض الانبياء عليهم الصلاة
والسلام او لم يرض بسنة من سنن الرسل فقد كفر
وسئل ابن مسعود عن رجل منكم يذبح ذنبا او يذبح
السلام قال كل من تم تحملا لامة علي نبوته لا يذبح ذنبا
نبوته ولو قال لو كان فلا نبيا له او من دعه فقد كفرنا
في الحديث وسياق الكلام علي هذه المسألة عن جماعة
فحين يقول منعت جميع الانبياء ولا علم ان آدم نبيا
لا يذبح ذنبا في العتامة قال ابو ذر عن قال ان كل معصية
كفر وقال مع ذلك ان الانبياء هم السلام معصون فلا
لانهم شاعر قال ابو جعفر عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم ان من يدك ولو قال ان فلانا نبيا لم يذبح ذنبا
فكروا في فانه انما يدك لو كان رسول الله لم يذبح ذنبا
كفرنا لو قال لو صرفني الله يا صديقي ففعل في الحاضر الاصل
اذا وضعت يدي رجل ودين صديقي ففعل في الحاضر الاصل
الله انما يتوكل في موته لا يفر ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صلى

وعدلا بخون كفرنا لو قال اننا رسول الله او قال بالفاشية
من يبيعهم يريد به من يبيعهم من يبيعهم من يبيعهم
قال هذه المقالة طلب منه خبر المغيرة فبين جلي الطال
والمشاور من الحاضر ففعل ان كان مغرض الظالم
تعيظه وانقصا حله لا يذبح ذنبا لو قال ان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم شيعير ففعل بعضهم وقتل الانبياء
قال نظروا في الاحكام وعين قال لا يذبح ذنبا لو قال ان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم كان انبياءا وجنبا ففعل في الغصون
الغداوية وسئل الامام رحمه الله تعالى عن من يقول
محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل في الغصون
هذه يعرف الله تعالى لانه لا يذبح ذنبا لو قال ان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم كان انبياءا وجنبا ففعل في الغصون
لا يكون كفرنا ففعل في الغصون لا يكون كفرنا ففعل في الغصون
قد كان طويل ففعل في الغصون لا يكون كفرنا ففعل في الغصون
هلي وجه الاحكام ولو قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ذليل الرجل قال كذا وكذا ففعل في الغصون لا يكون كفرنا ففعل في الغصون
اسمه محمد واحمد ونبينا ابو القاسم وقال له يا ابن الزانية
ولم يذبح ذنبا لو قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ففعل في الغصون لا يكون كفرنا ففعل في الغصون لا يكون كفرنا
تعالى عليه وسلم ففعل في الغصون لا يكون كفرنا ففعل في الغصون
معاصي الانبياء فانها صغائر يذبح من قال كل معصية كنية الا
وفا حله فاسق وقال ذلك ان معاصي الانبياء لا يذبح ذنبا
ففعل في الغصون لا يكون كفرنا ففعل في الغصون لا يكون كفرنا
عبد فليس يذبح ذنبا في الدنيا وفي الاخرة الاصل ان كل رجل
عليه ان يذبح ذنبا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل في الغصون

ثلاثة اوجه احدها ان يقول لم يخطربسالى شيئا
ثنت محمد كما طلمسوا بي وانا غير ضار بك فقول هذا
الوجه لا يبروز وكان كقولك عليك بنكهم باللفظ فتنكهم به
وقد به مضطرب بالامانة الوجه الثاني ان يقول خطرب
بسالى رجل من النصاري اسم محمد فاردت لذلك ان
ذلك النصاري في هذا الوجه لا يبروز الوجه الثالث
ان يقول خطربسالى رجل من النصاري واسمه محمد
فلما شئت ذلك النصاري وانا شئت محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم وفي هذا الوجه يكفر في القضا وفيما بينه وبين
ربه ومن قال حين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخطرب
ومن قال في غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخطرب
فكان ذلك خطأ وقولك لم يخطربك الله تعالى في هذا
الاصح ان شئت كما يكفر لنا في الاصل من ان الله تعالى
كفر ومن ان الله تعالى كفر عن الله تعالى وقال عيسى
ابن مريم لا يخطرب ولا يكفر هو صعب ومن ان الله تعالى
الوجه لا يكفر احد غيره بانه يا نبيك القبول لهذا
في الظاهرية اذا تعني رجل نبي من الانبياء عليه الصلاة
والسلام ان لا يكون نبيا قالوا انه اراد به ان لا يبعث
نبيا الا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفروا ان اراد به الاختلاف
والعدو وان كان كافرا خانية ولو قال ان الله تعالى يبعث
الله تعالى عليه وسلم محمد بن خواتم لا يكفروا
قال بان خواتم لا يكفر لنا في الظاهرية وقال رجل
مع غيره كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحب
كذلك قال فقال ان يحب الله تعالى ذلك الغير
انا لا احبه فهذا كفر وهذا يبروز في موسى رحمه

الله تعالى وبعض لما خريف قالوا ان قال ذلك على وجه
الاهانة كان كفرا ودينه لا يكفر رجل قال مع غيره
ان ادم عليه السلام شجع الكلب فكلنا نصبر اولاد
الحائك فهذا كفر رجل قال لعبدك ما كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يحسن اصابعه ان الله تعالى
فقال ذلك الرجل اني ابي دبست فهذا كفر اقال
نفر سمى دهاقا طقا خورند دست نشونيد
قال ان كان تها وانا سنة كفروا لوقا اليه سميت
سبكت سميت كرون وديستار نيز كوا وروك فان قال
ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ففهم كفر في الخط لقول في يوم غا شعور
البحر فان لا التحال في هذا اليوم سنة فقال رجل
الا تحال من النساء والخشي كفر رجل تكلم بكلام فقال
له اخرج روع فمكوبد اكرهه بيفرست ياروح الكفر وكذا
قال سخن وكدندم اكرهه بيفرست رجال اراذ بيفرست
عدي فقال له رجل لا تفكره فقال محمد صطفي يوب
منهم اكرهه وقال الاسمان بائد فانك كرون هير برم بلم
الكفر سميت صدر الاسلام خال الدين عني فاحد ربي
من احاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك ان القاري
لا اكرهه صلى الله تعالى عليه وسلم بظن ان كان حديثا
يتعلق بالدين فاحكام الشريعة فكفر وان كان يتعلق
لا يكفر وتحمل مقالة علي ان ارادته وفاة غيره فاب رجل
قال محبة حواكك عزلي يعني ان النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم يكفر رجل قال بيفرست في بوزد بيفرست بوزد ووي

هوكم بهود او قال لا ادري ان الذي صلى الله تعالى عليه
وسلم في القبر مومن ام كافر فيلزم في حق من لم يصح
سبيلهم قال نعم حجة خلاف ذلك فقتلت المارة بينهم
ان خلاف مقتدر قال كلمة لم يست توبة لند ونكاح
قار كذا في التترخا نية اذا قال لغيره ربي امان
لروية ملك الموت فمذ خطا عظم وهو الموضع الفاني
فيه اختلاف المساجد بعضهم قالوا يلزم التترخا عني
انه لا يكفر في الخط والخاصة وقال بعضهم ان
قال ذلك بعد وفاة ملك الموت لا يصير كافرا ولا لم قال
روى فلا بد من مدين مدين حول روي ملك الموت
الترخش عني انه يكفر في التترخا قال لا اسمع من هذه
قوات وان كان جبريل وميكائيل يكفر من اجل ما
ملك من الملايكة كذا قال عطى الغادره حتى يقتل
ملك الموت ليرفع روح فلان يقتله هل يكفر عند
العاقل قال ابو ذر لا يستخفاف باهلك كذا رجل
قال لا خير من شنة فقام في موضع كذا عينك على
امرئ فقد فسد كذا لا طبع ولا اكل قال مطلقا ان
ملك خلاف ما قال في التترخا في التترخا من اجل
تزوج امرة ومحض التترخا فقال ان شهدت الله
تعالى في سورة صلا الله تعالى عليه وسلم او شهدت
الله تعالى في ملايكة كذا ولو قال شهدت ملايكة الذي
عليه عيسى وملكه الذي على يسارى لا يكفر في التترخا
التي دية وفي التترخا قال لو كان فلان نبيا لم يفر
به كفر وعقد من عن الخط ايضا عتص عليه بانه
ان كان فلا بد من الذي فقد موارفا تاعني سيدنا محمد

صلى الله تعالى عليه وسلم فلم وان لم يكن كذلك فيلزم
تعلقا بالرجال قلنا انسداد امر النبوة من في ويلزم
تمكنا عتقا فلا يكون محالا لذلك فيلزم التترخا
التصديق بعد التترخا وعنه على تقديم وجود المزموم
اظهار التترخا بعد التترخا والدعوى في قول الامال في
فقاتل لذيقت قتال لو شهدت رسول الله لا مال في لا
تصدق فيه فقاتل نعم كذا في التترخا لا اصد في
الرسول قال ان كان ما تقول لا انسيا حقا فقد يجوز
يكفر لانه شك في صدق الانسيا قبل الاظهار
سنة فقال لا افضل وان كان سنة كفر ومن سمع
حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم فقال سمعنا كذا
نصريق الاستخفاف يكفر في التترخا قال صلى الله
تعالى عليه وسلم ما بين منكري وقيري روضة منه
ربا ضلحمة فقاتل الحزبي هذا نبي المنبر والتبر ولا نري
الروضة يكفر والحا صلا الله تعالى عليه وسلم سنة
او حديثا من احديثه صلى الله تعالى عليه وسلم كفر
وفي الفتاوى الغريبة شئ في رجل سأل انسيا فقال
لو جازي انني صلى الله تعالى عليه وسلم ما فعلت او نحو
ذلك هل يكفر ولا اجاب لا قال في جامع الفصول
وفيه بيانه وبين ضربه خلاف فقال لو شئ رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم ياتي ما لا يكفر وقيل في
به من الشك فعمية التترخا وارجى معللا بانه لا يكفر
عليه التترخا وبات منتفيا بل وبات لو كفر مجتنبه
ولم يستغفر عنه وعدم قبوله لا يكفر فقد سمع في قضايا
ولم تقبل كما في قضية بيرية لا اعتقت فقال تزوجك

وابو ولدت فقالت انا مبركة قال لا ولكن اشفع قالت
 لا حاجة لي فيه فاجمع علما المذهب على عدم كفره
 والذي يظن سرائرها جماعة انتهى وفيها يعني وقع فيها
 في فتاوي المصنفين سئل عن قال لا يشرع اي من
 اولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها وليس الملة ما نعلم
 العباسي لعدم دخول النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم في ولدته لعن الله والدين والذين الذين
 لم يظنهم فيها وفي الثاني فقط وفي الاول فقط
 خلفون اي تركوا في عقبتهم فاجاب الاصح
 الجملة المضاف في الاول وفي الثاني يعني جميع الاباء آدم عليه
 السلام بالمر يتحقق من المتكلم عهد يعني فتوكان
 اللعين قد انشدهما سبق الى ان لعنت والدين
 فلا يراد الا البطل الذي يبينه ونظونا متسلسلة عن
 درجة صاحب الرسالة صلى الله تعالى عليه وسلم
 فانه عند ذلك ينتفي النعمي خلافا لابيها شروا
 الحرمي هو لقب لامامتي كبريت حنفي وشافعي
 فالحنفي ابو لفظ يوسف الفاضل لمرحلي ذكره صاحب
 حجة في تاريخه والشافعي لفظه في عبد المالك
 اعلم انما خزين من اصحاب الشافعي في قوله شافعي
 المحمودية فان عندهم لا يعم لفظ المضاف في قوله يتحقق
 العهد كما في قوله مع وحينئذ كذا حنفي القول بعموم
 الحق المضاف في حنفي لا عهد بغير قول ذلك لانه لا
 الرسالة صلى الله تعالى عليه وسلم فينبغي القول بعمومه
 اي لم يستول عنه وعلى هذا المعنى يري في سائر علماء الدين
 وبنو حاد وادم عليه الصلاة والسلام ابيهم واذا فرغ من

اي سئل

اي سئل سئلنا صلى الله تعالى عليه وسلم هل وسب الانبياء
 المذكورين ايضا فيكون له عقوبة له على ما ذكره ابن ابي
 وعلى ما توارده اي اتفق عليه الشارحون كالفتحة
 والبحر والنهر نعم لو حفظ قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 بعدم عموم الجمع المضاف وحتم العهد ولم يورد الولد
 الا ولونك ولا يهم حذف الرسالة صلى الله تعالى عليه وسلم
 فضلا عما تقدمه من الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 فلا يراد هؤلاء بل بعمدهنا كحنيفة نصرتهم بالمثل
 فيما لو كانت روايات قوية في جانب التكفير في رواية
 واحدة ضعيفة كانت او قوتية كانت في منقضا وذهب
 اخرا لما لا يدركه في ما صحت الاجماع في هذه المسألة
 عدم التكفير بهذا المقالة ما لم يصرح بما هو وضع فقد
 صيغ العلامة محمد جارا لده بن نصر سيرة القريش
 الحنفي في رجل سب رجلا قال له لعن الله فلان ولانه
 وجراده الى جوي وادم ما لا يبره في ذلك هل يقتل
 او يستتاب واذا قلتم بتوبته فهل يضرب او يعزى
 يجمع بينهما فاجاب يا له لعن على من يخبر
 بعينه واذا كان فاستفادوا ولا يجوز خلاف اللفظ
 على الجنس لقوله تعالى لا اله الا الله تعالى فلا يفلن
 هذا القول فلا ياباة لولم يكن في يائه انبياء الى جانب
 له ذلك فليس بمن لعن الانبياء فان القرب من نسب اسم
 عليه السلام واسما على متصل بذكر وجوبه فان قلنا
 بدخول النفاة فقد شئنا لدم وجوبه لا في وجوبها من
 الانبياء وقول علماءنا رحمهم الله تعالى ان من سب نبيا
 من الانبياء ولعنه او تقصده فقد كفر وحده القتل ولا توبة له

يقول

ثم نقل بها بركة البرازية التي استسلمنا لها ثم قال هذا الزكمان
التي فيهما فلا وما اذا علم انه مجنونك ومعتوها وبه خلل
او لم يقد خرج من حد التكليف فلا تجزى عليه الاحكام
الشريعة فيجب على الفاضل ان يضع اليه هذا القابل بنظر
في امره ويحتاط في ذلك ما امكن منسأل الله تعالى السلامة
من الزلل والخلل والعصمة من الزلل وعشرتك النساء
التي هي مخصصة وفيها الي في فتاوى المصنف من نقص مقام
الرسالة يقول بان يسببه ضل الله تعالى عليه من كان
الاول لا يقتضاه على ما في التنقيص فانه يستعمل
السبب وغير ذلك فقد مر انه لو قال ان النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم شعير يفر في قول ولذا قال محمد
في رويته انك يود وغير ذلك من السبب في الذي قد مرناها
في الغرض على انه تنقيص مقام الرسالة يستعمل تنقيص الانبياء
ولا عكس وذلك لان المراد من مقام الرسالة منصبه
الحاصل فمن ذلك ما قد مرنا انه قال لو كان فلاك منصب
لم اؤمن به فقد كفر وان كان ما قاله لا انبيا صدق بخونا
كفر ومحوه لا يخصه لان سبنا محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم وذلك لان ما ثبت للاعني لا يخص ولا انبيا
فتا حبل ومن نقص مقام الرسالة بعباده ولو القلوب
ولذا قال بان بعضه بقلبه فحل عدو يعني ولا تقبل
توبته كما مر التصريح به في اخر كتاب التنقيص
للقاضي عياض بان حمله كما مر وقد نقله الشارح
بعد سطرين او ثلاثة عن التنقيص ومعنى الحكم وغيره
افضل فتنه وعسيرة الشفا قال ابو بكر بن المنذر رحمه
عقوام هال العلم على من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

يقول ومن قال ذلك مالك والدين وحمدوا سحاق
وهو من هدم الشافعي وهو مقتضى قول الصديق
ولا تقبل من قريب عند هؤلاء وعندنا قال ابو حنيفة
واصحابه والنوري واهل الوفية ولا يراعي للشرع قالوا
هو ردة وروى عنه عن مالك وحاشي الطبري مثله
عن ابو حنيفة واصحابه فيمن نقصه صلى الله تعالى
عليه وسلم او يري منه او كذبته انهم رجا ضاحك
انه نقل الاجماع على السبب ثم نقل عن مالك ومن ذكر
بعدوا انه لا تقبل من قريب ونقل الاجماع على قتله قبل
التوبة ونقل عن ابو حنيفة واصحابه ذلك لا قبل التوبة
ولما استدركه بقوله لكنهم قالوا في رية يعني ليست صوابا
ثم ذكر عن الوليد بن روي عن مالك مثله قول ابو حنيفة
فصار عن مالك وروايتان في قبول التوبة وعدو من
والمنه وروى عنه العدم وقال في الشفا في موضع اخر
قال ابو حنيفة واصحابه من يري من يحد على الله
تعالى عليه وسلم او كذب به فهو ردة خلال الدم الا انه
يرجع انتهى وقال في موضع بعد ذلك ذكر عن جماعة من
المالكية عدم قبول توبته وكلام شيخنا هو لا يبرى على
القول بقتله محلا كفر او ما على رواية الوليد عن
مالك ومن وافقه على ذلك من اهل العلم فيمن صرحوا
انه ردة قالوا ويستتاب ثم قال فان تاب غفر له وان لا تقبل
في محله حكم التوبة مطلقا والوجه الاول انه لم يظن انهم
اي ما رواه الوليد فهذا كلام الشفا صريح بان من ركب
في حنيفة واصحابه القول بقبول التوبة فلا حاجة
الي قول الشارح ومغادره قبول التوبة انما سقطت القتل

وهو ايضا قول الثوري واهل الكوفة والا وراعي في المسامحة
بمخلاف الذي اذسب لم ما نقله عن الشافعي خلاف
المسهرور والمسرور عنه قول الثوري علي تفصيل فيه وهو
انه اذا لم يسلم قتل قطعا وان اسلم فان كان السب قتلها
فالا وجه الثلاثة صل يقتل ويجلد ولا شيء عليه وان
كان غير قذف فعلا السب في السبف المستلزم لا يعرف
فمنه للشافعية ولا يوجد للحنفية غير قول الثوري
وانما الكناية قتلها من قريب من كلام مالك في المسهرور
عن احمد عدم قبول ثوبته وعنه رواية يفتقها
ملخصا فهذا ايضا صريح في انه لا قول للحنفية غير
قول الثوري وقال ابن تيمية في الصاخر المستلزم
انما حذف اسم الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل
قوته والكافي اذا سبها ثم اسلم رقبته قال ابو حنيفة
والشافعي يقبل ثوبته في كل اثم انتهى واذ في موضع اخر
قبول الثوبته عند الحنفية وصح انه قال وهو المشهور
من مذهب الشافعي فقياض في الشفا وابن تيمية
والسببي صرحوا بان مذهب الحنفية قبول الثوبته
ولو في امر حجه لو لم يوجد قبل كذا في كتب مذهبنا
مع انه موجود ايضا كما يأتي في كلام الشارح فربما كان لا يخفى
ان اهلها في شرحه اي في المسهرور قد سمعت من بعض الحنفية
يعلمون في الاسلام امين الذين بن عبد المال آة الكمال
في تحفه وعنده صاحب البحر والمندس في شرح مذهب
الذين يدعون التبر في قول انه يقتل جذا ولا يقطع
لما صلا بسوا بعد القدر عليه والشهادة او حاثا نيا
من قبل نفسه والنازي بيع صاحب السيف المستلزم

وعذله وها صاحب السيف المستلزم السبكي كما ذكره
النفهات في شرح الشفا ويحكم بكن من اهل المذهب
والناقال ولم يبرهن لاحد من علماء الحنفية وقد صرح في
النتق وسقاني عمارية ومعين الحكم لابن افلاطون
زاده وشرح الطحاوي قال في معني الحكم معننا
شرح الطحاوي من سب النبي صلى الله عليه وآله تعالى عنة
وسلم او ينقصه كان ذلك منه ردة وخبره حكم المرتد
انتمى وها انا هدي وغيرها بان حكمه كما يريد
فتقبل ثوبته مطلقا ويقطع به ما يفعل بالمرتد
فان اذ لم يقتل وان تاب لا يلزم الشق من سب الرسول
صلى الله تعالى عليه وسلم فانه مرتد وحده حكم المرتد
ويقتل على بناء المقول به ما يفعل بالمرتد
وهو ظاهر في قبول ثوبته اتم بالنظر في القتل
كما مر عن الشفا وقد نقله صاحب الشفا عن ابي
حنيفة وصحابه كما قد ساه انتهى فليحظر يعذب
الخراج لا ينفق ولا عا رجل مسلم سب رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم او عا به وينقصه فقتله والله
وبانت منه امراته فان تاب ولا قيل وكذلك المرأة والا
ان انا حنفية قال لا تقتل المرأة بل تجبر على الاسلام انتهى
والخبر اعمل في حاشيته صرح فان المستطوري في كتب الزهد
المازلة وخبرها حكما ثم نقل عن الشفا ومعين الحكم
والمعجب منه انه افى جلاله في الفتاوى والخبر ونقول
النفهات بما في عن بعض المشايخ الفارسالة حاصلا
انه لا يقتل بعد الاسلام وان هذا هو المذهب واصله

الشيخ الرحمتي بما في الشفا وشرح ابن ابي حنيفة على مختصر الخازني
وجزم بأنه لا يرد تقبل توبته فكسح وطاهر الشفا
ان قوله اي لو قال سباب يا ابن الف حزينين وقال
يا ابن حاتة كسب ظاهرا فلهذا يستحق فيه العقوبة لها شفا
او غيره فانه لا يحل ينسب كل من في حقه الذنوب الى ساقيل
ابن ابراهيم عليه السلام وينسب كل من في حقه الذنوب الى ساقيل
انتفاضة التي لا حرج عليه السلام وان قوله لها سب بعد
الله بنى هاشم لك انت ابي لهب وقوله لها سب بين بعيد
حتى لو قال ذلك لغيره يكون الحكم كذلك وان سب
الملاحمة اي ولو عبر جبريل وميكائيل وسرافيل
وعزرائيل عليهم السلام وقاله بصيغة الجمع كالانبياء
يعني يصبروا في سبهم فان سبها فالا فقتل وفرد
موت سبائل في الغزو فيما يتعلق بشتمهم خاصة
فلم يرد ان كان المراد من التخرج يقول علماء لنا الحنفية
فقد قدمنا التكفير في كثير من المسائل فمن الهندية
والنرازية والغزو المتقدم من قول الماتن الاسب
لنحو وكتب قول المشايخ وكذلك يفضله بالقلوب
فتحوا شفا وان كان غير ذلك فالله اعلم بمراده ومن
حوادث الفتوى ما لو حكم حنفي بلفظ سبها لم يرد
الانبياء عليهم الصلاة والسلام هذا المشافه ان يحكم
بقبول توبته اي في سقاط القتل عنه الظاهر بغير
ينفذ حمله وينفذ القتل عنه لانها لا تفضيتم في قول
توبته حادثة اخيرا اي غير ذلك بلفظ وان حكم
المشافه في بوجوبه وهذا يصلح بما قبله وذلك لان
موجبات التكفير متعددة من ابانة الزوجة واجبا ط

العمل فلم يتعمد الوجوب في عدم قبول التوبة فالحاصل
ان المشافه لو حكم بغير شخص سب نبيها من الانبياء
عليهم الصلاة والسلام وحكمه بابانة الزوجة واستيناف
الحج ثم قاتل وحكم بقبول توبته حنفي سقط عنه
القتل وكان يرد ذلك لانه يجوز له الحكم بخلاف مذهبه
صحة حكمه اولا واننا ولا الوهم بغيره حنفي وقاد
فلم يقبل توبته شافه في ذلك فقد الحكم ان
في حكمه مبنى على ما ذكره النرازية والاعتقاد علمت
ان اهل المذهب قائلون بقبول توبته وقد قدمنا
عن الشفا انه نقل عن حنفي حقه الله تعالى
وحما حبه فلا حاجة الى التكفير والرجوع الى القاضى شافه
قلت فترى ان في سب حنفي المقتضى الى السعوط سبولا
ملخصه ان طالت علمه كرهه حديث من حاديت
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم من الاقوال والا فقلنا
فقال طالت العلم كل حال دين الذي صلى الله تعالى عليه وسلم
صدق يعمل بها فهو ان بعضنا جاد به صدق يعمل
بها وبعضها بخلاف ذلك فاحا المنفى لو استوفى
لك ان طالب العلم بذلك القول بغير من جهتين اولا
يلزم سبها استغناءه الانكار يعني فكأنه لم يمتنع
صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد استبعد بعض
الافاضل المتفكر من التسموع بلفظه لان كلام القاضى
بذلك يمكن حمله على الاحاد شككوا بسبها بصحة
باعتقافها موضوعا نسبت لصدق في صحة النسبة
الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والكلام المحتمل لا يعمد
كما مر ويكتفى بما بالحقه الذي وهو انتفاء الضد

المعبر عنه بالكذب للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعني
وهو الصادق المصدوق وقد قال الله تعالى في حق
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي فني في الاو
الكائن عن خلق في اعتقاد المنكبي يوم يتخذون الايمان
فلا تقتل وفي قوله الثاني بالحق في النبي في صدر
الرسالة صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الزندقة قال
السيد حماديه انه على تسليمه ان لا يزندقه اذ
الزندقة لا يتدين بدوين كما ياتي بيانه ان سيد الله تعالى
فبعد حذره لا تقتل توبته اتفاق كما في تحت قول
الحاق والزندقة اذا اخذ في توبته فقتله ولو كان
قاب قتلته اي قبل اخذه وقد اختلف في قبول توبته
وعندنا في حنفية تقبل توبته فلا يقتل وعند بعض
الامة من علمائنا لا تقتل توبته ويعتدل جوا واصله
ان المعنى انا السمو والحق بالزندقة فلذلك فصل
في اخذه بين قبول التوبة وبعد ها وقد علمت
قد وناه عن السيد حماديه ان لا يزندقه ثم انه من
على مشهور عند صاحب مالك وحده وهو عدم قبول توبته
وان حكمه حكم الزنديق عندهم وينبغي البراءة والكمال
وقد علمت ان صريح من ذهبنا خلافة كانه قد علمه غير
خال عن نظر فلذلك اي لوجود الخلاف في ورود مسقط
في تأنيده بعد ابراهيم واربعمي وسماية لفضاه الما لث
الجنة برعاية كرامة النبي ابراهيم العلماء التا لث
يقول توبته والثاني انه مقدمه بانه هذا بصيرة لث
انظر صلاحه والظاهر حسن توبته ونسب اسلامه
لا يقتل ويقتل على حكم المنقول اي ببلت الاحكام اوابية

بسن يره وحسبه عمال يقول الاحكام الا عظم في قبول
توبته لا يزندق قبل اخذه وان لم يكن من انا سبهم
حسبهم بالما الخمسة فيما وجد من سب هذا السب
المستحق فان من اتا سب يظهر شهره ويبرهم حاله يقتل
علا يقول بقبلة الامة في عدم قبول توبته الزندق ولو
كانت قبل اخذه في توبته يعني حماسا وحسب توبته
تبره هذا لا من ابراهيم وورسلطان اخر فتا الاول
به في نظر العقاب بما صفي وهو كالحاد من النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم صدق يعمل بها من اي الزندق في هو
فبعد حذره لا يقتل توبته فان اخذ في التوبة فقتل او دمه
وظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه حلي سبيله
بعد عن يره وحسبه وان لم يتسب او تات بظهر سر
صلاحه قتل انهي فلتعظم ولكن كلام المعنى في السب
هو التوقيف بين معقال لا تقتل توبته الساب لث
من الانسبا عليهم الصلاة والسلام ويقتل ويدين من
قال الساب لا حولا انسبا عليهم الصلاة والسلام مرتين
معاملة المرتدين والله تعالى علم وانت خبير ان علمنا
صروح اباد حكمه حكم المرتد يقتل توبته بخلاف الزندق
المروق بالزندقة الداعي الى زندقته فاك مرتد ولا حساب
زندقه فتنسبه او الا لا فتنسب الشك في يعجب
اذا لم وعمر رضي الله تعالى عنهما والا فتنسب احدهم
فانه لا تقتل توبته واما فتنسب احدهم رضي الله تعالى عنه
عليه فتنسب احدهم في الخلاصة والبرائة وتعلق بحسب
عبد الله في كماله من باللسن يدين سب الشك في
اوصوه في حادثة فتنسب فتنسب فتنسب وقاب ويجدد

الاسلام هل تقبل توبته ام لا قال الصدر الشريف لا تقبل
 توبته واسلافه ونقله وبه اختار ابو جعفر الطوسي سبح
والغنية ابو الفتح السمرقندي وهو المختار للمفتوي أبو
وجزم به في الاشياء وسيا في هي المحوي رده واوجه المصنف
ابن في المختار في هذا المختار بمقدم قبول توبة سائر
الشخصي يقول القول بعد قبول توبة سائر الرسول
صلوات الله تعالى عليه وسلم وفي شرح الفتاوى للمفتي سنان
من كتاب الشهادة نقل عن مجموع النوازل لوقيل احد من
يسبب الشخصي ويلعن ما يقصد به لان كان ولا سبها
ينصرف او النبي صلى الله عليه وسلم قال وفيه ابن سنان
بان السب والبغض معدي وهو انتكهم في عرض لانسان
بما يعينه وفيه اختلاف في الاصالة وقيل له بينها
عموما وخصويا مطلقا فان كل من سب وليس كل
سب لعنا وقد ورد في الحديث لعن المسب لقتل حمول
فعبارة مجموع النوازل ترشد الى الشخصي ان سائر الافان
يسبب الاحل صلوات الله تعالى عليه وسلم بما لو قتل كان
صدرا فالا يسبب صلوات الله تعالى عليه وسلم وهذا وجه
التقية الذي نشا الى الاصطفا وهو الذي يسبب التعويل
عليه والافتاء والعضا رعاية تجب حضور الاصطفا صلى
الله تعالى عليه وسلم ان تم لكم قال السيد حمد والذي يجب
التعويل عليه ما نصه اقول لهذه باب ان تناعنا لله لهذه
واجبا وليس المصنف ارباب الترجيح فيه والصطف صلوات
الله تعالى عليه وسلم وهو الموسني روى رحيم والموسني
في حجته صلوات الله تعالى عليه وسلم الصفحة عنه في جمع
من انه وقع في التر وهذا وجوده في الاصطفا وهو اربع وجد

عليه

عليها من بعض النسخ فالتحق على سائر المنسوخ من الاحاق
 اية ضيف الموجود في الاصل موسني لا يرتبط
اي للموجود في الاصطفا بما قتل الاصطفا وقيل له في الاصطفا
الاشياء حكي عن ابن سنان ان اخاه ابن سنان قتل فطلب
منه النقل فلم يؤجل احدا على طريق المحيرة ودلت بعد
حرف الرجال قال واقول على فرض توبي ذلك في عام سنة
المحيرة لا وجه له في قد منه من قبول توبة من سب
الاصطفا عند اختلاف الاصطفا والصنف لان كان ذلك
فلا وجه للقول بعد قبول توبة من سب الشخصي
بل لشبه ذلك هو حرف في الاصطفا لشبه
ونقله عنه ابو سعود في طائفة واحدة وقد ارسل
مفتي ملك سنة من الاصطفا في الاصطفا الاصطفا
علاء الدين الاصطفا في الاصطفا الاصطفا الاصطفا
مفتي زبدة من الاصطفا عند الله بن عثمان
المطلي للتفتي عن سب الشخصي صلوات الله عليه وسلم ولا
وعما نقل عن المحيرة من سب الشخصي الاصطفا الاصطفا
الاصطفا الاصطفا عن الاصطفا الاصطفا الاصطفا
الفتاوى اي الاصطفا ان سب الشخصي ويلعن ما سب
كان واحد فضل عليه رضي الله تعالى عنه عليه بلا سب
لما هو موسني ونقل عن شرح المحيرة ان الاصطفا الاصطفا
لما هو الاصطفا الاصطفا الاصطفا الاصطفا
يجوز محرك الا ان روى ابن سنان رضي الله تعالى عنه بلا سب
ونقل عن بل ولا مقتله من الاصطفا الاصطفا الاصطفا
عليها حي سب في الاصطفا الاصطفا الاصطفا الاصطفا
وهي من سب الشخصي في الاصطفا الاصطفا الاصطفا الاصطفا



السراج الوهاج بل الذي وجدناه في كتاب التمهيد لا في الشكوك
السراجي تلميذ محمد بن حنيفة الخطيب بسبب قتل الذي هو
تلميذ رزين الاسلام شمس الاثمة عبد العزيز بن جلال
في القول في تكفيره الا هو في القتال مع اهل الاضداد اظهر
بعدمهم بجهلهم بوجوب الكفر فانه قتل جميعا اذ لم يرجعوا
وهم يتوبون اذ انما اسلموا فانه تقبل بغيرهم جميعا لا
الا بحية والغالية والشيعة من الروافض ولذا انظر
والزنادقة من الفلاسفة لا تقبل بغيرهم حال من الاحوال
ويستأمنون بغير التوبة كما هو في التوبة لا لهم بغيره
بالصانع في قول في التوبة لا تقبل بغيرهم حال من الاحوال
او رتبوا في ما جازتهم واعتدوا في التوبة لا لهم بغيره
محام مع الانوار في كل ما في الاخبار الكونية على شرح
الانوار في كل ما في الاخبار الكونية على شرح
على سائر تصنيف الى فظا في عهد الله محمد بن عبد الرحمن
الخطابي الكندي صاحب المؤلفات المفسرة وهو تلميذ
العلاقة حاتم الدين الحنفي بن علي بن الحجاج صاحب
الذباب بعد ما حتى قول يفتي بن الجهم بن جوف قتل
سباب ابي بكر بن جوف وعنه في رضى الله عنهم
لا يرويه عنه واقد بن محمد عن المستوفى عن عمر
من طرفة عين انى ابن النضر عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال من افتري علي كذبا قتل ولا يستأمن
ومن سباب ابي بكر قتل ولا يستأمن ومن سب عمر قتل ولا
يستأمن ومن سب عثمان جلد المذموم واعليا جلد
المذموم قال المصنف وهذا حديث من هو موضوعه فانه في
ضعيف واياه وكذا المسعودي ولذا عمر بن الخطاب ذكره

في خيرة الحفاظ انتهى ولكنه قد قبل هذا بوارق
والغظة وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
في القدرية انهم مجوس فذلك لا منه وفي رواية في
ابن عباس رضى الله تعالى عنهما يرفع بكون قول
في خلاف ان يسئلوا الفصنة في رضى عن الاسلام وبلغ
فاقتوا هو فانهم مشركون انتهى كلام صاحب الانوار رتبة
منه في وقد صح جوازه العلامة الشيخ محمد بن الصديق
الحافظ الحنفى واليه يظهر من هذا ان صاحب التمهيد
قد جهل بعدم قبول توبة الشيعة من الروافض لان
علم ذلك انهم لم يقبلوا الصلوات ولم يبطروا بها
للحنفي وهذا يقتضي انهم لم يتركوا الصلوات وتسيروا
النحنى رضى الله تعالى عنهم استنبطوا ان تاركى
الحنفي رضى الله تعالى عنهم استنبطوا ان تاركى
سليم وما نقل عنه جازع الانوار في رضى عن رضى
قتلوا ولا فضل لهم وهذا في حال من الاستب
محتمل ان يكون لا لكان الصانع فتعق ما في التمهيد وهذا
وكمثال ان يكون للسبب وعلى كل حال ليس فيه افا
انهم لا تقبل توبتهم فصار حاصل جليله على السؤال
المسئرين ان سأل الله رضى الله تعالى عنهم ان تقبل
توبتهم وما نقل عن الحنفية الا اصله وفي رواية في الحنفية
سئل عن سب ابي بكر وعثمان وعليهما رضى الله
تعالى عنهم وعنه من الصحابة وعنه سب عائشة
وفاطمة رضى الله تعالى عنهما ومن سب ابي بكر النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم غيره يشبه رضى الله تعالى
عنه في حاشية كتب المذهب المعتزة في طهارة
واله من سب الشيخين ولعنهما واحدهما فهو كفر

بقول الكلام هل تقبل توبته ام لا واما قضاها فقال في عدم
قول توبته في شيء من كتب المذهب المعتمدة الا ما عناه به
العلم لا المحسوس الا ساق الشخص لا تقبل توبته
ويقبل تلاته في الاربعين في بعض الكتب من كتب
المذهب مخوفة الا ان ورد في المذهب هل هو
البرهاني والرضوي واما يقبضه المذهب فنقول
نه نعم لا ان علمنا قال ان من قال برحمة الاموات
الى الدنيا وان جبريل غلط قال في محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم دون علمي رضي الله تعالى عنه والتمس الخراج
في القاطن جميع الامم والفار القدرية في غيرهم لول
التوخي خلق الله تعالى ويقول ان كل فاعلة فعل
نفسه قال في البرية وغيرها من كتب المذهب وحكام
هو لا حكام المدينين وقد نص علماء وقال ان المزدق
توبته ولا يشك ان من يقول ان جبريل غلط بالحق عظم
من سب الشيخ لان الله انزله سديا محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم ومع ذلك قالوا تقبل توبته والا قلنا بغيره
قول توبته حصل التسليم ويؤمنون سبها ويسبونها
الشيء على الله تعالى فيقولون سبوا القتل ولا
تات ومدا تكرر صفة الصديق رضي الله تعالى عنه
في رواية عايشة رضي الله تعالى عنها قال قلت لرسول الله
تعالى عن علي بن ابي طالب قال يا رسول الله اني
انفرت اليك بالهبة بالهبة والجنس المذنب ان
ان تظن التوبة والانا لا استغفار وهذا خطأ
جميعه افعاله وادراك هذا من ظهر من كتاب

النهج فليس وليست ما من لا من السلاطاني
من انه لا يقتل في ضللا حه وحسن توبته ولا انه
ولا تقبل توبته ذكره الماتن وصاحب البحر والاشباه
وما نقول عن الحكم هو ان الله لا يقبل توبته من
لا تقبل توبته ساق الكتب التي رضي الله تعالى عنها
من ساق انه لا تقبل توبته ساق النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فتدبر في الموضوعات المذكورة في المکتوب
من الزبير عن الكتاب والزيور الكتاب بمعنى المزبور
افاده في القاموس والامام المذكور في معنى موضوعات
المعنى السمع ما معناه ان من قال في تصوير
الحكم والمقصود من جميع فصول الفاتن من معانيه
موضوع الامر حقيقة الدين فالمراد من فصل الحكم يعني
ان هذا الكتاب فصلت فيه الحكم وبيئت وهو حذرة
عينيها على تشبه ذكر المناوي في طبقاته في الامام ناصر
الدين الطبري وحياته دخل القاموس رجل عظيم في البحر
المعارف فكثرت اتباعه جمل والموعليه في قراءة الفصوص
فاستوفى في الزواجر عليه ويبرر من حتى وعدهم بعد
الاشياء من الزواجر اهـ في طبقاته ان لا يقع حكم اياه
الا في رواية النسل من ارض الجيرة والاشياء من غيرهم
فتدبر هناك فتدبر في ساق المصنفين في موضوعات
ولم يزل ذلك من في الموضوعات في موضوعات في
فقال نظرت المسئلة في الموضوعات في موضوعات في
قلرت النظر في ان لا من في موضوعات في موضوعات في
الموضوعات في موضوعات في موضوعات في موضوعات في

ولايت في ترحمة العلامة علي الهادي الهندي ذي القربى
الالهائي والعلم الدني له على فؤاد مولانا غالبه في الاقايين
وعلم القوم وله نسب رجيل وشروح جلييلة على قصص
المعارف النجديين الذين وكان محبائه وليصنفاته
وما كنت الغنية سهايل الغزي مصنف الارشاد رسالة
كفرها الشيخ محي الدين وانصرفت بالعلامة علي بن
في اذ عليه في قريته بالحبس العجايب وكان موق بالهند
وسمع ابن الموقري بطالع والفصوص فتقول على قوله
يا كذا في فعله له ما فهمت يا حيا يا حيا في قول
عنه وذر السوي انه قال نحن في بحر انظر في شمس
قال وذر ان الصوفية تمل طواغيتا ظاهرا صليوا عليها
وارادوا بها معاني غير المعاني المتعارفة عند الفقهاء
غيره على طريقتهم لا يديعها من لا يحسنها ويدخل
فيها من ليس من اهله ويستغل بها في افراطها على
غير بصيرة في حملها على معانيها المتعارفة كقوله
شبهه كالتشابه في القرن كالبعد والوجه والمسمى وقدر
العلم لا يوجد من الدنوب والتحقيق ابن كمال يا شمس
فتوى قال في ابعاد ابدع في مدحه وله مصنفات
لثيرة منها فصوص حامية ونسوحات عليه بعض
معجم النصوص والمسمى وهو فقه الاملا في الاملا والنسوح
النسوح وبعضها حفي عن ادراكها هل الظاهر دون هل
الكنسوق والباطن ومن لم يطعم على المعنى لم يدب عليه
المسكوت في هذا المقام وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام
يطعن في ان ابن عربي ويقول صول في تحقيق فقال له موسى
بعض صحتا به اريد ان تربي القطب فاشا لي اريد تربي

فقال له انت تطعن فيه فقال حتى صود ظاهرا الشرح
او كما قال الشيخ محي الدين بن العربي هو محمد بن علي
ابن محمد الحارثي الطائي لانه كتب لي الحارثي في الكندي
ولد سنة ستين وخمسين ومات في ربيع
ست وثلاثين وستين ومات في القضاة في بغداد
ابن سرقة كان مجتهدا في الفضايل بطوع الكرخ والشمائل
وحسبك قول زروق وغيره من المحبوبين الذين بعض
فعله هو اعرف بكل من اهله واذا اطلق الشيخ
في عرف القوم فهو المراد وقد عظم انتسابه ارض
الروم فانه اخبر في الفضايل ان الملكة بصفته هذا السلطان
سكنا وان فتحة كلبه في وقت الافلاك كذلك فلذلك
بني على قبره قبة عظيمة ويجعل فيه اطمية وخيرات
حتى ختمت بعض ليلته عليه من الفخر لدخول
بعدها كانوا ببغداد ويرثون على قبره واخبرنا
الشعراني عن بعض حواريه انه شاهد زخرا في ليلا بار
ليحرق تاوتوه فحسني به وغاب في الارض فاحسب
له اهله تحفوا فوجدوا راسه فكلما حفروا نزل في
الارض فحرقوا واداهما علة التراب وكان رجل من
دمشق فزغ عن نفسه انه يلعبه في كل يوم عسر
ورات فوات وحضر بن العز في جنازته فزج وجلس
في بيته وتوجه للقبلة فلما جاء وقت الصلاة خطا اليه
فلم ياكل ولم يزل على حاله الى ان بلغنا ان تفتت
مسرورا وحسبك العتقنا او كما قيل في ذلك فقال
الترقيت مع الله فغاب عنه الاكل ولا يشرب حتى يغفر الله
كان يلعبني وذر له سبعين الف لاله الا الله تغفر

وله اخذ من الفاضل والقوي وكان يقول شئ طامع
الاحسان الى عباده وهو لا يشعرون تخلفا باخلاص
الله تعالى فانه ذراع الاحسان الى من ساء امره عند
مع جهل اعدائه وكان يقول لا يختص بكوني حقيق
موصية من غير ان يخالط طاعة والمخلوط هو المومن
الخاص وانه اذا عصى في امر من امره بان لا يخلصه
ولا يمان ولا حب فتدلي واجبا فليومن ما جوري في عين
العصيان ولا يقول لا يعرفك مهاله فان يطشبه شديد
والتي من وعظ نفسه وكان يقول لا يصح لعبدي تمام
المعرفة بالله تعالى وهو يجرب احدا واحدا من شئ
الانبياء في ادعوا لفرقة واستن على حكم واحد في شريعة
المحمدية وغيرها هو كاذب وكان يقول العبد لا يخرجه
فانه في سيرة وان اخبر بانيه فانما يعتز به من حديث
انك لا تعرفه سيرة لانه عدد منه وكان يقول
ان الله تعالى يخالف من انفا من المؤمنين الذالك
ارواحا يستغفرون الله تعالى لاجب الذالك يوم القيمة
ولذا من اعلم الحق في انفسهم صلاته ملك ينقذ
من المحل والذالك خلق من كلامه وصلاته ملك ينقذ
الي يوم القيمة وقال الذالك روح اعلم بطوبى لانه
جانب من روحه لا يقول من عود نفسه الذالك على الناس
استدعيه الطلب حتي يلد على الله تعالى فان
الطوبى في ذلك يقول الصدق خفة حامة للشرف
عليه ولت المحلات كلها والزم الصدق انها السبيل لتزني
الغيب المحبات ادخل على من خدم الصدق استغنى
بل قولوا ان الله انك غني الله على نفسك انه يجعل الظير

學

تظلك واليحيى يصاحي خلفك ويخرج منك نور يضيئ
المشرق والمغرب وكان يقول اذا رأينا انسانا فخالقنا حق
مستوفى وفارقه فخطئنا في خطئنا اخرجك جميعا عليه
الحياة الاولى فاني في الاوصية حفرها ولا الادب مع الكمال
وكان من وريق ابيس حليف حليف الحسنى سقى الظن
بالبه تعالى وبعبارة فاضله مظهر وحلته سقى
وروعه مقت عليه وكان يقول من جاني صاير الحق
غفا يغفل ومن لم يجني ولم يعلم انه غفا فخره جني
وكان يقول الاول على عدد الانساف لا بد له يكون
في كل عصر في الف والى واربعة وسبعون الفا لا يزيدون
ولا ينقصون لكن في يوم لا تعلمون علامته ومقامه
الحكمة ومباركي وهيبته ولطائف غيبته انما اكرم في المنصور
تخرج عن الشريعة قد صنعته للاضلال الى الاحداث
يضل الناس به ويخرجهم عن دائرة الشريعة المحمدية
وحاشاه عن ذلك فوالله ما صنعت له الاقضية علوم
وهيبه واسرار غيبته للمناهل والناهي لا فرصت
اذا هم ويحدث اذهابهم خلفهم في ظواهر الالفاظ واختر
بما افتموا به وكرموا به في الامور واقامته من الفهم السليم
ومن طالعهم محدث من الحديث في شريعنا اذا دعيه ولا مرد
مطالبة كتبه رحمه الله تعالى يقتضي التفصيل ان كانت
الشريعة لا تصير في نورها تعالى وتعالى وتعالى وكان
متضلعا بالكتاب والاسنة علامة غفيرة سرها ولبانية
لكن انما رايها وكان له ما سى بالعلوم لا دية من صريف
ولغة ومعاني وبيان وديوان وله مطالعة تيسر القوم في ذلك
الذي يستخرج الدرر من بحر افادته ويتظلم في نور انواره

۳۵۲

ويحتاجون عريس الممارضة الربانية إذا كشف الستار فصف
ظواهرها راسخا فمستباله والآن كان مقصرا فيما ذكرنا فينبغي
التحسين له عما لا ان قصور فيه بفضله الى ما يكون خيرا
وبالا عليه من استحقاقه وتعميمه وسيله لا وليا الله تعالى
وعاقبة ذلك خير من ما لا يلزمه اجابة الفقير
ابو السموء المذكور لم ينفه كنهات ثبات الشريعة
يعني باعتبار ظاهرها حتى كانت سبلا عرضا لثبوت
من لم يتيسر به الظن ولم يقو له كما قال عنه من سببه
المحقق في انه ما وهنت ذلك لظهور ليس مرادنا والمرد
امور اضطر عليها فتاخرها هذا الطريق غيرة عليها
حتى لا يدعيها كذاب واصطط على التعصير عنها بشك الانما ظ
الموضحة خلاف الرد غير فنانا انه لا يمكن التعصير عنها بغير
ومن كلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا الله تعالى به
كثيرا ما تهيب في قلوب العارفين في ثمرات البينة لا ينطقوا
بها جملتها كل العارفين ورد عليها من اصحاب الادلة
في هذا الظاهر وغاب عن هؤلاء انه تعالى كما عطف وليا
الكرامات التي هي في علمهم فانه لا بد من ان تنطق السننهم
بعضا ان تعجز العارفين في ثمرات البينة لا ينطقوا
وتكفون بعض المتصوفين اذ المتكلمين في بقال سخا صافي
اذا كان لا يذير بعد قليل لما قال في القاموس تكلف الصلوف
وصولتكفون بما يكرهه صا حلت والتمسج بما ليس عندك
وعجا و قد روي في الادب عارضا في الادب في القاموس
لا رجوعا الى تلك الكلمات التي دهاها بها من سبب الشريعة
المراد التي شرع معانها لم ياتين اصلا بل هي شتمون الشرع بوجه
اللامعة الحاطقة انكسار القاصرين الذين لم يدركوا منه

حقيقتها وفي قوله بعض المتصوفين احتراز عن سبادة
المحققين فانهم بانوا حقايق اثبات عبارات وخفايا
زوايا مخدرة تحتقيقا تملأ لكفى بل يحضن اعماره
السلسلة اول ضحية الموفقة تامل في الشريعة وخصنة
لكم قول المفتي اني السموء لكنا نتبعنا ان نعطي
اليهود اقترافا هلك في الشريعة فدرس سره يا لا احتراز
على ذرا ولا يخفى في شرح الفصوص جلية ثغرات
ذو ذرية وراثة منهم في شرح الفصوص جلية ثغرات
لا يحسن في ذرا وفي معاني ما استكمل من عباراتها ما لا يتورد
حوله و هو سلبه و ذهنت مستقيم وعمل المفتي بالسموء
الزم نفسه على مطايعها للفصوص في ضلال عن نزوحها
فقال لذلك ما قال ويؤيده قوله فيجب الاحتياط بغير
مطالعة تلك الكلمات يعني المفتراة لكن كان لا الوجوب
على المفتي رحمه الله ان يثبت تلك الكلمات حتى يتبين
للخاص والعام بانها مفتراة ولا فظا هر مرون يقتضي
المسح عن مطالعة ثمنه لمن لا سبر الكلمات المفتراة من
الاصالة وقد صدق من سبها في باله في مطالعة ما
افتراه بعض اليهود حول شرح الفصوص في كلامه
يعني فلا يظن فيها ولا يخفى عليها ولا يسمعها انتهى في مطايع
ولذا نرى صاحب القاموس وهو محمد بن ابوطاهر
محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الغير من زياره كس
والذي انشأه في المطبعة في القاهرة
وسبب اختياره والمشارقة في الامام المصطفى بالحق
بني الحكم والعباد وكان مما فيه في سبب محامد وخص
ذلك في مجلدين وصح في ذلك المختص بالقاموس المختص

وروي انه كان لا ينام حتى يحفظ ما به سطر وللمنة تسع وعشرين وسبعماية وثوفا قاضيا يزيد من بلاد الهند ليلة العشرين في شوال سنة ست اربع مائة وعشرين وهو ممنوع عن سجنه عليه اي علم ابن العربي في سنن الكرام علي بن المظفر حول آية قال المظفر وقطرت عليه كرامته وجملا على علم محسن ايمن فليست الفرو والياباد والخواب الدبر انطقا بما فيه رهات وهذا في الشارة التي كانت في الحكايات غير حال امداد راياني وقا يمد صديقا الذي اعتقدوا وادب الله به اي اعتد الله تعالى به انه محي الدين بن عربي كان رضى الله تعالى عنه شيخ الطريقة وهي السيرة المختصة بالسالكين الى الله من قطع المنازل والنزق في المقامات حالات الحال غداهل الحلق معني يردد على القلب من غير تصنع ولا اجلاب من طرب او خزن او قبض ويسقط او هيبنة ويترول نظره ويرصفات النفس فاذا دام وصار حلة سمي مقامه فالاحوال صوب السند الشريف وعلم يعني جميع المجتهد في تعريجات السند الشريف وعلم يعني جميع من كان وزينا منه وكذلك سائر من اتى من يعزق واستشعر من كتبه تلاصقة في العلوم والحقائق لا يفتري هل الحقيقة او ام من جهة الحقيقة ونفوس الامر من جهة الاظهار للمعروف والصور لينة الحيل حقيقة لا محار ورسا والحققة من هه قال به سنة ثلاث

والطريقة كبطون الزيد في لينة لا يظفون اللبن بزيده يدون مخضه والمرد من القلائد اقامه الميود ييد على الوجه الاد من العبد كما افاده القاضى كرايم الفتح حاتم الالهة واسمايد واحي سالك الرسوم باظهارها في التفتاة وافا داخرا في الغفل بعينين معجزة اي دخل في القاموس فلا يرد في طريق بعض الظاهر المعجزة المشاة وفيه الجمع طريق اي فوايد من طريق من علمه عرفت فليس الرتبة اي في الطريق من فوايد علومه ويحتمل ان يكون في طريق بطرمة من علمه عرفت فيه اي في ذلك الظرف خوف طرد في حوض المرو والمضى ان التخصص في ذلك ظرف في اليعلمه وشغل قلبه بها اخصرت خوف طرد كلها نعمهم فاقربها وتطلع شغوس افا داخرا فلا يبقى له خاطر وشغول بما سواها او انه متى شغل شغف قلبه بما يدعي عمارته توجهت في طريق بالكلية الى النوع في خارجتها فغرت في تناسلها وقا السبل حلا الشغل بقا رب الخطا والتغنى ان القلاء قارب فيهم كلامه عرفت خطره وعبر عن اتقاف التفتاة كلامه منزلة البحر في حوض طر جمع الفاظ وهو لها جنس يقال عسلى في صدره شعر يسلك ويظهر يحرك نفسه في صدره بشي كالتوسل انتهى عباس رضي الله عنى الرحمة وتحفيف لوجده وهو معظم السن اوارتفاعه وكثرتة والمادان علومه سمول متدركة تنمو بعضها بغيره لا تلبس الدارجة ديلا بغيره من التكدس وانما في قوة الاظهار لانه وقع في بعض نسخ لا تدركه من الادراك والمضى لا تنقص فضائل ولا تنقص

والطريقة كبطون الزيد في لينة لا يظفون اللبن بزيده يدون مخضه والمرد من القلائد اقامه الميود ييد على الوجه الاد من العبد كما افاده القاضى كرايم الفتح حاتم الالهة واسمايد واحي سالك الرسوم باظهارها في التفتاة وافا داخرا في الغفل بعينين معجزة اي دخل في القاموس فلا يرد في طريق بعض الظاهر المعجزة المشاة وفيه الجمع طريق اي فوايد من طريق من علمه عرفت فليس الرتبة اي في الطريق من فوايد علومه ويحتمل ان يكون في طريق بطرمة من علمه عرفت فيه اي في ذلك الظرف خوف طرد في حوض المرو والمضى ان التخصص في ذلك ظرف في اليعلمه وشغل قلبه بها اخصرت خوف طرد كلها نعمهم فاقربها وتطلع شغوس افا داخرا فلا يبقى له خاطر وشغول بما سواها او انه متى شغل شغف قلبه بما يدعي عمارته توجهت في طريق بالكلية الى النوع في خارجتها فغرت في تناسلها وقا السبل حلا الشغل بقا رب الخطا والتغنى ان القلاء قارب فيهم كلامه عرفت خطره وعبر عن اتقاف التفتاة كلامه منزلة البحر في حوض طر جمع الفاظ وهو لها جنس يقال عسلى في صدره شعر يسلك ويظهر يحرك نفسه في صدره بشي كالتوسل انتهى عباس رضي الله عنى الرحمة وتحفيف لوجده وهو معظم السن اوارتفاعه وكثرتة والمادان علومه سمول متدركة تنمو بعضها بغيره لا تلبس الدارجة ديلا بغيره من التكدس وانما في قوة الاظهار لانه وقع في بعض نسخ لا تدركه من الادراك والمضى لا تنقص فضائل ولا تنقص

كما لا ينبغي البشركية فاختلاف الدول فيها وسكانها
ماطر لغيره في هذه الاوقات العويصة والاعمال الغريبة
تتجلى في كل شيء في حال في قوة الانظار وصدقه بفضل
قطعه كما فتصل فافصل كما في الفاعل وفي شخصه
فتتفاضل في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
فتتفاضل في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
اولسقط في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
وتفاضل في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
وعنده بالبحر اهل زمانه من العارفين انساب
ويؤثر الانظار في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
التي كانت دعوتهم يعني دعاه اذا دعا لده نقاش
تخلف السمع الطلاق يعني اسرع اجابة فليس يهتزل
وبين الله في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
بفضل قوة فالسجد حمد كما في المجهول والحكماء في حاله
احدي الثاني في دقيق في موضعها تتعرف بالثاني وفي
في شخصه لا في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
تمتله في ذلك فانه شبه بركاته في شخصه لا في حاله
حيث في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
فتتفاضل في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
وما ظهر من نواحي الخلق ومهب الشياطين والجنوب والعصا
والديور في موضعها لا في الامور وفي شخصه السد حمد
كلها في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
اذا كانت محبة الدين بن الرزقي فبقينا وهو يقول يطلق
لفعل في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد
بين المبتدئين والآخر في حاله لا في الامور وفي شخصه السد حمد

عن بيان حال الشيخ رحمه الله تعالى وحقيقته والى
 ناطق بما كتبه فلا يسد حلالا ولا يصغره وصفه
 يعنى ان وصفه الساتى واليسا فى كلامها قاصدا عن
 بيان حقيقة ما عليه وعاب طيب الى ما نصصته
 الا يضاف فى كسر وتلك النصفة يعنى كسر خطه حتى
 نثر قال شعر تتجيبا لنفسه في عدم التردد من
 عن العرب في مدحه وعدم التردد في الامم
 في عيبه الخلق في مطالعة كتبه وفي ظاهرا وقصده
 علمي حرج ولا يؤمن تعنيف من قبل قديمي العالم
 الذي ان اذما قلت ما قصدت اليه وقت قولي فانه
 ففها يله بما كالا في مقتدي يعنى بما اعتقدت معارفه
 ولطائف دعائه فان تطالب حقيقة حاله فهو
 عما تفضل عليه مولاه من المناقب التي به اصطفاه لظن
 عند الامام لمقتدي سيد المرئين وقطب الاصلين
 الجليل حدث يحزن لك الجول جهور مقالات هذا الشيخ على
 جمل الاحكام الشرعية وقوله عددنا منقول له لقوله سابقا
 نظن يعنى انما ظن الجليل الشيخ عددنا والافلو تحقيقا
 عنك لوجهه اما انصلي خلقه انما عمل الطريفة
 والحقيقة وتتمتع الشريعة وهم الافقت
 به حقيقة وهذا من قساق قول تعالى وحجروا بها
 واستفتينا نفسهم ظلما وعلم اليك لثقالا يقول
 حيث ظن العام بفضلهم جهله عددنا كيف يقال في حق
 جهول ويجا ~~عنه~~ فان العالم لا يعمل بعلمه
 بل بسى في خلافة ذلك من لاله الخاها كافر في غم المعاني
 والله اعلم والله والله القطع كرا القس